

الموسوعة الذهبية

للمتواعد القانوني
التي وترتها محكمة النقض المصرية

سنة الثامن عام ١٩٣١

للأستاذين
حسن الفكياني و محمد النعماني
المتابعين محكمة النقض

الإصدار الجماعي

الجزء العاشر

تدار: الدار المصرية للموسوعات وحسن الفكياني الراسخ
مقاومة: ٥ شارع قنطرة - ٥٤٢٠٠٠
٧٩٣٦٦٢٠٠



0606803

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والأعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣٦

للأستاذين

حسن الفكري و عبد النعم مني

المراجعين له محكمة النقض

الإصدار الجليل

الجزء العاشر

إصدار: السد العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عيسى - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٣٩٣٦٦٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَيْءٍ وَكَانَ وَجْهُ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَافِظًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مقدمة

الحب رجال المتانون عامة
ومستشاري محكمة النقض المصرية خاصة
... نهدي هذا المجهود المتواضع
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

محمد الفكري و عبد النعمى

تقديم الموسوعة

إن للقضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التي تخالف
الطلب البشرى فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والفانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي .
والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والافاضة فيها ،
فإنها تقصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتفل
من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ التقاضي من الدلية والبر بالأمور
أن يتلبس عليه أحيانا وهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ،
أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا مسديدا .
وقد أدرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في السالب من درجتين ، حتى يصلح
قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ .
غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف
في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية
في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى محكمة عليا مهمتها
الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً ، غير للسبيل أمام سائر المحاكم ،
فيصان بذلك انساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن للناس شر الاختلاف
في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

★ ★ ★

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته
لائحة ترتيب المحاكم الأعلى للصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ من الطعن
بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجنيح بمقتضى التعديل الذي أدخله
الأمر العالي الصادر في ٥ يولية ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وفقاً لهذا
النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيسان مستقل وإنما كانت تختص
بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جمعية عمومية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف
بمصر التي باتت إحدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع
إليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

★ ★ ★

ولا كان أعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سبقة الى أخرى
لتر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضائتها كما جرت للعادة السنوية
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد
لها مبدأ مستقر .

★ ★ ★

ومن ناحية أخرى لم يكن الشارح المصرى يعرف نظاما لتصحيح
ما يقع في أحكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية .
وقد حاول الشارح معالجة هذا للنقص فعدل قانون المرافعات الأهلى
تديلا بمقتضاه أخذ عن القانون المختلط نظام الدوائر المجتمعة بمحكمة
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام
للمحاكم .

★ ★ ★

على أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً
لتحقيق ما يهدف إليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الإحالة الى الدوائر
مجتمعة أمراً جوازيًا للدائرة المروضة عليها القضية ، كما كان يشترط
للاحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض
في نقطة قانونية واحدة .

★ ★ ★

وقد ظل الحال على النحو المتقدم - سواء في المواد الجنائية
أو في المواد المدنية والتجارية - الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨
لمسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام
فبعد بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة
إليه .

وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيها ، فأزالت الخلاف ،
وثبتت القضاء ، واتارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلمه كل
مشغل بالقانون .

★ ★ ★

ولذا كانت الجهود المعديدة والمخلصة قد تضاعفت وتضاعفت علميا
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التي خلفتها جهود الجهادية من رجال
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -
مازلنا نلمس احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من مسائروهم لثقافتهم
المصرية الشقيقة ، إلى عمل علمي جديد شامل يمكن الرجوع إليه
للموقف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانوني المجرد الذي خلقت به
أحكام محكمة النقض المصرية - بدائيتها الجنائية والمدنية - منذ نشأتها
وحتى الآن .

★ ★ ★

وإذا كنا في جهودنا السابقة قد استطنا - بحول الله - أن نقسم
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - للعديد من المراجع العلمية ، سواء
في مجال التأليف أو في مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادقت - والحمد لله - ترحيبا كبيرا من
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا تجاه الأضلاع بمسئولية
المعمل الذي نقسمه الآن ، واستثمارنا لجمال المهمة ، وحرصنا
على بلوغ للغاية التي فنشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التي تخبرنا
لصعود هذا العمل ونعنى بها مرور خمسين عاما على إنشاء المحكمة ، كل
ذلك جعلنا نسمى إلى تضاعف الجهود ، فأثرنا المشاركة في تحمل العبء .

★ ★ ★

فالى رجال القانون والمهتمين بمسئولهم - في مصر وفى مسائر
البلاد العربية والأجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا
العلمية المشتركة : « الوسوعة الذهبية للتقواعد القانونية التى ترونها
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ » ، ولتى تصعد
بمؤن الله - فى إصدارين : الأول يضم التقواعد القانونية التى أصدرتها
الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم التقواعد القانونية التى أصدرتها
الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على أساس أبجدي موضوعي
وعرض فيه سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ
للوحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين
على سرعة البحث .

★ ★ ★

كما أنه استكمالاً للفائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمي - فقها
وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القانون بالنسبة
لبعض المبادئ التي انتهت إليها محكمة النقض والتي أحتجم حولها الخلاف
في شأن بطلانها الجدل .

★ ★ ★

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة الا أن نشكر ونقدر الجهود المخلصة
التي بذلها الجهاز الفني لمؤونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية
للدولة المصرية للموسوعات والتي أدت الى اخراج الموسوعة بالمسورة
التي يقدمها الباحث بين يديه ، والمصمة له .

المؤلفان

حسن الفكهاني ، عبد المنعم حسني

بمصر في أكتوبر سنة ١٩٨١

فهرس تفصلى
بموضوعات الجزء المشر
للاصدار الجنائى

الموضوع	الصفحة
نوعيات مهورى الضبط القضائى	١
الفصل الاول - تحديد مهورى الضبط القضائى	٣
الفصل الثانى - اختصاص مهورى الضبط القضائى	١٧
الفصل الثالث - سلطة مهورى الضبط القضائى	٢٦
الفرع الاول - فى البحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات	٢٦
أ - فى التبليغ عن لحوادث	٢٦
ب - فى جمع الاستدلالات	٢٧
الفرع الثانى - فى القبض	٣٩
أ - فى حالة الدلائل الكافية	٣٩
ب - فى حالة التلبس	٤٢
ج - الاستيقاف	٤٤
الفرع الثالث - فى التفتيش	٤٦
أ - فى حالة التلبس	٤٦
ب - فى حالة القبض	٥٠
ج - فى حالة الاذن بالتفتيش	٥٥
د - فى اجراء التفتيش	٦٢
الفرع الرابع - فى التحقيق	٦٩
الفرع الخامس - فى ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة	٧١

٧٣	الفصل الرابع - تسبيب الاحكام
٨٣	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٩٣	نوعيات العقوبة
٩٥	الفصل الاول - تقسيم العقوبات
٩٥	الفرع الاول - للمقوبات الأصلية
١١١	الفرع الثاني - العقوبات التبعية والتكميلية
١٣٧	الفرع الثالث - العقوبات التأديبية
١٤٠	الفصل الثاني - تطبيق العقوبة
١٤٠	الفرع الاول - تقديرها
١٥١	الفرع الثاني - أسباب التخفيف والرافة
١٥١	أ - الأعدار القسافونية
١٥٩	ب - الظروف المخففة
١٧٧	الفرع الثالث - الظروف المشددة
١٨٨	الفرع الرابع - تعدد العقوبات والجرائم
٢٢٨	الفصل الثالث - وقف تنفيذ العقوبة
٢٤٧	الفصل الرابع - انقضاء العقوبة
٢٤٧	الفرع الاول - العفو عن العقوبة
٢٦٠	الفرع الثاني - رد الاعتبار
٢٦٩	الفصل الخامس - أثر العقوبة
٢٧٠	الفصل السادس - سقوط العقوبة

٢٧٤

الفصل السابع - تسبيب الأحكام

٢٩٠

الفصل الثامن - مسائل متنوعة

٣٠١

نيابة عامة

٣٠٣

الفصل الاول - اختصاص النيابة العامة بأعمال التحقيق

٣٢١

الفصل الثاني - سلطة النيابة العامة في اجراء التحقيق

٣٢١

الفرع الاول - محضر التحقيق

٣٣٦

الفرع الثاني - المتفتيش

٣٥٣

الفرع الثالث - تحرير المضبوطات

٣٥٥

الفرع الرابع - عملية المسموح

٣٥٦

الفرع الخامس - المعاينة

٣٥٨

الفصل الثالث - التصرف في التحقيق

٣٦٦

الفصل الرابع - اللطم في اجراءات التحقيق

الفصل الخامس - قرارات النيابة العامة في المنازعات

٣٨٢

الخنية والإدارية

الفصل السادس - سلطة النيابة العامة في اللطم في

٣٨٣

الأحكام

٣٩٨

الفصل السابع - مسائل متنوعة

٤١٣

هتك العرض

٤١٥

الفصل الاول - جريمة هتك العرض

٤١٥	الفرع الأول - للركن المادى
٤٢٤	الفرع الثانى - للركن المعنوى
٤٢٨	الفصل الثانى - الشروع فى جريمة هناك العرض
٤٣٠	الفصل الثالث - الظروف المشددة
٤٣٠	الفرع الأول - القسوة
٤٤٣	الفرع الثانى - سن الجنى عليه
٤٤٥	الفرع الثالث - صفة الجانى
٤٤٨	الفصل الرابع - تسبب الاحكام
٤٥٥	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٤٥٩	حرب الحبوسين
٤٦٩	وصف التهمة
٤٧١	الفصل الأول - تقييد المحكمة بالواقعة التى ترفع عنها الدعوى
٤٧٩	الفصل الثانى - عدم التقييد بوصف النيابة للواقعة
٤٧٩	الفرع الأول - بالنسبة لمحكمة الموضوع
٥١٤	الفرع الثانى - بالنسبة لمحكمة الجنايات
٥١٧	الفرع الثالث - بالنسبة لغرفة الاتهام
٥١٧	الفرع الرابع - بالنسبة للنسابة للمامة
٥١٩	الفصل الثالث - مالا يعتبر تغييرا لوصف التهمة
٥٢٦	الفصل الرابع - متى يجب لفت نظر الدفاع الى تمهيد الوصف

- ٥٢٦ الفرع الأول - بالنسبة لاضافة ولتمة جديدة
- ٥٤٢ الفرع الثاني - بالنسبة لادانة المتهم عن جريمة مختلفة
- الفرع الثالث - بالنسبة لاضافة مواد جديدة تمسوء
- ٥٥٥ مركز المتهم

الفصل الخامس - تغيير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة

- ٥٥٧ أو لفت نظر الدفاع
- الفرع الأول - للتعديل القائم على نفس الوقائع التي
- شملها التحقيق ودارت حولها مرافعة الدفاع ولم
- يترتب عليه اسناد تهمة أشد عقابا من التهمة
- المنسوبة اليه
- ٥٥٧

الفرع الثاني - للحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت

- ٥٧٠ اليها الجريمة الموجهة اليه في أمر الاحالة

- ٥٨٤ الفرع الثالث - اذا كان التعديل في مواد القانون فقط
- ٥٨٦ الفرع الرابع - للخطأ المادي

الفصل السادس - وصف التهمة في نطاق الدعوى الجنائية والاطعن بالنقض

- ٥٩٠
- ٥٩٥ الفصل السابع - مسائل متنوعة

نوعيات مأموري الضبط القضائي

الفصل الأول : تحديد مأموري الضبط القضائي

الفصل الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي

الفصل الثالث : سلطة مأموري الضبط القضائي

الفرع الأول : في البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات

أ - في التبليغ عن الحوادث

ب - في جمع الاستدلالات

الفرع الثاني : في القبض

أ - في حالة الدلائل الكافية

ب - في حالة التلبس

ج - الاستيقاف

الفرع الثالث : في التفتيش

أ - في حالة التلبس

ب - في حالة القبض

ج - في حالة الأذن به

د - في اجراء التفتيش

الفرع الرابع : في التحقيق

الفرع الخامس : في ضبط الأشخاص المتعلقة بالجريمة

الفصل الرابع : تسبيب الأحكام

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

الفصل الأول

تحديد مأموري الضبطية القضائية

١ - مفتش صحة المديرية يعتبر بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٣ من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطة به .

ان مفتش صحة المديرية يعتبر بمقتضى الامر المالى الصادر فى ٢٦ يونية سنة ١٩٠٣ من مأمور الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطة به . فاذا كانت اللواقمة المبلغ عنها هي ان اشخاصا غير مرخص لهم فى اجراء عمليات التخزين قد اجروا هذه العمليات مخالفين الامر المالى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ الذى هو مما يجب على مفتش الصحة مراعاة تنفيذه ، فان البلاغ يكون مقحما لجهة مختصة .

(جلسة ٢٨ - ١٩٤٤ ٢ ملحق رقم ٣٧٢ سنة ١٤ ق)

٢ - المفتشون البيطريون اعتبارهم من الموظفين المكلفين بضبط وانثبات الخالفات لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ان قرار وزير الزراعة الصادر فى ٨ من ابريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وانثبات الخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بجمع الغش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(الملحق رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٨ - ١٠ - ١٩٤٧ س ٨ ص ٧٧)

٣ - ضباط مكتب المخدرات لهم صفة مأمورى الضبط القضائية فى كافة أنحاء الاراضى المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ .

ان القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ قد اسيج صفة مأمورى الضبطية القضائية على ضباط مكافحة المخدرات بالنسبة للجرائم المنصوص عنها

فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فلما دام الطاعن يسلم بان فرع مكافحة المخدرات بجهة ما قد انشىء بالاتفاق بين ادارة الامن العام والادارة العامة لمكافحة المخدرات فلا يجوز له من بعد ان ينازع فى كون ضبط هذا الفرع لهم صفة مامورى الضبطية القضائية .

(جلسة ٢٠ - ٢ - ١٩٥٢ طعن رقم ٨٣ سنة ٢٣ ق)

٤ - ضبط مكتب المخدرات لهم صفة مامورى الضبط القضائى فى كافة انحاء الاراضى المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ .

ان قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره الا لتصحيح وضع ادارة مكافحة المخدرات باعادة انشائها واسباغ اختصاصها عليها من يملك ذلك بعد ان كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يدخلها اختصاص مكتب مخابرات المخدرات المنشأة سنة ١٩٢٩ واصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار اليه وقرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ له منشأة على وجه صحيح ، ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل او من يلحقون بها بعد ذلك صفة مامورى الضبط القضائى التى اُسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٥١ باضافة مادة جديدة هى رقم ٤٧ مكررة الى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ التى تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط ادارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون ، واصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما افصح عنه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المشار اليه ، ولا يؤثر على ذلك الا يكون وزير الداخلية قد اصدر قرارا بانشاء فروع لهذه الادارة الا فى اغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جمع ضباطها كانت لهم صفة مامورى الضبط القضائى فى كافة انحاء الاراضى المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ وما دام الطاعن يسلم فى طعنه ان للضابط الذى قام بالتفتيش كان من ضباطها وقت اجرائه .

(جلسة ٦ - ٧ - ١٩٥٢ طعن رقم ٨١٧ سنة ٢٣ ق)

٥ - عدم منح ضبط مكتب الادب صفة مامورى الضبط القضائى الا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ان المرسوم الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٣٩ بانشاء وزارة الشؤون الاجتماعية قد نص فى ملوته الاولى على ان للوزارة المذكورة تقوم على

للشئون والمصالح التي عهدها ومنها بوليس الأدب . ولما كانت تبعية بوليس الأدب لوزارة الشؤون الاجتماعية تقطع الصلة بين ضباطه وبين المحافظات والمديريات التي كانوا يقيمونها قبل الحاقهم بمكاتب الأدب كما تخرجهم من عدد هينات لبوليس التي حصرتها للمادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ ولما كان للقرارات الصادران من وزير الدخلية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ تنفيذا للمكتابين المتبادلين بينه وبين وزارة للشؤون الاجتماعية في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٠ بتسمية مكاتب الأدب لوزارة الدخلية وتنظيمها والإشراف عليها بمرفقتها لا تأثير لهما على ما نص عليه المرسوم من تبعية مكاتب الأدب لوزارة للشؤون الاجتماعية إذ أن المرسوم لا يلغى ولا يمسحل إلا بمرسوم مثله أو بقانون . ولما كان ضباط مكاتب الأدب لم يمنحوا هذه الصفة (مامورى الضبط القضائي) إلا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فإنه متى كان ضباط مكتب الأدب قد قام بالتفتيش في واقعة الدعوى قبيل أن يمنح صفة الضبطية القضائية في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فإن تفتيشه يكون باطلا وكذلك للدليل المستند منه .

(جلسة ٢١-١٢-١٩٥٢ طين رقم ١٠٠٨ سنة ٢٣ ق)

٦ - ضباط مكتب المخدرات لهم صفة مامورى الضبط القضائي في كافة أنحاء الأراضي المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ .

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بأعادة منشأتها وإسباغ اختصاصها عليها من يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الدخلية يخولها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وتقرر وزير الدخلية للصادر تنفيذا له منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها ، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مامورى الضبط القضائي ، إذ سبقها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ للصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ التي تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط الجنائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون . وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها موعة شاملة غير مقيدة بمكان على ما يستبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع

القانون المنشور اليه ، ولا يؤثر على ذلك الا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع هذه الادارة في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دلم جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وما دلم الطاعن يقول ان الضابط الذي باشر اجراءات للضبط كان من ضباطها وقت اجرائه .

(جلسة ١٥-٢-١٩٥٥ طعن رقم ٢٢٢٨ سنة ٢٤ ق)

٧ - اعتبار رجال مكتب الاداب من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ .

القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ والذي أضيف على رجال مكتب الاداب صفة مأموري للضبط القضائي ، صدر مستندا الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠/١٢/١٩٥٢ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الاوضاع التشريعية المصرية وقت صدوره .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٦-٣-١٩٥٦ ص ٧ من ٢٩٧)

٨ - بيان مأموري الضبط القضائي في المادة ٢٣ لاجراءات جنائية على سبيل الحصر - عدم انصرافه الى رؤوسهم كرجال البوليس المخبرين منهم - اثر ذلك .

بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو ٧ يشمل رؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضاف عليهم تيساهم بعمل رؤسائهم ساطة لم يسبقها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات ولجراة الامانيات اللازمة لتسهيل تحقيق للوثائق التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل الاحتياطية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لا يخول للجوايش النوبتجي القبض عليه ولا تفتيشه .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١-١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٩)

٩ - تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد صفة مأموري الضبطية القضائية في حدود الدائرة الجمركية وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها ، فإذا عثر أومباشى وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من لشخبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(الملحق رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٩-٤-١٩٥٨ س ٩ ص ٤٤٦)

١٠ - تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد صفة مأموري الضبطية القضائية في حدود الدائرة الجمركية وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

أحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعملها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضا المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

(الملحق رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠-٤-١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٤١)

١١ - مجرد لحالة الأوراق من النسيئة إلى البوليس لا يبعد لانتدابها لاحد رجال الضبط القضائي - قيمة محضر البوليس .

يشترط حتى يكون نخب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا أثره أن يكون النخب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيمسا

عدا استجواب المتهم ، والا ينصب على تحقيق قضية برمتها - الا اذا كان للندب صاندا الى معالون النياية ، وان يكون ثابتا بالكتابة ، وان يصدر عن صاحب الحق في إصداره الى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الاوراق من النياية الى البوليس فلا يعدد لتدابيرا منها لأحد رجال الضبط القضائي لأجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع لاستدلالات لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بإلقاء أمر الحفظ .

(الملحق رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩-١-١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٩٧)

١٢ - يخلو القانون ورجال البوليس الحربى صفة الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة .

فساد الامر العسكرية الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ٩ من يونية سنة ١٩٥٢ أن رجال البوليس الحربى مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة الى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل حالة على حدة - وما استحدثه للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٢ فى هذا الشأن هو أنه أصبح على رجال البوليس الحربى صفة رجال الضبط القضائى بالنسبة لهذه الجرائم لكى يكون للإجراءات التى يتخذونها فى ضبطها وتحقيقها من الأثر القانونى أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان للثابت أن المتهم وهو جالوش بالقوات المسلحة قد نسب اليه احراز مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذى صدر من وكيل النيابة للمحقق بعد اطلاعه على التحريات التى أجراها ضابط البوليس الحربى وسأله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التى قام بها الضابط المذكور تنفيذا لأذن النيابة صحيحا كذلك .

(الملحق رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣١-١٠-١٩٦٠ ص ١١ من ٥٤١)

١٣ - مامورى الضبط القضائى - ماميتهم •

تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم للسجون على انه يكون لمديرى ومامورى للسجون ووكلائهم وضباط مصالحة للسجون صفة مامورى للضبط القضائى كل فى دائرة اختصاصه ، مما يقتضاه أن يكون من واجبه طبقا لنصوص المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبيها فى دائرة اختصاصهم وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وأن يسمروا أقوال من لهم معلومات فى الوقائع الجنائية وسؤال المتهمين فيها ، كما أن من واجبه أيضا أن يثبتوا جميع الاجراءات التى يقومون بها فى محاضر موقعة عليها منهم •

(المعلن رقم ٢٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣-٦-١٩٦١ ص ١٢ ص ٦٩٨)

١٤ - اسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مامور للضبطية القضائية على مديرى ادارة مكافحة المخدرات واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانئين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون - مفاده •

اسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مامورى للضبطية القضائية على مديرى ادارة مكافحة المخدرات واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانئين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون • وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « يقوم مامور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى » • وأوجبت المادة ٢٤ من هذا القانون على مامورى الضبط القضائى وعلى مرسومهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا الماينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ ليهم أو التى يطمون بها باية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل للتحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة • ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بياناً لواقعة للدعى أن الاجراءات التى اتخذها ضباط ادارة مكافحة

المخدرات قد قاموا بها للتلزاما منهم بواجبهم في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصهم بوصفهم من مأموري الضبط القضائي . فان ما ينصاه الطاعن على الاجراءات التي قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤-٢-١٩٦٦ من ١٧ ص ١٣٤)

١٥ - رجل الشرطة بين رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي - ليس له أن يجري قبضاً أو تفتيشاً - كل ما له هو انضام للجاني في الجرائم التلبس بها وتسليمه الى اقرب مأمور ضبط قضائي .

القبض على الانسان لنما يعني تقييد حريته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده . وتفتيش الشخص يعني البحث والتفتيش بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه . وقد حظر القانون القبض على أي انسان او تفتيشه الا بترخيص منه او باذن من سلطة التحقيق المختصة ، فلا يجوز للشرطي وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر ليا من هذين الاجراءين ، وكل ما خوله القانون اياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني في الجرائم التلبس بها - بالتطبيق لاحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ويسأله الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، وليس له أن يجري قبضاً أو تفتيشاً . ولما كان للثابت في الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه الا لجرد اشتباه رجل للشرطة في أمره ، ومن ثم فان القبض عليه وتفتيشه قد وقعاً باطلين .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦-٢-١٩٦٦ من ١٧ ص ٦١٣)

١٦ - ضباط مصلحة الأمن العام وشعب البحث الجنائي - لهم سلطة الضبط بصفة عامة .

البين من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - بمد تعديها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ - أن الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن بما فيهم ضباط مكتب المباحث الجنائية بالامسارم والبنادر والمركز بمختلف رتبهم قد منحهم القانون سلطة

الضبط بصحة عامة وشاملة مما يؤده أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضيف عليهم صفة الضبط القضائي . لم يرد أن يقيدهما ليبيهم بأي قيد أو يحد من ولايتهم فجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لا اعتبارات قدرها تحقيقها للمصلحة العامة .

مولاية ضباط مكاتب المباحث الجنائية ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بتمديد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي . ومن ثم فإن تلك الولاية بحسب الاصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفرزت له مكاتب خاصة ، لما هو مقرر من أن أعضاء صفة للضبط القضائي على موظف ما فرصد جرائم معينة لا يعني مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص المصام . ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزر للدخليه رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

في شأن تنظيم مصلحة الامن المصام وغروها - من أحكام مقرر مقرر قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الدخلية حق اصدار قرارات بمنح صفة انضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة الى نوع أو انواع معينة من الجرائم . كما أن المادة ١٦٠ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام هيئة البوليس لم تخول لوزير الدخلية سوى سلطة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه وهي جميعها أحكام نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيمها .

ولا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يباحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم مثل نيابة للشؤون المالية . ذلك بأن تلك النيابات الخاصة إنما أنشئت بمقتضى قرارات من وزير المعدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات الجنائية والسلطة القضائية خلافا للقرارات التي يصدرها وزير الدخلية وينيط بها اختصاص نوعي معين بخلاف رجال الضبط القضائي ذوى الاختصاص المصام .

(العين رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٠ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٠٨)

١٧ - مأمورو الضبط القضائي - تحديدهم .

المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بعد أن عيبت الموظفين الذين يعتبرون من مأموري الضبط القضائي وأجازت لوزير المعدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين تلك الصفة بالنسبة الى الجرائم

التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم - اعتبرت في مقررتها الأخيرة النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تحويل الموظفين لاختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن تحويل ضباط اللوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - قد نصت على أن يكون للضباط القائلين بأعمال ولوجبات اللوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة إلى الأعمال ولوجبات التي يكلفون بها من القيادة العامة للقوات المسلحة - وهي بذلك تكون قد أضفت عليهم تلك الصفة بالنسبة إلى كافة الجرائم التي يضبطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة سواء في ذلك للجرائم التي تقع من أفراد القوات المسلحة أو من المدنيين وذلك لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في شأنها من الإقرار القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأموري الضبط القضائي بصفة عامة . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة قد نصت على نقل اختصاصات وسلطات القائد العام للمنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان الحكم المبطون فيه قد أثبت أن قائد المباحث الجنائية العسكرية بالمنطقة الشمالية لم يرق بإجراءات ضبط الطاعن - وهو موظف بالجمعية التعاونية الاستهلاكية بالإسكندرية - إلا بناء على الأمر الصادر من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بتكليف رجال المباحث الجنائية العسكرية بضبط جميع الجرائم التي تقع في المؤسسة التعاونية الاستهلاكية والجمعيات التابعة لها ، وهو ما من شأنه أن يضمن على الضابط المشتار إليه صفة مأمور الضبط القضائي ويخوله اختصاصاته في صدد للجرائم المبينة فيه ، فإن ما اتخذته من إجراءات الضبط والتفتيش في حق الطاعن في نطاق ذلك الأمر يعد استئذان النيابة العامة يكون صحيحا .

(لطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤-٢-١٩٦٧ س ١٨ من ٢٠٩)

١٨ - ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد - من مأموري الضبط القضائي .

ان ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم - بحسب الأصل - من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد

وينبسط اختصاصهم - وفقاً لنص المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الرقيم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٦١ بإنشائه قسم للمباحث بالهيئة العامة للبريد ونحديد اختصاصه - على بحث وتحري وضبط الجرائم التي تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد .

(الملحق رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤-١٠-١٩٦٨ من ١٩ ص ٨٣٥ - ٨٣٦)

١٩ - موظفو وزارة للعمل الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالخلافة لأحكام للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

نصت المادة الأولى من قرار وزير العمل - بمذ الاتفاق مع الوزير المختص - رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ والذي عمّل به من تاريخ نشره في ٢٥/١٠/١٩٦٧ على أنه « يخول صفة مأموري الضبط القضائية بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالخلافة لأحكام القوانين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ولقرارات المفظة لها موظفو وزارة العمل المنكوبين بمذ كل في دائرة الاختصاصه :
١ - مدير عام الاداره العامة للأمن الصناعي والموظفون للفنيون العاملون بها ٢ - مدير عام الاداره العامة للتفتيش للمعمالي والموظفون للفنيون العاملون بها ٣ - رؤساء ومفتشوا مكاتب ووحدات الامن الصناعي ومكاتب تفتيش العمل بمديریات العمل ومكاتبها المحلية . واذا كان ذلك فان الحكم الملغون فيه اذ اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم على أساس أن مفتشي مكتب العمل ليس لهم صفة مأموري الضبط القضائية بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالخلافة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، يكون قد أخطأ في القانون .

(الملحق رقم ١١٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥-١٢-١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٤٠٧)

٢٠ - صفة الضبطية القضائية - أعضاء الرقابة الادارية - شرط استباغها

ومدى قبيلها .

مؤدى للقره (ج) من المادة للثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية أن اختصاص رجال الرقابة الادارية معصور على الجرائم التي يقررها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم

فلا تنبسط ولا يتم على آحاد الناس ما لم يكونوا أطرافاً في الجريمة التي ارتكبوها الموظف فستدّزّ تعتمد عليهم ولاية أعضاء الرقابة الادارية اعمالاً لحكم الضرورة ومن ثم فإن مناطق منح أعضاء الرقابة الادارية سلطة الضبط القضائي هي وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسببيل الوقوع .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨ - ١ - ١٩٧٠ م - ص ٣٦ - ٩٤)

٢١ - انحسار صفة الضبطية القضائية عن وجمل الرقابة الادارية اذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن ليس موظفاً ، بل هو من آحاد الناس وأن الموظف المعروض عليه الرشوة ، هو الذي أبلغ عنها وسمى بنفسه إلى الرقابة الادارية بالتسامحة طالباً ضبط الواقعة وصرح لعضوى الرقابة بالدخول إلى منزله والاستخفاء فيه لتسمع ما سوف يدور بينه وبين المتهم من حديث ، مما لا يمكن معه القبول بمقارنة هذا الموظف لجريمة ، ومن ثم فقد انحسرت عن عضوى الرقابة الادارية للذين قاما بضبط الواقعة صفة الضبطية القضائية في هذا الصدد ، ولذا جانب الحكم المطعون فيه هذا للنظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨ - ١ - ١٩٧٠ م - ص ٢١ - ٩٤)

٢٢ - المادة ٢٣ اجرائات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٣ -

منحها الضباط العاملين بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الامن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة - ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد اُفترت له مكاتب خاصة - قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها لا يساب او يقيد هذه الصفة .

منحت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ للضباط العاملين بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الامن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه

أن يكون من متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما ائتمن عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدما تحقيا لمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد افسدت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن اضافة صفة للضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يحى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط ذوى الاختصاص للمام ولا يقال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها فهو محض قرار نظامى لا يشتمل على ما يعس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق إصدار قرارات يمنح صفة للضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لى نوع أو أنواع معينة من الجرائم .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣ - ١٢ - ١٩٧٢ من ٢٢ من ١٣١٧)

٢٢ - المادة ٢٣ إجراءات منحها للضباط العاملين بمصلحة الامن العام
وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الامن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع
الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية .

لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فضلا عن انها منحت للضباط العاملين بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الامن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فانها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية ، وكان اختصاص وكيل نيابة مخدرات الاذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التى تقع بدائرة محافظة القاهرة وتقسم أول وثانى للجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة ولما كان الضابط المانور بالتفتيش وتولى تنفيذ الاذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، فانه في متبعه للسيارة المانور بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة الى دائرة قسم للجيزة وقيامه بتفتيشها انما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن يملكه قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه

الذى ينبسط على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النص ببطلان الاجراءات فى هذا الصدد .

(المعلن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢-٣-١٩٧٢ ص ٢٣ ١٣١٧)

٢٤ - مأمور الجمرک من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير للخزانة ٧١ سنة ١٩٦٣ .

مأمور الجمرک هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ التى جرى نصها باعتبار موظفى الجمارک الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأمورى الضبط القضائى فى حدود اختصاصهم ، وقد حدد وزير الخزانة فى قراره ٧١ سنة ١٩٦٣ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأمورى الجمارک .

(المعلن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٩-٤-١٩٧٣ ص ٢٤ ٥٥٩)

المفصل الثاني

اختصاص مأموري الضبط القضائي

٢٥ - قيام النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأموري الضبطية القضائية عن القيام الى جانبها بجمع التحريات .

انه من الواجبات المفروضة قانونا على رجال الضبطية القضائية وعلى رؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات وأن يجرؤا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم والتي يعلمون بها مائة كبنية كانت وان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام الى جانبها بهذه الواجبات في ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها . وكل ما في الامر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل اليه بحثهم ترسل الى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيسابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . وللمحكمة أن تستند في الحكم الى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة .

(جلسة ٢٣-١-١٩٣٦ طن رقم ٨٨ سنة ٩ ق)

٢٦ - التزام مأموري الضبط القضائي باتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين .

مما يدخل في اختصاص مأموري الضبطية القضائية أن يتخذوا ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، فان عليهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنائيات ، أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجبروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل الوقائع التي يصير تبليغها اليهم ، وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية . . . الخ . فإذا كانت واقعة الدعوى أن أحدهم المتهم المقيم في بيروت اتفق مع أحد جنود السلاح

(م - ٢)

الطبيب الانجليزى على أن ينقل له مخدرا الى القطر المسمى نظير مبلغ معين ، فمظاهر هذا الجندى بالقبول وتكثبه ابلغ الامر الى البوليس الحربى الانجليزى بقسم التحقيقات . ثم ذهب معه جنديان من هذا القسم الى منزل المتهم ، فسلمه هذا حقيبة فيها المخدر وثلاثة خطابات ، وعيند قبض الجنديان على المتهم ومن معه وعلى الجندى . ثم افرج عن الجندى ليتم التنفيذ حسب الاتفاق فاستقل سسيارة تابعة للجيش الانجليزى الى القاهرة ، ولما وصلها أرسلته السلطة الانجليزية الى مفتش مكتب المخدرات العام فبلغه بتفصيل الامر وعرض عليه الخطابات ، ففحصها واخذ صورها الفوتوغرافية ثم أعاد اقبالها وسلمها اليه . وكان ذلك بحضور ضابط من بوليس المخدرات فبدأ فى التحقيق واشتت ملخص احوال الجندى البريطانى وصور الخطابات فى محضره واستولى على الحقيبة وأودعها خزائنه واتفق مع الجندى على أن يعود اليه ليتسلم الحقيبة ويسلمها للمرسى اليه ، ثم عرض المحضر على نيابة المخدرات فاذنت فى تفتيش المتهمين ومنزلهم ، ثم استقل الجندى سسيارة من المحافظة وسلم للحقيبة وللخطابات الى هؤلاء المتهمين ، واذا ذلك هجم رجال البوليس الذين كانوا مترقبين الامر على المنزل فضايطوها ثم فقتسوا منازل المتهمين - ففى هذه الواقعة لا اعترض على ما اتخذته البوليس من الاجراءات لضبط المتهمين ما دامت هذه الاجراءات لم تكن بقصد التحريض على ارتكاب الجريمة بل كانت لاكتشافها ، وكذلك الاعتراض على استصدار اذن النيابة بالتفتيش مع وجود الحقيبة مودعة فى المحافظة فان الاذن بهذا التفتيش له ما يوجب اذ هو لم يكن مقصورا على الحقيبة وقد يسفر بالتفتيش عن وجود مواد مخدرة اخرى غير ما فى الحقيبة لو عن وجود أوراق أو غيرها تساعد على ظهور الحقيقة .

(جلسة ٢٧-١٢-١٩٤٣ طين رقم ٢٥٥ سنة ١٤١٤ ق ١)

٢٧ - سلطة مأمور الضبط القضائى فى اتخاذ الاجراءات التى من شأنها لكشاف الجريمة ما دام لم يقع منه تحريض على ارتكابها .

ما دام الثابت أن المتهم هو الذى قدم بيارائه مختارا الاوراق المقلدة الى الشخص الذى دفعه مفتش المباحث للاتصال به وشراء تلك الاوراق . فانه

لا يقبل من المتهم في تبرير مسؤوليته أن يعلن بأن ما فعله المفتش هو عمل مخالف للنظام العام والآداب ، إذ الإجراءات التي اتخذها مفتش المباحث لم يكن من شأنها التحريض على ارتكاب الجريمة بل اكتشافها ، وهذا من صميم اختصاصات مأموري الضبط القضائية .

(جلسة ٢٣ - ١٠ - ١٩٤٤ - طعن رقم ١٥٣٤ سنة ١٤ ق)

٢٨ - سلطة مأموري الضبط القضائية في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها اكتشاف الجريمة ما دام لم يقع منه تحريض على ارتكابها .

لا تحريض على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها . وأذن فهمي كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائل على أن جريمة جلب المواد المخدرة إلى القطر المصري لم تقع إلا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذي استغل تعرفه إلى الضابط وعرض عليه المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباخرة التي يعمل حلاقا بها فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات - فإن ما ينصه الطاعن لا يكون له محل .

(جلسة ٦ - ١ - ١٩٥٣ - طعن رقم ١١٤٨ سنة ٢٢ ق)

٢٩ - مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط للرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع - دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب .

لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٦ - ١٩٥٣ - ص ٧)

٣٠ - اختصاص مأموري الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت الجريمة في دائرته بإجراء ما خوله آياه القانون من أعمال التحقيق كالفتيش لتعقب المتهم في أي مكان .

متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في ينشاء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرع ،

فان رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا باجراء كل ما حوله ايباء القانسون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتعقب المتسهم فى أى مكان فى المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الاولى .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣-١٩٥٨-١٩ ص ٦٢١)

١

٣١ - اختصاص موظفى ادارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك بمعاينة العامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها - عدم جواز محل آخر أو سكن وتفتيشه الا بأمر كتابى من مدير اقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج .

تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر فى ٧ من يولية سنة ١٩٤٧ برسم الانتاج او للاستهلاك على الكحول المنطبق على واقعة الدعوى - على انه : « يكون موظفى ادارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا المرسوم ، فى أى وقت وبدون اجراءات سابقة بمعاينة العامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية فى حالة الاشتباه بمعاينة أى محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتى السادسة والسابعة ولا يجوز القيام بالمعاينة او التفتيش الا بأمر كتابى من مدير اقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج ومعاونة مندوب واحد على الاقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الاحوال » - فاذا كان الثابت من الاوراق أن من حضر حضر التفتيش ، وكذلك حضر التحقيق هو مسالون مكتب الانتساج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير الى أنه مدير هذا المكتب ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء بطلان التفتيش يكون فى محله .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢-٥-١٩٥٩ ص ١٠ من ٥٢٥)

٣٢ - ليس لضابط البوليس الحربى صفة الضبط القضائى بالنسبة لما يرتكبه الافراد من جرائم الا بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة .
يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى - أنه ليس

لضابط البوليس الحربى صفة الضبط القضائى بالنسبة الى ما يرتكبه الافراد من جرائم طالما أنهم لم يكلّفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربى اذ أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمعوسيه اختصاص فى تنفيذ هذا الامر .

(الملحق رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦-١-١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٨٩)

٣٣ - ضباط البوليس فى المراكز والبنادر والاقسام بمقتضى المادة ٢٣
اجراءات جنائية من مامورى الضبطية القضائية الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص علم بشأن جميع الجرائم .

ضابط البوليس فى المركز والبنادر والاقسام بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الاحراءات الجنائية من مامورى الضبطية القضائية الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص علم بشأن جميع الجرائم من جنابات وجنح ومخالفات - فاذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح مسيره فى شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة فى مثل هذه الظروف ، الأمر الذى هو مما يجب على ضباط البوليس مراعاة تنفيذه ، فإن استيقافه للسيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .

(الملحق رقم ٩٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٦-١-١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٧)

٣٤ - واجبات مامور الضبط القضائى - التحرى عن الجريمة بقصد
اكتشافها - مالا يعد تحريضا على ارتكاب الجريمة - التخفى وانتحال المصفاة بشرط بقاء ارادة الجاني حرة غير معنومة .

يجب على مامورى الضبط القضائى - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبيها ، وجمع الاستدلال التى تلزم للتحقيق والدعوى ، فيدخل فى اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تخريب عليهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يئانس الجاني لهم ويأمن جانبيهم وليتمكنوا من اداء واجبهم ، ما دام أن ارادة الجاني تبقى حرة غير معنومة - فاذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد أوما لضابط من بادى الامر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل

التهمة الاخر - الذى اوصله وارشدته اليه - لتذليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات ، الامر الذى فسرتة المحكمة بحق بانه ايماء من الطاعن باستعداده للتفاوض عن المخالفة الجرمية لقاء ما يبذل له من مال ، ثم للساومة بعد ذلك على مبلغ للرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه فى جيبه ، وأن ذلك كله حدث فى وقت كانت لردة للطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزاله الى مقارنة الجريمة وليد ارادة تامة ، فيكون صحيحا ما خلص اليه الحكم من أن تحريضا على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢-١٢-١٩٥٩ ص ١٠ من ٩٧٠)

٣٥ - اختصاص مامورى الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم الا أن لهم فى حالة الضرورة ضبط التهم فى غير دائرة اختصاصهم الكافى لتنفيذ الاذن بالتفتيش على شخصه .

الاصل أن اختصاص مامورى الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية . فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فانه لا يفقد سلطة وظيفته وانما يعتبر على الاقل أنه من رجال السلطة العامة الذين اشعار اليهم الشارع فى المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ونسبته من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسيغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب اليه ممن يملك حق الندب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الاصل فى القانون - الا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانونا بتفتيش المتهم فى دائرة اختصاصه - ذلك التهم فى أثناء توجهه لتنفيذ اذن التفتيش على شخصه فى مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكافى له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والافعال ما ينم على احرازه جوهرا مخدرا ومحاولة التخلص منه - فان هذا للظرف الاضطرابى الفاجئ - وهو محاولة التهم التخلص من الجهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - وهو الذى أوجد حالة الضرورة ودعا للضابط الى ضبط المتهم فى غير دائرة اختصاصه المكافى للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الامر غير ذلك فيكون هذا الاجراء منه صحيحا موافقا للقانون - إذ لا يسوغ فى هذه الحال أن يقف الضابط مغلول لليدين ازاء المتهم النوط به تفتيشه اذا صادفه فى غير دائرة اختصاصه ، وفى ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠-٥-١٩٦٠ ص ١١ من ٤٤١)

٣٦ - البحث عن متهم هارب من تنفيذ حكم يقتضى تعقبه لتنفيذ العقوبة عليه ولو تجاوز رجل الضبط القضائي في سبيل ذلك حدود اختصاصه الاتليمي .

ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاتليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة الى اجراء القبض على مرتكبي الجريمة - وهو اجراء من اجراءات التحقيق - وانما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤-١٠-١٩٦٠ ص ١١ ص ٧١٥)

٣٧ - الاصل ان ضابط البوليس انما يباشر اعمال وظيفته في دائرة اختصاصه - ليس على المحكمة تحرى حقيقة الاختصاص لجرد ادعاء المتهم غير ذلك بغير دليل .

الاصل ان ضابط البوليس انما يباشر اعمال وظيفته في دائرة اختصاصه - فاذا كان المتهم قد دفع ببطلان اجراءات التفتيش على اساس ان الضابط الذي باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك - فانه ليس على المحكمة ان تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبء بالشهادة الادارية التي قدمها المتهم امام محكمة النقض ، ما دام قد فاتته ان يقدمها محكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣١-١٠-١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٤٢)

(والطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١-١٠-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٧)

٣٨ - ماموري الضبط القضائي - اختصاصاتهم .

اذا كان ما اجراه مامورو الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على اساس حصول واقعتها في اختصاصهم ، فان اختصاصهم يمتد الى جميع من لشاركوا فيها او اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الاشياء المتحصلة من الجريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من اجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣-١٠-١٩٦٩ ص ٢٢ ص ٢٠٧)

٣٩ - مآمر الضبط القضائي - الاجراءات الصحيحة - ما يتدخل فيه بفعله - أثره .

من المقرر ان مهمة مأمور الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية - الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها فكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا متبجا لآثره ، ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة او التحريض على مقارفتها وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ولا تثريب على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل الممارعة ما يمسس لقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة . ومن ذلك التخفي وانتحال الصفات واصطناع المرشدين ولو أبقى أمرهم سرا مجهولا .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧-٣-١٩٦٩ ص ٢٢ من ٣٣٥)

٤٠ - مأمور ضبط قضائي - اختصاصه - طبقا للمادة ٢٩ اجراءات .

لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يسأل المتهم عن التهمة المندة اليه دون ان يستجوبه تفصيلا ومن ثم اذا كان الثابت مما أورده الحكم ان الضابط أثبت في محضره ان الطاعن حضر اثناء التفتيش واعترف بما نسب اليه فلا تثريب ان اثبت هذا الاعتراف في محضره والمحكمة ان تحول عليه في حكمها ما دلت قد اطمانت اليه .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢-٥-١٩٦٩ ص ٢٢ من ٦٥٩)

٤١ - الاختصاص المكاني لضباط ادارة مخدرات القاهرة .

ان نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى على أنه « يكون لادري ادارتي مكافحة المخدرات في كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستابلات والمساعدين الثانيين صفة مأمور الضبطية القضائية في جميع احياء الاقليمين ٠٠٠ » ، ومن ثم فان ضابط ادارة مخدرات القاهرة يكون مد حري الممدس - الذي تم بمنطقة الدقي - في حدود اختصاصه المكاني الذي حدهته على كل اقليم الجمهورية .

نص رقم ٨٤٠ لسنة ٣٥ ق - ح ٢ - ١٠-١٩٦٩ ص

٤٣ - بدء الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي - امتداد هذا الاختصاص الى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي فوجب أن يمتد هذا الاختصاص بداهة الى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢-٢١-١٩٧٠ من ٢١ ص ١٢٣٩)

٤٣ - مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص - تحديدهم .

مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة نحددنا لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها اسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي يفتنون اليها كيانا خاصا يميزهم من غيرهم وهم الذين عنهم المادة ٢٣ عندما أوردت بعد وضع قائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم . وجور بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعاقبة بأعمال وظائفهم .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣-٦-١٩٧٠ من ٢٨ ص ٧٧٥)

الفصل الثالث

سلطة مأموري الضبط القضائي

الفرع الأول - في البحث عن الجرائم وارتكيبها وجمع الاستدلالات

١ - في التبليغ عن الحوادث

٤٤ - عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه
لا يترتب عليه بطلان إجراءاته في الدعوى .

إن عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه ،
كمقتضى المادة ٩ من قانون تحقيق الجنايات ، لا يترتب عليه بطلان إجراءاته
في الدعوى ، بل كل ما فيه أنه يعرض الموظف للمسؤولية الإدارية عن اهماله .
(جلسة ٩-١١-١٩٣٦ طعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ ق)

٤٥ - تراخي مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث
لا بطلان .

لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى
تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والحفاظة على الدليل لعدم
فواته في الاثبات ولم يترتب على مجرد الاهمال في ذلك أى بطلان اذ العبرة
بما تقتضيه المحكمة في شأن صحة الواقعة وصحة نسبتها الى المتهم ، وإن
تأخر التبليغ عنها .

(العطن رقم ٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٦-٥-١٩٥٧ س ٨ ص ٤٥٩)

٤٦ - صحة الإجراءات التي يتخذها البوليس في سبيل الكشف عن
الجرائم عند عدم تدخل رجاله لخلقها بطريق النفس أو الخداع أو التهريض على
ارتكابها .

من مهمة البوليس للكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل
إجراء يقوم به رجاله في هذا السبيل يعد صحيحاً طالما أنهم لم يتدخلوا في خلق

الجريمة بطريقة الفتن والخداع أو التحريض على مقارفتها ، فلا يصح أن يعاب على البوليس ما اتخذ من إجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه إلى المبلّغ تحت مراقبة البوليس وملاحظته ووضع خطة لضبط .

(الملن رقم ٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٧-٤-١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٨٧)

٤٧ - اتخاذ رجال الشرطة الاجراءات لضبط جريمة - بعد الإبلاغ عنها - لا يعد تعريضاً على ارتكابها .

ان ما تثيره الطاعة بشأن الدور الذى قام به رجال الشرطة في للدعوى والاجراءات التى اتخذوها لضبطها - باتفاقهم مع الشهادين - مردود بان جريمة جلب المخدر وقعت بارادة المتهمين وبالترتيب الذى وضعها لها وتمت فعلا لحسابهما وأن ما اتخذ رجال الشرطة من الاجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن يقصد التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الملن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥-١٠-١٩٧٦ م ٢٧ ص ٧٧٤)

ب - في جمع الاستدلالات

٤٨ - عدم التزام حضور كاتب مع مامور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به لتحرير ما يجب تحريره .

ان القانون - على خلاف ما أوجبته بالنسبة للنيابة وقاضي التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مامور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مامور الضبطية القضائية هو المسؤول وحده عن صحة ما تون بمحاضره وما دام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان حصرها بقلمه مباشرة أو بواسطة الاستعانة بألة ميكانيكية أو يد أجنبية لان عدم مباشرة تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره .

(جلسة ١٣-٢-١٩٣٩ ملن رقم ٦٢٦ سنة ٩ ق)

٤٩ - عدم تحرير مأمور الضبط القضائي محضر بكل ما يجبريه من إجراءات قبل حضور النيابة لا يترتب عليه بطلانها .

ان القانون وان كان يوجب أن يحضر مأمور الضبطية القضائية محضرا بكل ما يجبريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة الا أن إيجابه ذلك ليس الا لفسرغى تنظيم العمل وحسن سيره . فلا بطلان اذا لم يحضر محضر .

(جلسة ١٨-٤-١٩٣٩ طعن رقم ٥٤٤ سنة ١٩ ق)

٥٠ - جواز أخذ القاضي بما هو مدون في محاضر البوليس في مواد المخالفات والجنح بغض النظر عما اذا كان محررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن .

ما دام القانون لا يشترط في مواد الجنح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة فانه يجوز للقاضي أن يأخذ بما هو مدون في محاضر البوليس على اعتبار أنها من أوراق الدعوى المقدمة للمحكمة والتي يتناولها الدفاع وتدور عليها المناقشة في الجلسة . وذلك بغض النظر عما اذا كان الذى حرره من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن . واذا كان الدفاع لم يتناول بالبحث ما دون في تلك الأوراق - ولم يطلب سماع الشهود الذين سئلوا فيها مكتفيا بالاطعن عليها من جهة الشكل فقط ، فان ذلك يصح اعتباره تسليما منه بصحة ما ورد فيها . ويبرر استناد الحكم اليها .

(جلسة ١٥-١٢-١٩٤١ طعن رقم ١١٠ سنة ١٢ ق)

٥١ - سلطة التحرى وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل حولها القانون رؤوسهم ايضا .

ان التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو التفتيش الذى يكون في اجرائه اعتداء على الحرية للشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن اما التفتيش الذى يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرية الافراد أو لحرمة مساكنهم فلا بطلان فيه ، ويصحح الاستشهاد به كدليل في الدعوى . فاذا كان الثابت بالحكم أن عسكري البوليس لم يفتش شخص المتهم ولا منزله بل كلفه برفع سلة كانت معه فرفعها فلما اقترب منها اشتم

رائحة الاقيسون تنبعث منها ، ثم ظهرت له الورقة التي تحوى هذا المخدر ، فان ذلك يكون معه المتهم فى حالة تلبس بجريمة لحراز المخدر توجب على العسكرية ، وقد عاينها ، احضار المتهم أمام أحد اعضاء النيابة العمومية أو تسليمه لاحد مأمورى الضبطية القضائية ، كما هو صريح نص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات . ولا يقال ان ما فعله العسكري هو من قبيل التنفيس المنوع ، كلا بل هو من قبيل التحرى عن وجود الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق . وسلطة التحرى وجمع الاستدلالات لبست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل خولها القانون رؤوسهم أيضا كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . ورجال البوليس الملكى هم من رؤوسى رجال الضبطية القضائية من رجال البوليس ، فلهم بهذه الصفة الحق فى اجراء التحريات وجمع الاستدلالات . ثم أنه ليس بصحيح القول بأن رجال البوليس ليس من حقهم اجراء التحريات الا عن الوقائع التى تبلغ اليهم لان المادة العاشرة تجيز لهم اجراء التحريات عن الوقائع التى يعلمون بها (بأية كيفية كانت) مما يفيد تخويلهم حق التحرى عن الوقائع التى يشاهدونها بأنفسهم ولو لم تبلغ اليهم من غيرهم .

(جلسة ١٥-١١-١٩٤٣ طعن رقم ٢٠٨١ سنة ١٣ ق)

٥٢ - سلطة التحرى وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم - بل خولها القانون رؤوسهم أيضا .

ان جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل ان القانون يخول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ٤-١٢-١٩٥١ طعن رقم ٤٤٥ سنة ٢١ ق)

٥٣ - عدم اشتراط تحرير مأمور الضبط القضائى محضر جمع الاستدلالات بيده بل له ان يستعين فى تحريره بغيره .

ان القانون - على خلاف ما اوجبه بالنسبة للنياية وقاضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائى وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات الملوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر وموذى ذلك

إن مأمور الضبط القضائي هو المسؤول وحده عن صحة ما دون بمحضره وما دام هو يوقع عليها لقراراً منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك أن كان قد حرر المحضر بيده أو لستعان في تحريره بغيره .

(جلسة ٢-١٩٥٢-١٩٥٢ طعن رقم ١٤٤٩ سنة ٢١ ق)

٥٤ - تكليف مساعد مأمور الضبط القضائي بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات يجيز له تحرير محضر بها إجراء في هذا الشأن .

للجوليش من مأموري الضبطية القضائية يساعد في أداء ما يدخل في نطاق وظائفهم ، فما دلم قد كلف بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة فإنه يكون له الحق في تحرير محضر بها إجراء في هذا الشأن عملاً بالمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ٢٦-١٩٥٢-١٩٥٢ طعن رقم ٤٨٤ سنة ٢٢ ق)

٥٥ - اغفال توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته .

إن عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته كله كمصدر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع . ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحضر التي يحررها رجال الضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا لأنه لم يردب للبطان على اغفال ذلك .

(جلسة ٣-١٩٥٤-١٩٥٤ طعن رقم ١٤١ سنة ٢٤ ق)

٥٦ - قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات لا يحول دون نذبه من التهمة العامة للقيام بالتفتيش أو وضع المضبوطات في حرز مفق .

إن قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلتزم للتحقيق ، لا يحول دون نذبه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملاً من أعمال التحقيق التي يجوز لها أن تكلفه بإجرائها ، كما يجوز لها أن تمهد إليه في وضع المضبوطات في حرز مفق .

(جلسة ١٠-١٩٥٥-١٩٥٥ طعن رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٤ ق)

٥٧ - عدم التزام من أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالاجراءات وجمع الاستدلالات .

ان القانون لا يحتم على الضابط الذي أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالاجراءات وجمع الاستدلالات .

(جلسة ١٩ - ١ - ١٩٥٥ طعن رقم ١١٧١ لسنة ٢٤ ق)

٥٨ - اشراف النيابة العامة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بدون انتداب منها ، لا اثر له في طبيعة هذه المحاضر كمحاضر مع لستدلالات .

مجرد اشراف النيابة على أعمال رجال للضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم ، بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩-٢-١٩٥٦ م ٧ ص ٣٦٩)

٥٩ - استخفاء ضابط البوليس في محل المجنى عليه بناء على طلبه لسماع اعتراف المتهم بالجريمة لا منافاة فيه للاخلاق - من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم .

مضى كان الثابت أن الضابط وزميله انما انتقلا الى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا اقرار المتهم بأجل الادين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها في القرضين الربويين فانه لا يصح أن يماحى التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الاخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبهما .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ - ٦ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٨٧٩)

٦٠ - شرط قطع اجراءات جمع الاستدلالات اذ سقوط الدعوى العمومية .

اجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في اجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتبط عليها

انقطاع الحدة واشترط لذلك - بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في نعيبة المتهم وعلى غير علم منه .

(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦-١٢-١٨ من ٧ ص ١٢٦٨)

٦١ - لا يترتب البطلان على عدم اثبات مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدالات - ما نص عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه .

لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من الاستدالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم أو الارشاد .

(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨-١١-١٣ من ٩ ص ٨٦٦)

٦٢ - بطلان محضر جمع الاستدالات حرد بعد أن تولت النيابة التحقيق - شرط انعدام الجدوى من التمسك به ؟

حتى كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي ألقى بها امامها في جلسة المحكمة مع سائر أدلة الاثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر جمع استدالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنبذه لاجراء تحقيق معين .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨-٤-١٩ من ٩ ص ٢٨١)

٦٣ - لا تثريب على مأموري الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها وضبط المتهمين فيها - له في سبيل ذلك التخصي وانتحال الصفة بشرط بقاء ارادة الجاني حرة غير معذومة - مثال .

يجب على مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبيها ، وجمع الاستدالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ، فيدخل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها . ولا تثريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو

اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء ولجهم ، ما دلم أن إرادة الجاني تبقى حرة تفسر معنومة - فإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد أوما للضابط من بادي الأمر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل المتهم الآخر - الذي أوصله وأرشد له - لتفليل ما يعترض مرور للسيارة من عقبات ، الأمر الذي فسرت المحكمة بحق بانه إيماء من الطاعن بالاستعداد للتعاضد عن المخالفة الجرمية لقاء ما يبذل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه وأن ذلك كله حدث في وقت كانت إرادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزلاقه الى مقارفة الجريمة وليلد لارتاة تامة ، فيكون صحيحا ما خلص اليه الحكم من أن تحريضا على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢-١-١٩٥٩ م ١٠ م ٩٧٠)

٦٤ - لا يشترط القانون تحرير محضر بتحريات رجل الضبطية القضائية - كفاية تقريره بمباشرتها في التحقيق .

لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة للتحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فلان ما بنعاه المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤-١-١٩٦٠ م ١١ م ٧)

٦٥ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يحول دون قيام مأموري الضبط القضائي بجمع الاستدلالات .

قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أدائها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد في هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث وللتحقيق أمامها بالجلسة .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣١-٥-١٩٦٠ م ١١ م ٥٢١)

(م - ٣)

٦٦ - قيام المأمورين بإجراءات الاستدلال عند تغيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر - يكفي أن يكون تكليف المأمور بذلك تكليفها علما .

قد يقتضى العمل من مأمور الضبط القضائي إذا ما تغيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ مايلزم من إجراءات الاستدلال في غيبته، وذلك حرصا على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة عليها - فإذا ذهب الفرار إلى أن محضر التحرير الذي حرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة بقوله أن تكليف المساعد بجميع الاستدلالات مشروط بالا يكون التكليف عاما ومعتما ، فإن القرار يكون مخطئا في القانون متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤-٦-١٩٦٠ س ١١ ص ٥٧٩)

٦٧ - استدلالات - إجراءاتها - بطلانها .

ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن البوليس منع محامييه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون .
(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١-٥-١٩٦١ س ١٢ ص ٥١٣)

٦٨ - قرائن - استعراض الكلب البوليسي - جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت

تعرف كلاب الشرطة على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد استندت إلى استعراض الكلب كقرينة تمزج بها أدلة الثبوت التي أوردها ولم تعتبر هذا الاستعراض كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعنين ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يوجب الاستدلال .

(الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢-١٢-١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٩٩)

٦٩ - لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التتبع وانتحال الصفات حتى يأنس للجاني لهم ويأمن جانبهم - طالما أن إرادة الجاني تبقى حرة ولم يقع من رجال الضبط تحريض على ارتكاب الجريمة .

لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من

لتحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للمجناة بقصد ضبط جريمة بعارفونها لا يجانى القانون ولا يعد تحريضا على الجريمة ما دامت أرادة هؤلاء تبقى حرة .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤-٢-١٩٦٦ من ١٧ ص ١٣٤)

٧٠ - مامور الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات مسؤول المتهمين عن التهم المسند اليهم - ليس له استجوابهم .

تنص الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية على ان « مامورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسموا أقال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا التهم عن ذلك » .
ولما كانت الطاعة تسلم فى طعننا بأن كل ما جرى من مامورى الضبط القضائى فى محضر جمع الاستدلالات هو أنه سأل المتهمين عن أسمائهم وعناوينهم وسمهم وعن التهم الموجهة اليهم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للرفع ببطلان الدليل المستند من اعترافهم من اعترف منهم فى ذلك المحضر ورد عليه - بأن مامورى الضبط القضائى عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهمين عن التهم المسند اليهم وأنه قام بذلك على النحو الثابت بمحضر جمع الاستدلالات دون أن يستجوب المتهمين بالتفصيل أو يواجههم بالادلة - يكون قد رد على المدفع ردا صحيحا فى القانون يسوغ به اطراحه .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢١-٦-١٩٦٦ من ١٧ ص ٨٦٢)

٧١ - ارسال مامور الضبط القضائى الشهود الى النيابة العامة بعد جمعه للاستدلالات غير واجب .

لا يوجب القانون على مامورى الضبط القضائى بعد جمع الاستدلالات أن يبعثوا بالشهود الى النيابة العامة .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢١-٦-١٩٦٦ من ١٧ ص ٨٦٢)

٧٢ - اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الاولى التى لا يرد عليها قيد التشريع فى توقفها على الطلب أو الاذن .

المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الاولى التى

لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريماً للمقصود في خطاب الشارع وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما سبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

(المطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨-٢٠٥-١٩ س ١٩ ص ١٤٩)

٧٣ - إجراءات الاستدلال أياً كان من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلسل لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريماً للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما سبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة وحدها .

(المطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨-١١-٤٤ س ١٩ ص ٩٠٠)

٧٤ - حق مأمور الضبط في الاستعانة بهرجوسيه من غير رجال الضبط .

لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش بهرجوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

(لاطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩-٥-١٤ س ٢٢ ص ٦٧٣)

٧٥ - لمأمور الضبط القضائي الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات .

تجيز المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم نسفياً أو بالكتابة .

(المطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩-٦-٢٠ س ٢٢ ص ٧٨٧)

٧٦ - تحريات الشرطة - قرينة معززة للأدلة الأساسية في الدعوى •

للمحكمة أن تحول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات للشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية •

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠٣-١٩٦٩-١٠٣ ص ٢٧ من ١٠٥٠)

٧٧ - إجراءات الاستدلال - طبيعتها •

من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من مباشرها ، لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها •

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢٠-١٩٦٩-١٠٣ ص ٢٠ من ١٣٥٦)

٧٨ - المادة ٢٤ إجراءات - عدم تصرفها جمع الاستدلالات على ما هو في الضبط القضائي - تخويلها ذلك لمساعدتهم - حق هؤلاء في تحرير محاضر بما أجروه •

من المقرر أن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق - على ما نصت عليها المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل أن القانون يخول ذلك لمساعدتهم • وما دلم هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مأمور الضبط القضائي في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم ، فانه يكون لهم الحق في تحرير محاضر بما أجروه

(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٠-١٩٧٢-١٠٣ ص ٢٣ من ٤٢)

٧٩ - تحريات - ما لا يعيب إجراءاتها •

إن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذلته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يعيب الإجراءات أن لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري •

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥-١٠-١٩٧٣-١٠٣ ص ٢٤ من ٨٥٠)

٨٠ - لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا - المادة ٢٩ إجراءات جنائية - للمحكمة أن تعمل على اعتزاف المتهم بمحضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة متى اطمانت اليه - مثال في جريمة تهريب تبغ *

لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، ومن ثم فإنه إذا كان للثابت مما أورده الحكم أن مفتش الانتاج - وهو من مأموري الضبط القضائي في شأن الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ - قد أثبت في محضره أن المظنون ضده حضر عقب ضبط شجيرات التبغ في حقله ولما سألته اعترف بما نصب اليه فلا تثيريب عليه ان اثبت هذا الاعتراف في محضره ، والمحكمة ان تعمل عليه في حكمها ما دامت قد اطمانت اليه *

(المظن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤-٣-١٩٧٤ س ٢٥ ص ٣١٧)

٨٦ - خلو محضر جمع الاستدلالات من مواجهة التهم بغيره من المتهمين والشهود لا يبطله *

من المقرر أن خلو محضر جمع الاستدلالات من مواجهة التهم بغيره من المتهمين أو للشهود لا يترقب عليه بطلانه ، ومن ثم فان الحكم اذ التزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح للقانون بما يضحى معه تعيينه فيما اشتملت عليه أسبابه من تزويد في هذا الصدد غير مجد

(المظن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٤-٣-١٩٧٦ س ٢٧ ص ٣٠٥)

٨٢ - استدلالات - حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجوابه - تقدير محكمة الموضوع كما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات *

من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور

الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه ، وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة ولها أيضا أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات ما دامت قد اطمانت اليها لما هو مقرر - من أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على اسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطمانت الى صحته ومطابقته للحق والواقع . لما كان ذلك فان ما ينبغي الطاعن في شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من اعترافه بالجرائم المسندة اليه لا يكون له محل .

(الملحق رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧-١-٢ من ٢٨ من ٢٥)

الفرع الثاني

في القبض

١ - في حالة الدلائل الكافية

٨٣ - لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر سواء كانت الجريمة متكبسة بها أو في غير حالات القبض متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها للشارع حصرا في المادة ٣٤ لاجراءات .

تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها للشارع حصرا بهذه المادة ومنها للجنايات ، وهؤدى

هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٧-١-١٩٥٩ س ١ ص ١١٢)
(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩-١١-١٩٦٠ س ١١ ص ١١٦)

٨٤ - تقدير وجود الدلائل الكافية التي تجيز القبض على المتهم وتفتيشه في غير حالة التلبس لمأمور الضبط القضائي - خضوعه في ذلك لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

لا تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجازت ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة . وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي . على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣-١١-١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٢٠)

٨٥ - لمأمور الضبط القضائي على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه - المراد بحضور المتهم للحضور الحكمي لا الفعلي .

إذا كان للثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضيطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أورد للشارع لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقرروا بداءة ولجبااتهم التي فرضها للقانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توغرت الدلائل على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣-١١-١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٢٠)

٨٦ - مأمور الضبط القضائي - تفتيش - تلبس *

ان تمسحير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تمسحيره هذا خاصا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع *

(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨-٢-١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٩٥)

٨٧ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في الحالات التي عدها المادة ٣٤ لإجراءات - له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات وبغير حاجة الى أن تكون الجناية متلبسا بها - تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاصا لسلطة التحقيق وتحت اشراف محكمة الموضوع - مثال لتسبب سائق في استخلاص كفاية الأدلة التي لو تكن لديها رجل الضبط في التفتيش *

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات ، مردود بان المحكمة أطمئننا منها الى شهادة كل من الرقيب السرى - والرائد - اللذين لم يطعن عليهما المتهم بأي مطعن جدى تاخذ مما شهدا به توافر الدلائل الكافية التي تجيز للضابط القبض على المتهم وتفتيشه وتؤجر المحكمة هذه الدلائل استخلاصا من الوقائع المسالفة ببيانها من مشاهدة للضابط للمتهم جالسا مع الرقيب الكيس امام القهى وفى الوقت المتفق عليه ثم قيام المتهم باحضار كيس من الدكان المواجه للمقهى وعرضته به الى الرقيب والجلوس معه ثانية وما تبع ذلك من قيام الرقيب بعمل العلامة المتفق عليها وهى وضع الكوفية فوق رأسه وضبط الكيس المذكور فى حجر المتهم وذلك كله بعد أن أبلغ الضابط من الرقيب السرى باتساقه مع المتهم على شراء المخدر على نحو ما جاء فى أمواله فيما سلف *

فقيام الضابط فى هذه الظروف بإجراء القبض على المتهم كان له ما يبرره لتوافر الدلائل الكافية على أن ماتم المتهم باحضاره من الدكان هو المخدر موضوع الصفة التي اتفق الرقيب السرى معه على ابرامها والذي سبق للرقيب المذكور

أن أخبر الضابط بأمرها واستلم مبلغ المائتي جنيه لتنفيذها ، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم سديد في القانون ، ذلك بأن مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في هذه المادة ومنها الجنايات وأن يفتش في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ مأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاصا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش فإن السعي عليه بقالة القصور في التسبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠-٨-١٩٧٢ من ٢٣ من ١٩٧١)

٨٨ - حق مأمور الضبط القضائي في تقدير الدلائل التي تبين له القبض والتفتيش - خصوصه في ذلك لرقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

لمأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في مسدده المادة ومنها الجنايات وأن يفتش في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها ، وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ مأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاصا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧-١٠-١٩٧٦ من ٢٧ من ٧٣٢)

ب - في حالة التلبس

٨٩ - لرجل السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي متى كانت الجريمة في حالة تلبس .

لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه لم يست له صفة مأمور

الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(الملحق رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢-١-١٩٥٦ م ٧ ص ٨٤)

٩٠ - لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي متى كانت الجريمة في حالة تلبس .

كل ما خوله القانون وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في اللجج التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضاً بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي محسوب .

(الملحق رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤-٤-١٩٥٦ م ٧ ص ٦٥٩)

٩١ - لرجال الضبط القضائي القبض على المتهم في حالة التلبس بالجريمة .

متى كان المتهم قد بدأ منه أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استعمالاً للحق الذي خوله للشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا لقي المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن أشتبه من أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(الملحق رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠-٢-١٩٥٨ م ٦ ص ٦٤٨)

٩٢ - سلطة مأمور الضبط القضائي - في القبض على المتهم الحاضر - حالات على سبيل الحصر - توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام - يخضع لتقدير غرفة الاتهام - عدم كفاية الدلائل - لا تبرر القبض ولا التفتيش .

تنص المادة ٢٤ لجراءات على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض

على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه فى حالات عددها الشارح حصرا ومنها الجنائيات . والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شئ، من ذلك هو من الامور الموضوعية التى تقدرها غرفة الاتهام . فاذا رأت الغرفة فى حدود سلطتها التقديرية - وفى خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم ، الذى لم يكن مأذونا بتفتيشه ، الهرب من القهى أثناء مداومة الضابط لها ليس فيها ما ينبئ بوقوع جريمة متلبس بها كما هى معرفة به فى القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض للواقع على المتهم باطلا فانها لا تكزن قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى محله ويتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٤-٤-٢٤ س ١٣ ص ٤٢٣)

ج - الاستيقاف

٩٣ - استيقاف المتهم والامساك به واقتياده الى مركز البوليس هو القبض بمعنى القانونى وهو لا يجوز الا لرجال الضبط القضائى - ليس للمخبر ذلك اذ هو ليس من رجال الضبطية القضائية .

متى كان المخبر قد استوقفا المتهم وهو سائر فى الطريق وامسكا بذراعيه واقتاده على هذا الحال الى مركز البوليس ، فان ما قاما به ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعنى القانونى المستفاد من الفعل الذى يقارنه رجل السلطة فى حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧-١٠-٨ س ٨ ص ٧٦٥)

٩٤ - استيقاف المتهم والامساك به واقتياده الى مركز البوليس هو القبض بمعنى القانونى وهو لا يجوز الا لرجال الضبط القضائى - ليس للمخبر ذلك اذ هو ليس من رجال الضبطية القضائية .

ان ما قارنه المخبران على الصورة التى اوردها الحكم من استيقاف المتهم

عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس عمل ينطوي على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزء المادة « ٢٤ » من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها ، واذ كان رجال البوليس الملوك اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاستيلاء لغير ذوى الشبهة والمتشربين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بان ما وقع على المتهم ليس قبضا وإنما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .

(الملن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠-١-١٩٥٩ س ١ ص ٦٠)

٩٥ - لرجل الشرطة في سبيل البحث عن مجرم فار بتكليف من الجهة المختصة أن يستوقف السيارات التي يشتبه في أن يكون المجرم موجودا بها للقبض عليه .

إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم ممن يملكه فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشتبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل محتبئا فيها ، فان جريمة احراز المخدر يكون منطبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيقة وأن يقبض على كل متهم يرى أن له اتصلا بهذه الجريمة .

(الملن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤-١٢-١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٢٤)

الفصل الثالث

فى التنقيش

أ - فى حالة التنقيش

٩٦ - كل ما يظهر من جرائم الهندس لادارة الغاز والكهرباء أثناء فحص عداد القور يكون فى حالة تنقيش - المهور الضبط القضائى الذى يرافقه التنقيش دون إذن من السلطة القضائية المختصة .

الهندس لادارة الكهرباء والغاز حتى فحص عداد للنور ، وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون فى حالة تنقيش ، وللمهور الضبط القضائى الذى يرافقه ويساعد هذه الحالة أن يقوم بالتنقيش دون حاجة الى إذن من السلطة القضائية المختصة .

(المرم رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨-٥-٩ س ٩ ص ٤٥٧)

٩٧ - تنقيش بجريمة سرقة التنقيش الكهربائى يخول المهور الضبطية القضائية تنقيش منزل المتهم بغير إذن من النيابة .

التنقيش حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم أنه لرحط وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التى يقيم بها الطاعن وتنفرد للشارع فوق اسلاك الترام وتتخذ أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوعد منها نور كهربائى ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن أصحابها متعلمين مع ادارة الكهرباء على استيراد النور ، وقد قرروا جميعا أنهم انما يستعملون التيار من ذلك الغزل فهذه حالة تنقيش بجريمة سرقة لتيار الكهربائى للمالك لادارة الكهرباء تخول المهور الضبطية القضائية أن يفتش منزل المتهم بغير إذن من النيابة .

(المرم رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨-١٢-١ س ٩ ص ١٠٠٦)

٩٨ - كفيلة لتكلم الخارجية التابعة عن وقوع جريمة تنقيش حالة التنقيش مما يدفع لرجال الضبط القضائى القبض على المتهم وتنقيشه .

إذا كان الثالث من الحكم أن رجال للبوليس شاموا المتهمين بركبان سيارة فى طريق غير مألوف بالمسحراء يطعمون أن تجار المخدرات يسلكونه لترويب

بصاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة البوليس مضيفة نحرهما ، وعادا مسرعين من حيث أنثيا ، ولما شعرا بقتعيب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد الحذرة التي كان يحملانها في السيارة ، فالتقيا كيبس تمين لرجال القوة عند التقاطه أن به أميونا ، فتقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ؛ فان ما اثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشها .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢ - ١٢ ١٩٥٨ م - ٩ م ١٠٣٦)

٩٩ - مامور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس - المادة

٤٧ اجراءات .

التفتيش الذى يقع فى حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه مستمد من الحق الذى خوله الشارع لمامور الضبط القضائي فى المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدى الى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث أن لا يتقاسم مامور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق فى استعماله .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤-١١-١٩٦٠ م ١١ م ٧٨٢)

١٠٠ - سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التلبس بجريمة فى التحفظ على

جسم الجريمة الذى يشاهده مع المتهم .

تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس - وفى الجنايات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مامور من مامورى الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم فى حالة التلبس كي يسلمه بدوره الى مامور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا أن يكون قد سمي الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣ - ٢ - ٩٥٩ م ١٠ م ٢٣٠)

١٠١ - مأمور الضبط - سماع الحاضرين في محل الواقعة *

الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة ، انما يتعلق بحالة قبيلته ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها - فاذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي نحب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما ، فان للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وبأشرت التحقيق - أن تسمح من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فاذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم *

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٤-١٢-١٩٦١ م ١٢ ص ٩٥٥)

١٠٢ - مأمور الضبط القضائي - تلبس - تفتيش *

مباشرة مأمور الضبط القضائي للتفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به * وقيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي تعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته *

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٥-٢٧-١٩٦٣ م ٢٢ ص ٤٦٠)

١٠٣ - الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم في الاحوال

التي يجوز فيها القبض عليه قانونا طبقا لنص المادتين ٣٤ ، ٤٦ اجراءات قاصر على شخصه دون مسكنه - الحالات التي يباح فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين دون الرجوع الى سلطات التحقيق : حالة التلبس بالجريمة والحالة النصوص عليها في المادة ٤٨ اجراءات *

ان الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم في الاحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا بالتطبيق لنص المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية قاصر على شخصه دون مسكنه ، اذ الاصل أن تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق يقتضيه به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز لجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها الا في حالتين أباح فيهما

القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين دون الرجوع إلى سلطات التحقيق ، وهي حالة التلبس بالجريمة والحالة المنصوص عليها بالمادة ٤٨ إجراءات الخاصة بتفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت رقابة البوليس اذا وجدت اوجه قوية للاشتباه في ارتكابهم جنائية أو جنحة . ولما كان الحكم قد عول على الدليل المستمد من تفتيش مسكن للطاعن وشهادة الضابط الذي قام بأجرائه دون أن يواجه الدفع ببطلانه على مقتضى صحيح القانون وخلت مدوناته من اثبات توافر أي من الحالتين اللتين أباح فيهما القانون لمأموري الضبط تفتيش المنازل دون أمر من سلطة التحقيق على النحو المتقدم ، فإن الحكم يكون فضلا عما انشأ إليه من خطأ في تطبيق القانون مشوباً بالتصور ، ولا يعضه من ذلك أن يكون في ادانته للطاعن قد عول على أدلة أخرى في الدعوى ، ذلك أن الإيلة في القضاء الجنائي ضمانات متساندة يثبث بعضها بعضاً فإذا استبعد أحدهما تعذر بيان ما كان له من أثر في تكوين عقيدة المحكمة . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم موضوعاً والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٣-٥-٣ من ٢٢ ص ٣٩٥)

١٠٤ - انتقال مأمور الضبط إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن - لاينفي قيام التلبس - ما دام قد بادر بالانتقال عقب علمه مباشرة وشاهد آثار الجريمة بادية .

لاينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ما دام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣-٢-٢٥ من ٢٤ ص ٢٧٣)

١٠٥ - حق رجال السلطة العامة في دخول المحال العامة - نطائه ؟ هراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة - إلا في حالة التلبس .

الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفترحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - وهو إجراء إداري مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقيل للتعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها تبيح التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٣-٢-١٦ من ٢٧ ص ٢٢٥)

(م - ٤)

ب - في جالة القبض

١٠٦ - مأمور الضبط القضائي دون غيره تفتيش المتهم وفقا للمادة ٤٦ إجراءات جنائية .

نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦-١١ ص ٧ ص ٦٥٩)

١٠٧ - صدور امر بضبط المتهم واحضاره ممن يملكه وحصوله صحيحا - مأمور الضبط القضائي تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق .

متى صدر الامر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الامر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦-١١ ص ٧ ص ١٢١٧)

١٠٨ - قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر - لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ إجراءات جنائية .

متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي انه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم باحدى الغرف وبمجرد ان شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئا تحت قدمه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه فلما

المتهم وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فان ما تقدم يدل بذاته - بغض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات .

(الملن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤-٢-١٩٥٧ ص ٨ ص ١١١)

١٠٩ - مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - اعتبار التفتيش صحيحاً منتجاً لاثره ولو اتضح انقطاع صلة التهمة بالجريمة .

لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم بجريمة احراز مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة لسناد الجريمة الى المتهم ، إذ قد يتضح انقطاع صلة التهمة بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لاثره .

(الملن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١-١-١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٤)

١١٠ - التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ إجراءات جنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات - القول بأن التصود به هو التفتيش الوقائي فيه خروج بالنص عن المعنى الذي تدل عليه عبارته .

إن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من اجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الاول الذي عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار اليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التعميم

الذى تدل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذى لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التى أحال فيها بصورة مطلقة على الاحوال التى تجيز القبض قانونا على المتهم .

(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨-٦-٣ من ٩ ص ٦٦٦)

١١١ - دخول المنازل لغیر التفتيش - مادة ٤٥ لاجراءات - علة الدخول - الضرورة - جواز دخول المنزل لتعقب المتهم المأمور بالقبض عليه .

دخول المنازل وان كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الاحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب للمساعدة من الداخل ، وحالتي الفرق والحريق - الا ان هذه الاحوال الاخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات للجنائية ، بل أضاف النص اليها ما شابها من الاحوال التى يكون اساسها قيام حالة للضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ امر القبض عليه .

(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣١ - ٣ - ١٩٥٩ من ١٠ ص ٣٩١)

١١٢ - نص المادة ٤٦ اجراءات نص علم يجيز لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم .

نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضى الخصوص يجيز لمأمور الضبط القضائي في كل الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ، وقد ورد هذا النص في لفصل الرابع للسدي عنوانه : في دخول المساكن وتفتيشها وتفتيش الاشخاص ، ولا يستقيم ان يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزا وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول الى المنزل لم يكن مخالفا للقانون وكان التفتيش لازما بناء على دلائل صريحة وكافية لاتهام شخص بجريمة لحرار الضرر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من اجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائي عند وجود قرائن قوية ضد المتهم او شخص موجود في منزله على انه يخفى معه أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩-٢-١٩٦٠ من ١١ ص ١٥٨)

١١٣ - تفتيش جندى الجيش عند القبض عليه مخالفة التعليمات العسكرية
هو اجراء تحفظى يسووغ القيام به من اى فرد من افراد السلطة العامة التذخه
لامر القبض للتحقق من استمعال الشخصى ما عساه يكون معه من اشياء فى ايداء
نفسه او غيره او من يتواجدون معه فى محضه *

إذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والخامسة من قانون الأحكام العسكرية فإن التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكان الذي يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيقه القانون ، لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عده القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لمسأوري الضبط القضائي بالمعنى المشار إليه في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية، إلا أن سنده بإباحته كائن في أنه إجراء تحفظي يمولغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن ييلحق المتهم أذى بشخصه من شيء ، يكون معه ، أو أن يلحق مشكل هذا الأذى بغيره ممن يباثرون القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبسه إذا أودع فيه .

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤-١٠-١٩٦٠ من ١١ ص ٦٩٩

۱۱۴ - مامورو الضبط القضائي - قبض - تفتيش - تلبیس •

يؤخذ من عموم نص الفقرتين الأوليين من المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن للشارع وقد خول مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أن يفقشه بغير علم من سلطة التحقيق وبغير حاجة الرأى تكون الجنسية مطلبها بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ، لم يشترط لاقصاع هذين الاجرامين ترتيبا معينيا . ومن ثم فان ما تضمنه اللائحة من بطلان اجراءات الضبط وفساد دليل الكشف على المخدر المستند منها - استنادا الى ان القبض عليها كان تاليا لتفتيش عباقتها - لا يستند الى اساس صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠٢٨-٢-١٩٦٧ من ١٨ من ٢٩٥ >

١١٥ - مأمورو الضبط القضائي - سلطاتهم في القبض والتفتيش .

حول المشاريع في المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه

باحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة الاولى ومنها جريمة السرقة وان يفتش به غير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى ، على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١-١١٦٦ من ٢ ص ١٣٠)

١١٦ - حق مأمور الضبط القضائى فى تفتيش القبوض عليه - قبيل ايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . ما دام يجوز له القبض عليه قانونا - مثال لتسبب سبائح فى الرد على الدفع ببطالان التفتيش .

من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون . ومتى كان الحكم قد أورد قوله « وحيث أن ايداع أى شخص حجز المركز أو القسم تمهيدا لعرضه على النيابة يقتضى تفتيش هذا الشخص قبل ايداعه دون حاجة فى ذلك الى الحصول على اذن من الجهة المختصة وتكون الإجراءات التى تمت فى الدعوى صحيحة ولا مطعن عليها » فإن ذلك كافى فى الرد على الدفع ببطالان التفتيش .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١-١٩٧٢ من ٢٣ ص ٦٨٢)

١١٧ - حق مأمور الضبط القضائى فى القبض على المتهم وتفتيشه عملا بالمادتين ٣٤ و ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

أجاز الشارع فى المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة الاولى ومنها الجريمة التى دين الطاعن بهما وأن يفتش به غير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى

في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن إليها رجل الضبط للقضائي في اجراء القبض على الطاعن والتفتيش الذي أجراه وفقا للمادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية وقضى ببناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض وبصحّة التفتيش ، فانه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣-١١-١٩٧٢ س ٢٤ ص ٩٧٢)

١١٨ - حق رجال الضبط للقضائي في القبض على المتهم وتفتيشه - في حالة التلبس - مثال - على مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة اضرار مواد مخدرة .

لما كان من المقرر قانونا أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة الى من توجد امارات او دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعنة عقب اتمامها الاجراءات الجهركية - وكان باديا عليها التعب والارهاق - وواجهها بما أسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة في مكان حساس من جسمها حتى اعترفت له بذلك ، فان المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذي تتكون منسبه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفي لقبام حالة التلبس بالجريمة التي تبيح لرجل الضبط حق القبض على الطاعنة وتفتيشها .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤-١١-١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩)

ج - في حالة الاذن بالتفتيش

١١٩ - صدور الاذن بالتفتيش لمعاون الباحث وإن يعاونه من رجال الضبط من شأنه تخويل كل منهم سلطة اجرائه - ونوع ما اجراه كل منهم من تفتيش بهفرده صحيحا .

مضى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون الباحث وإن يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فان انتقال الضابط

الذى صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبه مساعدته في انجاز التفتيش يجعل ما اجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذى خول كلا منهم سلطة لجرانه .

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧-٥-٧ من ٨ ص ٤٧١)

١٢٠ - وجود قرائن قوية على اخفاء الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه لشيء يفيد في كشف الحقيقة - سلطة مأمور الضبط القضائي في تفتيشه .

لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة وله تفسير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تفسيره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧-٦-١٠ من ٨ ص ٦٢٢)

١٢١ - لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي من مأموري الضبط القضائي ما دام الاذن لم يعين مأمورا بعينه .

متى كان اذن التفتيش قد صدر مطلقا ، ونذب وكيل الحكماء ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذه في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها تحت اشرافه ، فإن التفتيش يكون صحيحا في القانون إذ أنه ما دام أن الامر الصادر بالتفتيش لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذه فلا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي - ومتى كان الذي قام بتنفيذه أحد مأموري الضبط القضائي التابعين للمديرية الذي له هذه الصفة بوجه علم بالنسبة الى جميع الجرائم بدائرة المديرية فضلا عن أنه نذب للقيام بهذا التفتيش من وكيل الحكماء الذي يملك ذلك وتحت اشرافه .

(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧-٦-١٠ من ٨ ص ٦٣٠)

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦-٢-٢٠ من ٧ ص ١٢٠٧)

١٢٢ - مأمور الضبط القضائي للتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من اسلحة ، تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الاسلحة بعد أن صار في قبضتهم بعد ذلك يقع باطلا .

لمأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الاسلحة التي قد تحمله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الاسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المتهم بعد ذلك يكون باطلا .

(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧-٦-١٩ من ٨ ص ٦٨١)

١٢٣ - اجازة النيابة لمأمور الضبط القضائي الذي يندب للتفتيش أن يندب غيره ، من رجال الضبطية القضائية لاجرائه - لا محل لاشتراط الكتابة في امر للذنب الصادر من المدعوب الاصيل ما دام امر النيابة بالندب ثابتا بالكتابة .

لا محل لاشتراط الكتابة في امر الذنب الصادر من المدعوب الاصيل ما دام ، امر النيابة بالندب ثابتا بالكتابة لان من يجري التفتيش في هذه الحالة لنما يجريه باسم النيابة العامة الامرة باسم من ندبه له - فإذا كان الثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذي ندبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن يندب غيره من رجال الضبطية القضائية لاجرائه ، فإن قضاء المحكمة ببطلان التفتيش على أساس عدم اثبات الذنب الصادر من المدعوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩-٢-٩ من ١٠ ص ١٦٧)

١٢٤ - جواز صدور امر النيابة بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لاصداره .

لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور امر التفتيش ، فيجوز للنسبة أن تصدر امرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لاصدار الامر الذي يعمد فتحا للتحقيق .

(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩-٥-١٨ من ١٠ ص ٥٢٥)

(والطن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠-١٢-٥ من ١١ ص ٨٦٦)

١٢٥٠ - فقدن جديّة التحريات واتصالها بشخص المتهم أو اقتصرها على منزله. ويبلغ كفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش متروك لمسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - عدم تقييد النيابة بما ورد في طلب الاذن بالتفتيش لا يبطل الامر به .

تقدير جديّة التحريات وما اذا كانت تتصل بشخص المتهم ، او انها مقتصرة على منزله وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتوسيع اصداره واقررت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا محقق عليها في ذلك لنتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣-١٠-١٩٦٠ س ١١ من ٥٤٨)

١٢٦ - جواز صدور الامر بالتفتيش من النيابة العامة بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار الاذن .

استقر قضاء محكمة لتقتض على جواز صدور امر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الامر .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢-٥-١٩٦٠ س ١١ من ٨٦٦)

١٢٧ - ثبوت اطعنات المحكمة الى جديّة التحريات وكفايتها - وصدور الاذن من النيابة العامة يكون صحيحا .

اذا كان الثابت من الحكم أن التحريات - التي اطعنات المحكمة الى جديتها وكفايتها - شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات في قسمي الخليفة والسيدة زينب ، وأن مأمور الضبط القضائي الذي أجرى تلك التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الأخير والذي تم فيه ضبط المتهم فعلا - فان التحريات التي قام بها رجل الضبط تكون صحيحة وكذلك الاذن الصادر من النيابة العامة بناء عليها يكون صحيحا ، ولو كان محل لقائمة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢-٢-١٩٦٢ س ١٣ من ١٢٩)

١٢٨ - مأمورو الضبط القضائي - الاذن بالتفتيش *

الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النخب من المأمور المعين ما دام الاذن لا يملكه هذا النخب ، الا أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة لى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق المفرض من التفتيش والمأذون له به وأن يستعين في ذلك باعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨-١٩٦٥-س ١٦ من ٦٤٣)

١٢٩ - رجل الضبط القضائي - حريته في اختيار الطرف المناسب لاجراء التفتيش المأذون به من النيابة بطريقة مشهورة ما دام يتم خلال المدة المحددة بالاذن *

لرجل الضبط القضائي المنتخب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مشهورة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالاذن *

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦-١٩٧٢-س ٢٣ من ٧٥٩)

١٣٠ - قيام أي من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش - لا يعينه * ما دام الاذن لم يعين مأموراً يعينه *

لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الاذن لم يعين مأموراً يعينه *

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢-١٩٧٢-س ٢٣ من ٧٨٦)

١٣١ - تتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث اللازمة لمطلب الاذن بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به - لا يوجبه للقانون - له الاستعانة فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والرشدين السريين والمبلغين ما دام قد لقتنع بصحة ما نقلوه اليه *

لا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات

والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو ان يكون على معرفة سابقة به ، بل انه أن يستعين فيها قد يجسريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والرشحين للسريرين وما يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات

(المكن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥ - ٣ - ١٩٧٣ من ٢٤ من ٢٨٢)

١٣٢ - الدفع ببطالان الاذن لعدم جدية التحريات - موضوعي *

إذا كان الحكم قد رد على الدفع ببطالان الاذن لعدم جدية التحريات بما مؤداه أن المحكمة قد اقتنعت بجديتها وأنها جاءت واضحة في بيان اسم الطاعن ومحل إقامته وبعد مراقبته ، وأنها رأت في هذه التحريات ما يكفي لتسويغ إصدار أمر للتفتيش ، فلا مقرب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون *

(المكن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٥-٦-١٩٧٣ من ٢٤ من ٦٠٢)

١٣٣ - لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالاذن لأجرائه بطريقة مثمرة *

لرجل للضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لأجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالاذن *

(المكن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١-٦-١٩٧٣ من ٢٤ من ٧٤٦)

١٣٤ - نطاق حق موظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الاملاك المنصوص عليها في القانون المذكور - متى يتعين حصول هؤلاء على أمر مكتوب من رئيس مكتب الانتداب المختص لتقييم بالتفتيش *

لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على انه « يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق احكام

هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفى سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مامورى الضبط القضائى فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر مامورى الضبط القضائى فى حالة الاشتباه بتفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه فى الفقرة السابقة الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب ولحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال ، وللموظفين المذكورين فى جميع الحالات اخذ العذبات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات » . وكان يبين عن مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع ببطان التفتيش تأسيسا على أن مراتب الجمارك بما له من سلطة خلوها له نص المادة ٢٣ الأتفة الذكر قد أصغر اذنه فى حدود تلك السلطة لأحد مرعوسيه بالانتقال الى محل الطاعن لتفتيشه للاشتباه فى قيامه بعمليات تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ من القانون ذاته ، وكان ما جرى تنفيذا لهذا الاذن لا يخرج عن كونه نوعا من الأبحاث والاستقصاء لا يصل لمرحلة التحقيق القضائى الذى تتولاه النيابة العامة بصفتها سلطة تحقيق ، فان معنى الطاعن ببطان التفتيش لعدم صدور الاذن به من النيابة العامة يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٨-١٩٧٦ من ٢٧ من ١٧٨)

١٣٥ - تقدير جنية التحريات المسوغة لإصدار اذن تفتيش لسلطة التحقيق - تحت اشراف محكمة الموضوع - وروود خطأ فى محضر التحريات - بخصوص اسم الشارع الذى به سكن التهم لا ينال بذاته من جنية التحريات .

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مؤدى دفاع الطاعن هو النعى بعدم جدية التحريات التى صدر بمقتضاها اذن النيابة بتفتيش مسكنه ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بسلطة تفتيش من سلسلئ الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتبته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وروت على شواهد الدفع ببطانته لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت فى الأوراق ، وكان مجرد الخطأ فى ذكر اسم الشارع الذى يقع به مسكن الطاعن فى محضر التحريات لا يقطع بذاته فى عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٦-١٩٧٦ من ٢٧ من ٩٧٨)

١٣٦ - مأمورو الضبط القضائي - اذن المراقبة التليفونية •
 متى كان مأمورو الضبط القضائي قد قام بتنفيذ اذن المراقبة التليفونية بناءً على ندبه من النيابة العامة فإن الاجراءات تكون قد تمت وفقاً لمصباح القانون •
 (الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧-٢-١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٩٣)

د - في اجراء التفتيش

١٣٧ - التفتيش الذي يبشره مأمور الضبط القضائي الانتدب لاجرائه من سلطة التحقيق - خضوعه للقواعد الواردة بالواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات جنائية •

التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناءً على ندبه لذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على اجراء التفتيش بحضور للتمه أو من ينوبه عنه ان أمكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحل على الاجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تدعي على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من خصائصه • وبما عدا ما تقدم فلمأموري الضبط القضائي • كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يروته كقبلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون •

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٨-١٢-١٩٦٨ س ٩ - ص ١٠٤٨)

١٣٨ - للتفتيش الذي يبشره مأمور الضبط القضائي الانتدب لاجرائه من سلطة التحقيق - خضوعه للقواعد الواردة بالواد ٩٢ ، ٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات جنائية •

التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناءً على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تسري عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الاجراءات

الجنائية . والمادة الاولى منها تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم « وغير المتهم » بحضوره أو من يذيعه عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥-١٩٥٩ م ١٠ من ٥٦٨)

١٣٩ - استعانة مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش بمروسيه مشروط بتهام إجراءات التفتيش والضبط تحت رقابته وإشرافه - اغفال ذلك يبطل التفتيش .

مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين في تنفيذ الاذن بمروسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تتم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه - فإذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى اليه الحكم من قبول الدفع ببطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط « الحشيش » صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨-١٩٦٠ م ١١ من ٢٩)

١٤٠ - تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة في غير إذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجريمة جلتز عند خلوها مع تخلي صاحبها عنها . لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفي غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤-١٩٦٠ م ١١ من ٣٠٨)

١٤١ - إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيتم مساس بحزمة الشخص أو مسكنه - صحة الاستشهاد بهذه الإجراءات كدليل في الدعوى .

للتفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي اجراء التعرض لحرة الأفراد أو حرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧-١٠-١٩٦٠ م ١١ من ٦٨٢)

١٤٢ - تفتيش ما لا يأخذ حكم السكن - ما لا يحرمه القانون والاستدلال

به جائز

التفتيش الذي اجراه الضابطان بشعونة المتهم ومي مما لا ينمط عليها حكم السكن حسبما اورده الحكم من اعتبارات سائفة - امر لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧-١-١٩٦٠ م ١١ ص ٦٨٣)

١٤٣ - تطبيق المادة ٥١ اجراءات جنائية - مجاله عند دخول رجال الضبط للقضائي المنازل وتفتيشها - التفتيش الذي يقوم به اعضاء النيابة بانفسهم او مامورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق - خضوعه لاحكام المادة ٩٢ اجراءات جنائية .

استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الاحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - اما التفتيش الذي يقوم به مامورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق فانه نسري عليهم احكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة فاضي التحقيق - والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينميه عنه في أمكن ذلك .

(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ - جلسة ١٥-١١-١٩٦٠ م ١١ ص ٧٩٦)

(والطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣-١٢-١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٢٨)

(والطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٧-١٠-١٩٥٧ م ٨٨ ص ٧٤٣)

١٤٤ - الاجراءات التي يقوم بها مامور الضبط - اثباتها في المحضر - اجراء تنظيمي .

تنص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه « ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مامورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها » مما يستفاد منه أن القانون وان كان يوجب أن يحرر مامور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها الا انه لم يوجب عليه أن يحرر المحضر في مكان لاتخاذ الاجراءات ذاتها .

هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد الا على سبيل التنظيم
والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١-١-١٩٦٥ م ١٦ من ٣٦)

١٤٥ - سلطات مأموري الضبط القضائي في تفتيش السيارات الخاصة والاجسرة .

من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو
الذي يكرهى لجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ،
مدما عدا أحوال التلبس والاحوال الاخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض
والتفتيش بنصوص خاصة . على أن القيسود الواردة على حق رجال الضبط
القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى
السيارات الخاصة متحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الاحوال
الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، أما بالنسبة
للسيارات المعدة للايجار فان من حق مأموري الضبط القضائي ايقافها أثناء سيرها
في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . ولما كانت المحكمة
قد اطمأنت الى اقوال ضابطي المرور وأخذت بما قرره من أن ضبط المخدر انما وقع
أثناء محاولة مشرعة للكشف عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه
للبحث عن جريمة لحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة انما جاء عرضا
ونتيجة لما اقتضاه أمر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله خيال جريمة
متلبس بها ، فان الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان
الضبط والتفتيش ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير
محلله .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٧-١-١٩٦٦ م ١٧ من ٩٥١)

١٤٦ - لوظفي الجمارك تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية - عثورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام - جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم .

لوظفي الجمارك تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة
الجمركية ، فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجبرونه على دليل يكشف عن

جريمة غير جرمية معاقب عليها في القوانين العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم لانه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٠-٣١-١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٣٧)

١٤٧ - مأمور الضبط القضائي - امر التفتيش .

لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر من رئيس جهازه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٦-١٩-١٩٦٧ من ١٨ ص ٨٢٨)

١٤٨ - كل اجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا منتجا لاثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة او التحريض على موارفتها .

ان مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة والتحريض على موارفتها ، وطالما بقيت أرلنة الجاني حرة غير ممدومة . ولا تفريب على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارعة ما يسلس لتقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة .

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥-٤-١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٣٨)

١٤٩ - جواز تفتيش المزراع بغير إذن من النيابة العامة ما دلت غسيب متصلة بالسكن - اعتبار هذا التفتيش من أعمال الاستدلال التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

من المقرر أن ايجاب إذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من اللحقاات لان القانون احا اراد حماية المسكن

فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالسكن
مقياساً مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير إذن من النيابة ، يعد عملاً من أعمال
الاستبداد مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١-١١-١٩٦٨ م ١٩ م ١٩٠٠)

١٥٠ - الاجراء الذى يتخذه مأمور الضبط القضائى عند قيامه بضبط
وتفتيش أحد الأشخاص من جمع علم - المقصود بهذا الاجراء .

لا يقدح في أن المتهم تخلف باختيابه وإرادته عما في حوزته من مخدر ،
أمر الضابط لرولد المقي - ومن بينهم المتهم - بمعصم للتحرك حتى ينتهى من
المهمة التى كان مكلفاً بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه -
إذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض
لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أن أمر الضابط بمعصم
للتحرك يعد قبضاً بغير حق إرهابه وجعله يلقي بالمخدر ، يكون غير
سديد

(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١-١١-١٩٦٩ م ٢٠ م ١٤٠٤)

١٥١ - دخول رجل للضبط الحال العمالة لواقبة تنفيذ القوانين
واللوائح - شرطه أن يكون الدخول في الاوقات التى تباشر فيها تلك الحال
نشاطها - علة ذلك ؟ حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلاً أو نهاراً -
بشروط بأن يكون المصنع مداراً في الواقع - بصرف النظر عن فتح الابواب
أو غلقها - نطاق حق دخول الحال المفتوحة للجمهور - من حيث الزمان والمكان
والفرض من الدخول فيه .

لأن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول الحال العامة المفتوحة للجمهور
لراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الاوقات التى تباشر فيها تلك الحال نشاطها
عادة ، إلا أن هذه الحال تأخذ حكم المساكن في الاوقات التى يباح فيها للجمهور
أن يدخلها ، وليس في عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ،
من النص على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع
الدخان في أى وقت - خروج على هذه القاعدة - إذ قصد الشارع بها أن يكون
له حق الدخول للتفتيش الادارى ليلاً أو نهاراً طالما كان المصنع مداراً ، والمعبرة
في ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الابواب أو اغلقها ، ذلك بأن الشارع

لذ أجاز لسلّمورى الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين وللوائح ، لنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالاجازة الى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان الا اوقات العمل دون الاوقات التى تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض الا بالقدر الذى يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والاماكن الاخرى التى تخرج عن هذا النطاق ، وعلّة الاجازة أن للحال فى الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يمثل أن تغلق فى وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لحض كونه كذلك وليس من آحاد الناس .

(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٩-٢٠-١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٦٠)

١٥٢ - لمأمور الضبط القضائى المأفون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وتخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والتخيرة فيه - كشفه عرضا أثناء التفتيش جريمة اخرى متلبسا بها غير المأفون بالتفتيش من أجلها - عليه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

لمأمور الضبط القضائى المأفون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وتخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والتخيرة فيه ، فاذا ما كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة اخرى غير المأفون بالتفتيش من أجلها فانه يكون حبال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش . واذا كان الامر المأفون فيه لم يعرض لما ذكره الضابط من أن اللعبة المضبوطة كانت تشف عما بدخلها من مخدر ، فانه يكون قد قرر بطلان التفتيش الصادر لضبط أسلحة وتخائر دون أن يمحص كافة أدلة الثبوت فى الدعوى عن بصير وبصيرة وفى ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى الى مستشار الاحالة للسير فيها على هذا الاساس .

(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٠-١٢-١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٨)

١٥٣ - ضابط مباحث التموين - حقه في دخول المحال التجارية والصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لراقبة تنفيذ احكام المرسومين بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ سنة ١٩٥٠ - ما يظهر له اثناء التفتيش من مواد تموينية من وجود اشياء محرمة حيازتها أو تقيده في كشف جريمة أخرى - له أن يضبطها ما دامت ظهرت عرضا ودون سعي منه يستهدف البحث عنها .

من حق ضابط مباحث التموين وعلى ما نصت عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لراقبة تنفيذ احكام المرسومين بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فاذا ما تبين له ارتكاب للطاعن جريمة تموينية بعدم الاعلان عن اسعار السلع وتخزين كمية من للفلل الاسود ، الامر المحظور بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . كان له التفتيش عن تلك المواد داخل المحل للتحقق من وقوع هذه الجرائم ، فاذا ظهر اثناء هذا التفتيش الصحيح وجود اشياء تعد حيازتها جريمة أو تقيده في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز له وهو من مأموري الضبط القضائي أن يضبطها ما دامت أنها ظهرت عرضا اثناء التفتيش ودون سعي منه يستهدف البحث عنها .

(المطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧ - ١٢ - ١٩٧١ ص ٢٢ من ٨٢٨)

الفروع الرابع - في التحقيق

١٥٤ - اشراف النيابة على اعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدالات التي يجرونها بغير انتداب صريح من النيابة .
لا يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدالات .

مجرد اشراف النيابة على اعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع الاستدالات .

(المطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩ - ١٥٦٣ ص ٧ من ٣٦٩)

١٥٥ - تولي النيابة التحقيق بنفسها - عدم جواز قيام رجال الضبط القضائي بعمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها .

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ، وإلا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبشر التحقيق في الحادث ، فإن للتفتيش يكون باطلا .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٣٤٥)

١٥٦ - على مأموري الضبط القضائي ورؤسيتهم الاستمرار في القيام بالواجبات التي فرضها عليهم القانون من جمع التحريات اللازمة للتحقيق رغم تولي النيابة التحقيق بنفسها .

من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي وعلى رؤسيتهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يلتمس بها باية كيمي كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بأجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تبشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن الحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه الحاضر ما دلت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١ - ٥ - ١٩٥٩ س ١ ص ٥)

(والطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣١ - ٥ - ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٢١)

١٥٧ - شرط صحة نوب مأمور الضبط القضائي أن يكون النوب صريحا ثابتا بالكتابة منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا أن تجواب التهم - ولا ينصب على تحقيق قضية برمتها إلا إذا كان النوب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد رؤس الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا .

يشترط حتى يكون نوب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا أثره أن يكون النوب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا

استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها - إلا إذا كان السحب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكاتبا وتوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يعد انتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائي لإجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدلالات - لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بالغا، أمر الحفظ .

(الملحق رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩ - ١٠ - ١٩٥٩ س ١٠ من ٧٩٧)

(الملحق رقم ٢٤٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٠-٥٩-١٩٦٠ س ١١ من ٥٠٨)

١٥٨ - نذب النيابة مأمور الضبط القضائي لسؤال المتهمين أمر يحظره

• القانون

نذب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من إجراءات التحقيق القضائي الذي يضمن قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق وبكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

(الملحق رقم ١١٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢-١٢-١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٤١)

الفرع الخامس - في ضبط الاتياع المتعلقة بالجريمة

١٥٩ - عدم اتباع ما نصت عليه المادتان ١١ و ١٢ من القانون ٤٨ لسنة

١٩٤١ بقمع الغش والتقليص من اتخاذ إجراءات معينة لأخذ للمبينات وتحريير المحاضر وقت الضبط - لا بطلان .

أن غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨

سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتقليص من اتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ المبينات وتحريير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ

بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العمام من رجال الضبط القضائي ، ولم يتقدم أى بطلان على عدم اتساع أى اجراء، من تلك الاجراءات الواردة به .

(الملحق رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٨ - ١٠ - ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٧٧ ،

١٦٠ - خضوع مأمور الضبط القضائي في تحرير المضبوطات للمادة ٥٦ اجراءات جنائية - مستوى في ذلك كونه أصيلا او منتدبا عن النيابة .

لا أساس في القانون للفرقة التي قال بها الحكم في معرض سرده واجبات مأمور الضبط القضائي في خصوص تحرير المضبوطات وعدم خضوعه لاحكام المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان منتدبا عن النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لاحكامها اذا قام بالضبط كاصيل .

(الملحق رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ - جلسة ١٢ - ١٠ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٧٨)

١٦١ - المأمور الضبط للقضائي ضبط الأشياء المستعملة في ارتكاب الجريمة او نتجت عن ارتكابها او ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة - شرطا ذلك : وجود هذه الأشياء في محل يجوز لهم دخوله .

التفتيش الذى يجره القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذى يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المنازل ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو نتجت عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فإنه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقا للمادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور للضبط القضائي الذى ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مازونا بضبطه وحضاره ، فإنه اذا ساعد هذه القطعة التي وصل اليه نبا استعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الملحق رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤ - ١ - ١٩٦٠ م ١١ ص ١١)

الفصل الرابع

تسييب الأحكام

١٦٢ - مأمورو الضبطية القضائية - اذن بالتفتيش - تلبس - الخطأ في تطبيق القانون - حكم - تسببه - تسبب غير معيب .

من المقرر قانوناً أن لمأموري الضبطية القضائية إذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بأجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة معينة ، ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون . فلا تنريب على الضابط المنتخب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الاذن من طرق باب منزل الطاعن والاعلان عن شخصيته ثم النظر الى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين علة ماسمعه من هرج فيه مما اثار شكوكه في مسلك المتهم . ولما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية في القضاء بالإدانة على دليل مستمد من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما شاعدها الضابط ، بل على ما أسفر عنه التفتيش الاذن له بأجرائه من ضبط المخدر في حيازة الطاعن . فان الأذى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال في غير محله .

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٨ - ١٠ - ١٩٦٢ سي ٢٢ ص ٧١٥)

١٦٣ - المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - مجال تطبيقها : هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الاحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق - سريان احكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الاحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق فتصري عليه احكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك فاذا كان الثابت من مكونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط السلاح والخبرة قد أجراه مأمور الضبط

القضائي بناء على انتدابه من النيابة لهذا الغرض فانه يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم من انه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨ - ٥ - ١٩٦٤ م ١٥ م ٤٠١)

١٦٤ - اعتراف - حكم - تسييبه .

إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه استند في ادانة الطاعن - فيما لمستند اليه - للى اعتراف الكلب « البوليسى » على المتهمين ، حين أنه أطرح هذا الاعتراف - وهو بمرض تنفيذ الأدلة للقائمة ضد المتهم الأول ، منصحا عن عدم اطمئنانه اليه بالنسبة الى كلا المتهمين ، فان ذلك يصم استدلال الحكم بالتناقض والاضطراب الذى ينبئ عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى استخلص منها الادانة ، وعدم استقرارها في عقيده ، ولا يقدح في ذلك أن يكون للحكم قد استند في ادانة الطاعن الى أدلة أخرى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة تشيد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا انهار أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مدى الأثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٤ - ١٢ - ١٩٦٧ م ١٨ م ١٢٠١)

١٦٥ - تفتيش - اعتباره من أعمال الاستدلال - مفاد ذلك - حكم - تسييبه .

انه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين أبطل اذن النيابة العامة بالتفتيش لصوره قبل الحصول على الطلب من وزير الحزانة . الا أنه فاتته أن يعرض لمشروعية اجراء تفتيش زراعة المظون ضده استنادا الى الحق المقرر أصلا لرجل الضبط القضائي والذي يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد المشارع في توقيفه على المظون ، الامر الذى يعيب للحكم بالنقض .

١٦٦ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها - مهمة رجل الضبط - ما دام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها - وطالما بقيت لردة الجاني حرة - المادة ٢١ إجراءات - أغفل الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلبس والمستقل عن التفتيش الذي أبطله - قصور *

متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد انتقل رحمه الشرطى ٥٠ إلى المكان الذي عينه المطعون ضده الأول لاستلام المخدر من المطعون ضده الثامى ، نفاذا للاتفاق المفقود بينهما ، وقدم الأخير المخسر فعلا للشرطى المذكور فالقى الضابط - عنخذ القبض عليه ، وعقب ذلك انتقل الضابط ومعه المرسى السجن إلى السجن وتم تسليم المخدر للمطعون ضده الأول ، وكان من دونه مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، للكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعبر مسجدا منتجا لأثره ، ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على معارها - وطالما بقيت لردة الجاني حرة غير معدومة ، وكان الحكم حين قضى بعبء الدرع وبطلان التفتيش قد أغفل التعرض لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطلانها ، فانه يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه *

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢ - ٣ - ١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٤٤)

ج. ر. ع. ا.

١٦٧ - معاون النيابة المتدرب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببضئ الأعمال التى من اختصاصه *

تحرير المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه فيكون تكليف معاون النيابة المتدرب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون * ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بما يخالف هذا النظر يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يخالف هذا النظر يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه *

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١ - ٥ - ١٩٧٠ ص ٢١ من ٦٩٨)

١٦٨ - تعرف الكلب البوليسى على المتهمين بشم المضبوطات التى ضبطت بمنزل أحدهم - عدم بيان الحكم صلة هذه المضبوطات بالحدث - قصور - مثال *

متى كان الحكم قد عول فى ادانة الطاعنين على تعرف الكلب البوليسى اذ قال : « وثبت من تجربة الكلب البوليسى انه تعرف على المتهمين الثلاثة بعد أن

شم المضبوطات التي وجدت بمنزل المتهم الأول » . وكان الحكم لم يبين مدى صلة هذه المضبوطات التي وجدت بمنزل الطاعن الأول بالحادث حتى يستقيم دليله فيما انتهى إليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور مما يعييه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ٧ - ٦ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٤٨)

١٦٩ - المحكمة التعويل على ما ثبت من حوار في اشرطة تسجيل أقر التهم في محضر تحقيق النيابة العامة أنه بصوته - لا يعيب حكمها عدم سماعها لأشرطة التسجيل طالما أن الطاعن لم يثر ادعائها شيئا عنها ولم يطلب منها سماعها .

إذا كان الحكم قد أورد فيما أوردته من أدلة على ثبوت الجريمة في حق الطاعن ما ثبت من حوار في شريط التسجيل للمقابلة التي تمت بين المبلغ والطاعن وعرض إلى حوار اشرطة التسجيل فمقال : « وحيث ان المتهم حين استمع الى اشرطة التسجيل أقر في محضر تحقيق النيابة العامة بان الصوت للوارد في الحوار المسجل عليها هو صوته ويتضح للمحكمة من الاطلاع على الصورة المكتوبة للحوار الذي دار بين المتهم والمبلغ يوم ١٧/١/١٩٦٧ أنه تضمن عبارات واضحة للتدليل على تأييد التهمة ضده ، فقد ورد في شق من الحوار ما يأتي ٠٠٠ الخ » وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن التسجيل الذي كان من بين مفردات الدعوى ولم يطلب اليها سماع اشرطة التسجيل فانه لا يكون له ان ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٤ - ١٠ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٧٥)

١٧٠ - صحة استدلال الحكم باتوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه ما دام أنه اتخذ منها قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى إليها .

استدلال الحكم باتوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه استدلال سليم لا غبار عليه ما دام يبين من الحكم أنه اتخذ من هذه التصرفات وتلك الاقوال بعد الحادث قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣١ - ١٠ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٩٠)

١٧١ - مأمور الضبط في إجراء التفتيش المنسوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمأمنته في تنفيذه - التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه يعتبر خلاصاً منه مباشرة في حدود النخب - قيام الشرطي المبصر بتفتيش الطاعن بناء على إمر الضابط المأمون له بالتفتيش وعثوره على علبة نقاب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح في القانون - كون ظهر المطف الذي عثر بجيبه على المخدر في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطي السري للتفتيش لا ينتفى به تحقق الإشراف .

من المقرر أن النيابة العامة إذا نعت أحد مأموري الضبط لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمأمنته في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بنحبه . وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشرطي السري قام بتفتيش الطاعن وعثر على علبة نقاب محتوية على المخدر في جيب معطفه بناء على إمر الضابط المأمون له بالتفتيش وعلى مراءى ومسمع منه في حضوره وتحت إشرافه ، وهو ما لطمأنت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحاً وفقاً للقانون أما ما يثيره الطاعن من أن ظهر المطف الذي عثر بجيبه على المخدر كان في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطي السري للتفتيش فإنه لا ينتفى به تحقق إشراف الضابط على هذا التفتيش ، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذي يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذي يسفر عنه ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم مالة الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ سنة ٤٢ ق - جسة ٩-٤-١٩٧٢ من ٢٣ من ٥٤٨)

١٧٢ - أخذ الحكم تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط الشاهد ما يفيد أن تحريباته دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ثم انتهأه إلى أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار - تنقضى يعيب الحكم ويوجب نقضه .

متى كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط (رئيس قسم مكافحة المخدرات) ما يفيد أن تحريات هذا الأخير دلت على أن الملعون ضده يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها في دائرة المركز وكان هذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد

الاتجار فإن ما أورثته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التي أورثتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجلبها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيقتها في الدعوى ويكون الحكم معيباً متعيناً نقضه .

(للطن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢-١-٩ ص ٢٣ ص ٥٤٥)

١٧٣ - قلعة الحكم قضاء استناداً الى محضر جمع استدلالات مطبوع
أعدت فيه أقوال للصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلّغ عنها
الصيرافة - يعيب الحكم - علة ذلك ؟

متى كان الحكم قد أقام قضاء على ما حصله من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال للصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلّغ عنها الصيرافة وكان هذا الاجراء لا يحل مسح الحد ولا يصلح مأخذاً لمخاض سليم يجب - عندما يكون متعلقاً بشهادة شهود - أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه اليها المحقق مفترضاً صدورهما منه ويجمع فيها مقنماً ما يجب عليه أن يقول لمتوافر به كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت في الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتدارك هذا العيب ولم تجب الطاعن الى طلب سماع شهادة الصراف بعد أن أكرز واقعة التبيد ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مخللاً بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٧ - ٤ - ١٩٧٢ ص ٢٣ ص ٥٨٣)

١٧٤ - أخذ الحكم بالتحريات السرية التي تفيد اتجار المتهم في المواد المخدرة وتخليه على صحتها بما شهد به الضابط الذي قسام بإجرائها وإن المتهم اعترف له بإحرازه المخدر بقصد الاتجار ثم نفيه بعد ذلك قصد الاتجار عن التهم بمقولة أنه لم يتم دليل قاطع على توافره - تناقض يعجز محكمة النقض عن التعرف حقيقة ما إذا كان إحراز المتهم للمخدر بقصد الاتجار أم بغير هذا القصد .

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في تحصيله للواقعة ما دلت عليه التحريات السرية للضابط الشاهد من أن الطعون ضده يحرز المواد المخدرة ويروجها

ذكر في سياق التحليل على صحتها ما شهد به الضابط المذكور من أن التعريفات السرية ظلت على أن المظنون ضسده « يتجر في المواد المخدرة ويروجها » وأنه اعترف لهذا الشاهد بأحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار ثم نفى الحكم بعد ذلك بقصد الاتجار عن المظنون ضده بقوله: « وحيث أنه عز قصد الاتجار فلم يتم في الأوراق دليل قاطع على توافره في حق التتبع ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مجازاة النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن الاحراز كان بقصد الاتجار وترى أعمالاً لنص المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الحيازة كانت بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة للتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تتعرف حقيقة ما إذا كان لأحراز المظنون ضده للمخدر بقصد الاتجار أو بغير هذا القصد مما يعيب الحكم المظنون فيه بالتناقض بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤ - ٥ - ١٩٧٢ ص ٢٣ من ٧٠٨

١٧٥ - ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ ج ١ . تنبسط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، أضفاء صفة الضبط القضائي على موظف في مسدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم عينها - شمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لإدارة المحافظة بأكملها ورفض الدفع ببطان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك صحيح في القانون .

ولاية ضباط شعب البحث الجنائي هي ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بعدد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في مسدد جرائم معينة لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام . ولما كان للطاعن يسلم في أسباب طعنه بشمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لإدارة المحافظة سواه بأكملها فإن الحكم المظنون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع ببطان

إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها هذا الضابط يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا محل للنمى عليه بالخطأ أو بالقصور فى التسبب فى هذا الصدد .

(الملن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٨ - ٥ - ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٠٢)

١٧٦ - نجب مامور الضبط للقضائى أنثى لتفتيش أخرى - عدم استئازم للقانون خلفها اليمين الا اذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين .

لا تستلزم المادة ٤٦ من قانون لأجراءات الجنائية أن تحلف الشاهدة - للتي نجبت لتفتيش أنثى من مامور الضبط القضائى وأثبت اسمها فى محضر ضبط الواقعة - اليمين الا اذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين طبقاً للمساعدة التي وضعتها المادة ٢٩ من القانون المذكور . ومتى كانت الطاعة لم تطعن على هذه الشاهدة وإجراءات للتفتيش بأى مطعن فإن ما تثيره فى هذا الصدد - لا يكون له محل .

(الملن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩ - ٥ - ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٢٥)

١٧٧ - استناد الحكم فى القول بعدم جنية التحريات - الى عدم افصاح مامور الضبط عن مصدر تحرياته - خطأ .

لا محل للاستناد الى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جنية التحريات .

(الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١ - ١ - ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٧)

١٧٨ - خطأ الحكم فى اسناد إجراءات التحريات واستمداد لمصر ومباشرة إجراءاته الى الضابط الذى تولى تنفيذه بدلاً من الضابط الذى تولى تحرياته - لا يعيبه ما دام أنه خطأ ملو لا اثر له فى منطق الحكم واستدلاله على احرار الطاعن للمختر .

إذا كان الظاهر مما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى اسناد لإجراء التحريات واستمداد الاذن ومباشرة إجراءاته الى الضابط الذى تولى تنفيذه الاذن بدلاً من

الضابط الذي تولى التحريات أنه خطأ مادي لا اثر له في منعلق الحكم واستدلاله على الحراز للطاعن للمخدر المضبوط ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤ - ٣ - ١٩٧٣ م ٢٤ م ٢٢٦)

١٧٩ - مثال لتسبيب غير سائق في التدليس على عدم جدية التحريات .

إذا كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جدية التحريات لاستنادا الى امسك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه باجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المظنون ضده وكان ما اوردته الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة الى عدم جدية التحريات ، فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال ، مما يعمي معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣-٥-١٩٧٣ م ٢٤ م ٦٢٤)

١٨٠ - ركون المحكمة في تكوين عقيدتها الى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى اخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت اخذهما - لا يتفق واصول الاستدلال - يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت مما بان لها من الاطلاع على أوراق قضية اخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل ان مادة اكسيد الحديد انما تدخل في مكونات الدخان فقد كان عليها ان تستجلي ذلك عن طريق سؤال المختص فنيا في شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة في الدعوى المماثلة وتستهضر سبب وجود تلك المادة في الدخان وهل يرجع لفعل ايجابي يسأل المصانع عنه أو ان مرده امر لا دخل له فيه ولا تائيم عليه ، اما وقد ركنت في تكوين عقيدتها الى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى اخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت اخذهما ، فان ذلك مما لا يتفق واصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣ - ١١ - ١٩٧٣ م ٢٤ م ٩٨٤)

(م - ٦)

١٨٩١ - أصدر للقاضي اذنه بمراقبة التليفون بعد اثبات اطلعه على محضر التحريات ولفصاحه عن لطمثانته الى كتابتها - كفلته لاعتبار اذنه مسببا حسبما تطلبته المادة ٢٠٦ اجراءات المعدل بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧١ .

اذا كان الحكم قد ابان أن القاضي قد أصدر الاذن بمراقبة تليفون الطاعنة بعد أن ثبت اطلعه على التحريات التي أوردها الضابط في محضره وأفصح عن لطمثانته الى كتابتها بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسبابا لافنه بالمراقبة وفي هذا ما يكفى لاعتبار اذنه مسببا حسبما تطلبه للشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(لطن رقم ٩٥٣ لسنة ١٤٣ ق - جلسة ٢٥ - ١١ - ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٥٢)

الفصل الخامس

مسائل منسوعة

١٨٢ - مجرد سير راكب في ممر عربة قطار واحتكاكه بالركاب لا يوفر حالة التلبس بالجريمة ولا يبرر من ثم القبض عليه .

متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما اثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه يهربة القطار يسير في ممرها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا اليه النزول من القطار فلما رفض جذبته الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشبه في المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يئس منه رجاء أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى اليه أنه مخدر فاقطاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فمثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته للحكم عن الريب والشكوك التي مساورت رجل البوليس وجملته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن لوجوده لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١ - ١٠ - ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٢٩)

١٨٣ - استمرار قيام مأموري الضبط وهم رؤسهم بواجباتهم رغم تولي النيابة التحقيق - صحة اسناء الحكم الى ماورد بهذه المحاضر مادامت قد بحثتها المحكمة بالجلسة :

من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي وعلى رؤسهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جمع التحريات اللازمة

لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يعلمون بها بآلية
كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك
الوقائع ، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء
المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي مباشر فيه
عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الموجب على أولئك المأمورين تحريرها بما
وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق
النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد
بهذه المحاضر ما دلت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على ببساط البحث
والتحقيق أمامها بالجلسة .

(الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥ - ١ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥)

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢ - ٥ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٢١)

١٨٤ - لا بطلان على مخالفة إجراءات تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة النصوص عليها في المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات .

لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه
المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على
المتهم - مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات
التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥ - ٥ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٧٠)

١٨٥ - عدم اشتراط للقانون تحرير محضر بتحريرات رجل الضبطية القضائية .

لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية ،
وما دالم هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة للتحريات وأدلى بما أسفرت
عنه - فإن ما ينعماء المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير
أساس .

(الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤ - ١ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٧)

١٨٦ - جواز تجهيل شخصية المرشد وعدم الانصاح عنها من مأمور الضبط القضائي .

لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .

(المظن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤ - ١ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٧)

١٨٧ - جواز الاستناد الى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح بالمجلسة لتعزيز ما سلفته المحكمة من أدلة .

للمحكمة أن تحول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات للشرطة باعتبارها معززة لما سلفته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

(المظن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣ - ١٠ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٦٥٢)

(والمظن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٣ - ١ - ١٩٦١)

١٨٨ - اثبات - استدلالات - حرية المحكمة في تكوين عقيدتها .

ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من أن ترى في تحريات الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها مايقنعها بأن احراز التهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بنت رأيها هذا على الاعتبارات الساندة التي أوردها .

(المظن رقم ٧٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩ - ١٢ - ١٩٦١ م ١٢ ص ٩٩٢)

١٨٩ - مأمور الضبط القضائي - تحريات - محكمة الموضوع - سلطاتها

في تقرير الدلائل §

لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة اجراءات اللجنة التي قامت بالتحريات السابقة على تحرير محضر للضبط ، بعد أن استند الحكم المطعون فيه الى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي - المطروح في الدعوى - كدليل مستقل عن تحريات اللجنة المذكورة واطمان الى سلامته . ولا يعبر هذا النمي

أن يكون جدلا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتدما منها ، وهو ما تستقل بالبيت فيه بما لا يعقب عليها فيه .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٦٣ م ٢٢ ص ٢٨٥)

١٩٠ - مأمور للضبط القضائي - محكمة الموضوع - ساطتها في تقدير

الدليل .

لأن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكماية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل للضبط القضائي تعرضه له والاستيقافه اياه ، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذي ياتر به مأمور للضبط القضائي بالبناء عليها .

(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢ - ١٢ - ١٩٦٣ م ٢٢ ص ٨٧٣)

١٩١ - للشهادة على سبيل الاستدلال بلا يمين - قيمتها .

لم يحظر للقانون سماع للشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتضت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . ولما كان الطاعن لا يدعي أن الطفل الذي سمعت شهادته لم يكن يستطيع للتمييز وإنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان إلى أمواله لصغر سنه ، ولكونه شقيق المجنى عليه ويجوز التأثير عليه ، فإن ذلك لا يعبر أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا يعقب عليها فيه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣ - ١ - ١٩٦٦ م ١٧ ص ١٥)

١٩٢ - تحريات - محكمة الموضوع .

للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئها فتأخذ منها ما تطعن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٧ - ٤ - ١٩٦٧ م ١٨ ص ٥١٨)

١٩٣ - تحريبات - محكمة الموضوع .

للمحكمة أن تعتمد في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريبات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريبات قد طرحت على بساط البحث .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٥ - ٤ - ١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٩٧)

١٩٤ - تقدير سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي - موضوعي .

من المقرر أن الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على التهم راجع إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي طالما أن المشرع لم يرتب للبطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بهما من قانون الإجراءات الجنائية . ومتى كانت المحكمة قد اطمانت إلى عدم حصول عيب بالتدقيق المضبوط ، وإلى سلامة إجراءات التحريز ، فإن النسي ببطلان الإجراءات يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢ - ٦ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٧٩٥)

١٩٥ - القضاء المسبق على دليسل لم يطرح - لا يصح في اصول الاستدلال .

لا يصح في اصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣ - ١٠ - ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٦٩)

١٩٦ - استدلال - قضاء - دليل لم يطرح - اثر ذلك .

لا يصح في اصول الاستدلال للقضاء المسبق على دليل لم يطرح .

(الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦ - ١ - ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٦٦)

١٩٧ - الاقوال التي تقع خارج دائرة الاستدلال - لا يجوز الطعن فيها .

إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن باعترافيه ومضمون الخطابات المتبادلة معه ومن الخنى عليها ولم تؤاخذ به من الأدلة الأخرى حتى يصح له أن يشكو

منه . وكانت أقوال المجنى عليه ووالدتها خارجة عن دائرة استدلال الحكم فإن ما يثيره الطاعن يصدد عدم صدق أقوالهما ، لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦ - ٣ - ١٩٧٠ م ٢١ م ٣٨٢)

١٩٨ - للمحكمة التعويل على الاستدلالات التي أجراها الضابط وعدم الأخذ بما حواه دفتر الأحوال وأطراح أقوال شاهدي النفي .

لا تتريب على المحكمة أن هي عولت على الاستدلالات التي أجراها الضابط متى اطمانت إليها وأطرح أقوال شاهدي النفي ولم تأخذ بما حواه دفتر الأحوال .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤ ق - جلسة ٢٢ - ٣ - ١٩٧٠ م ٢١ م ٤٣١)

١٩٩ - متى كان الثابت من الحكم أنه لم يعول على التسجيلات التي أجرتها الرقابة الإدارية ، فلا إلزام عليه في التعرض لها .

متى كان الثابت من الحكم أنه لم يعول على التسجيلات التي أجرتها الرقابة الإدارية ، فلا إلزام عليه في التعرض لها .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ - ٤ - ١٩٧١ م ٢٢ م ٣٧١)

٢٠٠ - عدم إثارة شيء عن جدية التحريات بجلسة المحاكمة - عدم جواز تأثيره لدى محكمة النقض - جدل موضوعي .

إذا كانت الطاعنة لم تثر شيئاً بجلسة المحاكمة عن عدم جدية التحريات فلن النعي بشأنها ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشئنه لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١-٥-١٩٧٢ م ٢٣ م ٧٥٩)

٢٠١ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها - لا يعيب الإجراءات .

لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١-١-١٩٧٣ م ٢٤ م ٢٧)

٢٠٢ - اثبات - شهادة القاصر - اثرها - تقديره كدليل - تقديري .

لما كان القانون قد أجاز سماع للشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصق فهو عنصر من عناصر الإثبات يقرره القاضي حسب مقتناعه ، فإنه لا يتقبل من الطاعن النعمي على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته للتمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإذا كان للطاعن لا يدعي بأن الطفل المجنى عليه لا يستطيع التمييز أصلا ولم يطلب إلى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديه ، بل اقتصر على تعييب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال المجنى عليه بصحة أصلية لعدم استطاعته للتمييز بسبب صغر سنه ، وكانت للعبارة في المحاكمة الجنائية هي بافتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يمسو أن يكون جسدا موضوعيا في تفسير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز لاثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣-٤٤١ ص ٢٤ ص ٤٤٥)

٢٠٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها - لها أن ترى فيها ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعامل أو الاستعمال الشخصي .

للمحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدليل في الدعوى وفي تجزئته ولو كان اضرتها - أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعامل أو الاستعمال الشخصي وإذا عولت في قضائها بالادانة على ولقمة الضبط والقائم بها وكذلك على اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة ، كما دلت تحليلا سائفا على أن احراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعامل أو الاستعمال الشخصي فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم من ذلك ينحل إلى جنل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٦ - ٥ - ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٦٠٣)

٢٠٤ - المحكمة الأخذ بروايتها من شخص عن آخر - شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال للحكم بتلك الأقوال - موضوع - عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تشمل للواقع في الدعوى - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أطلت به المجنى عليها للشهود وعول على ما نقلوه عنها من أنها قالت أن الطاعن هو ضاربها ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠-٦-١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٢٩)

٢٠٥ - عدم تجرد ماور الضبط القضائي من صفته في غير أوقات العمل الرسمية - بقاء أهليته لبثارة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - ولو كان في اجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح اجازة اجبارية .

من المقرر أن ماور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل للرسمي بل تظل أهليته لبثارة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - حتى ان كان في اجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح اجازة اجبارية .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠-١١-١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٢٣)

٢٠٦ - ايجاب القانون تسبب امر القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية - عدم انسحابه الى الامر الصادر من النيابة بتكليف احد ماورى الضبط القضائى بتنفيذ الامر .

لا جدوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ ، ٤٥ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ سبتمبر ١٩٧١ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال الا بأمر قضائى مسبب ووفقا لاحكام القانون اذ أنه فضلا عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لاجراءات التفتيش والرقابة لم يبدأ العمل به الا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أى بعد تاريخ واقعة الدعوى فان التعديل المخل بمقتضى هذا للقانون على المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الامر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسببا ، الا أن ذلك لا ينسحب الى الامر

الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الامر للصادر من القاضي الجزئي بمراقبة الحوادث السلوكية والسلوكية فلا يلزم تسبیب الامر للصادر من النيابة العامة بذلك . ومن ثم يكون معنى الطاعة في هذا الخصوص غير مقبول .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١-٢-١٩٧٤ م ٢٥ ص ١٣٨)

٢٠٧ - مواجهة مأمور الضبط القضائي الشهود بالتهمة في محضره - لا يتطلبها القانون .

لا يشترط أن يواجه مأمور الضبط القضائي الشهود بالتهمة لانه امر لم لا يتطلبها القانون .

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥-١-١٩٧٦ م ٢٧ ص ٣٣)

٢٠٨ - حق محكمة الموضوع في التعميل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لمساقلته من أدلة .

لا تثريب على المحكمة ان هي اخذت بتحريات رجال المباحث ضمن الادلة التي استندت اليها . لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لمساقلته من أدلة .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦-١-١٩٧٦ م ٢٧ ص ١٢٨)

٢٠٩ - تقدير جدية التحريات - موضعي .

ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر ، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧-١٢-١٩٧٨ م ٢٩ ص ٨٧٩)

نوعيات العقوبة

الفصل الأول : تقسيم العقوبات

- الفرع الأول : العقوبات الأصلية .
- الفرع الثاني : العقوبات التبعية والتكميلية .
- الفرع الثالث : العقوبات التأديبية .

الفصل الثاني : تطبيق العقوبة .

- الفرع الأول : تقديرها .
- الفرع الثاني : أسباب التخفيف والرافة .
 - أ - الأعذار القانونية .
 - ب - الظروف المخففة .
- الفرع الثالث : الظروف المشددة .
- الفرع الرابع : تعدد العقوبات والجرائم .

الفصل الثالث : وقف تنفيذ العقوبة .

الفصل الرابع : انقضاء العقوبة .

- الفرع الأول : العفو عن العقوبة .
- الفرع الثاني : رد الاعتبار .

الفصل الخامس : أثر العقوبة .

الفصل السادس : سقوط العقوبة .

الفصل السابع : تسبیب الأحكام .

الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

التفصيل الأول

تقسيم العقوبات

الفروع الأول

للعقوبات الأصلية

٢١٠ - عدم نص الحكم القاضي بالاعدام على ذكر طريقة ذلك الاعدام لا يعيبه .

لا يعيب الحكم القاضي بالاعدام عدم نصه على ذكر طريقة ذلك الاعدام .
أما كون الاعدام يكون تنفيذه بالشنق كما قضت به للسادة ١٣ عقوبات « قديم » أو بأي طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ، ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٣٢ ملن رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق)

٢١١ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

إن عقاب السرقة في المادة ١٧٤ ع « قديم » الحبس مع الشغل .
أما التمييز فعقوبته في المادة ٢٩٦ الحبس المطلأا ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه ولا شك أن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

(جلسة ١٥ - ٥ - ١٩٣٢ ملن رقم ١٦٤١ سنة ٢ ق)

٢١٢ - عدم اشتراط توفر أدلة خاصة لتوقيع عقوبة الاعدام .

لا يشترط قانونا لتوقيع عقوبة الاعدام توفر أدلة خاصة ، بل إن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات ، يوقعها القاضي متى لطمأن الى صحة الأدلة

والقرائن المتسجمة له ، إذ هو حر في تكوين اعتقاده ، وليس مقيدا بجديسيل خاص ، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتى في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام .
(جلسة ٢٣ - ٤ - ١٩٣٤ طعن رقم ١٠٠٥ سنة ٤ ق)

٢١٣ - طريقة الاعدام في القانون المصري هي الاعدام شنقا •

ليس في قانون العقوبات المصري سوى طريقة واحدة للاعدام وهي الاعدام شنقا • فيكفي أن ينص في الحكم على نوع العقوبة التي أرادت المحكمة تطبيقها أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فامر زائد على الحكم والمرجع فيه الى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها •

(جلسة ٢٩ - ١٠ - ١٩٣٤ طعن رقم ١٦٣٦ سنة ٤ ق)

٢١٤ - أخذ رأي المفتى في عقوبة الاعدام لا يلزم الأخذ بمقتضى الفتوى •

إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأي المفتى في عقوبة الاعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالاعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى ، فليس المقصود إذن من الاستفتاء تعسف رأي المفتى في تكييف الفعل المسند الى الجاني ووصفه القانوني •

(جلسة ٩ - ١ - ١٩٣٩ طعن رقم ٢٣٤٤ سنة ٨ ق)

٢١٥ - أخذ رأي المفتى في عقوبة الاعدام لا يلزم الأخذ بمقتضى

الفتوى •

إن كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأي المفتى قبل إصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا الرأي أجاز لها القانون أن تحكم دونه إذا ما فأت المبدأ من غير أن يبيده • فمتى ما اتخذت المحكمة هذا الإجراء كان حكمها سليما لا طعن عليه • وذلك النص لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا في الإثبات غير للطرق المرسومة لغيرها من الأحكام •

(جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٥١ طعن رقم ٣٠٥ سنة ٢١ ق)

٢١٦ - عدم جواز انقضاء مدة الاشغال الشاقة عن ثلاث سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

لما كانت جريمة السرقة بالاكراه معاقبا عليها طبقا للمادة ٣١٤ فقرة أولى من قانون العقوبات بالاشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون العقوبات تجري بانه لا يجوز ان تنقص مدة الاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا ان تزيد على خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية للنصوص عليها قانونا ، فان الحكم الذي علقب المتهم بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٧ - ١١ - ١٩٥٢ طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٣ ق)

٢١٧ - ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بان الاجراءات التي نصت عليها م ٤٧٠ - ٤٧١ يجب قوتها .

ان ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بان الاجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت لان النيابة النيابة هي صاحبة الشأن في تنفيذ حكم الاعدام ولا تستطيع اجراء التفتيش دون ثبوتها .

(جلسة ١٠ - ١٠ - ١٩٥٥ طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٥ ق)

٢١٨ - اعتدله متهمين على مجنى عليهم وثبوت حصول اصابتين بمراسمهم بحرفة محدث الاصابة التي ادت الي الوفاة . ادانة المتهمين بجنحة الضرب للمعد طبقا للمادة ٢٤١ عقوبات اخذا بالقدر المتيقن في حقهما .

اذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعي ان براس للجنى عليه اصابتين وان الوفاة نشأت عن احدهما دون الاخرى ، وكان للحكم قد اقام قضاء على اساس ان كلا المتهمين ضرب للجنى عليه وانه لم يعرف ايهما أحدث الاصابة التي نشأت عنها الوفاة فتحكما بالقدر المتيقن في حقهما ودلنهما بجنحة الضرب للمعد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة تقتضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فان الحكم يكون سليما ولا مخالفه فيه للقانون .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٦ - ٢ - ١٩٥٦ من ٧ ص ١٣٦)

(م - ٧)

٢١٩ - التهم لا يغسل بطلانها - مثال في جريمة سب قضت المحكمة فيها بالبراءة فقط ولم تستألف للنيابة - المادة ٣٠٨ عقوبات .

مضى ثبت في حق المتهم أنه وجه إلى الدعية بالحق الذي علنا وفي الطريق للسلام عبارات سب تتضمن طعناً في عرضها مما كان يوجب توقيع عقوبات الحبس والغرامة معاً المنصوص عليهما في المادة ٣٠٨ عقوبات ١٠ إلا أنه نظر إلى أن النيابة لم تستألف للحكم الابتدائي ولأن الحكم الاستثنائي الأول الذي أوقع على المتهم عقوبة الغرامة قد نقض ببراءة على طلب المتهم وخسده فلا يسع هذه المحكمة إلا أن تلزم بتوقيع عقوبة الغرامة وحدها في حدود ما قضى به للحكم الاستثنائي الأول حتى لا يضطر بطلانها وهي تغدوها بنقض للتدبير فتقضى بتعديل للحكم المستألف فيما قضى به من عقوبة الحبس .

(الملحق رقم ١١٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٦ - ٣ - ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٩١)

٢٢٠ - العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من الرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ - مثال تطبيقها ؟ لنتهاء المحكمة إلى أن الاحراز كان بقصد التعاطي - عدم تسمييس ذلك على ما ثبت من عناصر الذموى - الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الاتجار - خطأ في تطبيق القانون وتصور .

أوجب للقانون توقيع العقوبة المفضلة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق لحرار أو حيازة المخدر ما لم يثبت التهم أنه إنما أحرز المخدر للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من المنصر للطروحة أمامها . ولئن فاذا كان الحكم المبدئي غير صحيح ما لم يفتح عليه من شأن الاحراز كان مقتضى التعاطي على أن ذلك يقتضي من عناصر الذموى بل يقتضي على نفي تصديق الاتجار مع أنه يجب على القضاء ليس ركناً من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الاحراز فإذن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بها يستوجب نقضه .

(الملحق رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩ - ٣ - ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٧٧)

٢٢١ - عدم تعارض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ مع قضاء المحكمة باعتبار الواقعة مخالفة منطوية على السليتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

مضى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطوية على السليتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قد

قال في ذلك ان مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بألية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فافق هذا الذي قاله للحكم صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠ - ٣ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٤١٣)

٢٢٢ - الاشتباه - ماعيته : وصف يقوم بالاشتبه فيه بعد تحقق شروطه القانونية - وجوب انذاره أو معاقبته على تجدد حالة الاشتباه واتصال فعله بالحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف .

الاشتباه هو وصف يقوم بذلت المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا للوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدغمها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وربما لفترض الشارع بهذا للوصف كمن خطر في شخص المصنف به ورتب عليه ؟ إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجدد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله بالحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا للوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها للشارع أمانة على ميل المشتبه فيه لنسوع من الاجرم فقد خول القاضي أن يصدر حكما ولجب للتنفيذ فورا لما بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما أو أن يوقع عليه عقوبة المرتقبة .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٦٢٢)

٢٢٣ - عقوبة للفرامة على الإدلاء ببيانات غير صحيحة المتصور عليها في الأمر رقم ١٩٣ لسنة ١٩٤١ ، هناك تطبيقاتها : للبيانات الخاصة بكشوف الاحصاء دون غيرها من الاستمارات التي تقدم لأغراض أخرى .

ان ما فرضه للشارع في المادة الخامسة من الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩/١٠/١٩٤١ من عقوبة للفرامة على الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، هو نص

خاص يقتصر حكمه على البيانات الخاصة بكشوف الإحصاء دون غيرها من الاستمارات التي تقدم لأغراض أخرى .

(الملحق رقم ٤٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢ - ٥ - ١٩٥٦ م - ٧ - ص ٧٦٢)

٢٢٤ - العقوبة الواجبة للتطبيق على المتهم بالاختلاس طبقاً للمادة ١١٨ عقوبت المدة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ : السجن وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه والمعدل .

حتى قضت المحكمة على المتهم بالاختلاس بعقوبة السجن وتغريمه مبلغاً يساوي ما اختلس وأغلقت الحكم بالمعدل فإن قضاءها يكون مخالفاً لنص المادة ١١٨ عقوبات المدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذي ربط الحسد الأدنى للغرامة بخمسمائة جنيه كما أوجب الحكم بالمعدل . ومن ثم يتعين تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالمعدل وبجعل الغرامة خمسمائة جنيه بدلاً من الغرامة التقضى بها .

(الملحق رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٥٦ م - ٧ ص ١٢٠٣)

٢٢٥ - ترقيع الحكم العقوبة المخالفة في جريمة احرارز مواد مخدرة دون بيان سبب ترقيعها رغم كون الواقعة ترشح أن احرارز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حكم المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ قصور .

أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تمييزية يستفيد منها المتهم إذا أقام للدليل على أن احرارزه للمخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون مسالف الذكر وتنزل بالمتهم للعقوبة المخففة المقررة بها . ومن ثم فمضى كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن احرارز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لماذا وقع على التهم للعقوبة المخالفة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الملحق رقم ١١٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥ - ١ - ١٩٥٧ م - ٨ ص ٤١)

(الملحق رقم ١٣٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٩ - ١ - ١٩٥٧ م)

٢٢٦ - العقوبة الواجبة للتطبيق على المأخذ الى حالة التشرّد بعد سبق الحكم عليه بإنذاره بالتشرّد : هي المراقبة فقط .

متى كان للثابت بصحيفة سوابق التهم التي كانت تحت نظير المحكمة الاستئنافية أن التهم سبق الحكم عليه بإنذاره لتشرّد ثم عاد الى حالة التشرّد في خلال الثلاث سنوات للتالية لصدور الحكم بإنذاره فانه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من الرسوم يقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضي بتأييد الحكم المستأنف للقاضي بحبس المتهم شهرا ولحداً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(الملحق رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥ - ١ - ١٩٥٧ ص ٨ من ٤٤)

٢٢٧ - وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ - علة ذلك : عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس .

متى كان للحكم قد قضي بتأييد للحكم المستأنف بحبس المتهم بجرمعة اللود للاستتباب شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يجدهه وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اغفل ببيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة التنفيذ بها .

(الملحق رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٧ - ٥ - ١٩٥٧ ص ٨ من ٤٨٠)

٢٢٨ - تنفيذ العقاب في حالة احدث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية - حكومته : لما يترتب عليه من الاخلال بتوزيع مياه الري - القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .

غلظ القانون للعقاب في حالة احدث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الاخلال بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة احدث للقطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ عن القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ بعد النص على احدث الحفر ولم ينص عليه في

المادة ٧٢ - كما شمل النص في المادة ٧٣ أحداث الحفر بميل جسر الترمعة أو النيل أو بقاءها مما يدل على أن عرض الشارع من المتاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤ - ٥ - ١٩٥٧ م - ٨ م - ٥٠٥)

٢٢٩ - إلغاء عقوبة اعتبار التهم مجرماً اعتداد الاجرام وارساله الى محل خاص تعيينه للحكومة بالقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ .

حتى كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة بحكمها للنيل - هي اعتبار التهم مجرماً اعتداد الاجرام وارساله الى محل خاص تعيينه الحكومة بسجن فيه الى أن يامر وزير العدل بالافراج عنه - قد ألغيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فإن الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لا أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون للمقويات .

(الطن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩ - ١٠ - ١٩٥٧ م - ٨ م - ٨٣٦)

٢٣٠ - محل تطبيق العقوبة المنخفضة للتقصير عليها في المادة ٢٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : أن يثبت أن حيازة المولد المخدرة أو احرازها بقصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي .

لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت لتجار التهم في المولد المخدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو احرازها لها وليس شمة محل لتطبيق العقوبة المنخفضة التي نص عليها في المادة ٣٤ الا اذا أثبت التهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الاحراز لم يكن أيهما الا بقصد للاتجار أو الاستعمال الشخصي .

(الطن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١ - ١١ - ١٩٥٧ م - ٨ م - ٨٧٨)

٢٣١ - اعتبار التهم علناً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة ٥٥ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . القول باتصراف الحكم الصادر على التهم باعتباره علناً لحالة الاشتباه في كل ما سبقه من وقائع غير صحيح .

أن تصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفترة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يكون للشتبه

فيه عائدا للاستيلاء في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويتكرر استحقاق العقاب بتكرار الفعل المؤيد لحالة الاستيلاء ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الاستيلاء ينصرف إلى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بمدة التهم عائدا من جديد لحالة الاستيلاء يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٥ - ٢ - ١٩٥٨ م ٩ ص ١٩٨)

٢٣٢ - معاقبة التهم خطأ في جريمة خطف بالأشغال الشاقة بدلا من السجن - عدم جواز تعديل الحكم أو تصحيحه من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايته .

إن قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقا للمادة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديل أو تصحيحه لزوال ولايته في الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تدريك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩ - ٥ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٠)

٢٣٣ - اغتيال للحكم الاشتراكية إلى موالد الاشتراك لا يعيبه - ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة .

إذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والوثيقة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فإن السهو عن ذكر موالد الاشتراك لا يعيب للحكم ولا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤ - ٦ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٧١٦)

٢٣٤ - جريمة الوساطة الولودة بالمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : العقاب عنها مقرر بالمادة ٣٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور - النص الآخر إنما يتعلق بعقوبة المخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالتجارة في المخدرات .

إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوى بين الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت

بها وإن ذلك يقتضي العقاب عنها بالمعقوبة المقررة في المادة ٣٣ من مرسوم الرسوم ولو مع عدم الإشارة إلى جريمة الوساطة في النص الأخير ومن المضمرة الواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من الرسوم يقتضون المذكور بالواد التالية لهذا فيقتضي أن نص المادة ٤٠ من الرسوم متعلقاً بالذكور متعلقاً بتعلق بمعقوبة الخلفاء التي يرتكبها من يخصص له بالاتجار في المخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا للبيسايه ما ذهب إليه الحكم من ذلك كما قيل صحيح للقانون ولا خطا فيه .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٤ - ٦ - ١٩٥٨ م ٩ - ص ٧١٦)

٢٣٥ - لحرز المسحفت بجميع أنواعها معاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة - للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ من شأن الأسلحة والخلفاء للمسند بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المسحفات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص بالأسلحة المسحفة وهي التي يعاقب على حرزها بتغير ترخيص بالاستعمال الشاقة المؤقتة .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٥ - ١٠ - ١٩٥٨ م ١٠ - ص ٧٩٨)

٢٣٦ - عقوبة السجن نوع واحد بخلاف عقوبة الحبس فهو نوعان : حبس بسيط وحبس مع التوقيف .

جاء في تعريف القانون سوي نوع واحد من عقوبة السجن وهي المحكوم بها خلافاً للمعقوبة الحبس بنوعيه .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٥ - ١٠ - ١٩٥٨ م ٩ - ص ٨٩٤)

٢٣٧ - تقديم مواد مخدرة لآخرين لتعاطي يحكمه نص المادة ٣٣ فقرة «ج» من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

لستقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع المعقوبة المظلمة النصوص عليها في المادة ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو احرازه لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة من التي يثبت فيها للمحكمة أن القصد منه لنما هو التعاطي إلا الاستعمال الشخصي - فإذا كان الحكم قد ثبت على المتهم أنه أعد مسكنه

وأدله لتقديم الولد للخدمة فيه الآخرين للتماطلي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في المقترة (ج) من المادة ٢٣ للسالف الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها .

(الملحق رقم ١٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨ - ١١ - ١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٥٢)

٢٣٨ - جريمة خيانة لثمن الامضاء المسلمة على بياض المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ عقوبات - المصدر التاريخي لهذا النص - علة لقرارة هذه الجريمة بنفس خاص في التشريع الفرنسي :

ان النص على جريمة خيانة لثمن الامضاء المسلمة على بياض للتشاور في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مقتبس من قانون الفرنسي في المادة ٤٠٧ من قبله ، وبما كان التزوير في الجرائم عديم معاقب عليه - باعتباره جنائية - بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وقد رأى التشريع في خصوص جريمة التزوير التي تقع من عهد ليه بالورقة المضادة على بياض أن يهبأ بها درجة في تدرج الجرائم وأن يهون عقوبتها فاعتبرها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والفرامة المترقتين لجريمة النصب المنصوص عليها في المادتين ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لطة لاحظها هو أن صاحب التوقيع مفروض في حق جنحة بالتزوير ولم يمتثل في حق لا يصلح فصل الجنائية .

(الملحق رقم ١٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨ - ١١ - ١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٥٢)

٢٣٩ - متى تعتبر العقوبة أصلية ؟ إذا كوئت للعقاب الأصلي أو الاستثنائي المباشر للجريمة ووقعت منفردة دون أن يكون القضاء بها معلقا على حكم بعقوبة أخرى .

تستمد العقوبة للأصلية وصفها من أنها تكون للعقاب الأصلي أو الاستثنائي المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة أخرى .

(الملحق رقم ١٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨ - ١١ - ١٩٥٨ ص ١٠ ص ٩٥٢)

٢٤٠ - جريمة الحصول على الولد المعنوية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو التبرع فيها - طبيعتها : جريمة من نوع خاص - قولها : ألعبت بذلك الحاجر - لا تجمعها بالسرقة سوى العقوبة .

دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ انه قصد من النص التي وضعها للمعاقبة على جريمة الحصول على الولد المعنوية الموجودة

فى مناطق الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها • الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص تولمها للعبث بتلك الحاجر ، ولا تجمعها بجريمة السرقة سوى اللقوبة ، ولم يفرق للشارع فى ايجاب الحصول على الترخيص بين مسالك الأرض وغيره •

(الملن رقم ١٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ م ٤٢٠)

٢٤١ - مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن التقليم والحلج - قصره - على الحالات التى لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى تشدد •

مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ ، من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التى لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى تشدد •

(الملن رقم ١٧٢ لسنة ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ م ٢٤٠)

٢٤٢ - لا سند القول بقصر العقاب على عمليات التعامل فى النقد الاجنبى التى تتم فى الخفاء لزام عموم نص القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ •

القول بقصر العقاب على العمليات التى تتم فى الخفاء لا سند له من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لزام عموم نصه •

(الملن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣٠ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ م ٣٧٧)

٢٤٣ - جريمة المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تداول الاطمان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشومنى - عقوبتها : هى المقررة بالمادة الخامسة دون المادة السادسة من القانون المذكور •

القضى مطالب أولا : بالرجوع الى نص القانون ذاته واعماله على واقعة الدعوى فى حدود عبارة النص ، فاذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد فى الأعمال التفسيرية - ومن بينها الفكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتطبيقها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تداول الاطمان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشومنى - قد جعلت للجزء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتى الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر

والفرملة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى مائتي المئوبتين ومصادرة لأقطان موضوع المخالفة ، فإنه كان من التبعين على المحكمة أن تطبق هذا للنص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها مسن العناصر التي أوردها - ولا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المائتين ٢ و ٤ ، اللتين لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبء بما جاء بالفكرة الإيضاحية من قول يخالف النص الصريح فإنه فضلا عن مخالفة ذلك لتواعد التفسير ، فإنه يبين من مطالعة الفكرة الإيضاحية سابقة الذكر أن للشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة للتطبيق عند مخالفة أحكام المائتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن وقع الأمر هو حدوث خطأ ملأ في هذه الفكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المائتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن الفكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت إليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائفا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو منوط يجب أن يقتضيه عنه الشارع .

(الملحق رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩ - ٦ - ١٩٥٩ م - ١٠ ص ٦٦)

٢٤٤ - القضاء بتعدد الفرملة لمخالفة حكم المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردي - خطأ في تطبيق القانون - لخلال رب العمل إنما يمس مصالح العمال كجموع وبطريق غير مباشر .

المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل الفردي - أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي يفرضها على صاحب العمل ، الأولى ، وهي تتعلق بحقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفلهم لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الاجزات والمكافآت المستحقة لهم التي آخر تلك الالتزامات التي تخص مصالح أفراد العمال ويقتوهم مباشرة وبالأول هذه الحقوق هي التي خص للشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفترة الأخيرة من المادة ٥٢ ، وهي صريحة في أن الفرملة تتحدد بمقدار عدد العمال الذين أجهت للمخالفة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع الثاني من الأحكام التي يفرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف للشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولتأمين مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض

من اصداره . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فاخلال
رب العمل بما أوجبه عليه هذه المادة لا يمس مصالح العمال ، أو عدد منهم
بصفة مباشرة وبالأذات ، ولما يمس مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر ،
والقصد منه - كما ورد بالذكرة للتفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة
من أمرهم ، وأن لا تتخذ في حقهم أحكام لائحة للجزاءات إلا إذا لم تعترض عليها
مصلحة العمل في ميعاد معين ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتجديد الغرامة
يقدر عدد العمال بالمؤسسة لا وقع من المتهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتطبيق
القانون على وجهه الصحيح .

(المطن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢ - ١٢ - ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥٠)

٢٤٥ - العقوبات الأصلية - التعذيب - تفرقة - مثال في جريمة تعاطي

المخدرات .

ما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة
ليس عقوبة مفروضة للجريمة يقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيمه المناسبة
ارتكابها ، تيسيرا على مدعى المخدرات بوضعهم تحت العلاج في إحدى للصالات -
ولما كانت للعقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل للجريمة حدد الشارع نوعها
بان تكون من المقررات البدنية أو السالبة للحرية أو للنفقة لها أو المالية - وهي
للعقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحدها وأوجب على القاضي توقيفها عند
تثبت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة
السالبة للحرية المقررة في القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة ،
وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقر ما عليه ، فإن ما يشترطه الطاعن في شأن
تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

(المطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤ - ٣ - ١٩٦١ س ١٢ ص ٦٦٠)

٢٤٦ - عقوبة - غرامة - حبس - خطأ في تطبيق القانون .

لا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل للقضاء بالغرامة بالإضافة الى عقوبة
الحبس عملا لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المحلة بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٥٥ على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة ، الا أنه لا سبيل الى
تصحيح هذا الخطأ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه ، ولا يضار الطاعس
بخطئه .

(المطن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤ - ١٠ - ١٩٦٣ س ٢٢ ص ٦٦١)

٢٤٧ - تقرير عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص - طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن الوصفين القانونيين اللذين رصد القانون مخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم - المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

المستفاد من الرجوع إلى نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - وللادة الأولى من القرار الوزاري الصادر بتنفيذ لهذا القانون وللغى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني - أن الشاغل رتب عقوبة للغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه للتخصيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن الوصفين القانونيين اللذين رصد القانون مخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . ولا كان الثابت من الحكم للطعن فيه أن المتهم أقام للبناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يستدل إليه أنه أقام للبناء على خلاف الوصفين القانونيين ، فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .

(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٦ - ٤ - ١٩٦٤ م ١٥ من ٢٤٢)

٢٤٨ - الغرامة التهديدية - طبيعتها .

إن الغرامة التهديدية كما يدل عليه اسمها وتقتضيه طبيعتها هي - كالأكرام النجني - ليس فيها أي معنى من الممانى الملحوظة في العقوبة . كما أنه ليس فيها معنى التعويض عن الضرر وإنما لغرض منها هو إجبار المدين على تنفيذ التزامه على الأرجح الأكمل ، وهي لا تتورع مع الضرر وجرداً وعملاً ولا يعتبر التجاوز عنها في ذلك تجاوزاً بالضرورة عن ضرر حاصل أو تنازلاً عن تعويض للضرر بعد استحقاقه خصصاً لئلا تقتضى عدم التمسك بها دواعي العدالة أو دوافع المصلحة كما أن ورودها في القيود العقابية الحسابية للمنشأة لا يغير من طبيعتها التهديدية لا التعريضية هذه ، وذلك للغة المتقدمة ، ولأن من القيود العقابية ما هو حسابات نظامية بحث لا تمثل ديوناً حقيقية ، ومنها ما هو عن ديون تحت التسوية والمراجعة . ولذا كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم هي الإضرار بمصالح الجهة صاحبة الحق في التمسك بالغرامة التهديدية ، تعين ابتداءً أن يثبت للحكم وقرع الضرر بما ينحسم به أمره ، لأنه لا يستفاد بقوة الأشياء

من مجرد عدم التمسك بإيقاع ذلك للفرامة ، ولا يستفاد كذلك بإدراج مبلغها في دفاتر المنشأة ، وذلك كله يفرض أن المتهم صاحب لشان في إيقاعها أو التنازل عن التمسك بها .

(المظن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢ - ١٠ - ١٩٦٩ س - ٢٠ ص ١٠٦)

٢٤٩ - الفرامة المخصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات غرامة نسبية - تضامن المتهمين في الجريمة. للولادة بالالتزام بها طبقا للمادة ٤٤ عقوبات فاعلين كفوا أو شركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موقفا أو من في حكمه .

من المقرر أن الفرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أقصى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الإفراعات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر في قولها : « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالفرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للفرامات التنسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك » وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها فلا يستطيع للتنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذه المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب فيه . لما كان ذلك ، وكان المشرع في المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم للجاني بهذه الفرامة بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقا شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موقفا أو من في حكمه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الفرامة للنسبية على كل من المظنون ضدهما الأول والثاني اللذين اعتبرهما فاعلين دون الثالث الذي اعتبره شريكا في جناية الاختلاس فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة إلى المظنون ضدهم الثلاثة الأول وتصحيحه بتفريمهم متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه بالإضافة إلى ما قضى به للحكم المطعون فيه .

(المظن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٧ - ٣ - ١٩٧٢ ص ٣٢ ص ٤٩٢)

٢٥٠ - للجرائم المخصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومي المختص أو من في حكمه أو ينسب إليه نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك إذا توافرت شروط المادة ٤٤ عقوبات .

عاقبت المشرع الموظف العمومي ومن في حكمه بالأشغال الشاقة إذا اختلس ما لا سلم إليه بسبب وظيفته طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ثم أضاف

جزاء أخرى - هي للعزل وللدرد والغرامة النسبية - نص عليها في المادة ١٨٨ من هذا القانون - ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الوقت المحدد في من في حكمه أو بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك في جناية إذا توافرت شروط المادة ٤٤ من ذلك القانون -

(المرن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ - ٣ - ١٩٧٢ م ٢٢ ص ٤٩٢)

الفصل الثاني - العقوبات للتبعية والتكميلية

٢٥١ - للمقوبة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ٢٨ هي عقوبة تبعية -

إن للمقوبة المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ - من العقوبات التبعية تطبق - جنبا مع المقوبة الأصلية عند قيام مقتضياتها - فإذا طلبت للنباية لأول مرة أمام المحاكم الاستثنائية تطبق هذه المادة - وطبقها المحكمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا الطلب الجديد فإن هذا لا يعتبر خلافا بحق للدفاع - ذلك لأن هذا الطلب لم يتضمن في الواقع تهمة جديدة ولا وصفا جديدا للتهمة الأصلية وقد كان من واجب محكمة الدرجة الأولى أن تقضى من تلقاء نفسها بتلك المقوبة للتبعية ولو لم تطلبها النباية - ولا شك في أن هذا الحق ينقل إلى المحكمة الاستثنائية بمجرد استئناف للنباية للحكم الابتدائي -

(جلسة ١٩٣٥ - ٥ - ١٩٣٥ م ٢٨٢ لسنة ٤ ق)

٢٥٢ - المراقبة المنصوص عليها في قانون التشريدين والتبعية فيهم هي عقوبة أصلية بخلاف المراقبة المادية فتأخذ عقوبة تكميلية لا تأخذ فيها عن المراقبة الأصلية -

إن المراد من عبارة « المراقبة الخاصة للورد في المادة التاسعة من قانون التشريدين والتبعية فيهم » هو عين المراد من المراقبة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص في جهة يمينها وزير الداخلية لا المراقبة المادية - والفرض من وصف هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة المادية التي يترك فيها للمحكوم عليه اختيار الجهة التي ينوي الإقامة فيها مدة للمراقبة - والمراقبة

للتقصير عليها في تلك المادتين هي عقوبة أصلية يغنى الحكم بها عن الحكم بالنحبس كمقوبة أصلية ثم الحكم بالمرافقة كمقوبة تكميلية . بخلاف المرافقة العادية فإنها عقوبة تكميلية لا غناء فيها عن العقوبة الأصلية .

(جلسة ٣٠ - ٣ - ١٩٣٦ عمن رقم ١٠٢٢ سنة ٦ ق ٦)

٢٥٣ - المرافقة المنصوص عليها في قانون التشريدين والمستبته فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد الحكم مدتها وتاريخ بدئها .

من وجب التخصيص بأن يحدد مدة العقوبة التي يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك وليس في القانون رقم ٢٤ مسه ١٩٣٣ الخاص بالتشريدين والمستبته فيهم نص يفرض جواز التخصيص وهذا إذا كان الحكم بالإبداء قد قضى بوضع المتهم تحت مراقبة الليوليس بعد انقضاء مدة الحبس في الجهة التي يعينها وزير الداخلية في الديار المصرية ولم يعين لجلال هذه المرافقة فاستأنف المتهم وحده فلا يكون للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد هذا الحكم خشية أن يكون في تصحيحها ثناء بتخصيص مدة المرافقة لحساب تمليكهم التهم الذي استأنف الحكم تكون للديوان الاستئنافية أن وزير الداخلية قد يرى ببقاءه تحت المرافقة مدة أقل من المدة التي حددتها في ذلك لا يكون للمحكمة الاستئنافية ذلك بل يجب عليها أن تقتصر على الحكم بتخصيص مدة المرافقة لإختصاصها من حق سولها بذلك .

(جلسة ٢٧ - ٤ - ١٩٣٦ عمن رقم ١٢٧٥ سنة ٦ ق ٢)

٢٥٤ - المرافقة المنصوص عليها في قانون التشريدين والمستبته فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد الحكم مدتها وتاريخ بدئها .

المرافقة الخاصة التي يقضى بها تطبيقاً للمادة التاسعة من قانون التشريدين والمستبته فيهم وهي المرافقة التي تكون في مكان يعينه وزير الداخلية يجب أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنوات قياساً على ما تقتضى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور .

(جلسة ٤ - ٥ - ١٩٣٦ عمن رقم ١٤٢٢ سنة ٦ ق ٦)

٢٥٥ - متى يجوز الحكم بالمرافقة .

أن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح في أنه يشترط لجواز الحكم بالمرافقة للوردة ميةا أن يكون المتهم عائدا ارتكبت جريمة سرقة تامة لمستحقت

توقيع عقوبة الحبس عليه . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها شروعاً في سرقة فلا يجوز للحكم بالمرقبة لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القاتنون في أحكامه العامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها .

(جلسة ٣ - ١ - ١٩٢٨ طعن رقم ٥٧ سنة ٢٨ ق)

٢٥٦ - متى يجوز للحكم بالمرقبة طبقاً للنص م ٣٢٠ ع .

إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . وهذه النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمرقبة ، أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة تامة وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، وأن يكون عائداً . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة ، فلا يجوز الحكم عليه بالمرقبة لمخالفة ذلك لصريح هذا النص . ولأن القاتنون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة ، كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها .

(جلسة ١٢ - ١٢ - ١٩٢٨ طعن رقم ٧٠ سنة ٢٨ ق)

٢٥٧ - المراقبة المنصوص عليها في قانون التشردين والمشتبه فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد الحكم مدتها وتاريخ بدئها .

يجب على القاضي - بحسب الأصل - أن يحدد في الحكم الذي يصدره مدة كل عقوبة يوقعها ما لم يقض القانون بترك تحديد مدة العقوبة لسلطة أخرى على مقتضى الأوضاع والحدود التي رسمها . وللقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين والمشتبه فيهم ظل من أي نص يفيد أنه أورد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي فرضها بالمادة الخامسة منه غير محدودة المدى وأن يترك تحديدها لسلطة أخرى بل المستفاد من مجمل نصوصها أنها هي بعينها للمراقبة التي تحدث عنها بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة وتقال أنها تعد مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحديق الجزايات ، وإن مكان تنفيذها على المحكوم عليه يعين بقرار من وزير الداخلية وإن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ومن ثم تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة شأنها في ذلك شأن عقوبة الحبس ووجب بالتالي أن يحدد الحكم الذي يقضى بها مدتها في الحدود للقانونية وإن يعين وفقاً للمادة ٢٤ من

(م - أ)

من القانون السالفة الذكر اليوم - الذي يبدأ تنفيذه من فالحكم - الذي يقضى بوضع التهم تحت المراقبة الخاصة للتقصص عليها في القانون المذكور بغير أن يحدد مدة هذه المراقبة ولا اليوم - الذي يبدأ في تنفيذهما - يكون مخالفا للقانون ، ولحكمة التقصص تصحيحه بتحديد مدة المراقبة الخاصة وتعيين اليوم الذي تبدأ فيه .

(جلسة ٦ - ٢ - ١٩٣٩ ملن رقم ٣٦٧ سنة ١٩٣٩)

٢٥٨ - المراقبة التصوص عليها في قانون التشريدين والمستبينة فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد للحكم مدتها وتاريخ بدئها .

لأنه بحسب الأصل يلزم أن يحدد في الحكم مدة العقوبة التي يقضى بها على المتهم ، فيجب على القاضي أن يبين في جميع الأحوال مقدار كل عقوبة يقضى بتوقيعها على المحكوم عليه ، وذلك ما لم يوجد نص صريح في القانون يحله من هذا الوجوب ، وبكل أمر تحديد العقوبة لسلطة أخرى وفقا للأوضاع والحدود التي رسمها ، وبما أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشريدين والمستبينة فيهم خلط ما يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي أوردتها بالمادة التاسعة منه غير محددة المدى ، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير الحاكم التي توقعها ، بل إن نصوصه في مجموعها تدل على أن هذه المراقبة هي بعينها للمراقبة التي ذكرت بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة ونص على أنها تعد ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانوني العقوبات وتحقيق الجنابات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بها يعين بقرار من وزير الداخلية ، وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، فذلك يقتضي أن تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة كعقوبة الحبس ، ويستلزم أن يحدد الحكم الذي يصدر بها مقدار مدتها في الحدود القانونية المقررة لها . وشأن المشتبه فيه بالنسبة لهذه المراقبة شأن التشريد سواء يسواء .

(جلسة ١٠ - ١١ - ١٩٣٩ ملن رقم ١٦٩٧ سنة ١٩٣٩)

٢٥٩ - متى يجوز الحكم بالمراقبة .

ان المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تشترط لكي يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائدا وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تامة . وفضلا عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون بصفة عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها ، ثم إن النص على عقوبة للشروع

فى السرقه انما جاء فى المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة ٠ ولئن
فاذا كان ما وقع من التهم ليس الا مجرد شروع فى سرقة فلا يجوز للحكم عليه
بهذه المراقبة ٠

(جلسة ٢٢ - ٦ - ١٩٤٢ طعن رقم ١٤٨ سنة ١٣ ق)

٢٦٠ - نطق الحكم بالمصادرة بالتطبيق لاحكام م ١٣ من القانون رقم
٢٤/٩/١٩٤٣ الخاص برسم الانتاج على الكحول ٠

ان المادة ١٣ من الرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول الصادر فى
٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضى بمصادرة المنتجات المشار اليها بالمادة ١١ منه ،
كما يقضى بمصادرة كل ما يضبط فى حيازة مخالفها من مولى اولية او منتجات
او ادوات الخ ٠٠ واذن فلا تشريب على المحكمة اذا ما حى قضت ، تطبيقا للمادة
المذكورة ، بمصادرة زناجيل للبلع الموجودة بنزول التهم باعتبارها مولى اولية
للكحول ٠

(جلسة ١ - ٣ - ١٩٤٣ طعن رقم ٦٦٤ سنة ١٣ ق)

٢٦١ - المراقبة المنصوص عليها فى م ٩ من ق ٢٤ سنة ١٩٢٣ هى جريمة
اصلية عن جريمة قائمة بذاتها ٠

ان المادة للتاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشتردين
والمشبهين انما يقضى بالحكم بالمراقبة على انها عقوبة اصلية عن جريمة قائمة
بذاتها هى سبق لنذول التهم مشبهوا ثم مخالفته مقتضى (النذول سواء بالحكم
عليه فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون او بتسديم بلاغ
جدي ضده ٠٠٠ الخ ٠ وليس فى القسانون ما يفيد من قريب او من
بعيد ان هذه المراقبة هى عقوبة تكميلية يجب ان يكون للحكم بها مع عقوبة
اخرى توقع عن الجريمة المرتكبة بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب
الحكم بالمراقبة على المشبهين فى الاحوال الاخرى التى لا يكون هناك فيها حكم
آخر بالادانة ٠ ثم ان نص هذه المادة يستفاد منه ان الحكم الصادر من محكمة
عسكرية فى جريمة سرقه يكفى فى تطبيقها ، ما دامت محكمة الجناح قد رأت
فيه دليلا كافيا على ان التهم قاروف السرقه ٠

(جلسة ٢٩ - ١٠ - ١٩٤٥ طعن رقم ٢٩١ سنة ١٥ ق)

٢٦٢ - جواز زيادة مدة المراقبة في جريمة العود للاستتباء على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي اعتبر بسببها علثدا للاستتباء .

ان الشارع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرد والاستتباء ، كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنائيات الواردة فيها ، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية . ولذلك ، ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاستتباء هي عقوبة أصلية يجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المتهم بالعقوبة في الجريمة التي عد مشبوها من أجلها ، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المتهم لا أساس له .

(جلسة ٢٩ - ١ - ١٩٤٥ طين رقم ٢٩١ سنة ١٥ ق)

٢٦٣ - توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بنص م ٣٢ ع لا يمنع من توقيع ما قد يكون مقرا للجريمة الأخف من عقوبة تكميلية .

لا مانع قانونا من الجمع بين عقوبة جنائية التزوير وبين الغرامة النسبسية في جنائية الاختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط ، وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هي العقوبة الأصلية فقط .

(جلسة ١١ - ٣ - ١٩٤٧ طين رقم ٢٩٨ سنة ١٧ ق)

٢٦٤ - الغرض الذي وضعت من أجله م ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ .

ان المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت لغرض رقابة فعلية على الموضوعين تحت المراقبة كيلا يقع منهم ما يخالف للقانون أثناء الليل . فإذا كان الثابت أن المراقب انما ترك بلده مؤقتا لمدر طارئ، ثابت ثم ذهب إلى مخفر البوليس في الجهة التي قصدما وقدم نفسه إليه لتنفيذ حكم المسادة المذكورة عليه وبقي فيه تحت المراقبة الفعلية طوال الليل بعد أن أبلغ مكتب البوليس بواقع الحال ، فان لدنفته على اعتبار أنه خالف تلك المادة لا تكون متفقة والغرض الذي من أجله فرض المقاب ، والحكم الذي يقضى بالإدانة يكون مخطئا .

(جلسة ١٨ - ٥ - ١٩٤٨ طين رقم ٧١٩ سنة ١٨ ق)

٢٦٥ - المصادرة بحكم طبيعتها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ .

المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعة لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ ، إذ هي عقوبة لا يقضى بها - بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات - إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حق القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تفزيه الشارع عنه .

(جلسة ١٩ - ٣ - ١٩٤٩ طعن رقم ١٦٢ سنة ١٩٩ ق)

٢٦٦ - الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر فى المادة ٢/٦ من الرسوم

بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ .

إن الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو مدة سنة . فإذا كان الحكم تطبيقاً للمادتين ٥ و ٢/٦ من الرسوم بقانون المذكور قد قضى بوضع التهم تحت المراقبة مدة ستة أشهر فإنه يكون قد لخطأ فى تطبيق القانون .

(جلسة ١٨ - ١٢ - ١٩٥٠ طعن رقم ١٣٤٦ سنة ٢٠ ق)

٢٦٧ - الأشياء الواجب مصادرتها بالتطبيق لاحكام م ٤٥ من ق ٢١

سنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات .

إن القضاء بمصادرة السيارة التى نقل فيها المخدر والمضبوطة فى الطريق العام تطبيقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك لأن تسلسل المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من القانون المذكور والسياق السذى استلزم الى الشارع يدل بوضوح على أنه حين تحدث فى المادة ٤٥ عن وجوب مصادرة للجواهر المخدرة ، وكذلك الأدوات التى تضبط بالمحلات التى ارتكبت فيها الجريمة إنما عنى تلك المحلات التى أوردتها فى المادة ٤٤ التى ألغيت فيما بعد بالقانون رقم ٣٨ الصادر فى ٢١ يولية سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . وقد

أورد ذلك النص في صراحة أن المقصود هو الحالات العمومية أو بيوت العامة
أي أي حانون (مكان) يدخله الجمهور .

(جلسة ٢١ - ٣ - ١٩٥١ طعن رقم ١٧٣٨ سنة ٢٠ ق)

٢٦٨ - وجوب تعيين بدء المراقبة إذا رأى الحكم تطبيق م ٣٣١ ع ٠
بفقرتها .

إذا كان هذا الحكم إذ رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بفقرتها
على هذا التهم قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولم يبين تاريخ بدء المراقبة فإنه يكون
قد أخطأ إذ أن المراقبة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ إنما هي
المراقبة العامة المشار إليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة
١٩٤٥ ، ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي
لا يزال العمل بها سارياً من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم
وجوب تحديد بدء المراقبة التي تقضى بها المحكمة . وذلك لكيلا يؤدي الغفلة
هذا التحديد إلى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التي تقضى بها للحكم وتغيب ما قصد
إليه المشرع من تقريرها .

(جلسة ٨ - ١ - ١٩٥٢ طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢١ ق)

٢٦٩ - توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بنص م ٣٢ ع لا يمنع
من توقيع ما قد يكون مقرراً للجريمة الأخف من عقوبة تكميلية .

العقوبات التكميلية هي في واقع أمرها عقوبات نهجية مراعى فيها طبيعة
الجريمة . وإذ ذلك يجبر توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة
من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة
الأصلية التابعة هي لها بل يظل واجباً الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

وإذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يجمع التلطيس والفسخ يقتضى علاوة
على العقوبات الأصلية المقررة فيه عقوبة تكميلية اقتضتها طبيعة الجرائم
للوردة به ، فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون
فيه بأسبابه أن التهم عائد في حكم القانون المذكور يكون من التمتع القضاء على
التهم علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها
ففيه .

(جلسة ٨ - ١ - ١٩٥٢ طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢١ ق)

٢٧٠ - عدم استثناء النساء من أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٩
سنة ١٩٤٥ .

انه وإن كان الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لما كان قد نص في المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام التشرد على النساء إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالإستبراء قد جاء نصها عاما مطلقا دون تمييز بين الرجال والنساء ، ثم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذي نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة من تقل سنهم عن خمس عشرة دون تمييز في الجنس ، فانه يبين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص في المادة ١٢ من الرسوم بقانون الأول والمادة ١٩ من الثاني على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء للنساء من أحكامه .

(جلسة ١٥ - ١ - ١٩٥٢ ملحق رقم ١١٢٨ سنة ٢١ ق)

٢٧١ - وجوب مصادرة الأشياء المتعلقة بالهنة في جريمة مزوالة مهنة
الطب بدون ترخيص .

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالهنة سواء أكانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كائنات العيادة ، وإن فاذا عوقب متهم بالمادة ١/٢٤٢ ع لانه وهو غير مرخص له في مزوالة مهنة الطب خلق ضررين للمجنى عليه فبسبب له بذلك وربما بالفك وتضيي بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجبى فان الحكم بالمصادرة يكون في محله .

(جلسة ١٨ - ٢ - ١٩٥٢ ملحق رقم ١١٨٣ سنة ٢١ ق)

٢٧٢ - متى يتعين للحكم بالعزل كعقوبة تكميلية .

ان المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن كل موظف لو تكتب جنائية مما نص عليه في الجواب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، وما دامت الوقفة التي أدانت المحكمة فيها المتهم هي جنائية لاختلاس أموال أميرية وعاقبت عليها ،

تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون من المتعين الحكم عليه أيضاً بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالف الذكر ، وهي العزل من الوظيفة مدة لا تقل عن ضعف مدة الحبس التي حكم بها عليه .

(جلسة ١٠ - ١١ - ١٩٥٢ طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٤ ق)

٢٧٣ - وجوب الحكم بمصادرة السلاح المضبوط بدون ترخيص وإن لم يكن مملوكاً لهم

المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩١٩ الخاص بالأسلحة والذخائير توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من أنه « إذا كانت الأشياء المضبوطة من التي يمسد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم » فإذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائياً بناء على ما قاله من أن البندقية ليست مملوكة للمتهم الذي ضبطت معه وأن العقوبة لا تتعداه إلى شخص مالكها ، فإنه يكون مخطئاً متعيناً نقضه فيما قضى به من إلغاء المصادرة .

(جلسة ٢٤ - ٣ - ١٩٥٤ طعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٢٣ ق)

٢٧٤ - عدم ضبط الأشياء على ثمة الفصل في الدعوى لا يجيز القضاء بمصادرتها طبقاً لنص م ٣٠ ع .

إذا كان الثابت من الحكم أن الخصور التي حكم بمصادرتها لم تضبط على ثمة الفصل في الدعوى ، فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

(جلسة ٢٨ - ١٩٥٥ طعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٤ ق)

٢٧٥ - اقامة بناء على أرض لا يجوز للبناء فيها بغير تقسيم بالمخالفة للمادة الثانية من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وجوب القضاء بالهدم .

إذا كانت التهمة المبنية على المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز للبناء فيها بغير تقسيم بالمخالفة لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإن هذا مما يستوجب للقضاء بالهدم .

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨ - ٢ - ١٩٥٦ ص ٧٢٦)

٢٧٦ - عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي شملها العفو منحة تقررته المادة ٣/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ ، تمتع جميع من شملهم قوانين العفو المشار اليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ بهذه المنحة .

تصد الشارع - رعاية لجميع من شملتهم قوانين العفو المتسار اليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ - أن يكون من يشملهم العفو سواء في الامسادة من مزليا المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ وهي عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي شملها العفو .
(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣ - ٣ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٢٤)

٢٧٧ - المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات وما نص عليها منها في المادة ٢/٧٥ عقوبات كل منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون لا يحتاج في توقيعهما الى حكم القضاء - لاختلافهما في السبب الذي جعله الشارع اساسا لتوقيع كل منهما .

المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تتدرجان تحت وصف واحد هو ان كلا منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعهما الى حكم القضاء الا انهما ما زلنا نختلفان في السبب الذي جعله الشارع اساسا لتوقيع كل منهما . ذلك بان المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ انما يتحملها للحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولادة مساوية لمدة العقوبة بدون ان تزيد على خمس سنين في حين ان المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض الا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال المؤبدة لأي جنابة بنض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها أو من أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على لتقصاها أو التجاوز عنها جملة .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣ - ٣ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٢٤)

٢٧٨-٢٧٩ - المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ عقوبات طبيعتها وحكمها : عقوبة اختيارية تكميلية وشخصية لا يحكم بها على الغير للحسن الذية - المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة وجوبية وهي اجراء بوليسى لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكفاية .

المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الاولى قد دلت سر - المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت

لوقته وقضى عليه بمقوبة أصلية وهي بهذه الغاية عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير للحسن النية . أما ما اشارت اليه المادة المذكورة في مقربها الثانية فهي مصادرة وجوبية يقتضيها النظام للعلم لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار اجراء بوليسى لا مفر من اتخاذها من وجهة للكافة .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠ - ٣ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٤٢٢)

٢٨٠ - المصادرة في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكانة الدعوة لانتداب غير المحكوم عليه .

النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه يجعل أن يفهم عند طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعة لها فيه لا يجوز أن تقتل غير المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠ - ٣ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٤٢٢)

٢٨١ - عقوبة الرقبة عقوبة تبعية تلحق بعقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون دون نطقة للنص عليها في الحكم . وذلك في نطاق المادة ١٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

ظاهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه يجعل عقوبة الرقبة عقوبة تبعية تلحق بعقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم .

(الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٣ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٤٨٩)

٢٨٢ - بناء غرفتين قبل صدور مرسوم للتقسيم وقبل الحصول على الترخيص بالانعام بالأعمال والقرارات التي يوجبها القانون - صحة الحكم بقرعة الأعمال للخطئة .

حتى كان للحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالأعمال

والإلتزامات التي أوجبها القانون - فانه إذ قضى بإزاله الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً -

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ من ٧٠٥)

٢٨٣ - للقراءة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعد بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي غرامة نسبية .

القراءة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعد بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي من القراءات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان للشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٥ - ٦ - ١٩٥٦ م ٧ من ٨٥٣)

٢٨٤ - أعمال المادة ٤٤ عقوبات يوجب الحكم بالقراءة النسبية على المتهمين متضامنين - عدم إمكان التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم .

أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالقراءة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٥ - ٦ - ١٩٥٦ م ٧ من ٨٥٣)

٢٨٥ - خطأ المحكمة الاستئنافية في الحكم بإلغاء الإزالة - صدور قانون قبل النص في الطعن بالنقض يقضى بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية - على محكمة النقض للحكم برفض الطعن مع إيضاح وجه الخطأ .

متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلتقى في مؤداه مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه مما ينبغي عليه لسحالة الحكم بالإزالة ، فإن محكمة النقض تجتزئ ، ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وتقتضى برفض الطعن .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٥٦ م ٧ من ١٩٩)

٢٨٦ - قيام المتهم بسدال المبلغ المختلس - اعفاؤه من الحكم بالرد دون الغرامة (المساوية لقيمة ما اختلس - المادة ١١٢ عقوبات .

تنقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بموجب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسدال المبلغ المختلس ، فان ذلك يبعثه فقط من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة .

(المعلن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١ - ٢ - ١٩٥٧ م ٨ ص ١٣٣)

٢٨٧ - صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة اقامة بناء على ارض معدة للتقسيم - سلطة المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الازالة - المادة ٢/٤٢٥ اجراءات .

متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم ، لقامة بناء على ارض معدة للتقسيم ، قد وقعت في ٢٢ يولية سنة ١٩٥١ ، فان خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الازالة يصبح غير ذي موضوع بصور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة - اذ تجتزئ بيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا بسمها ازاء صدور القانون المذكور الا ان تنقض عملا بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالازالة .

(المعلن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٦ - ٥ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٤٧٨)

٢٨٨ - اعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة المادة ١٠٩ عقوبات المعللة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ من حيث العقوبة المتيدة للحرية دون الغرامة .

ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد اعطاها حكم الرشوة الا ان مراده ان يكون ذلك من حيث للعقوبة المتيدة للحرية فقط وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة ان تكون مقابل الاتجار في الوظيفة او افساد فمة الموظف ويؤكد هذا النظر ان المادة ١٠٣ نصت على ان الغرامة لا تزيد على ما أعطى او وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

(المعلن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢ - ٥ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٤٩٣)

٢٨٩ - عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس - أنطبقتها على الجريمة التامة دون الشروع فيها - علة ذلك : عدم إمكان تحديد الغرامة في حالة الشروع - المادتان ٤٦ و ١١٨ عقوبات .

من المسلم به في منطقي القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد ذلك للغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(لطن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤ - ٦ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٧٤٣)
(والطن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢ - ١٢ - ١٩٥٧ م ٩ ص ١٠٢٠)

٢٩٠ - عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ عقوبات - لا يشترط لتوقيعها أن تكون الجريمة تامة .

لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجسرد ارتكاب جنائية الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة وللشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرأفة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .

(لطن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤ - ٦ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٧٤٣)

٢٩١ - وجوب توقيع عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرأفة والحكم عليه بالحبس سواء في الجريمة التامة أو للشروع - المادة ٢٧ عقوبات .

إذا كان الحكم المطلق فيه قد عامل المتهمين - بجنائية للشروع في الاستيلاء - بغير حق على مال للدولة - بالرأفة - وقضى عليهما بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة للعزل المقضى بها عليهما اتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(لطن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢ - ١٢ - ١٩٥٨ م ٩ ص ١٠٢٠)

٢٩٢ - للقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - عدم النص فيه على القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - اثر ذلك : صحة الحكم بتصحيح البناء .

لا محل لما يشيروه الطاعن من سريان القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على لائحة الدعوى وعدم جواز الحكم بالتصحيح طبقا له ، ذلك لانه لم ينص فيه على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي دين الطاعن وفقا له .

(الملن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ هـ - جلسة ٢٧ - ١ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٢١)

٢٩٣ - مخالفة حكم المادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها لا يقتضى توقيع عقوبة العزل والغرامة ولارد ولو كانت تهمة اختلاس ورقة متعلقة بالحكومة من بين التهم التي دين بها المتهم - اندراج التهمة الاخيرة تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات ، العقوبة المقررة - الحكم الصادر بعقوبة واحدة في تهم متعددة عملا بأئادة ٢/٣٢ عقوبات - مثال .

يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأتية المختلصة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه بسبب وظيفته - فإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن الا موظفا كتابيا بحسابات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلصة من الشركة أو مستعدا صفة للتحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة بل اتحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا يمكن أن تضاف عليه صفة مأمور التحصيل أو المندوب له مهما استتال به لأزمن وهو موافق في غيه ، وتسكون المادة المنطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تماثل كل موظف أدخل في ذمته بآلية كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعملها في حقه ، وإن فلا يصح القضاء بعقوبة العزل والغرامة ورد المبالغ المختلصة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار اليه ، ولا يغير من هذا النظر أن من بين التهم التي دين بها للمتهم الأول جريمة اختلاس ورقة متعلقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها ، ذلك أن هذه اللقمة تندرج تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت المادة ١١٢ من القانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة التقضى بها محمولة على المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات - وهي التي طبقها الحكم على الطاعنين بوصفها عقوبة الجريمة لأشد فيكون للحكم سببها من هذه الناحية بعد استبعاد عقوبة العزل ولارد والغرامة التي يتمين نقض الحكم بقضا جزئيا

فيما قضى به منها وذلك بالنسبة الى كلا للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير
العدالة .

(الملحق رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧ - ٢ - ١٩٥٩ م ١٠ من ٢١٣)

٢٩٤ - اعتبار العقوبة أصلية في الجنايات في حالة وحيدة هي التي
نصت عليها المادة ٤٦ عقوبت كمقوبة تخيرية مع السجن أو الحبس للشروع في
جناية عقوبتها إذا تمت هي السجن . اعتبار العقوبة عقوبة تكميلية إذا قضى
بها بالإضافة الى عقوبة أخرى - للعقوبات القيسدة للحرية كالحبس قد تكون
تكميلية عند النص عليها بالإضافة الى جزء آخر مباشر كالجريمة المنصوص عليها
في المادة ٣٥ عقوبات فرنسي .

تكلم الشارع عن العقوبات الأصلية في القسم الأول من الباب الثالث من
الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد أن حدد أنواع الجرائم في الباب الثاني
من الكتاب المذكور . ويبين من مراجعة هذه النصوص أن الشارع أورد في المادة
(١٠) العقوبات الأصلية للجنايات وقصرها على الإعدام والأشغال الشاقة
المؤبدة والمؤقتة والسجن ، أما العقوبة فقد نص عليها في المادة (٤٦) تخيرية
مع السجن أو الحبس كمقوبة أصلية للشروع في جناية عقوبتها إذا تمت هي
السجن ، وفي هذه الحالة وحدها تكون العقوبة في الجنايات عقوبة أصلية ، أما
إذا قضى بها بالإضافة الى عقوبة أخرى فممنهذ تكون العقوبة الأخيرة هي
الأصلية وتعتبر العقوبة مكملة لها ، ويصدق هذا النظر أيضاً على العقوبات
المقيدة للحرية (كالحبس) التي تعد في الأصل من العقوبات الأصلية المقررة
لحوادث الجرح ، غير أنها قد تكون تكميلية إذا نص عليها بالإضافة الى جزء آخر
مباشر كما هو الحال في الجريمة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من قانون
العقوبات الفرنسي التي نصت على عقوبة الحبس الذي لا يجاوز خمس سنوات
كجزء مكمل لعقوبة التجريد المدني .

(الملحق رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ من ٢٢٨)

٢٩٥ - العقوبة التكميلية هي في حقيقتها عقوبة نوعية مراعى فيها
طبيعة الجريمة - وجوب توقيعها مهما كانت العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك
الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع العقوبة الأشد .

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً
لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن

يعتد هذا الجنب لى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشئ، الى اصله او التعويض لى الخزانة او كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس ، ولتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة للجريمة الأشد .

(الملن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ م ٣٢٨)

٢٩٦ - عقوبة للفرملة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - طبيعتها : هى عقوبة تكميلية ذات صبغة عقابية بحتة - دخولها فى نطاق قاعدة الجنب المقررة للعقوبة الأشد - عدم جواز للحكم بها بالإضافة الى عقوبة هذه الجريمة .

عقوبة للفرملة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الأسلحة والذخائر - والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الفرملة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الفرملة للنسبية التى أساسها فى الواقع للصحيح فكرة التعويض المخطط بفكرة الجزاء ، وتتناهى مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية ولتى تخرج عن نطاق قاعدة الجنب المقررة للعقوبة الأشد ، فإنه يتعين ادماج هذه الفرملة فى عقوبة الجريمة الأشد وعدم للحكم بها بالإضافة إليها .

(الملن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ م ٣٢٨)

(الملن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٠ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ م ٣٨٦)

٢٩٧ - عقوبة الازالة طبقا لقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، شرط تطبيقها : كون المتهم هو منشىء للتقسيم بدون موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا لشروط التصومى عليها فى القانون ، او عدم قيام القسم او المشتري او المستلجر او المنتفع بالحكر بالانقذات التى فرضها القانون المنكود فى المادتين ١٢ ، ١٣ منه .

يشترط لصحة الحكم بالازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ان يثبت فى حق المتهم احد أمرين : الأول أن تكون هى التى انشأت للتقسيم

فدون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها القسم والمستري والمستاجر والمتفع بالحكر - فإذا كان للحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى التهمة ، بل بنى حكمه بالازالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يترتب معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة .

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩ - ٦ - ١٩٥٩ م - ١٠ ص ٦٣٤)

(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢ - ٥ - ١٩٥٩ م)

٢٩٨ - جريمة المادة ١٠٩ عقوبت المدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
- لا محل لتوقيع عقوبة القرصنة لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة .

لا محل لتوقيع عقوبة القرصنة في جريمة المادة ١٠٩ المدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٤٠ - ٦ - ١٩٥٩ م - ١٠ ص ٧٢٢)

٢٩٩ - حيازة كسب بقصد البيع بغير ترخيص - تقديم طلب الحصول على ترخيص ببيعه أو الحصول على الرخصة بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام - لا يؤثر في تجريم الفعل - وجوب الحكم بعقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامسة .

لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام ما دلم الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالاتجار ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ ألغى عقوبة المصادرة لا ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تناول

للقانون وفي تطبيقه ويتمتع تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة الى عقوبة الغرامة لتقضى بها .

(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٦ - ٢٠ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨١٤)

٣٠٠ - الغرامة النسبية في جريمة المادة ١١٨ عقوبات - القضاء بها على المحكوم عليه في الجريمة التامة دون الشروع فيها - الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن بالنقض عند اتصال الميعب القانوني الذي لحق بالحكم بمن لم يقبل طعنه شكلا - مثال - في توقيع عقوبة الغرامة للنسبية خطأ .

أعلن المشرع صراحة بإيرلاده المادة ٤٦ من قانون العقوبات انه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق للمحكوم عليه في الجريمة للشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالنه الفكر - يؤيد هذا للنظر أن الغرامة للنسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما لختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتبين منه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتوضيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين ما دام الميعب القانوني الذي لحق بالحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣١ - ١٠ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٧٣٦)

٣٠١ - المصادرة وجوباً - ما يشترط فيها .

المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء - أما اذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فانه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصاً له قانوناً فيه ، ذلك انه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائير موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، على مدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير للحسن للذمة .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤ - ٢ - ١٩٦١ م ١٢ ص ٢١٥)

٣٠٢ - عقوبة المصادرة - عدم جواز الحكم بها الا على شيء سبق ضبطه - مثال - سلاح *

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فاذا كان الثابت من الحكم ان السلاح لم يضبط فان القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم للقائسون *

(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢ - ١٠ - ١٩٦٦ ص ١٢ ص ٦٦٦)

٣٠٣ - اصلاح زراعي - تعويض - مصادرة - نطاقها *

يبين من نصوص المواد ١ و ٥ و ٦ و ١٧/١ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن اصلاح الزراعي و ١ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض احكامه ان عقوبة المصادرة التي نص عليها الشارع في الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون الاول انما تنصرف الى التعويض الذي كان للملك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ومن ثم فهي لا ترد على الشخص الذي قد يكون قد سعى في عقود بيع لهذه الأراضي . واذا نص القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ في المادة الاولى منه على ان « الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » ونص في المادة الثانية منه على ان « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون » فان عقوبة مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها المنصوص عليها في المادة ١٧ سالفة الذكر لا يكون لها محل متى كانت ملكية الأرض قد آلت الى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع على الطاعن عقوبة المصادرة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، مما يتسبب معه نقض جزئيا وتصحيحه بالفاء ما قضى به من عقوبة المصادرة *

(الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩ - ٤ - ١٩٦٦ ص ١٧ ص ٤٤٦)

٣٠٤ - المصادرة - الغرض منها - طبيعتها *

المصادرة اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذلت صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجزائيات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك - فلا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها

النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . كما قد تكون المصادرة في بعض القرائن الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تزول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ - ٢ - ١٩٦٦ م ١٧ ص ٦٣٩)

٣٠٥ - المصادرة وجوباً - ما تستلزمه .

المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً بذلوله بالنسبة للكافة نعم في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لمصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣ - ٢ - ١٩٦٧ م ١٨ ص ١٨٦)

٣٠٦ - المصادرة الوجوبية - شرطها .

المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً بذلوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في حملها . أما إذا كان الشيء مباحاً لمصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه ، فإنه لا يصح قانوناً للحكم بمصادرة ما يملكه .

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١ - ١٢ - ١٩٦٧ م ١٨ ص ١٢٣٣)

٣٠٧ - العقوبات التكميلية - طبيعتها ؟ للتخصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلاً وقت صدوره .

الأصل في العقوبات التكميلية أنها تحل في طبيعتها فكرة رد الشيء إلى أصله وإنما عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة إلا أن التخصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلاً وقت صدوره والا كان توقيعها عبثاً لورود القضاء بها على غير محل . وبما أن إجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة في

موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ وقد انتهت موجبتها بانتهاء الوقت الذي كان يجب أن تتخذ فيه ، فإنه لا محل للنفي في الحكم على إزالة أسباب المخالفة نورودها على غير محل .

(لطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣ - ١ - ١٩٦٩ م ٢٢ ص ٩٢)

٣٠٨ - حكم المصادرة - أسبابها - ملكية الأشياء المصادرة بحسن نية - عكس ذلك .

إن المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - تحبير عيني وقائي ينصب على الشيء المقتنوس في ذاته لاختراجه من دائرة التعامل لأن الشارع الصق به طابعاً جنائياً يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تكون واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة لاستثناء في هذا من الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضي بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدائته أو ببراءته ، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .

(لطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣ - ٢ - ١٩٦٩ م ٢٢ ص ٢٠٣)

٣٠٩ - المصادرة - أنواعها - شروطها - أثرها .

إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك للدولة أشياء مضبوطة ذات هبة إجرامية ، قهراً عن صاحبها ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنائيات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت أدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعطنها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التوقيضات المدنية ، إذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزنة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة الطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(لطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢ - ٣ - ١٩٧٠ م ٢١ ص ٤٠٩)

٣١٠ - ليس للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة .

ليس في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطي للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . واذ كان ذلك ، فان تطاع للخزانة في الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الفش المسند إليها ، يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بالفاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .
(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢ - ٤ - ١٩٧٠ م ٢١ ص ٤٠٩)

٣١١ - عدم قبول طعن ليس أرفقه مصلحة فيه - لتعني من التهم بعدم القضاء بالمصادرة - غير مقبول .

لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان للطاع مصلحة فيه باعتبار المصلحة مناط الطعن ، بحيث تنقضي ، لا يكون الطعن مقبولا . واذ كان ذلك ، كما يثيره للطاع من عدم القضاء بمصادرة الخبز يكون على غير سند .
(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢ - ١١ - ١٩٧٠ م ٢١ ص ١١١)

٣١٢ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات - عقوبة تكميلية - المادة ١٤٩ من قانون الزراعة - نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر - ادانة التهم عن جريمة عرضه للبيع لحومها مذبوحة خارج السلخانة - وجوب القضاء بمصادرتها عملا بالمادة ٢/٣٠ عقوبات - ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك - مجازية الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون - وجوب نقضه وتصحيحه .

أوجبت للفترة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في ذاته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع لحومها مذبوحة خارج السلخانة ، فان نص للفترة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر كان يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا على اعتبار أن العرض للبيع يعتبر جريمة في ذاته ، وأن المصادرة عقوبة تكميلية وردت في قانون العقوبات دون قانسون الزراعة الذي يقضى في المادة ١٤٩ منه بعدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها غيره . واذ كان للحكم قد خالف هذا النظر وقضى بالفاء عقوبة المصادرة لمجرد أن اللحوم المضبوطة صالحة للاستهلاك فانه يكون قد أخطأ صحيح القانسون بما

يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقررة بها .

(الملن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩ - ٥ - ١٩٧٢ م ٢٣ من ٨١٦)

٣١٣ - قواعد المرور - مخالفتها - مثال .

من المقرر أنه وإن كان لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتنبير الحواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عايسه للقانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد للسيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

(الملن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢ - ٦ - ١٩٧٢ م ٢٣ من ٩٢١)

٣١٤ - عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى . وبما كان الثابت من المفردات أن جهاز الأشعة موضوع الاتهام لم يضبط فإن الحكم الصادر بمصادرة جهاز الأشعة يكون وارداً على غير محل ويكون للحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بالمصادرة مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة المصادرة .

(الملن رقم ٣٨٥ - ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤ - ٦ - ١٩٧٣ م ٢٤ من ٧٠٦)

٣١٥ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات - تقدير توافره - موضوعي - توقيع للحكم عقوبة مستقلة عن كل من جريمتي مخالفة شروط المراقبة ولحراز المواد المخدرة لتختلف شروط المادة ٢/٣٢ بينهما - سائق .

إن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث

تتكون منها مجتمعة للوحدة الاجرامية التي عفاها المشرع بالحكم للوارد بالفقرة المشار اليها ، كما ان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ولما كانت الوثائق كما اثبتتها للحكم فتفيد ان ما وقع من الطاعن من مخالفته شروط المراقبة واجرازه الجورم المخدر المضبوط لم يكن وليد نشاط لجرامي واحد مما لا يتحقق به الارتباط السذ لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين دين بهما ، فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع عليه عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شئ .

(لطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠ - ١١ - ١٩٧٢ س ٢٤ من ١٠٢٢)

٣١٦ - مرور - خطأ - مسئولية جنائية - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدليل .

لما كان قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ قد اوجب في مادته الرابعة على كل قائد مركبة قبل تحركها للكشف عليها وعلى جميع اجهزتها والتأكد من سلامتها وصلاحياتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير وهو مسئول عن استيفاء المركبة لكافة الشروط التي يتطلبها القانون واللائحة وعن توافر هذه الشروط في الركاب والحمولة . وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دلم تقديرها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة لها اصلها في الأوراق . ولذا ما كان للحكم قد استخلص في تحليل سائغ من اقسوال الشهود والمهندس الفني ومن محضر المعاينة والتقارير الطبية ومن اقرار الطاعن ذاته من محضر الجلسة من انه قاد السيارة رغم نقص أحد مساهم الطنبور الخلفي مما يفيد ان سيرها غير مستوفاة لشروط الأمن والمتانة وقد استمر في السير بها بالرغم من كسر المساهم والطنبور ولم يسارع بوقف تسييرها وقد كان في مكنته ذلك وفقا لما شهد به المهندس الفني بمحضر الجلسة وهو ما يوفر في حقه الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث ولا يجدي ما ذهب اليه عن مسئولية قسم الصيانة بالشركة عن صلاحية السيارة ذلك ان اشتراك الغير في الخطأ - مع فرض ثبوته - لا يعفيه من المسئولية فضلا عن ان قرار وزير الداخلية سالف البيان قد ألزم منذ للسيارة ان يتحقق بنفسه من سلامتها وصلاحياتها قبيل السير بها . ومن ثم فان ما يثيره للطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير اولة الادعى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(لطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٧٨ س ٢٩ من ٣٣٣)

٣١٧ - جنحة المرور - مدة سقوطها - ما يقتضيها .

تنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور على أنه « ٠٠٠ مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو أية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب بفرملة لا تقل عن جنبيه ولحد ولا تزيد على عشرة جنبيهات كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية ٠ ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٩ - عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير ٠٠٠ » فإن ما وقع من المظنون ضده من عدم اتباع لحدى علامات المرور الخاصة بتنظيم حركة السير في الطرق بانحرافه بمسيرته إلى جهة اليسار بالرغم من وجود علامة للمرور تحظر ذلك - يوفر في حقه للجنة المنصوص عليها بالفقرة التاسعة من المادة ٧٤ من قانون المرور سائلة البيان وبالتالي فلا يسقط الحق في إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بمضي ثلاث سنين من يوم وقوع الجريمة عملا بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ٠ لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من القانون ذاته قد نصت على أنه « تنقطع أداة باجرات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو باجرات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي ٠ وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ٠ وإذا تمددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ٠ ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات الاتهام أو المحاكمة يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في عيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء، إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها ٢

(الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧ - ٥ - ١٩٧٩ م ٣٠ من ٥٧٨)

الفرع الثالث للعقوبات التأديبية

٣١٨ - الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديبية أخف وقعا من عقوبة الحبس .

لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يعلن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قدر سنه بإقل من حقيقته ، وأدخله بذلك بغير حق في مرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة منه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملا بحكم المادة ٦٨ عقوبات ٠ وعلى كل حال فإنه لا فائدة له من هذا الطعن ، لأن

الارسال للاصلاحية وسيلة تأديب أخف وفقاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس اثرًا ، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

(جلسة ٢٨ - ١١ - ١٩٣٣ طعن رقم ٣٩٩ سنة ٣ ق ٢)

٣١٩ - الجزاءات التي أوجب القانون توقيعها على الأحداث في عقوبات حقيقية وإن لم تذكر بالمواد ١٠ ع وما بعدها المبينة لأنواع العقوبات الأصلية والتبعية .

الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات يجوز الطعن فيه بطريق النقض من الصغير الذي عومل بمقتضى هذه المادة . وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من الجزاءات لا يعتبر عقوبة بالمعنى الحقيقي ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض - ليس من الصواب القول بذلك ، إذ هذه الجزاءات وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات المبينة لأنواع العقوبات الأصلية والتبعية ، إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصنف خاص من الجناة ، هم الأحداث ، وتوقيعها تترتب عليه حقوق للعنصر عليه وواجبات والتزامات على والدي الصغير أو وصيه في حالة التسليم على أنه إذا كان المسؤول عن الحقوق المدنية والمادعي بها يستطيعان الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بتلك الحقوق في دعوى الجنائية أو اللجنة القائمة على الصغير الذي عومل بمقتضى المادة ٦١ عقوبات ، فكيف لا يكون لهذا الصغير أن يطعن هو أيضاً بهذا الطريق سواء بنفسه أو بواسطة وليه أو وصيه .

(جلسة ١٦ - ١ - ١٩٣٣ طعن رقم ٨٥٥ سنة ٣ ق ٢)

٣٢٠ - مسألة محكمة الموضوع في عدم اجابة طلب تسليم الصغير الى والده بدلاً من توقيع عقوبة أخرى مما يصح توقيعها عليه قانوناً .

عند تعدد العقوبات التي يجيز القانون الحكم بها على المتهم يكون أمر العقوبة التي توقع عليه بالفعل متروكاً لسلطة المحكمة حسبما تراه محققاً للمصلحة بناء على ظروف كل دعوى وأحوالها . ولذلك فإن المحكمة غير ملزمة بأن تجيب والد الصغير أو وليه - مهما كانت حالة المتهم وظروفه - الى طلبه تسليمه اليه بدلاً من توقيع عقوبة أخرى مما يصح قانوناً توقيعها عليه . وإن فلا تجوز مجالبتها في ذلك عن طريق الطعن بالنقض وإن كانت هذه المجادلة جائزة بطرق لنظام الاعتيادية على أساس مناقشة وقائع الدعوى .

(جلسة ١٢ - ٢ - ١٩٤٠ طعن رقم ٥٣٨ سنة ١٠ ق ٢)

٣٣١ - العقوبة التأديبية - العقوبة الجنائية - الجمع بينهما - قوة الشئ المحكوم فيه .

من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب على فعل وقع منه : لا يدخل أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء فى الدعوى التأديبية قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية .

(المظن رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٣٧ ق - جلسة ١٢ - ١ - ١٩٦٧ م ١٨ م ١٩٢)

٣٣٢ - عقوبة تأديبية - عقوبة جنائية - عزل - اختلاس .

لا يؤثر فى وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الاختلاس سبق مجازاة المتهم إدارياً عن خطأ إدارى ناشئ من الفعل ذاته لأن عقوبة المسزل - عقوبة تكميلية مقررة فى القانون عن جنابة الاختلاس عملاً بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات والحكمة الجنائية ملزمة بتوقيفها وهى تختلف فى طبيعتها كمعقوبة جنائية عن الجزاء الإدارى الواقع من الجهة الإدارية .

(المظن رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ ق - جلسة ١٢ - ١ - ١٩٦٧ م ١٨ م ١٩٢)

الفصل الثاني

تطبيق العقوبة

الفرع الأول - تقديرها

٣٢٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة في حدود النص القانوني .

محكمة الموضوع ، ما لم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني ، لا تسأل حساباً عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٣٢ - طعن رقم ٢٤٢١ - سنة ٢ ق)

٣٢٤ - سلطة المحكمة في توديع أقصى العقوبة دون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك .

للمحكمة توقيح للعقوبة إذا كانت ذات حد واحد كعقوبة الإعدام ، أو نقصانها إذا كانت ذات حدين ، بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك . وكل ما هي ملزمة به إنما هو مجرد الإشارة إلى النص المبيح . ولها أيضاً ، إذا هي أرادت استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف منها ، أن تفعل دون أن تكون ملزمة وجوباً ببيان موجب هذا المعدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف منه .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٣٢ - طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق)

٣٢٥ - عدم التزام المحكمة ببيان علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه و غيره من المحكوم عليهم .

لا تثريب على المحكمة إذا هي لم تبين علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم لأن تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب مما يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ٣٠ - ١٠ - ١٩٣٣ - طعن رقم ٢٠٨٢ سنة ٣ ق)

٣٢٦ - عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي دعته إلى التشديد

أو التخفيف .

تقدير العقوبة راجع إلى سلطة محكمة الموضوع بغير منازعة وليس عليها قانوناً أن تبين الأسباب التي دعته إلى التشديد أو التخفيف .

(جلسة ١٤ - ٥ - ١٩٣٤ - طعن رقم ١١٩١ سنة ٤ ق)

٣٢٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة في حدود النص

القانوني .

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بعقوبة واحدة عن فعلين داخلين في جريمة واحدة على اعتبار انهما وقعا تنفيذاً لقصد واحد في زمان ومكان واحد على مجزئ عليه واحد ثم استبعدت المحكمة الاستثنائية أحد هذين الفعلين واستبعدت العقوبة التي قدرها الحكم الابتدائي فإن استبعاد أحد فينك الفعلين لا يؤثر في كيسان الجريمة المرتكبة وليس من شأنه أن يقلل من العقاب المقرر لها في القانون . أما ما يستتبعه هذا الاستبعاد من إمكان النظر في تخفيض مقدار العقوبة المنصوص بها لابتدئياً ، فإن ذلك من اختصاص قاضي الموضوع ، وما دام هو قد رأى - وهو على بينة من حقيقة ما وقع - تناسب العقوبة التي قضى بها مع الفعل الذي ثبت ارتكابه فلا يقبل الطعن على قضائه لأن ما عمله يدخل في حدود سلطته ، فإذا أدين المتهم لابتدئياً في جريمة سرقة نقود ومصارف واستأنف وحده للحكم ثم أيدت المحكمة الاستثنائية عليه للعقوبة مع قصر للتهمة - أخذاً بطلب النيابة - على سرقة النقود فقط فلا مطن على ذلك .

(جلسة ١٤ - ١١ - ١٩٣٨ - طعن رقم ٢٣٤١ سنة ٨ ق)

٣٢٨ - عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة

بالتدرج الذي أوتته .

إن القانون في تقرير العقوبات لم يجر على قاعدة أن يكون عقاب الفاعل الأصلي أشد من عقاب الشريك ، بل إنه ترك إلى المحكمة تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي قررهما لكل من يساهم في الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولا رقابة في ذلك لحكمة النقص ما دامت العقوبة المحكوم بها داخلة في حدود النص القانوني المطبق على الواقعة . وأذن فالمحكمة إذا أوقعت على الشريك عقوبة أشد من عقوبة الفاعل فإنها غير ملزمة بتعليل ذلك .

(جلسة ٢٦ - ١٠ - ١٩٤٠ - طعن رقم ١١٧٩ سنة ١٠ ق)

٣٢٩ - عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي لارتأته .

إن تقدير العقوبة في حدودها المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تبين الأسباب التي رأت من أجلها أن توقع على المتهم العقوبة بالقدر الذي لوقعت . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست العقوبة المقضى بها إبتدئياً ، فإن قضاءها بذلك يتضمن أنها لم ترد فيما أبداه للدفاع ما يدعو إلى تعديلها .

(جلسة ١٥ - ١ - ١٩٤٥ - طعن رقم ١٤٨ سنة ١٥ ق)

٣٣٠ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة في حدود النص للقانوني .

من المقرر أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضي الموضوع في الحدود المقررة في القانون . فلا يصح للنبي على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين في العقوبة التي أوقعتها على كل منهم .

(جلسة ١٧ - ٥ - ١٩٥٠ طعن رقم ٣٥٥ سنة ٢٠ ق)

٣٣١ - عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي لارتأته .

إن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه ، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه للعقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(جلسة ٢٢ - ٥ - ١٩٥٠ - طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٠ ق)

٣٣٢ - عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي لارتأته .

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

(جلسة ٢٩ - ٤ - ١٩٥٢ - طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ ق)

٣٣٣ - الحكم على المتهم بالإشغال الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد - انعدام مصلحته في التمسك بعدم تولف الظروف المذكورين - علة ذلك : العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار وترصد .

لا جدوى للطعن من التمسك بعدم تولف ظروف صدق الإصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الإشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ - ١ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٣)

(والطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤ - ٢ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٨٥)

(والطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٦ - ٣ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٣٠٧)

٣٣٤ - لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي المسند إليه هو ضرب أقصى إلى موت لاقتل عمد إذا كانت العقوبة المقررة عليه مقررة للجريمة الأولى - لا يغير من ذلك تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات .

لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي المسند إليه هو مجرد ضرب أقصى إلى موت ، لا قتل عمد ، إذا كانت العقوبة المقررة عليه مقررة في القانون للجريمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات فمن حقه إذ أن تقدير ظروف الواقعة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها المتهم مسئولاً عن جنائية القتل العمد فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٧ - ٢ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٤٨)

٣٣٥ - ادانة للحكم المتهم في جنائتي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار - خطأ المحكمة في وصف جنائية الشروع في القتل بأنها قتل عمد - أعمال المادة ١٧ عقوبات - لا مصلحة من النعي بخطأ المحكمة المذكور ما دامت العقوبة المقررة بها على قدر الواقعة الجنائية ذاتها .

لا جدوى من النعي على الحكم أنه إذ دان المتهمين في جريمتي القتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل

المنسوب اليهما وبين النتيجة التي قضى بمسألتها عنها ، متى استبان ان الواقعة الجنائية التي أثبت للحكم وقوعها تثير العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة الشروع في القتل المعد مع سبق الاصرار بانها قتل عمد مع سبق الاصرار . ولا يخفى من هذا للنظر كون للحكم قد أخذ المتهمين بالراءة اعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة انما قدرت ظروف الراءة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو انها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت عليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها بها .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨ - ٢ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٢٧٧)

٣٣٦ - تقدير العقوبة واعمال الظروف المشددة او المخففة مما يدخل في سلطة المحكمة الموضوعية - وهي غير مكلفة ببيان الاسسبب التي وقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة ، واعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة او مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الاسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥ - ٢ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٣٥٦)

(والطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٤٦٩)

(والطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩ - ٥ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٤٦)

٣٣٧ - إثارة التهم عدم انطباق المادة ٧/٣١٧ عقوبات في حقه - لا جدوى منه - ما دامت مدة الحبس التقضى عليه بها مقررة لجريمة السرقة البسيطة المطبقة على المادة ٣١٨ عقوبات .

لا جدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابقة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس التقضى عليه بها مقررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٥٦٤)

٣٣٨ - لا مصلحة في تمسك الطاعن بأن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقة ما دامت العقوبة المتقاضى بها تدخل في الحدود المقررة لعقوبة الجريمة الأولى .

لا مصلحة للطاعن فيما يثير من أن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة - ما دامت العقوبة المتقاضى بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا في الحدود المقررة لمقنونا لعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١ - ٥ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٦٧)

٣٣٩ - توقيع المحكمة أقصى العقوبة - عدم التزامها ببيان سبب ذلك - المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سببا لذلك بما دامت تمارس حقا خوله لها القانون .
(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨ - ٥ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٧٠)

٣٤٠ - تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التي قارفها المتهم لا الوصف الذاتي الذي تعطيه المحكمة لها .
تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التي قارفها المتهم لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها .
(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١ - ١٠ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٩٥)

٣٤١ - توقيع عقوبة الضرب المتقاضى إلى الموت على المتهم بالقتل العمد - لا مصلحة له في إثارة قصور الحكم في بيان نية القتل .
متى كانت العقوبة المتقاضى بها تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المتقاضى إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالقتل العمد مما يثيره من قصور الحكم في بيان نية القتل .

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٢١٢)
(م - ١٠)

٣٤٢ - أدلة الحكم المعلن فيه التهم باعتباره فاعلا أصليا - ثبوت أن الواقعة تجعل المسند إلى التهم اشتراكا - لحكمة النقض اعتباره شريكا ورفض الطعن - ما دامت العقوبة المفوضة بها مقررّة لجريمة الاشتراك .

مضى كانت للواقعة بالنسبة للمتهم كما أثبتتها الحكم الذي دانه باعتباره فاعلا أصليا تجعل الفعل المسند إليه اشتراكا في جريمة الشروع في القتل المتفرقة بجناية السرقة بحمل سلاح ولا تجعل منه فاعلا أصليا وكانت العقوبة المفوضة بها مقررّة قانونا لجريمة الاشتراك في القتل المتفرقة بجناية أخرى فإنه يتعين القضاء باعتبار ما وقع من التهم اشتراكا في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقا لنص المادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات .

(الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤ - ١ - ١٩٥٧ م ٨ ص ٢٨)

٣٤٣ - التزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراعاة المدة التي نضت عليه فعلا .

ان ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الاحكام العسكرية من انه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون التهم قد قضاها » (تنفيذا للحكم العسكري) . لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة التهم بالعقوبة التي تراها - على أن تراعى حين تقدر للعقوبة - مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المفوضة بها مهما بلغت .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩ - ٢ - ١٩٥٧ م ٨ ص ١٦٠)

٣٤٤ - انعدام مصلحة التهم في الطعن بانه غير مختص بتحرير بعض الاوراق التهم بتزويرها - ما دام قد ثبت في حقه تهمة تزوير اوراق اخرى تكفي لحمل للعقوبة المحكوم بها عليه .

لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير في بعض الاوراق التهم بتزويرها على اعتبار أنه غير مختص بتحريرها ما دام قد ثبتت في حقه تهمة تزوير اوراق اخرى تكفي لحمل للعقوبة المحكوم بها عليه .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦ - ٦ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٦٦٢)

٣٤٥ - عقوبة - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير العقوبة .

تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وهي غير ملزمة ببيان الاسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧ - ٦ - ١٩٦٣ م ٢٢ ص ٥٤٨)

٣٤٦ - عقوبة - محكمة الموضوع - سلطاتها من تقدير الجليل .

تقدير العقوبة حسب ظروف كل دعوى وملايساتها انما هو من اطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيما دام ذلك متفقاً مع القانون .
(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٦ - ١١ - ١٩٦٣ س ٢٢ من ٢٩)

٣٤٧ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون - من سلطة محكمة الموضوع .

تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الاسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة بالنسبة الذي رآته .
(الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١ - ١١ - ١٩٦٣ س ١٧ من ١٠٦٩)

٣٤٨ - عقوبة - تقديرها - محكمة الموضوع .

تقدير للعقوبة في الحدود المقررة في القانون هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٣٦ - ٦ - ١٩٦٧ س ١٨ من ٨٢٥)

٣٤٩ - عقوبة - تقديرها - محكمة الموضوع - سلطاتها في تقدير العقوبة .

من المقرر ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة والذي ارتأته .
(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٣٠ - ١٠ - ١٩٦٧ س ١٨ من ١٠٣٤)

٣٥٠ - تقدير العقوبة اساسه ذات الواقعة التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكفيه المحكمة .

متى كان البين من مطالمة الحكم المطعون فيه أنه قضى بمماقبة الطاعن بالسجن مدة ثلاث سنوت وبالإفراصة والرد والعزل بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وذلك بعد أن استعمل للرافة معه وفقاً للمادة ١٧ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على

واقعة الدعوى هي المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة فيها مقررة في القانون وفقا للمادة ١١٣ مكررا المذكورة ، ولا يغير من هذا المنظر القول بأن المحكمة أخذت للطاعن بالرافعة وانها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة اذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي اذ تعمل تحتها الاختياري في استعمال الرافعة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فانما تقدير العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣٧ - ١ - ١٩٦٩ من ٢٢ من ١٨٧)

٣٥١ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا - موضوعي .

تقدر العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دعته الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦ - ٦ - ١٩٦٩ من ٢٢ من ٩١٢)

٣٥٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة .

أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دعته الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦ - ١٠ - ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٠٠٨)

٣٥٣ - تقدير العقوبة في حدود النص المطبق - موضوعي .

تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣ - ١٠ - ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٠٤٣)

٣٥٤ - تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود نص القانون - موضوعي .

تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧ - ١١ - ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٣٠٧)

٣٥٥ - توقيع العقوبة في حدود نص القانون المنطبق على الواقعة - من اختصاص محكمة الموضوع - نقض حكم صادر بالبراءة يوجب أن يكون مقرونا بالإحالة .

متى كان الحكم المطعون فيه صادرا بالبراءة وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع فإنه يمتنع أن يكون مع النقض الإحالة .

(المطن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣ - ١٠ - ١٩٧٢ ص ٢٢ ص ١٠٨٢)

٣٥٥ م - تحديد عقوبة الجريمة الأشد - يكون بتقدير القانون لها - لا حسبما يقرره القاضي .

المعبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني من بتقدير القانون ذاته لها أي للعقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المولد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقرره القاضي بالحكم فيها .

(المطن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٦ - ٣ - ١٩٧٢ ص ٢٤ ص ٤٢٢)

٣٥٦ - تقدير العقوبة مدارة ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الحكوم عليه لا الوصف الذي نسبته المحكمة عليها - مثال .

من المقرر أن بتقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الطاعن لا الوصف للقانوني الذي تسببه المحكمة عليها وإذا كان ذلك - فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم في تطبيقه على واقعة الدعوى حكم المادة ١١٣ من قانون العقوبات وهي تستلزم للعقاب أن يكون المال المستولى عليه مملوكا للدولة أو إحدى الجهات التي عينتها هذه المادة ودخل في ذمتها المالية كمعصر من عناصرها طالما أن الحكم قد أفصح في مدونات عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات التي لا تشترط أن تكون الأموال أو الأوراق أو الامتعة المسلمة إلى المستخدم مملوكة لأحدى الجهات المنصوص عليها فيها وما دامت العقوبة التي قضى بها للحكم على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة .

(المطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣٦ - ٢ - ١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٤٣٨)

٣٥٧ - عقوبة - تقديرها - إطلاقا قاضي الموضوع - شرط ذلك .

إنه وإن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من إطلاقا قاضي الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهي تمارس حقها في هذا التقدير - قد ألت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات المأما صحيحا . ولما كانت المحكمة عند تقديرها للعقوبة التي أوقعتها على المحكوم عليه الأول قد غفلت عن أنه ما كان يجوز لها قانونا أن تتجاوز للعقوبة المقررة لها عليه في الحكم الأول المتعوض وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والفراسة خمسة آلاف جنيه وقد امتد أثر هذا الخطأ في تطبيق القانون الذي تردت فيه المحكمة بالنسبة للمتهم المذكور فشمس المحكوم عليه الثاني ، مما يتأتى معه أن المحكمة لو حكمت عقوبات على الحد الأقصى للعقوبة الذي يلزمها القانون بالوقوف عنده بالنسبة للمحكوم عليه الأول - وهو الإصمبل في الاتهام ومحور الدعوى المطروحة - لما تجاوزته بالنسبة للمحكوم عليه الثاني ولما انزلت عليه للعقوبة الجسيمة التي أنزلتها ، بما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن . ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحا بمناقبة المحكوم عليه الثاني بعقوبة مماثلة للعقوبة المقررة على المحكوم عليه الأول وفقا للتصحيح الذي أجرته هذه المحكمة ، وذلك عملا بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع - باعتبار أن الطعن للمرة الثانية - ما دلم أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات إثر في الحكم مما كان يقتضى للتعرض لموضوع للدعوى .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤ - ١٢ - ١٩٧٣ م ٢٤ م ١١٣٩)

٣٥٧ م - عقوبة - تقديرها - مغلظة .

لا يغير من خطأ الحكم أن تكون العقوبة المقررة لها تخلف في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل للمعد بغير سبق إصرار أو ترصد المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات إذ أن تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي وصفتها به المحكمة ذلك أن الحكم قضى بمناقبة المظنون ضده بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وهو للحد الأقصى لجريمة الضرب القضي إلى الموت بغير سبق إصرار أو ترصد - التي عدل للوصف إليها خطأ - مما يشير بأنه لم يكن ثمة ما يمنع المحكمة من زيادة هذه للعقوبة لولا أن تقديرها لها كان تحت تأثير الوصف القانوني الذي أعطته للواقعة .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨ - ٦ - ١٩٧٥ م ٣٦ م ٤٩٣)

٣٥٨ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا - موضوعي *

من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتهما إلى توقيع العقوبات بالقدر الذي لارتأته *

(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١ - ٢ - ١٩٧٦ م ٢٧ من ٢٤٥)

٣٥٨ م - تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع - ما دامت تدخل في

حدود العقوبة المقررة قانونا *

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون مقتب وكون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن الأول وهي السجن لمدة ثلاث سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات لجريمة أحداث العامة المستحقة التي دللنا الحكم بها ومن ثم تكون مصلحة الطاعن الأول فيما أشاره في هذا الصدد منتفية *

(الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢ - ٢ - ١٩٧٦ م ٢٧ من ١٦٢)

الفصل الثاني

أسباب التخفيف والرفقة

١ - الإعذار القانونية

٣٥٩ - الغضب لا يعتبر عذرا مخففا إلا في حالة الزوج الذي يفاجئ،

زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها *

إن القانون المصري لا يعتبر الغضب عذرا مخففا إلا في حالة الزوج الذي يفاجئ، زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها * أما الغضب في سائر أحوال القتل والجرح والضرب فغير معتبر عذرا وإن كان يقتضي مع سبق الإصرار * فالجاني الذي يقارف القتل مدفوعا بعامل الغضب والإنفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق إصرار بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو عادي، اللبال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فإنه يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار *

(جلسة ٢٥ - ١٠ - ١٩٤٣ - طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ ق)

٣٦٠ - الاستفزاز ليس من الاعذار القانونية التي يجب التحدث عنها
في الحكم عند التمسك بها .

الاستفزاز ليس من الاعذار القانونية التي يجب على القاضي أن يتحدث
عنها عند التمسك بها ، أو أن يراعى مقتضاها عند ثبوت قيامها في حق
المتهم .

(جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٤٦ - ملن رقم ٩٧٠ سنة ١٦ ق)

٣٦١ - الاعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه .

الاعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل الزوجة خاص
بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفي ثبوت الزنا بعهد ومتوعدة
بعدة مذكورة .

(جلسة ٢١ - ١٢ - ١٩٤٨ - ملن رقم ٢١٣١ سنة ١٨ ق)

٣٦٢ - ادعاء المتهم أنه لم يبلغ ١٧ سنة يوم مقارنة الجريمة - الحكم
عليه بالانشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع خطأ .

مضى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارنته الجريمة السبع عشرة
سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الانشغال الشاقة المؤبدة دون
أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو مما
رأته هي نفسها ، فإن قضاءها يكون معيباً .

(الملن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢ - ٢ - ١٩٥٧ س ٨ ص ١٥٠)

٣٦٣ - شرط إعادة النظر في الحكم للصادر على الحدث وفقاً لنص المادة
٣٦٣/٢ من ق (٥) أن يكون قد قضى بعقوبة تقويمية مقررة للأحداث خلاصة

مضى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق
والصادر بحبس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة للثانية من
المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت
لجواز إعادة النظر (أن يكون للمتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة
بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى

بها على مواهم) فانها تكون قد أولت عبارة (العقوبات الخاصة بالمتهمين للاحداث) الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات تاويلا صحيحا يتفقا مع مقصود اللشساروع ومع الحكمة التي توخاها من مستحداث هذا النص .

(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤ - ٣ - ١٩٥٨ من ٩ من ٢٢٦)

٣٦٤ - عم الارتبط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات وبين المادة ٢٥١ عقوبات الخاصة بالعذر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي - متى يجب على المحكمة أن تعد التهم مغزورا طبقا لهذه المادة الأخيرة .

لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعذر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة المقررة للحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسمنها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فمستند فقط يكون عليها أن تعده مغزورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعا وعشرين ساعة .

(الطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠ - ٣ - ١٩٥٨ من ٩ من ٢٢٦)

٣٦٥ - يجوز لغرفة الاتهام لحظة الجاية الى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أسس عقوبة الجثة - اذا رأت أن الجاية قد اقترنت بلحد الاعذار القانونية او بظروف مخففة - وأن تصل للعقوبة - بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات - الى حدود عقوبة الجثة .

لا يجوز عملا بالمادتين ١٥٨ ، ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام امر بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية الا اذا رأت أن الجاية قد اقترنت بلحد الاعذار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجثع ، فاذا كانت عقوبة الانسغال الشاقة المؤبدة المقررة للجاية المنسوبة للمتهم لا يمكن للنزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حصد للسجن اذا اقترنت للواقعة بظروف

مخففة فإن الامر. لاذ قضي بإحالة الدعوى الى محكمة الجعج للنمصل فيها على
أساسي عقوبة للجنة يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ - ٣ - ١٩٥٨ م ٩ من ٢١٥)

٣٦٦ - صغر السن كمختر قانوني مخفف في تطبيق المادة ٧٢ عقوبات ،
شرطه : أن تكون للمقسوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم هي الإعدام
أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

لا يقضي بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون
للعقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعند
تقدير موجبات للرأفة أن وجدت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢ - ٦ - ١٩٦٠ م ١١ من ٥٦٤)

٣٦٧ - مسئولية جنائية - موانع العقاب - جنون - عاهة في العقل .

من القصور أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية
وتنقسم به المسئولية قاندا هو ذلك الممرض الذي من شأنه أن يعجز
الشعور والإدراك. أمثلة الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص
شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لإبدا لم المسئولية ، ولما كانت المحكمة غير
ملتزمة بتدبير غير غنى في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته
الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية للبحث التي يتمسدر عليها تقديرها ،
لذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من
الأمور للوضعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم
اليطعن فيه قد انتهى - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى أن نوع
المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة
لادراكه وتتوفر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، فإن النعمى
على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن يكون غير سعيد .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٦ - ٣ - ١٩٦٣ م ٢٣ من ٢٥٤)

٣٦٨ - الإثارة والاستفزاز من الأثار للقضائية المخفة التي يرجع الامر
فريسا لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

لذا كان المستفاد من دفاع المتهم امام المحكمة هو أنه كان في حالة من
حالات الإثارة والاستفزاز تملكته فالحجته الى فعلته دون أن يكون متمالكا

ادراكه ، فان ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العامة في العقل ، وهما مناط الاعفاء من المسؤولية ، ولا يبعد دفاعه هذا في صحيح القسانون عذرا معنيا من العقاب بل هو دفاع لا يمتد أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(لطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤ - ٢ - ١٩٦٨ م ١٩ ص ٢٥١)

٣٦٩ - عدم صحة الحكم الصادر في معارضة التهم - بغير سماع دفاعه - ما دام أن تخلفه عن الحضور كان لعذر قهري - استثنائي ذلك -

لا يصح في القسانون الحكم في المعارضة المرفوعة من التهم عن الحكم الفيصالي الصادر بإدالته ، باعتبارها كان لم تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهري خال دون حضور المعارض للطبقة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن للحكم يكون غير صحيح ، لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(لطن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ٦ - ٦ - ١٩٧١ م ٢٢ ص ٤٣٢)

٣٧٠ - محل نظر المخذ المفتح من الحضور وتغييره - عند نظر لطن في الحكم .

إن محل نظر المخذ القهري المانع من حضور للمعارض وتغييره يكون عند استئناف الحكم أو لطن فيه بطريق النقض .

(لطن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ٦ - ٦ - ١٩٧١ م ٢٢ ص ٤٣٢)

٣٧١ - المخذ القهري - تعريفه - مثاله - المرض الذي يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله - المرض الذي لا يعتبر من الاعذار القهرية هو الذي من شأنه ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه وأعماله كالاعتلال - مثال - التوجه إلى المستشفى في فترة محددة لتلقي علاج معين والعودة في ذات اليوم لا يعتبر من الاعذار القهرية ولا يعفى من مسئولية الإشراف على المحل .

المخذ القهري هو الذي يقوم على غير انتظار وبنجاح ، ضئلا بما لم يكن في الحسبان كالمرض الذي يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله ،

أما إذا كان من شأن ذلك المرض ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصلحته وأعماله كالمعتاد فلا يعتبر من الإعذار القهرية وبالتالي فإن مجسرد توجه أطعون ضده إلى المستشفى في فترة محدودة لتلقي علاج معين وعودته إلى محله في لت اليوم لا يعتبر من قبيل الإعذار القهرية التي تفيقه من مسئولية الإشراف على مقاهه .

(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٦ - ١ - ١٩٤٧ - ٢٣ من ٧٢)

٣٧٢ - (طعنان محكمة النقض إلى اللعذر القهرى الذى حال بين الطاعن وبين حضور جلسة معارضته الاستثنائية والمقدم عليه إلى محكمة الاشكال - دواء ثبوت العسخر القهرى الذى لا يصح معه فى القانون للقضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن .

مضى كان البين من الاوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التى نظرت فيها المعارضته المرفوعة منه أمام المحكمة الاستثنائية يرجع لاصيابهته بالمرض الثابت بشهادة الطبيب أمام محكمة الاشكال والتي تطعن اليها هذه المحكمة (محكمة النقض) وثبت فى صحتها فانه يكون قد اثبت قيام العذر للقهرى الناتج من حضور الجلسة بما لا يصح معه فى القانون للقضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ - ١ - ١٩٧٢ - ٢٣ من ١١٠٩)

٣٧٣ - خلو الشهادة الطبية المتقدمة مما يدعيه الطاعن من ملازمته للفرش فى تاريخ صدور الحكم فى معارضته الاستثنائية باعتبارها كان لم تكن - مجرد تردده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه فى ذلك التاريخ كان موجودا لانه يتصل بعلاجه - افتقار دعواه الى الدليل اثبت للعسخر القهرى الذى منعه من حضور تلك الجلسة .

لذا كانت الشهادة الطبية المتقدمة قد جاءت خلوا مما يدعيه الطاعن من انه كان ملازما للفرش بالوحدة الصحية فى تاريخ صدور الحكم فى معارضته الاستثنائية باعتبارها كان لم تكن وكان مجرد تردده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه فى ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لانه يتصل بعلاجه من مرضه فان دعوى الطاعن بأن عذرا قهريا منعه من حضور تلك الجلسة تكون مفتقرة الى الدليل المثبت لها .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٦ - ١١ - ١٩٧٢ - ٢٣ من ١٢٧٢)

٣٧٤ - الشهادة المرضية تكيل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة - لا تثريب عليها أن هي أطرحتها لما أوثقته من عدم جديتها للأسباب السانفة التي أوردتها - مثال .

إذا كان الحكم بعد أن أورد مؤدى الشهادتين الطبيتين القدمتين من الطاعن برر قضائه برفضهما بقوله : (أنه تاسيما على ما تقسم وكانت المحكمة لا تطلعن إلى الشهادة الطبية التي قيميا المتهم في بيان العذر المانع من الحضور بجلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ ، إذ الثابت بالشهادة التي قعها الخاضر عنه وهي صادرة من ذات الطبيب المصالح عن ذات الفترة أنه كان مريضا بروماتيزم حاد بالمفاصل مما تستيقظ منه المحكمة أن هاتين الشهادتين اصطغتا لخدمة المتهم) ، وإذا كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة فلا تثريب عليها أن هي أطرحتها لما أوثقته من عدم جديتها للأسباب السانفة التي أوردتها ، فإن التقى على الحكم القصور في الاتسبب والإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(الفن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٦ - ١١ - ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٣)

٣٧٥ - انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة بسبب هطول امطار غزيرة اعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور - القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن رغم ذلك - لخلال بحق الدفاع - لطلعنان محكمة التقضى إلى الشهادة التضمنة هذا العذر القصة من الطاعن عن الاستشكال في التنفيذ - وجوب النفى والاحالة .

حتى كان الطاعن قد تقسم عند نظر الاشكال في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه بحافطة تضمنت كتابا من الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافطة الدقهلية يفيد أنه قد حطت امطار غزيرة بالبلدة التي يقيم بها الطاعن في اليوم المحدد لنظر المعارضة تسبب عنها انقطاع المواصلات ، كما قدم أصل برقية مرسلة من الطاعن إلى رئيس المحكمة الاستئنافية بالمقصورة في هذا اليوم أبدى فيها عذره بالتخلف عن الحضور لهذا السبب ، وقد أعيدت للبرقية لمصدرها لتعذر الاستدلال على الجهة المرسلة إليها . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقصدة - التي تلتزم بها هذه المحكمة وتطلعن إليها - قد اثبتت قيام العذر المانع للطاعن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن - مع قيام الظرف القهري الذي حال دون مثول الطاعن أمام المحكمة - يكون قد حرمة من استعمال حقه في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره وللتحقق من

صحته: لأن الطاعن يدّعي استئصال عليه الحقوق. أمّا ما لم يكن في مقوره
لجأؤه لها إلا بالبرقعة التي أرسلها التي لم تصل إلى المحكمة لظرف خارج
عن إرادته .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٧ - ٥ - ١٩٧٣ م ٢٤ ص ٦٢١)

٣٧٦ - عذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة
بالزنا - لا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

لما كان مفاد ما أورده للحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة
بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة فإذا ما كان
الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بأعمال للادة ٢٢٧ من قانون
المقنونات فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النفي عليه في هذا
الخصوص غير مسدّد لما هو مقدر من أن الاعتذار القانوني استثناء لا يقاس
عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا
فلا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١ - ١١ - ١٩٧٦ م ٢٧ ص ٨١٧)

ب - الظروف المخففة

٣٧٧ - جواز اتخاذه صغر السن طرفاً قضائياً مخففاً ولو كانت قد
جاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذراً قانونياً .

يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم طرفاً قضائياً مخففاً
ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذراً
قانونياً .

(جلسة ٨ - ١ - ١٩٧٣ - طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق)

٣٧٨ - الرأفة بالمتهم وتخفيف العقوبة متروك لحكمة الموضوع .

إن طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساساً للطعن بطريق النقض إذ هذا
للطالب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها ولحكمة الموضوع وحدها حق إجابته
إذا رأت له محلاً .

(جلسة ١٢ - ٢ - ١٩٧٤ - طعن رقم ٥٥٤ سنة ٤ ق)

٣٧٩ - الرأفة بالمتهم وتخفيف العقوبة بترك محكمة الموضوع .

إن القانون إذ أجاز للقضاة الرأفة بالمتهم وتخفيف العقوبة الواردة بالنص إذا اقتضت ذلك أحوال الجريمة التسامح من أجلها الدعوى قد ترك الأمر في ذلك للقضاة يقدرونه على حسب ما يرون من ظروف الدعوى وملابساتها . ومن ثم لا يكون للمتهم أن يثير جدلا حول ذلك أمام محكمة للنقض .

(جلسة ١٧ - ٣ - ١٩٤٧ - طين رقم ٧٠٦ سنة ١٧ ق)

٣٨٠ - الرأفة بالمتهم وتخفيف العقوبة بترك محكمة الموضوع .

إن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معتب عليه في ذلك .

(جلسة ١٩ - ١٢ - ١٩٤٩ - طين رقم ١٥٧٦ سنة ١٩ ق)

٣٨١ - الرأفة بالمتهم وتخفيف العقوبة بترك محكمة الموضوع :

إذا كانت المحكمة قد طبقت في حق المتهم المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣ ، ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات لاشتراكه في قتل عمد مع سبق الاصرار وشروع فيه ، وساطقه عن الجريمة الأشد . وهي الاشتراك في القتل المبرم . أخذته بالرأفة تطبقا للمادة ١٧ المشار إليها وعاقبته بالاستئصال الضمانة المؤبدة ، فقد دلت بذلك على أن العقوبة التي أنزلتها بالمتهم هي العقوبة التي أرتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التي قارنها بما أحاط بها من ملابسات .

(جلسة ١٣ - ١٢ - ١٩٥٤ - طين رقم ١٠٥٥ سنة ٢٤ ق)

٣٨٢ - مداول عبارة « إذا اقتضت أحوال الجريمة رأفة للقضاة » التي

ورد ذكرها في م ١٧ ع .

إن عبارة أحوال الجريمة التي تقتضى رأفة للقضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ ع لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى وإنما تتناول بلائيك كل ما يتعلق بمبادئ العمل الاجرامى من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذى ارتكبت هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل ومرتكبه

واللجنة عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء، وهو ما لصطلح على تسميته
Circonstances objectives et Circonstances Subjectives
Indefinissables والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها
et inimites هي التي ترك لملق تقدير القاضي أن يأخذ منها
 ما يراه هو موجبا للرافة .

(جلسة ٨ - ١ - ١٩٣٤ طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق)

٣٨٣ - استعمال الرافة لا يبنى الا على الحقائق المستمدة من الوقائع الناتجة وقت الحكم .

ان استعمال الرافة لا يبنى الا على الحقائق المستمدة من الوقائع التي تثبت
 لدى الحكم ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستقبلية .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٣٨ - طعن رقم ٤٣ سنة ٩ ق)

٣٨٤ - تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعة الى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت الا الى الوصف القانوني الذي وصفته به المحكمة .

إذا كان للظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده
 للفعل المكون للجريمة باطلاته عيارين ناريتين على المجنى عليه أوديا بحياته وأن الآخر
 إنما صحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشد أزره ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل
 من الأفعال الدخلة في الجريمة . فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر في
 جنائية القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذي باشر القتل . ولكن إذا أخطأت
 المحكمة فاعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالاشغال الشاقة
 المؤبدة ، فإن هذه الخطأ لا يستوجب نقض حكمها لأن العقوبة التي وقعتها على
 كل منهما مقررة لجنائية الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على
 شامساها . ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرافة ، وإنها
 كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . وذلك لأن
 المحكمة إنما تقدر ظروف الرافة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تبين وقوعها
 لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تعطيه للواقعة . فلو أنها كانت رأت أن تلك
 الظروف تقتضي للنزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف
 الذي وصفته بها . أما وهي لم تنزل الى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأت تناسب
 العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي اثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني .

(جلسة ٢٣ - ١٠ - ١٩٣٩ - طعن رقم ١٠٩٨ سنة ٩ ق)

٣٨٥ - تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعة إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفتها به المحكمة .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أورعتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . أن كلا من المتهمين أطلق في وقت واحد وفي حضرة الآخر . على المجنى عليه مقنونا ناريا بقصد قتله ، وكان الاستفادة من الواقعة - كما فهمتها المحكمة - أنهما حين أصابا المجنى عليه بالعبارين كانا متفقين على قتله ، وأنهما لم يرتكبا ما لارتكبا إلا تنفيذا لقصد جنائي مشترك بينهما . فإن معاقبتهما باعتبارهما فاعلين للقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف الفاعل للجريمة على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ع ذلك ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل أحدهما ، ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها ، ما دام ما وقع منه شروعا في القتل ، ومع ذلك فلا مصلحة لهذين المتهمين من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين لمجول من بينهما في جنائية القتل ما دامت المحكمة حين أدانتهما بوصف كونهما فاعلين وقالت أنها تأخذهما بالرافة لم توقع عليهما إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، فإن تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعة إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفتها المحكمة به ، وقد كان في وسع المحكمة أن تنزل بالعقوبة إلى أقل مما نزلت إليه على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ ع لو أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك ، وما دامت هي لم تفعل فيستوى من جهة العقاب أن يعد المتهمان شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير .

(جلسة ٧ - ١٢ - ١٩٤٢ طعن رقم ١ سنة ١٣ ق)

٣٨٦ - تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعة إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفتها به المحكمة .

لا جنوى للطاعن مما يثيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة القتل الممد مع سبق الإصرار ما دامت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقرر في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرافة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها للنزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها للطاعن فاعلا أصليا فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها الحكم .

(جلسة ١٧ - ٥ - ١٩٥٥ طعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق)

(١١ - م)

٣٨٧ - الحالة التي يجوز فيها للمحكوم عليه التمسك بخطا الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرافة بالنسبة له -

إن محكمة الموضوع إنما تقدر ظروف الرافة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به ، فإذا وصفت للمحكمة المتهم في جنائية قتل عمد اقترن بظرف قانوني مشدد بأنه فاعل أصلي فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فاقترنت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة قانونا لهذه الجنائية ، وكان الوصف الصحيح للفعل للجنايات الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجنائية المعاقب عليه قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقض هذا الحكم بمقولة أن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف للجنايات الذي لولته ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كان في وسعها - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه - أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل فأنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - يصح القول بامكان قيام للشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، وتتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطا الحكم في وصف الواقعة التي قارنها .

(جلسة ٢٣ - ١ - ١٩٦٦ - طعن رقم ٢١١٧ سنة ٨ ق)

٣٨٨ - التزام المحكمة بالنزول بالعقوبة في حدود المادة ١٧ ع عند تطبيقها .

إن نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح هذا النص للنزول إليها جزائيا إلا أنه يمتنع على المحكمة كذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ، إلا توقع للقبوية إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها خلقت بنص للقانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة ، فإذا أدانت للمحكمة المتهم في جنائية الاختلاس وفكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ ع ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة للسجن المقررة لهذه الجنائية بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فأنها تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تنزل - تطبيقا للمادة ١٧ ع بعقوبة السجن إلى الحبس

الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، ولحكمة النقص فى هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بمقوبة الحبس المدة التى تقدرها .

(جلسة ٢١ - ١٠ - ١٩٤٠ - طعن رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق)

٣٨٩ - ثلن المحكمة خطأ عاملت المتهم بالرأفة حسبما تخوله لها م ١٧ ع لا يكسب المتهم حقاً فى تخفيض العقوبة .

إذا كانت المحكمة قد ظننت خطأ أنها عاملت المتهمين بالرأفة حسبما تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا للخطأ لا يكسب للطاعين حقاً فى تخفيض العقوبة إعمالاً لهذه المادة وفى حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال فى حرج من النزول بالمقوبة عن القدر الذى قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقررة بها هى التى رأتها مناسبة للواقعة وهى حرة من أى قيد .

(جلسة ٢٥ - ٥ - ١٩٥٤ - طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق)

٣٩٠ - تنجيد محكمة الجنج فى قضائها فى الجنفلة المجرحة بالحدود المرسومة للظروف المخففة فى م ١٧ ع .

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن أجاز لقاضى الاحالة أن يحيل الى محكمة الجنج بعض الجنائيات لتوقيع عقوبة الجفحة فيها إلا أنه ليس من شأن هذه الاحالة أن تغير طبيعة الجناية وتخضعها لجميع الاحكام الخاصة بالجنج بل هى تبقى جناية على أصلها . وينبنى على ذلك أن محكمة الجنج تكون - كمحكمة الجنائيات - مقيدة فى قضائها بالحدود المرسومة للظروف المخففة فى المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فلا تستطيع إذن أن تنزل بمقوبة الحبس الى أقل من ثلاثة شهور . فإذا هى نزلت عن ذلك فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويطعن نقض حكمها والقضاء بجعل للمقوبة ثلاثة شهور .

(جلسة ٢ - ٥ - ١٩٣٨ - طعن رقم ١٣١٥ سنة ٢٨ ق)

٣٩١ - التزام الحدود المرسومة فى م ١٧ ع عند استعمال الرأفة .

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تنص فى فقرتها الثالثة على أنه يعاقب بالاشغال المؤقتة على حيازة أو احرارز السلاح النارى اذا كان السلاح من الأنواع المبينة فى الجدول (ب) الملحق بالقانون ومنها البنادق التى تطلق برصاص فإذا كان الحكم قد دأن المتهم لاحرازه سلاحاً نارياً يطلق الرصاص بدون ترخيص وعاقبه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر تطبيقاً للمواد ١ و ٣/٩

و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد خالف القانون اذ أن المادة ١٧ من قانون العقوبات اذ اجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الاشغال الشاقة عقوبة السجن أو الحبس قد اشترطت أن لا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر .

(جلسة ٣١ - ٣ - ١٩٥٢ - طعن رقم ١٧٠٦ سنة ٢١ ق)

٣٩٢ - استعمال الرأفة مع الصغير اعمالا لقصر م ٧٢ ع منزوك للقاضي .

ان المادة ٧٢ من قانون العقوبات اذ نصت على أنه لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة ، وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت ، فان كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنوات ، وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن ، ان هذه المادة اذ نصت على ما تقدم فانها لم توجب على القضاة بصفة عامة مطلقة ، عند تقدير العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن نصها ملاحظة موجبات الرأفة ، بل لنها جعلت بيد القاضي زمام استعمال للرأفة بتحليل قولها « مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت » ولو كان صحيحا القول بوجوب استعمال الرأفة مع الصغير في جميع الاحوال لما كانت عقوبة الاعدام بعد تطبيق المادة ١٧ ، من بين العقوبات التي تقضى المادة ٧٢ بايدائها بعقوبة السجن .

(جلسة ١٩ - ٣ - ١٩٥١ - طعن رقم ١٧٩٧ سنة ٢٠ ق)

٣٩٣ - انزال المحكمة حكم المادة ١٧ ع دون الاشارة اليها لا يعيب الحكم .

انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الاشارة اليها لا يسبب حكمها ما دامت العقوبة التي اوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي من اجلها اوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

(جلسة ٢٤ - ١٢ - ١٩٥٥ - طعن رقم ٥٧٤ سنة ٢٥ ق)

٣٩٤ - عدم التزام المحكمة ببيان موجبات الرأفة .

اذا اراد القاضي استعمال الرأفة وللنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا الى درجة اخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب

منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروفا مخففة والاشارة الى النص الذى يستند اليه فى تقدير العقوبة. ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تنيره فى نفس القاضى علل مختلفة لا يستطيع أحيانا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضى وما كان ليستطيع تكليفه ببيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور فى نفسه ولا يسأله عليه دليلا .

(جلسة ٨ - ١ - ١٩٣٣ - طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق)

٣٩٥ - طلب استعمال الرأفة لا يقتضى من المحكمة ردا .

ان طلب استعمال للرأفة لا يقتضى من المحكمة ردا .

(جلسة ١٥ - ١ - ١٩٥٩ - طعن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٠ ق)

٣٩٦ - طلب استعمال للرأفة لا يقتضى من المحكمة ردا .

ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرأفة .

(جلسة ٢٠ - ٤ - ١٩٥٤ - طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٤ ق)

٣٩٧ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات فى جريمة احرار السلاح الملقب

عليها بالسجن - نزولها بالعقوبة الى الحبس اسبوعا - خطأ فى القانون .

متى كانت عقوبة جريمة احرار السلاح بدون ترخيص التى دين بها المتهم من السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات وخزلت بعقوبة الحبس الى اسبوع واحد - فانها تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرر قانونا بهذه المادة والتى لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .

(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢ - ١٠ - ١٩٥٦ ص ٧ من ١٦٦)

٣٩٨ - لمحكمة النقض حق الاخذ بالمادة ١٧ عقوبات ما دلم القانون يخول

لها تطبيق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها .

يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق للنصوص التى تدخل للواقعة فى متناولها ، وما دلم هذا للتطبيق يقتضى حتما أن تدور محكمة للنقض العقوبة

للزامه ، فان ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الاخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٠٢)

٣٩٩ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها - لا عيب -
ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .

إن لنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت للعقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دلم تقدير تلك العقوبة هو من الطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان للأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

(الملن رقم ١٤٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٦ - ٢ - ١٩٥٧ س ٨ ص ١٩٠)

(والملن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤ - ١ - ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٦)

٤٠٠ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات على الجريمة المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ عقوبات « شروع في قتل عهد بجواهر يتسبب عنها الموت » ومعالجة اللزوم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات - لا خطأ .

متى كان الحكم قد دأل المتهم في جنائية للشروع في القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبة بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السابقة الذكر ، فان الحكم حين انزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا محل للنفي بان اعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضى النزول بالعقوبة الى السجن أو الى الحبس .

(الملن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٦ - ٥ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٦٥)

٤٠١ - حالة غرة الاتهام بخيانة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة الى المحكمة الجزئية للفصل فيها على اساس عقوبة الجذعة - مخالفة للقانون .

لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بأحالة للدعوى الى المحكمة الجزئية الا اذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد (لاظهار للقانونية أو بظروفة مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى

حدود الجنع ، فإذا كانت عقوبة لإشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للمتهم لا يمكن للنزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا اقترنت اللقمة بظروف مخففة فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنع للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ - ٣ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٣١٥)

٤٠٢ - استعمال المحكمة للرافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات والتزامها الحد الأدنى للعقوبات المقررة لجناية إحرار السلاح مع قيام الظروف المشددة دون تمحيص تولفر هذا الظرف - خطأ في القانون .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحرار السلاح مع قيام الظروف المشددة ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطلع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيمة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص تولفر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٨١٣)

٤٠٣ - المادة ١٧ عقوبات - دالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة إلى الحد الأدنى المسحوح به - تناسب العقوبة التي قضى بها مع الوقائع الثابتة لدى المحكمة .

إذا كان الحكم فيها أشار إليه في صدد المادة (١٧) من قانون العقوبات لم يقصد إلا توقيع العقوبة في الحدود النصوص عليها ، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيض العقوبة بانزالها إلى الحد الأدنى - إذ كان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت به - أن تنزل إلى الحبس لمدة ستة شهور - وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها عملاً مع الوقائع التي ثبتت لديها .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩ - ٦ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٠١)

٤٠٤ - ظروف الرأفة : تقديرها - العبرة في ذلك بالواقعة الجنائية ذاتها
دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة الى اكثر مما نزلت اليه في حدود المادة ١٧
عقوبات : تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي ثبتت لديها .

تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع انما يكون بالنسبة للواقعة
الجنائية التي ثبتت لديها قبل المتهم - فاذا اعتبرت المحكمة المتهمين الثاني
والثالث شريكين في جريمتي القتل مع سبق الاصرار وعاملتهما بالمادة ١٧ من
قانون العقوبات وأوقعت عليهما عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة - فهذا مفاده
انها اخذت في اعتبارهما الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٣٥ من قانون
العقوبات وهي الاعدام ثم نزلت بها الى العقوبة التي اباح لها هذا النص النزول
اليها جوازيا ، وكان من وسع المحكمة - لو كانت قد ارادت ان تنزل بالعقوبة الى
اكثر مما نزلت اليه ان تنزل الى الاشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة
بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت لم تفعل ذلك فانها تكون قد رأت تناسبا
للعقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥ - ٣ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٢٤٢)

٤٠٥ - اقتصار سريان نص المادة ٣١٩ عقوبات على جنح السرقات دون
الجنائيات .

يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح للنص - ان
يكون الفعل في الاصل جنحة أى من السرقات العادية التي ينطبق عليها نص
المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما اذا كان الفعل يكون جنحية
فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .

(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩ - ١ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥١)

٤٠٦ - محكمة النقض - بحكمها في الموضوع - رأفة :

لمحكمة النقض وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي اخذت به
محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٧ - ١١ - ١٩٦١ م ١٢ ص ٨٩٥)

٤٠٧ - معاملة المتهم بالرأفة ومما قبلته بالحبس والعزل من وظيفته - وجوب توقيف مدة العزل ، الحكم بالعزل - دون توقيف مدته - سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم لصلحة الطاعن .

معاملة المتهم بالرأفة ومما قبلته بالحبس عن جرمي التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه بما ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملاً بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيف لمدة العزل فإنه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصححه بتوقيف مدة العزل .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٧ - ٤ - ١٩٦٢ م ١٢ ص ٢٨٠)

٤٠٨ - موجبات الرأفة - تقديرها - موضوعي .

تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . فإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دأبه من أجلها ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رأته . فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور في التسبب لأنه لم يعن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب الجريمة في ظروف استثنائية تعتبر عذراً مخففاً يوجب أخذه بالرأفة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٥ - ١٠ - ١٩٦٤ م ١٥ ص ٥٥٩)

٤٠٩ - وجوب توقيف عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرأفة والحكم عليه بالحبس سواء في جريمة الاختلاس التامة أو الشروع فيها - المادة ٢٧ عقوبات .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجناية للشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للولة - بالرأفة وقضى عليه بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٩ - ١٠ - ١٩٦٥ م ١٦ ص ٦٧٢)

٤١٠ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها - من اطلاقات محكمة الموضوع - عدم تنفيذها بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات ان هي أعملتها .

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الاسباب التي من أجلها أوقعت للعقوبة بالتقدير الذي رآته . وليس في القانون ما يلزمها بأن تقتيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ان هي أعملتها .

(الملن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠ - ٦ - ١٩٦٧ م ١٧ ص ٨٥٢)

٤١١ - تقدير قيام الظروف المخففة - موضوعي .

تقدير قيام موجبات الرأفة من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان دواعيها أو الاسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذي ارتأته أو عدم نزولها بها الى الحد الأدنى .

(الملن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٤ - ١٠ - ١٩٦٦ م ١٧ ص ٩١٨)

٤١٢ - العفو عن العقوبة - أعمال السيادة .

ان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اغفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها - وصدر العفو عن العقوبة أيا ما كان قدر العفو منها يخرج الامر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة نى معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التفتيق عليه فيما صدر العفو عنه .

(الملن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٧ - ٣ - ١٩٦٧ م ١٨ ص ٣٣٤)

٤١٣ - تخفيف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة بالمادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية .

تنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية على أن « كل مخالفة لاحكام هذا القانون وقرارات وزير الزراعة المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسون جنيها عن الفدان أو كسور الفدان فضلا عن إلزامه بمصاريف قياس المساحة محل المخالفة » ، وقد

صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ، ملغيا ضمن ما ألغاه القانون الأول ونصت المادة الواحدة بعد المائة منه على أن « كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لأحدى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد عن خمسين جنيتها عن الفدان أو كسور الفدان » .
 بما مؤداه أن القانون الأخير قد خفف العقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ الملغى بجمله للغرامة تتراوح بين عشرين جنيتها وخمسين جنيتها وبالفائه الزام المخالف بمصاريف قياس الاطيان .

(المعلن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥ - ١ - ١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٨ ، ٦٩)

٤١٤ - عقوبة الغزل - تأقيتها .

متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليهم بالرأفة وحكم عليهم بالحبس فقد كان من التمعن عليه أن يؤقت عقوبة للعزل المقضى بها بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات .

(المعلن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٧ - ٤ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٤٧٦)

٤١٥ - تقدير العقوبة - مناهة - رأفة .

إن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسيغه المحكمة عليها ، وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانما تقسدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما لحاط بها من ظروف .

(المعلن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩ - ٥ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٧٤٨)

٤١٦ - تقدير ظروف الرأفة - العبرة فيه - بذات الواقعة والظروف التي حدثت فيها - لا بالوصف المسبب عليها .

لا جدوى من النعمى على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب المنصى الى الموت في حق المتهم باعتبار أن القدر المتيقن في حقه هو جثة الضرب البسيط ، ما دلت المقسومية المقضى بها عليه وهي الحبس لمدة سنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجثة للضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ١/٢٤٣ من قانون العقوبات . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة

١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم ، ذلك بأن المحكمة إنما قدرت ظروف الواقعة بالنسبة لذلك الواقعة في الظروف التي وقعت فيها ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٧ - ١٠ - ١٩٦٩ ص ٢٠ من ١١٨١)

٤١٧ - حق المحكمة في عدم الإطعن إلى صحة عذر المرض المثبت بالشهادة المرضية المقدمة من المتهم - مثال .

إذا كان الثابت من ورقة التوكيل الصادر من الطاعة إلى محاميها أنها انتقلت إلى مكتب الشهر العقاري في فترة المرض المثبتة بالشهادة المرضية المقدمة منها ، فإن لمحكمة النقض ألا تطعن إلى صحة عذر الطاعة المثبت بالشهادة المرضية ، ويكون نعي الطاعة على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤ - ١١ - ١٩٦٩ ص ٢ من ١٢١٦)

٤١٨ - تقدير ظروف الواقعة - العبرة فيه بالموافقة الجنائية ذاتها .

إن تقدير ظروف الواقعة من محكمة الموضوع ، إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم ، لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به ، فإذا وصفت المحكمة المتهم في جنائية قتل عمد اقترن بظرف قانوني مشدد ، بأنه فاعل أصلي فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة لهذه الجنائية ، وكان عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة لهذه الجنائية ، وكان للوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه ، هو مجرد الاشتراك في هذه الجنائية المعاقب عليها قانونا بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقض للحكم بمقولة أن المحكمة إذا قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي ارتأته ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف القانوني الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كان في وسعها ، لو أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه ، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها ، بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول

اليه ، ففى هذه الحالة وحدها ، يصح القول بإمكان قيام للشك فى وجود الخطأ فى تقدير العقوبة ، وتتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه فى التمسك بخطأ الحكم فى وصف الواقعة التى قارنها .

(الملن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢ - ١٢ - ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٤٥١)

٤١٩ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة ، ووقف التنفيذ وشموله كاتبة الآثار الجنائية - من سلطة محكمة الموضوع .

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات للرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات المحكمة دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوتعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شمولها لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانونا من سلطة محكمة الموضوع .

(الملن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦ - ٣ - ١٩٧٠ م ٢١ ص ٢٨٢)

٤٢٠ - لمحكمة النقض حق الأخذ بموجبات الرأفة المنصوص عليها قانونا .

يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها ، وما دلم هذا للتطبيق يقتضى حتما أن تقدر المحكمة العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستطيع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بموجبات الرأفة المنصوص عليها فى القانون . لما كان ذلك فإنه يتمنى تصحيح الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضدها بالحبس مع الشغل لمدة شهر مع إيقاف تنفيذ العقوبة طبقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنظر لى أن المحكمة ترى من الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة وماضى التهمة ما يبعث على الاعتقاد بأنها لن تعود الى مخالفة القانون .

(الملن رقم ٥٠١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١ - ١١ - ١٩٧١ م ٢٢ ص ٦٠٨)

٤٢١ - ٤٢٢ - مناهط الاعفاء من العقاب - الظروف الخفيفة - حكمها -

مثال .

لما كان مناهط الاعفاء من العقاب لفقدان للجاني لشموره ولختياره فى عمله . وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا لى ما تقتضى به المادة

٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها - وكان الاستفادة من مدونات الحكم أن الطاعن كان في حالة من حالات الاثارة أو الاستفزاز تملكته فالحاجته الى فعلته عندما سمع بحمل أخته سفاحا مما لا يتحقق به الجنون والعاهة في العقل - وهي مناط الإعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذرا معنيا من للعقاب بل يعتبر عذرا قضائيا مخففا يرجع مطلق الامر في أعماله أو لطرحة لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة للنقض وهو ما يبدو أن الحكم قد ألقت اليه فان ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩ - ١ - ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٦)

٤٢٣ - قتل بالسم - رافة - حدود النزول بالعقوبة .

حتى كانت المحكمة قد دانت المظنون ضده بجريمة القتل بالسم وذكرت في حكمها أنها رأت أخذه بالرافة ثم قضت في منطوق حكمها بحبس سنة مع الشغل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ ما كان لها أن تنزل بالعقوبة عن الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المظنون فيه في أسباب مخالفا لمنطوقه أن المحكمة رأت معاقبة قتلهم بالاشغال الشاقة المؤقتة ، إذ العبرة فيما تنبؤ به الاحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يمول على الاسباب التي يدونها للقاضي في حكمه الذي يصدره الا بقدر ما تكون هذه الاسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المظنون ضده فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون ، وذلك اعمالا لنص ثلاثة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة للنقض .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٨)

٤٢٤ - المادة ١٧ عقوبات تجب فقط ابدال العقوبات المقيدة للحرية في مواد الجنائيات والجرح بعقوبات مقيدة للحرية .

لن مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سالفة الذكر ، بالإضافة الى عقوبة للفرامة التي يجب الحكم بها ، لما

هو مقرر من أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - اذا اقتضت الاحوال رأفة للقضاء *

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨ - ٢ - ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣١٧)

٤٢٥ - عقوبة - رافة - تقديرها - موضوعي *

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها من اطلاعات محكمة الموضوع ودون معقب دون أن تسأل حسابا عن الاسباب التي من أجلها أوتعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، لما كان ذلك وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق للعقوبة المقررة للجريمة التي دأبه من أجلها فإن ما يشره الطاعن في أن المحكمة لم تعامله بالرافة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات يكون في غير محله *

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣ - ٣ - ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٤٠)

٤٢٦ - ظروف مخففة - صلح - اطراحه - منحيح - أساس ذلك *

ان ما يشره الطاعن في أسباب الطعن من تصالحه مع المجرى عليه بعدم صدور الحكم المظنون فيه ليقضاء أخذه بالرافة ، مردود بأنه أمر لاحق لصدور للحكم ولا يمس *

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨ - ١١ - ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٩٨)

٤٢٧ - تقرير مبررات الرافة - موضوعي :

ان تقدير العقوبة وقيام موجبات للرافة أو عدم قيامها موكول لتفاسي الموضوع دون معقب عليه في ذلك *

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨ - ١١ - ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٩٨)

٤٢٨ - تقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها - موضوعي :

تقدير قيام موجبات للرافة أو عدم قيامها موكول لتفاسي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، ولذا كانت للعقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة هو

ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة ببيان الاسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالتقدير الذى رآته ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له وجه .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٧٧ من ٢٨ من ٩٦٩)

٤٢٩ - تخفيف العقوبة المتقضى بها - مفاده .

لما كان الحكم المطعون فيه اذ ارتأت تخفيف العقوبة المتقضى بها على الطاعن بالحكم المستأنف قد قضى بتعديل هذا الحكم وأوقع على الطاعن العقوبة التى قدرها مما مؤداه إلغاء الحكم المستأنف ضمنا فيما قضى به من عقوبة أشد ، ومن ثم فان ما يثيره للطاعن فى هذه الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٣٦ - ٢ - ١٩٧٨ من ٢٩ من ١٨٢)

٤٣٠ - العقوبة المبررة - مصلحة .

لاندغام مصلحة الطاعن من نفى مسئوليته عن الوفاة ما دامت العقوبة المتقضى بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون للحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بانها انما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقتضى لنزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢ - ٣ - ١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٦٠)

٤٣١ - عقوبة - موجبات الرأفة - تقديرها - موضوعى .

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون مقتب ودون أن تسأل حسابا عن الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذى ارتأته ، فان مما يثيره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلبه استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المتقضى بها عليه فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان للطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٤ - ١١ - ١٩٧٩ من ٣٠ من ٨٥١)

للفروع الثالث - الظروف المشددة

٤٣٣ - الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(الملن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩ - ٤ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٩)

٤٣٣ - توفر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة لئلا ولو كان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته .

يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحا بطبيعته « بنوعية » وقت ارتكاب السرقة لئلا أيا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم عمدا بغرض السرقة .

(الملن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٤٣)

٤٣٤ - كون التهم والجنى عليه - في جريمة هناك العرض - علمين في محل كراه واحد - انطبقا لظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ عقوبات .

حتى كان التهم في جريمة هناك العرض والجنى عليه كلاهما عاملين في محل كراه واحد ، فهما مشمولان بمسئلة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه ينطبق على التهم الظرف المشدد المنصوص عليه في للمقرة الاولى من للمادة ٢٦٧ والمقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ - ٢ - ١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٣)

٤٣٥ - شرط تشديد العقوبة في جريمة هناك العرض - ان يكون الجاني من المتولين تربية الجنى عليه بما تستتبعه التربية من ملاحظة وما تستلزمه من سيطرة - سواء كانت باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع آخرين في مدرسة او معهد تعليم او عن طريق للاقاء دروس خاصة في مكان خاص مهما كان الوقت قصيرا - وسواء كان الجاني محترفا او في مرحلة التمهين .

لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هناك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية الجنى عليه ان تكون للتربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه

مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفى أن تكون عن طريق اللقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسيان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية للتربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(الملحق رقم ٨٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤ - ١١ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٥٩)

٤٣٦ - ظرف الاكراه في السرقة - ظرف عيني متعلق بأركان الجريمة المادية - سريته في حق كل من ساهموا فيها .

ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة فهو بهذا الوصف لا يصدق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(الملحق رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩ - ١١ - ١٩٥٧ س ٨ - ص ٩٢١)

٤٣٧ - سبق ارتكاب المتهم - بإحراز سلاح - جريمة اختلاس محجوزات الملقب عليها بالمادة ٣٢٣ عقوبات - عدم انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز السلاح .

إن جريمة اختلاس المحجوزات - وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة ولما صارت في حكمها بارادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتبطا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق التقياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز السلاح .

(الملحق رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢ - ٥ - ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٨٣)

٤٣٨ - التزلم المحكمة - مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات - الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تمحيص توافر هذا الظرف - خطأ في القانون .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لقرار لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف

المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وفقت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت مقيته بهذا الحد الامر للذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى ، فان تقدير العقوبة بالقدر الذى قضت به المحكمة ودون تحييص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليما من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٣)

٤٣٩ - حمل السلاح دون تحديد لنوعه أو وصفه ظرف مشدد للجرائم الواردة في باب السرقة .

ان المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من لوائح الواردة في باب السرقة التى جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فاذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فان ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٢١)

٤٤٠ - إلغاء المشرع لعقوبة حمل وإحراز الأسلحة البيضاء لا يؤثر في اعتبار حمل السكين أثناء السرقة ظرفا مشددا لها .

ان ما قرره الحكم من اعتبار السكين التى ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنائية السرقة اذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تاويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التاويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التى كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشتمل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التاويل المذكور ، لانه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا للعقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما اذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى ولاستعانة به على إيقاعها ، استعمال السلاح ، أو لم يستعمل فانه

يعد سلاحاً يتوافر به الظرف المشدد الذى نص عليه للقانون فى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات •

(الملن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٢١)

٤٤١ - تحقق التسور بدخول الاماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طويته •

التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الاماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طويته •

(الملن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥ - ١٢ - ١٩٥٨ م ٩ ص ١٠٦٨)

٤٤٢ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة السيارات بالدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه فى حكم المادة ٢/٣٦٧ عقوبات •

تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات •

(الملن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣ - ١٢ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٢٦)

٤٤٣ - مجرد ارتكاب فعل منك العرض فى الظلام وفى وحشة الليل وفى مكان غير أهل بالسكان لا يفيد تخلف رضا المجنى عليه •

مجرد ارتكاب فعل منك العرض فى الظلام وفى وحشة الليل وفى مكان غير أهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضا المجنى عليه •

(الملن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣ - ٢ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٢٦)

٤٤٤ - سبق للحكم على المتهم لجريمة اشتباه وعدم رد اعتباره عنها وقت ارتكاب جريمة لحرز السلاح - تغليظ العقوبة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ •

الاشتباه فى حكم للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين المشتبه فيهم وصف يقوم بذلت المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا

الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الاخرى - ولما افترض الشارع بهذا الوصف كمون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه لذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجدّد حالة هذا الاشتباه ولتصال فعله للحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فاذا كان للحكم قد اثبت في حق المتهم أنه سبق للحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزء قد مضى عنه في تاريخ ارتكاب جريمة احراز السلاح التي دين بها ، فانه يعد من المشتبه فيهم الذين عنتهم الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الامر الذي يتحقق معه تغليب العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(المطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣ - ٣ - ١٩٥٩ م ١٠ من ٢٨٦)

٤٤٥-٤٤٦ - أي فعل مكون لجناية مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد - كفايته لتطبيق النسطر الاول من الفقرة التكميلية من المادة ٢٣٤ عقوبات .

يكفى لتطبيق الشرط الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أي فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد متميز عنه. ومكون بذاته لجناية من أي نوع كان .

(المطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣ - ٤ - ١٩٥٩ م ١٠ من ١٢٢)

٤٤٧ - عدم اشتراط المادة ٢٨٢ عقوبات وقوع الظرف المشدد تاليا للقبض - جواز وقوعه مصاحبا له .

يتحقق الظرف المشدد المتصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ، ولا يشترط أن يكون تاليا له .

(المطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٥٩ م ١٠ من ٦٨٨)

٤٤٨ - يتحقق التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات الحسنة بآلة صلبة راضة كالعصا الخفيفة (وكعب البندقية) •

الإصابات للمعدة التي استعملت في إحداثها آلة صلبة راضة - كالعصا الخفيفة ، أو عقب (كعب) البندقية يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات •

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٥٩ م ١٠ من ٦٨٨)

٤٤٩ - يتحقق الظرف المشدد لجرح مرتكب جريمة السرقة سلاحا بطبيعته ولو كان فاسدا أو غير صالح للاستعمال •

العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يليق به مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال •

(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨ - ٢ - ١٩٦٠ م ١١ من ١٥٣)

٤٥٠ - مساهمة المتهم في فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة بالكره - اعتباره فاعلا أصليا - الإكراه ظرف عيني •

ظرف الإكراه في السرقة من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة باكره يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة •

(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩ - ٢ - ١٩٦٠ م ١١ من ١٨١)

٤٥١ - ظرف حمل السلاح في السرقة ظرف مادي - مبرر حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم يعلم به •

حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المسادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويمرر حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به •

(الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٠ م ١١ من ٤٠٢)

٤٥٢ - حمل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد - حمل سلاح بالتخصيص لا يحقق للظرف المشدد إلا إذا دلل الحكم على أن حمله كان لمناسبة السرقة .

المعبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(الملحق رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٠ من ١١ ص ٤٠٢)

٤٥٣ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - تشديد الشوارع العقاب على من يجير منزلا للدعارة إذا كانت له سلطة على من يمارس الفجور .

الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يجير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو للدعارة فيه .

(الملحق رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٦ - ١٢ - ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٥٤)

٤٥٤ - العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح المعدل : هي الأشغال الشاقة المؤبدة - لا يصح أن تقل هذه العقوبة في حدود الأدنى عن السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات - إشارة الحكم إلى قيام الظرف المشدد وقضائه مع ذلك بعقوبة الحبس عملا بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح والمادة ١٧ عقوبات - خطأ في تطبيق القانون .

إنذار المتهم هو من الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة المسندة إليه وهي إحرازه سلاحا ناريا مشحنا بدون ترخيص ويوجب أن تحصل المحكمة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهي التي تفرض عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى الى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقاً للمادة ٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر - في مقررتها الثانية والمادة ١٧ من قانون العقوبات منطوقاً على خطأ في تطبيق القانون - متى صح قيام الظروف المشددة الذي أشار اليه الحكم - وهذا الخطأ كان يقتضى مع نقض للحكم تصحيحه - لولا أن المحكمة لم تتنبه لأثر الظروف المشددة ولم تنبه محامي المتهم اليه لتتبعاً له فرصة إبداء دفاعه ، مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطن رقم ١٤١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢ - ١٣ - ١٩٦٠ م ١١ م ٨٨٠)

٤٥٥ - سرقة - الظروف المشددة للعقوبة - السرقة مع حمل السلاح .

العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدمه في الجريمة وذلك لما يليق به مجرد حمله من رعب في نفس المجني عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان للسلاح ماسد أو غير صالح للاستعمال .

(الطن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١ - ٣ - ١٩٦٣ م ٢٢ م ١٧٨)

٤٥٦ - تحديد وقت وقوع الحادث وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح - أهم موضوعي .

تحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو بالنهار وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح هو مما يستقل به قاضي الموضوع بغير معقب .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤ - ١١ - ١٩٦٦ م ١٧ م ١٠٨٩)

٤٥٧ - ٤٥٨ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار - إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .

إن حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار ، وإثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر . ومن ثم فإنه لا يجدي

للطاعن ما يثيره عن خطأ للحكم في اثبات تولفر ظرف سبق الاصرار في حقه
بفرض صحته •

(الملن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٢ - ١ - ١٩٦٨ م ١٩ ص ٨٢)

٤٥٩ - للبحث في تولفر ظرف سبق الاصرار والتحصن - موضوعي •

من للقرر أن البحث في تولفر ظرف سبق الاصرار والتحصن من اطلاقات
مقاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دلم موجب تلك الظروف
وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج •

(الملن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥ - ٤ - ١٩٦٨ م ١٩ ص ٤٣٢)

٤٦٠ - اغفال الحكم الاشارة الى الدليل الذى استند اليه في تولفر الظرف المشدد - في جريمة لحراز للسلاح النشوى - في حق للطاعن وللتعرض لانكاره لاية سابقة - قصور •

متى كان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة
الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص الى ادانة الطاعن بالتطبيق الى مواد الاتهام بما
فيها المادة ٧/٢ من قانون الاسلحة والذخائر دون أن يشير الى الدليل الذى استند
اليه في تولفر الظرف المشدد في حق للطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم
المسودق المحلية ، ولم يعرض لانكار الطاعن لاية سابقة ، فانه يكون مميبا
بالقصور ويعجز محكمة للنقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما
صار اثباتها به والتقدير برأى في شأن ما اثاره الطاعن في طعنه من دعوى
الخطأ في تطبيق القانون •

(الملن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣ - ٢ - ١٩٦٩ م ٢٢ ص ٣٠٨)

٤٦١ - ظرف تعدد الجزاء الموجب لتكليف الواقعة جنابة في حق المتهم المرتبط بمركز متهمين آخرين لم تظمن الحكمة لاتهامهم - اقصاها من اقتناعها بأن المتهم وحده هو الذى استقل بمقاومة الحادث واعتبارها ما وقع منه جنة - تطبيق صحيح للقانون •

إذا كان ظرف تعدد الجزاء في واقعة الدعوى الموجب لتكليف الواقعة بوصف
الجنابة في حق المتهم الاول مرتبطا بمركز المتهمين الثانى والثالث - والذى
استبعدت المحكمة الاتهام الموجه اليهما - فانها لذ لم تظمن لهذا الاتهام واستبعدت

وجود المتهمين في مكان الحادث وقت وقوعه وانفصلت عن لفتتها بأن المتهم الاول هو وحده الذي استقل بمقارعة الحادث واعتبرت أن ما وقع منه يكون الجنحة الماتق عليها بمقتضى الموك ٤٥ و ٤٧ و ٤١٧/٤ و ٦ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما استقرت في يقينها بالاستناد الى الأدلة التي اطلعت اليها ، ويكون غير سديد النعى بأن المحكمة لم تقل كلمتها في مدى قيام ظرف التعدد .

(الملن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣ - ١٢ - ١٩٧١ من ٢٢ من ٧٥٥)

٤٦٢ - العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا - في حكم المادة ٣١٦ والخائثر - كون السلاح معدا اصلا للاعتداء على النفس - يوجب تفسير حمله على استخدامه في ارتكاب الجريمة - كونه من الادوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة لكونها تحدث الفتك - وان لم تكن معدة له بحسب الاصل - عدم تحقق الظروف المشددة - الا اذا استخلصت المحكمة - في حدود سلطتها التقديرية - أن حمله كان لمناسبة السرقة .

العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والخائثر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وحل هو معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، او أنه من الادوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الاصل كالكسكين أو المطواه ، فلا يتحقق للظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الامر الذي خلصت اليه المحكمة - في هذه الدعوى - في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائفة .

(الملن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨ - ٥ - ١٩٧٢ من ٢٣ من ٦٧٢)

٤٦٣ - للفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه - اعتباره خادما بالاجرة لدى القائمين تربية المجنى عليه وملاحظته - واعمال الظروف المشددة في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات - صحيح في القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق اللطاعن أنه يعمل قرأشا بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليهم تعليمهم ، فإنه اذ عمل في حقه للظرف المشدد

المختصص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات بوصفه خادما بالاجرة أدى المتولين تربية الجنى عليهم وملاحظتهم يكون قد أصاب صحيح القانون -

(الملحق رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩ - ٥ - ١٩٧٢ ص ٢٣ ص ٨٣٩)

٤٦٤ - تولف ظرف للطريق للعلم فى الجريمة - اثره فى العقوبة .

ما ينمى الطاعن على الحكم من قصور فى استظهار تولف ظرف للطريق العمومى كما هو معرف به فى خصوص الجريمة المختصص عليها فى المادة ٢/٣١٥ من قانون العقوبات مردود بأن واقعة الدعوى التى ثبتت فى حق الطاعن انما تؤخر - اذا انقضت ظرف الطريق للعلم - جنابة السرقة بالكره الذى ترك اثر جروح . ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا لنص المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات وهى الاشغال للشاقة المؤبدية او المؤقتة - هى نفس العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة للطاعن فلا مصلحة له فيها يثيرة فى هذا الصدد .

(الملحق رقم ١٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٩ - ٤ - ١٩٧٢ ص ٢٤ ص ٥١٠)

٤٦٥ - الاكراه فى السرقة - ظرف عينى يتعلق بالاركان المادية للجريمة - سريانه فى حق كل من ساهموا فيه - اثبتات الحكم اتفاق الطاعن واخسرين واركتاب الطاعن فمسل الاختلاس بينهما باشر احدثهم الاكراه تنفيذا لتصدهم - اعتبار كل من ساهم منهم فى السرقة او الاكراه فاعلا اصليا فى جريمة السرقة بالاكراه .

من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرقة انما هو من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار فى حق كل من ساهموا فيه واذا كان الحكم المعلوم فيه قد اثبت اتفاق الطاعن واخسرين فيما بينهم على السرقة ، ومباشرة احدثهم فعل الاكراه تنفيذا لتصدهم المتفق عليه واركتاب الطاعن فعل الاختلاس . فان جريمة السرقة بالاكراه تكون قد تحققت فى كل من ساهم فى فعل السرقة او الاكراه المكونين للجريمة ويكونون جميعا فاعلين اصليين فيها .

(الملحق رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ - ٣ - ١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٣١١)

٤٦٦ - ظروف مشددة - سبق الاصرار - معناه - كيف يتحقق ؟

من المقرر أن سبق الاصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة للجريمة ورسم خطة تنفيذا بعيدا عن صورة

الانفعال مما يقتضى الهدوء، والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى
فى نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره
وكلما طال الزمن بين اللباعت عليها وبين وقوعها ، صحت افتراض قيامه .

(المطن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦ - ٣ - ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٢٧)

الفرع الرابع - تعدد العقوبات والجرائم

٤٦٧ - حكم للتعدد الحقيقى .

إذا كان الثابت بالحكم أن واقعة الدعوى تتلخص فى أن المجنى عليه كان
عائداً من حقله وبينما هو فى طريقه الى بلدته أطلق عليه المتهم عياراً نارياً من
فرد كان معه وأن هذا الفرد ضبط واعتترف المتهم بالتحقيقات بإحرازه له بدون
ترخيص وتبين من فحصه أنه عبارة عن آلة نارية بخرطوش عيار ١٦ وأنه بدون
ترخيص وكان المتهم قد دفع فى المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية بعدم
اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بناء على أن السلاح المسند اليه إحرازه
بدون ترخيص أسند اليه أيضاً أنه استعمله فى واقعة شروع فى قتل منظورة
أمام محكمة الجنايات ولما ينصل فيها بعد ، وكانت واقعة الدعوى كما بينها
الحكم توحى بالارتباط الذى يقول به الطاعن فقد كان لزاماً على محكمة الجنح أن
تحضى بعدم الاختصاص . أما وهى لم تفعل وقضت برفض الدفع وبتوقيع عقوبة
على المتهم ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص
محكمة الجنح بنظر الدعوى .

(المطن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٥ - ٣ - ١٩٥١)

٤٦٨ - وجوب توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة التى عقوبتها أخف عند توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد .

العقوبات التكميلية هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة
الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة
من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة
الاصلية التابعة هى لها بل يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
وإذا كان للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التسليح والغش يقتضى
علاوة على العقوبات الاصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية اقتضتها طبيعة الجرائم
الولادة به ، فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المظنون فيه

بأسبابه أن المتهم عائد في حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم
علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .

(طعن رقم ١١٦٢ سنة ٢١ ق - جلسة ٨ - ١ - ١٩٥٢)

٤٦٩ - حكم للتعدد المعنوي .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه ضبط بمسكن للطاعن بندقيتان
تحتلها مششخنة والآخرى من ذات الخرطوش ، من غير ترخيص في حملها ،
فإن هذه الواقعة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ،
ويتعين توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة الجريمة الأشد ، فإذا قضى عليه
بمعتوبة عن كل تهمة من التهمتين تعين نقض الحكم فيما قضى به من عقوبة عن
التهمة التي عقوبتها أقل .

(طعن رقم ١٠٨٤ سنة ٢١ ق - جلسة ٧ - ٢ - ١٩٥٢)

٤٧٠ - تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

متى كان الحكم قد قضى على المتهم بمعتوبة واحدة عن الجريمتين اللتين
رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فإنه يكون قد أعمل حكم للمادة ٣٢ من قانون
العقوبات ولا يؤثر في سلامته كونه قد أغفل الإشارة إلى هذه المادة .

(الطعن رقم ١٤٢٤ سنة ٢١ ق - جلسة ٣ - ٣ - ١٩٥٢)

٤٧١ - سلطة محكمة الجنايات في فصل الجنائية عن الجنحة .

إن الارتباط بين الجرائم من المسائل المتعلقة بالموضوع ، فإذا كانت الدعوى
قد رفعت على الطاعن لاتهامه بجنائية شروع في قتل وعلى مقهين آخرين بجنحة
ضرب ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت فصل تهمة الجنحة المسندة إلى المتهمين
الآخرين ، ونظرت قضية الجنائية بالنسبة إلى الطاعن ، فإن هذا الفصل ليس من
شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذي يكتل للطاعن استئناف
دفاعه ، وسماع المحكمة لشهود قضية الجنائية لا يشوبه أنهم كانوا متهمين في
الجنحة التي تقرر فصلها ما دامت المحكمة قد استعملت حقها في تقرير هذا
الفصل الذي أنهت به صفة اتهامهم أمام محكمة الجنايات فوجب بذلك أن يكون
سماعها لهم كشهود في قضية الجنائية المنظورة أمامها .

(طعن رقم ١٠٤٥ سنة ٢٢ ق - جلسة ٣ - ١٠ - ١٩٥٢)

٤٧١ م - سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجنائية عن الجثة .

ان ارتباط الجثة بالجنائية المحالة الى محكمة الجنائيات من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، فاذا كانت المحكمة قد فصلت الجثة المسندة الى الطاعن عن الجنائية فانه لا يضار بذلك في دفاعه ما دلم له أن يناقش أمام محكمة الجنائيات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجثة . كما يكون من حقه الا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجثة اذا تبين من التحقيق الذي تجريه انها مرتبطة بالفعل للكون للجنائية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل للتجزئة .

(طعن رقم ١٠٣٨ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٢ - ١٠ - ١٩٥٣)

٤٧٢ م - سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجنائية عن الجثة .

ان المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لمحكمة الجنائيات اذا احيلت اليها جثة مرتبطة بجنائية ورأت قبيل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجثة وتحيلها الى المحكمة الجزئية والمحكمة غير ملزمة ببيان الاسباب التي بنت عليها أمرها بفصل الجثة عن الجنائية ، واذا فمتى كانت المحكمة قد أثبتت في محضر جلسة المحاكمة أنها قررت تفصل جثة الضرب للمسندة الى المتهمين عن جنائية الشروع في القتل المسندة اليهم ، واعادة القضية الى النيابة لاتخاذ اجراءاتها فيها ، ثم مضت المحكمة بعد ذلك في نظر الجنائية دون أن يبدى الطاعنان اعتراضا على هذا الفصل ودون أن يثيرا ما يدعيانه في طعنهما من وجود ارتباط بين الجنائية والجثة قد يؤثر على الحكم في الدعوى ، فان ما يثيرانه لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ١ - ٣ - ١٩٥٤)

٤٧٣ م - سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجنائية عن الجثة .

ان قيام الارتباط بين الجنائية والجثة من الامور الموضوعية التي تتقدمها محكمة الجنائيات بناء على ما تراه من ظروف الواقعة ، ولا يقبل من الطاعن الاعتراض على ما تقررره المحكمة من فصل الجثة عن الجنائية ما دلم الفصل لم يكن ليمنعه من ابداء دفاعه كاملا في الجنائية ومناقشة أدلتها .

(طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٠ - ٤ - ١٩٥٤)

٤٧٤ - تقدير الارتباط أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض :

الارتباط من المسائل التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١١٣٩ سنة ٢٣ ق - جلسة ٤ - ٥ - ١٩٥٤)

٤٧٥ - سلطة محكمة الجنايات في فصل الجناية عن الجثة .

تقدير الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الجنايات اذا ما احيلت اليها جثة مع جناية للفصل فيهما مما حق فصل للجناية عن الجثة متى لم يكن بينهما ارتباط غير قابل للتجزئة وهذا الفصل لا يحول دون مناقشة المتهم لادلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجثة التي فصلت .

(ملن رقم ٥٦٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠ - ٦ - ١٩٥٤)

٤٧٦ - تقدير ارتباط الجرائم من سلطة محكمة الموضوع .

ان رفض طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بمد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة هو من سلطة محكمة الموضوع لان تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرهما مما هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون أن يكون ملزماً ببيان علة رفض الطلب .

(ملن رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٠ - ١ - ١٩٥٥)

٤٧٧ - تقدير ارتباط الجرائم من سلطة محكمة الموضوع .

ان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استناداً الى الاسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه .

(ملن رقم ٢٤٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٤ - ٣ - ١٩٥٥)

٤٧٨ - حكم التعدد الحقيقي .

إذا حكم على متهم (وهو ضابط بوليس) غيابياً عن تهمتين احدهما ارتكاب جنائية تعذيب وحبس والاخرى ارتكاب جنحة ضرب واستعمال قسوة واثبتت الحكم الغيابي ان الجريمتين وقعتا من المتهم لغرض واحد وانهما مرتبطتان لاحدهما بالآخرى بحيث لا تقبلان التجزئة وقضى على المتهم غيابياً بالمقوبة المقررة لجنائية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ ع فان جريمة الجنحة المذكورة لا يعود لها استقلال ذاتي بل هي تندمج في الجنائية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب وهذه باعتبارها جنائية تجرى عليها الاحكام والاجراءات المقررة للجنائيات من ناحية سقوط المقوبة بمضى المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي اذا حضر فلحكوم عليه أو قبض عليه . ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند المتهم في الدفع بسقوط الجنحة وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها الى نص للمادة ٥٣ المعدلة من قانون تشكيل محاكم الجنائيات لان هذه المادة لا تنطبق الا عند عدم تطبيق المادة ٢٢/٢٢ ع أي عند صدور حكم بمقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجنائية لحكمة الجنائيات .

(ملن رقم ١٨٢ سنة ٦ ق - جلسة ١٥ - ٦ - ١٩٣٦)

٤٧٩ - ارتباط الجرائم بعضها ببعض طبقاً لنص المادة ٣٢ ع .

إذا ارتكب متهم جرائم متعددة وطبقت عليه المحكمة المادة ٣٢ من قانون المقوبات لارتباط هذه الجرائم بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل للتجزئة ، ولم تعين المحكمة في حكمها للجريمة ذات المقوبة الاشد التي اوقعتها عليه بل ذكرته جميع المواد المنطوقة على للجرائم التي اشبهتها عليه مع المادة ٣٢ ، فلا يجوز لهذا المتهم عند طعنه على هذا الحكم ان يعين إحدى هذه الجرائم ويدعى انها هي بالذات ، دون غيرها مما يتحد معها في نطاق المقوبة ، الجريمة التي وقعت عقوبتها عليه ليدخل من هذه الناحية الى المناقشة في أمر ثبوتها قانوناً قبله ليخرج بغير عقاب ، ولكن له في هذه الحالة ان يناقش في أمر هذه الجريمة وان يطلب تبرئته منها .

(ملن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق - جلسة ٢١ - ٣ - ١٩٣٨)

٤٨٠ - سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجنائية عن الجنحة .

إذا أحيل متهمون الى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم ، بعضهم عن جنسية وبعضهم عن جنحة ، فلا جناح على محكمة الجنائيات ان هي فصلت الجنحة عن

الجناية كما لا جناح ، عليها اذا هي سمعت المتهم فى الجنحة بعد فصلها شامدا فى الجناية ، فانه لا شىء فى كلا الامرين مخالف للقانون .

(ملن رقم ١٥٣٤ سنة ٨ ق - جلسة ١٣ - ٦ - ١٩٣٨)

٤٨١ - حكم التعدد المئوى .

ان حكم تعدد الجرائم للنااتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الاشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الاخف . فلا تصح مؤاخذه المتهم الا على جريمة واحدة هي الاشد عقوبة ويصنور الحكم فى هذه الجريمة تنتهى المسئولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائج وكذلك تكون الحال اذا كانت العقوبة المقررة لتلك الجرائم واحدة .

فاذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق الا عيارا ناريا ولحدا قصد به اصابة شخص بعينه فإخطاه وأصاب غيره لم يقتل فجأت محكمة للجنايات وأدلتته فى تهمة شروعه فى قتل من أخطاه وفى الوقت ذاته حفظت للنناية للحق فى أن تتيم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه فى قتل من أصيب فانها تكون قد أخطأت . لان محاكمة المتهم عن الفعل الذى وقع منه وهو لطلاق العيار النارى بنية القتل تحول دون اعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائجه ، على أنه ما دام ظاهرا من وصف للتهمة للذى أحيل به هذا المتهم من قاضى الاحالة ما يدل على أنه شرع فى قتل المجنى عليهما الاثنى فى وقت واحد بعيار نارى واحد ، فما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تجزئ الدعوى على نحو ما فعلت لان فى هذه التجزئة ما يفيد أنها تخلت عن الفصل فى تهمة مطروحة عليها قانونا .

(ملن رقم ١٢٩٨ سنة ٨ ق - جلسة ٦ - ٦ - ١٩٣٨)

٤٨٢ - سلطة محكمة الجنايات فى فصل الجناية عن الجنحة .

لمحكمة الجنايات اذا ما أحيل اليها بأمر أحالة واحد جنحة مع جنابة للفصل فيهما مما أن تقرر الفصل بينهما وتستبقى الجنابة وحدها اذا كان لا يوجد بينهما ارتباط وثيق يحول دون ذلك . ولا يمتنهما هذا من أن تسمع بعض المتهمين فى الجنحة كشهود فى الجنابة المقظورة أمامها .

(ملن رقم ١٩٢٤ سنة ٨ ق - جلسة ٢ - ١ - ١٩٣٩)

٤٨٣ - سلطة محكمة الجنايات في فصل الجنايات عن الجريمة .

ان حق محكمة الجنايات في أن تفصل أو لا تفصل عن الجريمة المرفوعة اليها ما رفع لها من جنح باعتبارها مرتبطة بها هو من إطلاقات القانون لقاضي الدعوى يستهدى فيه بما يرى أنه أجدى على قضية الجناية فيفصل عنها ما أحيل معها من جنح أن خاف عليها التعميل أو للتشويش وكان له الى هذا الفصل سبيل ، والا نظر لكل معا حتى رأى في ذلك فضل كشف وتنوير لتلك الجناية . وتصرفه هذا يخرج - بحسب الاصل - عن رقابة محكمة النقض الا اذا وقع على صورة فيها لخلال بحق الدفاع عن المتهم في الجناية .

(ملن رقم ١٣٧٤ سنة ٦ ق - جلسة ٢٠ - ١٠ - ١٩٢٩)

٤٨٤ - محاكمة متهم عن بعض ما ارتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر إلا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها اذا كانت قد انتهت بالإبراء .

اذا كانت واقعة الدعوى هي ان عدة جرائم قد ارتكبت في اماكن مختلفة ولم يكن ذلك الا تنفيذا للفرض المقصود من التجمهر الذي كان المتهم مشتركاً فيه فانه وإن كان الواجب قانوناً الا يوقع على كل من اشترك في التجمهر الا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم إلا أنه لا يلزم من ذلك أن الحكم بالإبراء في واحدة منها لسبب من الاسباب يقتضى الإبراء في الجرائم الباقية مع ثبوتها . واذا كان محاكمة المتهم عن بعض ما ارتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها اذا كانت قد انتهت بالإبراء .

(ملن رقم ١١٥٦ سنة ١٠ ق - جلسة ٢٠ - ٥ - ١٩٤٠)

٤٨٥ - تحديد ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان الفصل في وجود ارتباط بين دعوى وأخرى من سلطة محكمة الموضوع . فاذا ادعى الطاعن انه صدرت ضده أربعة أحكام في أربع دعاوى عن تهمة اختلاس أشياء محبوزة مع أن هذه الأشياء هي لا اختلاف بينها في هذه الدعاوى الأربع فلا شأن لمحكمة النقض بذلك ما دام هو لم يتقدم بهذا الدفاع الى محكمة الموضوع وما دامت الأحكام المذكورة ليس فيها ما يفيد ان الواقعة واحدة في الدعاوى الأربع .

(ملن رقم ١٥٢٤ سنة ١٠ ق - جلسة ١١ - ١١ - ١٩٤٠)

٤٨٦ - حكم التعدد الحقيقي .

ان عدم الفصل في واقعة زنا حصلت في بلد اجنبية (فرنسا) وحققت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة اخرى حصلت في مصر متى كانت تكون وحدها - بعض للنظر عن للواقعة الاخرى - جريمة الزنا .

(طن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق - جلسة ١٩ - ٥ - ١٩٤١)

٤٨٧ - حكم التعدد المعنوي .

اذ كان المتهم قد قدم للمحاكمة في ثلاث قضايا باختلاس اشياء محجوزة ، وكان اساس الاختلاس في كل هذه القضايا واحدا ، وهو عدم تقديم المحجوزات في اليوم الذي كان محددا لبيعها فيه والاعتراف بالتهمة بالتصرف فيها ، فان المحكمة المنظورة امامها هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة لا ينبغي لها ان توقع على المتهم عقوبة في كل قضية بل يتعين عليها ان تضم القضايا الثلاث بعضها الى بعض ، وتحكم عليه فيها بمقوبة واحدة لانه لم يقارف الا واقعة جنائية واحدة لا يمكن ان تكون الجريمة واحدة .

(الطون رقم ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ سنة ١٢ ق - جلسة ٢٣ - ١١ - ١٩٤٢)

٤٨٨ - سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجنائية عن الجنحة .

ان الارتباط بين الجرائم الذي يستوجب نظرها معا امر متعلق بالموضوع . فلمحكمة الجنائيات ان تفصل عن الجنائية ما يكون قد احيل معها من جنح كلما خافت عليها التعتيل او التشويش وكان لها الى هذا الفصل سبيل . ولا يقبل من المتهم الاعتراض بان من مصلحته ان تناقش أدلة الدعوى بأكملها وأن فصل الجنحة عن الجنائية يفوت عليه هذه المصلحة ويخل بحقه في الدفاع ، فان الفصل لا يعنمه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها أدلة الجنحة .

(طن رقم ١٢٠ سنة ١٤ ق - جلسة ١٣ - ١ - ١٩٤٣)

٤٨٩ - تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع وحدها لتعلقه بموضوع الدعوى ، فالمناقشة في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل .

(طن رقم ٨٦٣ سنة ١٢ ق - جلسة ٥ - ٤ - ١٩٤٣)

٤٩٠ - تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان تقدير ارتباط الجرائم المسند الى المتهم ارتباطا لا يقبل للتجزئة ويستوجب توقيع عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى فلمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليهما ولا رقابة لمحكمة النقض عليهما فيما تراه ما دام قضائهما لا يتعارض مع العقول وحكم القسائون واذا كان للحكم قد استخلص من الأدلة التي سالتها أن أحسد المتهمين اشترك مع آخرين في احراز جوه مخر (حشيش) ثم اتفق معهم على التبليغ في حق الجنى عليه كذبا بأنه يتجر في المواد المخدرة ، ونفذ هذا الاتفاق بالفعل على الصورة التي بينها الحكم ، ثم قضت المحكمة على المتهم بعقوبة عن كل جريمة من الجريمتين ، احراز للمخدرة والبلاغ الكاذب على اعتبار انهما لا تكونان مجموعا غير قابل للتجزئة ، فانه اذا كان يجوز عقلا ان يحرز الانسان المخدر ثم يبدو له بعد ذلك ان يبدسه لغيره ويبلغ في حقه كذبا باحرازه لا يكون ثمة تثريب على المحكمة اذا هي أوتعت عن كل من الجريمتين عقوبة .

(طعن رقم ٧١٣ سنة ١٣ ق - جلسة ١٩ - ٤ - ١٩٤٣)

٤٩١ - تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان تعرف وحدة الفرض في الجرائم عند تعددها ، وتقدير مدى ارتباطها بعضها ببعض وقابلية الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة في صدد تطبيق المادة ٣٢ ع - كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها . فاذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فان ذلك منها معناه انها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة المذكورة . وما دام ما ارتاتته من ذلك سائغا في حد ذاته فلا يصح أن يطلب الى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

(طعن رقم ٨١ سنة ١٥ ق - جلسة ١ - ٤ - ١٩٤٥)

٤٩٢ - تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٣٢ عقوبات .

اذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمتين ولم يوقع عليه الا عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار ان هاتين الجريمتين مرتبطتان احداهما بالآخرى ارتباطا لا يقبل للتجزئة ، فانه اذا برى هذا المتهم من إحدى الجريمتين

وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق النص الذي يعاقب على الجريمة التي ثبت وقوعها منه فهذه العقوبة تعتبر أنها وقعت عن الجريمة الباقية .

(ملن رقم ٣١ سنة ١٥ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٤٥)

٤٩٣ - سلطة محكمة الجنايات في فصل الجناية عن الجثة .

لا تثريب على محكمة الجنايات إذا ما أمرت بفصل الجناية عن الجثة واستيقنت الجناية ثم حكمت فيها وحدها متى رأت أن الارتباط الذي أحيلت بسببه الجثة إليها لا يستلزم لحسن سير العدالة أن تنظرها مع الجناية ، وخصوصا إذا كان الدفاع من جانبها لم يبسد أي اعتراض على ذلك في الجلسة .

(ملن رقم ١٥٤ سنة ١٦ ق - جلسة ٤ - ٢ - ١٩٤٦)

٤٩٤ - وجوب توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها أخف عند توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد .

لا مانع قانونا من الجمع بين عقوبة جنائية التزوير وبين الغرامة النسبية في جنائية الاختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط . وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هي العقوبة الأصلية فقط .

(ملن رقم ٢٩٨ سنة ١٧ ق - جلسة ١١ - ٣ - ١٩٤٧)

٤٩٥ - قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جريمتين يوجب نظرها أمام المحكمة المختصة بنظر الجريمة التي عقوبتها أشد .

إذا كان المتهم قد وجهت إليه تهمةان هما أنه ضرب شخصا فأحدث به إصابات أفضت الى موته وضرب آخر ضربا بسيطا ، وكانت الواقعتان قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد ، وفصلت للجناية بينهما فقدمت الجناية الى قاضي الاحالة ، فأحالها الى محكمة الجنايات والجثة الى محكمة الجنح فأصدرت فيها حكما ، فهذا يكون خطأ ، إذ ما دلت الجريمتان مرتبطتين لحداهما بالآخرى هذا الارتباط الذي لا يقبل للتجزئة لكونهما قد انتظهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة مما لا يجوز معه أن يوقع عنهما الا عقوبة واحدة هي التسررة للجريمة الأشد ، فانه يكون من

للمتهمين . متى كان كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائيا ، العمل على أن تفصل فيها محكمة واحدة هي التي تملك للحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد .

(ملن رقم ١٦٨٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢ - ٢ - ١٩٤٦)

٤٩٦ - تفسير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز لثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ما دام الدفاع عن التهم لم يعترض أمام محكمة الموضوع على فصل تهمة الضرب البسيط المسندة الي متهمين آخرين عن الجناية المسندة اليه هو ، ويبين وجه للضرر الذي يلحق به من هذا ، فلا يكون ثمة من وجه لشكواه من ذلك لدى محكمة النقض ، ما دام تقدير مبلغ الارتباط موضوعيا والمحكمة من جانبها لم ترد في الفصل فيه مساسا بحقوق الدفاع ، وما دام الفصل لا يمنع من استكمال التحقيق في قضائية الجناية ولو من واقع ما جاء في القضاية المفصلة .

(الملن رقم ٦١٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٨ - ٤ - ١٩٤٩)

٤٩٧ - الارتباط طبقا لحكم المادة ٣٢ عقوبات .

متى كان الثابت من الحكم في قضية معينة وفي قضية أخرى أن الجناة أنفسهم ترصدوا في الطريق أن يمر عليهم وارتكبوا جنائبتين في وقتين مختلفين وعلى معنى عليهم مختلفين ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذا هي لم تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرت الحادثتين غير مرتبتتين احدهما بالآخرى ارتباط لا يقبل للتجزئة ولو أنهما وقعتا في ليلة واحدة .

(الملن رقم ٣٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢ - ٢ - ١٩٤٩)

٤٩٨ - سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجناية عن الجنحة .

الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها معا أمر متعلق بالموضوع ، فإذا فصلت المحكمة جنحة عن الجناية ولم يعترض الدفاع عن التهم فلا يجوز له أن يثير هذا أمام محكمة النقض . وخصوصا أن الفصل ليس فيسه ما يفوت

على المتهم مصلحته أو يدخل بحقه في الدفاع إذ هو لا يمنعه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها وثيقة الجثة التي فصلت .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ٣ - ٧ - ١٩٤٩)

٤٩٩ - سلطة محكمة الجنايات في فصل الجنائية عن الجثة .

الارتباط الذي يستوجب نظر القضايا مما أمر يتعلق بالموضوع ، فمحكمة الجنائيات أن تفصل عن الجنائية المقدمة إليها ما يكون قد أحيل معها من جنح كلما رأت ذلك وتقررت أنه لا يؤثر في حسن سير العدالة ، وأذن فلا يحق للمتهم الاعتراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى عن جميع الوقائع ما دام الفصل لا يمنعه من تقديم دفاعه كاملاً ولو من واقع ما جاء بالدعوى التي تقرر فصلها .

(الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ٧ - ٦ - ١٩٤٩)

٥٠٠ - حالة الاشتباه تقتضي دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لا محل لسريان حكم المادة ٣٢ عقوبات .

حالة الاشتباه تقتضي دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بمعموم للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوي في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجنيحة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بفسر ذلك بترتيب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه لتشريع لجرائم الاشتباه وإنحراف عن للغاية التي تغاهاها من هذه النصوص .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٣ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ م ٤٨١)

(واللعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ م ٦٢٢)

٥٠١ - تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ عقوبات - الاصل فيه أن تكون قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

الاصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٦٢٢)

٥٠٢ - ارتباط الجنبه بالجناية الحالية الى محكمة الجنائيات ارتباط لا يقبل التجزئة يجعل من حق التهم الا توقع عليه محكمة الجنبه عقوبة عن الجنبه .

ارتباط الجنبه بالجناية الحالية الى محكمة الجنائيات يجعل من حق التهم الا توقع عليه محكمة الجنبه عقوبة عن الجنبه اذا تبين من التحقيق الذي تجريه انها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤ - ١٢ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٩٩)

٥٠٣ - انزال عقوبة واحدة على التهم عن جريمتي الشروع في قتل الجنبه عليها اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات - مجادلته في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الجنبه عليه الثاني - لا مصلحة .

لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل الجنبه عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الطفل الجنبه عليه الثاني ما دامت المحكمة قد انزلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسندتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى وذلك تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧ - ٥ - ١٩٥٧ م ٨ ص ٥٥٠)

٥٠٤ - خطأ الحكم في ادانة التهم بجريمة التزوير - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات ودخول العقوبة المنص بها في نطاق عقوبة الجريمة الاشد التي ثبتت في حقه وهي الاختلاس - لا مصلحة في نقض الحكم .

متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون لاذن التهم بجريمة التزوير في محضر رسمي ، فانه لا مصلحة للمتهم في نقض الحكم على هذا الاساس

ما دلم أن العقوبة المقررة بها مبررة في نطسائي عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الاموال الاميرية التي تجت في حقه وكانت للحكمة قد طبقت في شأن المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٧ - ١٠ - ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٤٧)

٥٠٥ - ادانة المتهم عن تهمة الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص - دخول العقوبة المقررة بها عليه في نطاق عقوبة الاصابة الخطا - لا جدوى من طلب تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات .

متم كانت العقوبة المقررة بها على المتهم زعم الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن تهمة الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تخسل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاصابة الخطا للنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥ - ١٠ - ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٨٦)

٥٠٦ - ادانة المتهم بتهمة تبديد واشتراك في تزوير - الحكم عليه بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢١ عقوبات - لا جدوى له من التمس على المحكمة عدم اطلاعها على الحركات الملعون فيها بالتزوير .

لا جدوى للطاعن فيما ينصاء على المحكمة من عدم اطلاعها على المحسرات الملعون فيها بالتزوير ، اذ أن الحكم الملعون فيه قد دانه بتهمة التبديد والاشتراك في التزوير والحسد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه الا بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون للمعوبات فلا مصلحة للطاعن اذن من طعنه .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٠ - ١٢ - ١٩٥٨ م ٩ ص ١١٤٨)

٥٠٧ - نظرية العقوبة المبررة - لا مجال لانطباقها اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم عن تهمة مقول بل ارتباطها ارتباطا لا يقبل بتجزئه بتهمة اخرى عقوبتها أشد دين المتهم بها - علة ذلك - مثال .

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لان المتهم دين بالجريمة الثانية ، حيازة السلاح الناري ونخبرته بدون ترخيص ،

والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى ، للشروع في قتل
الجنى عليه ، موضوع الطعن (والتي قضى ببراءة المتهم منها) - لا محصل
لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى
يقتضى الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما إذا كان وجود التنديقية
والخبرة في حيازة المتهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل
تفكيره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتسبب به الارتباط الحتمي
للتصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات
لوحدة المفروض للجنايت في الجريمتين ولأنهما ترتبطان ببعضهما ارتباطا
لا يتجزأ أو لا يتوافر .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٦ - ١ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢)

٥٠٨ - دلالة المتهم في جريمتي زنا والاشترار في تزوير محرر رسمي -
تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات - دخول العقوبة المقررة بها في نطاق
عقوبة الجريمة الأشد وهي الاشتراك في تزوير محرر رسمي - لا مصلحة
له في التمسك بعدم قبول دعوى الزنا .

لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - بغرض عدم
تقديم شكوى الجنى عليه في شأنها - ما دامت المحكمة قد دانت به بجريمة
الاشترار في تزوير المحرر للرسمي وأوتعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من
قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨ - ١٢ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٩٢)

٥٠٩ - للعقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح ناري من الاسلحة الواردة
في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أشد
من عقوبة الشروع في القتل العمد .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة
اليه وهي جريمة احراز للسلاح الناري الوارد ذكره في القسم الثاني من
الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة احراز
الخبرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، ويطبق المادة ٣٢/٢ من قانون
الحريات وقضى بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة
لجريمة احراز السلاح المسندة الي المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الاسلحة
والخناظر المسلحة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهي عقوبة مفسردة
ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها ، الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات

ن ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو لاذ أوقعها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وتكون هذه العقوبة هي للعقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي حولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من أماكن النزول بمقتوبتها إلى نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهي السجن - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

(الملحق رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١ - ١ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٢٩)

٥١٠ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(الملحق رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٧ - ٦ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٦٠)

٥١١ - حق الاتهام لا توقع عليه محكمة الجناح عقوبة عن الجحصة عند ارتباطها بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطاً لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحكم عنها أمام تلك المحكمة .

ارتباط الجحصة بالجناية المحالة في محكمة الجنايات يجعل من حق إلتهم ألا توقع عليه محكمة الجناح عقوبة عن الجحصة لذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بهنسا وحكم عنها أمام تلك المحكمة .

(الملحق رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٠ - ١٢ - ١٩٦٠ م ١١ ص ٩٣٨)

(الملحق رقم ١١٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٤ - ١٢ - ١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٩٩)

٥١٢ - تصدد الجرائم ووحدة الغرض - ارتباطها - وجوب الحكم بالعقوبة الأشد .

من المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة للصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(الملحق رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٦ - ١١ - ١٩٦١ م ١٢ ص ٨٨٤)

٥١٣-٥١٤ - جرائم مرتبطة - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٣ عقوبات - قضائيا بعدم الاختصاص بنظر احدى التهمتين المسندتين لهما واحد - وان أن تعرض الارتباط بينهما ، وتبدى رايها فيه - مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط - قصور .

الاصل أن محكمة الموضوع للفصل - في حدود سلطاتها التقديرية - فيما اذا كانت الاعمال المسندة الى متهم واحد تكون مجموعا من الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢/٣ عقوبات ، أم أنه لا ارتباط من هذا النوع . الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح لقيام الارتباط الفصوص عنه في تلك المادة كان على المحكمة وقد فصلت بين الوقعتين المعروضتين عليها بقضائيا بعدم اختصاصها بنظر احدهما وبالعقوبة في الثانية أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رايها فيما اذا كانت الجريمتان - اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد - قد انتظمتها فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما الا عقوبة واحدة في المقرة للجريمة الاشد أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة للنقض عن مراقبة صحة تطبيق للقانون على الواقعة .

(لطن رقم ١٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧ - ٤ - ١٩٦٢ م ١٣ ص ٣٧٢)

٥١٥ - المحكمة غير ملزمة بضم قضيتين على خلاف حكم المادة ٣٢ عقوبات .

متى كان الارتباط المقبول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الفير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فان المحكمة لا تلتزم بضم التفتيتين ما دامت لم تروجها لذلك مما تكون معه اجراءات المحاكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

(لطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧-٤-١٩٦٢ م ١٣ ص ٣٧٥)

٥١٦ - عقوبة واحدة ، للارتباط - شروط المادة ٣٢ عقوبات .

لتقاضى الموضوع سلطة تقرير توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها ما دلم استخلاصه سائفا . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة للدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين الى الطاعنين الأول والثاني عن الاخرى ، وكان الطاعنان المذكوران لم ينفعا

أمام المحكمة بقياس الارتباط بين الجريعتين المسدتين إليهما فإن النعمى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الملن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٣-٩-١٩٦٢ ص ١٣ من ٤٠٤)

٥١٧ - اعمال المادة ٣٢ عقوبات - دون ذكر الجريمة الاشد
أو الفترة المعلقة من المادة ، ذلك لا يؤثر فى سلامة الحكم .

إذا كان للحكم قد بين الجرائم التى ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وأنها ارتكبت لفرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هى المقررة لاشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ، ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الاشد أو للفترة التى طبقها من المادة ٣٢ عقوبات .

(الملن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢-١٠-١٩٦٢ ص ١٣ من ٥٩٩)

٥١٨ - شروع فى قتل باستعمال سلاح ناري - استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب - إدانة المتهم والقضاء بعقوبة الجريمة الاشد وهى احرار السلاح والذخيرة للارتباط - استناد الحكم الى أن اصابة الجنى عليه حدثت من غير ناري مما يلزم عنه احرار المتهم لسلاح وذخائر غير التى ضيقت ولم تثبت صلته بها - النعمى على الحكم بالفساد فى الاستدلال - لا يقبل .

إذا كانت النيابة العامة قد أسندت للطاعن أنهما شرعا فى قتل الجنى عليهما بسلاحين كانا يحملانها ، وكان للحكم المطنون فيه قد استبعد نية القتل لعدم اقتناعه بتوافرها وإنتهى الى اعتبار الحادث جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات وجناية احرار سلاح ، وطبق المادة ٣٢ عقوبات فحضى بعقوبة الجريمة الاشد ، وهى العقوبة المقررة لجريمة احرار للسلاح والذخيرة ، وكان الحكم لم يسند الى الطاعنين احرار للسلاحين المضبوطين وإنما أسند الى كل منهما احرار السلاح والذخيرة للذين استعملهما فى الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبي من أن اصابة كل منهما حدثت من عيار ناري معمر بالرش مما يلزم عند احرارهما للأسلحة النارية التى أحدثت هذه الاصابات ولتوافرها ، وهو لم يعرض للسلاحين المضبوطين الا بصدد القضاء بمصادرتهم عملاً بنص المادة ٣٠ عقوبات ، فإن النعمى على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون فى غير محله .

(الملن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٦-١١-١٩٦٢ ص ١٣ من ٧١٢)

٥١٩ - العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة - انزواها في الجب قاصر على العقوبة الاصلية لاشد الجرائم المرتبطة بها ، دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم - مثال .

الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب للعقوبة الاصلية لاشد الجرائم المرتبطة بها ، الا ان هذا الجب لا يمتد الى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده عن جريمتي الشروع في السرقة ليلا من شخصين يحمل أحدهما سلاحا ناريا واحراز السلاح والخبرة وأوقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة لاشدهما عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات واغل الحكم بمصادرة السلاح والخبرة ، فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى العقوبة المقيدة لحرية المحكوم بها .

(الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢ - ١١ - ١٩٦٢ م ١٣ م ٧٣٤)

٥٢٠ - عقوبة - العقوبة الاشد - تسول - تشرد .

المعرة في جسامه للعقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات هي بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الاصلية الذي درج للشارع عليه في المولد من ١٠ الى ١٢ . من قانون العقوبات . ولا كانت العقوبة المقررة للعود للتسول هي بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ الحبس مدة لا تجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقا للمفكرة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة « البوليس » مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التي يحكم بها طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق احكام قانون العقوبات وقانون « تحقيق الجنائيات » أو أي قانون آخر طبقا لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة الى العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول هي الاشد مما يقتضى اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ .

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٥ - ٣ - ١٩٦٢ م ٢٢ م ١٦٢)

٥٢١ - عقوبة - عقوبة اصيلية - عقوبة تكميلية - تعدد العقوبات - الارتباط غير القابل للتجزئة - مبنى .

الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب للعقوبة الاصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها ، الا ان هذا الجب

لا يعتمد أثره الى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم . ولما كانت عقوبة سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني من العقوبات التكميلية - وهي عقوبة نوعية - مراعى فيها طبيعة الجريمة فانه يجب للحكم بها - في حالة الارتباط - مع عقوبة الجريمة الاشد .

(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢ - ١٢ - ١٩٦٣ ص ٢٢ من ٨٦٢)

٥٢٢ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى خلاف التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكميل بالحضور - مادة ٣٠٧ إجراءات .

من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكميل بالحضور ، فإذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حدثت الفعل الجنائي المنسوب اليه ارتكابه ولم يثبت للمحكمة ارتكاب المتهم هذا الفعل تعين عليها أن تقضى ببرأته من التهمة التي أحيل اليها من أجلها . فإذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على فاطون ضده بوصف أنه لم يحصل من مكتب السجل المدني على بطاقة شخصية ، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلاً على تلك البطاقة في تاريخ سابق على اتهامه ، فيكون للحكم سديداً إذ قضى ببرأته فاطون ضده من التهمة لاسندة اليه ، أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضى بالبراءة وأنه كان يتعين عليها أن تغير الوصف القانوني الى أنه لم يقدم البطاقة للشخصية الى السلطات المختصة عند طلبها منه ، فانه مردود بأن هذا الوصف ينطوي على تحوير لكيان الواقعة المادية التي أقيمت بها للدعوى ولبنينائها القانوني ويجاوز نطاق التكيف القانوني للواقعة - أي مجرد ردّها الى أصل من نصوص القانون للوجوب للتطبيق - وهو مالا سبيل الى إلزام المحكمة بأجرائه لانطوئه على أساس كامل بعناصر جريمة أخرى لم ترفع بها للدعوى ولم يتناولها للتحقيق أو المرافعة . ومن ثم كان للمحكمة - من تلقاء نفسها - أن تقيم للدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تحكم فاطون ضده عنها .

(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨ - ٦ - ١٩٦٤ ص ١٥ من ٤٧٩)

٥٢٣ - عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة لحراز الأخيرة - طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة - وجوب اتملجها في عقوبة للجريمة الاشد وعدم الحكم بها بالإضافة اليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - مثال .

جري قضاء محكمة النقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة

١٩٥٤ لجريمة احراز الخيرة ولو أنها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المتبعة للجريمة المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسيبية التي أساسها في الواقع لأصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة لأشد ، فإنه يتعين ادماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة لأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة احراز الخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة احراز للأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خالف القسانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالفنائها .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٩ - ١١ - ١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٤٦)

٥٢٤ - تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليتها للتجزئة - من شأن محكمة الموضوع وحدها - ما دلم تقديرهما سائفا .

أن تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليتها للتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها ، فالذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباط بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قسانون العقوبات . وما دام ما لارتائه من ذلك سائفا - لاعدالم الصلة بين امتناع المتهم عن للحصول على ترخيص بالهزم وبين امتناعه عن للحصول على ترخيص بالبناء - فلا يصح أن يطلب للي محكمة للنقض أن تتدخل فيه .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣ - ١٩٦٤ س ١٥ ص ٧١٣)

٥٢٥ - العقوبة المقررة لأشد الجرائم - مناط تحديدها - العبرة فيه بالأحد الأقصى للعقوبة الأصلية .

العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد للجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ من قسانون العقوبات هي بتقدير للقانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المولد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون للعقوبات ، لا وفقا لما يقرره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال للجريمة ، ودون تخويله سسن وتطبيق عقوبة لم يقررها أي للقانونيين يستمدهما من الحدين الأقصى والأدنى لأشد في كليهما فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على

أساس الحد الأقصى للمعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى . وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للمعقوبة الأعلى درجة ولو كانت المعقوبة الأدنى درجة - للتخيرية في الجريمتين - مقيدة بحد أدنى ، ذلك بأن المعقوبة الأعلى درجة تمثل أبغض ما يهدد الجاني من شدة في حين أن المعقوبة الأدنى درجة وإن تعتل فيها قصارى ما يامله المجرم من رحمة بيد أنه يظل معرضا لتطبيق الحد الأقصى للمعقوبة الأعلى درجة ، ومن ثم كان ثيقن درء ذلك الخطر أولى من التعلق بمجرد أمل محل نظر . ولما كان يبين أن عقوبتي الجريمتين الأوليين (الجرح للخطأ وترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة) وإن اتحدتا في الدرجة والنوع وفي خيار المقاضى في أيقاع احدهما أو كليهما ، وإتفقتا في الحد الأقصى للمعقوبة وفي الحد الأدنى للحبس إلا أنهما اختلفتا في الحد الأقصى للحبس فهو أشد في الأولى منه في الأخرى ، وفي الحد الأدنى للمعقوبة فهو أشد في الأخرى منه في الأولى . ومن ثم فإن تلك الجريمة الأولى هي صاحبة المعقوبة الأشد المتعين للقضاء بها دون غيرها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(المطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٦ - ٤ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٣٥)

٥٢٦ - توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة الى المتهم لوحدة المشروع الجنائي والغاية - وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .

من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة الى المتهم لوحدة المشروع الجنائي بالإضافة الى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة أشد للجرائم المنسوبة اليه عملا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(المطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٦ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤٦)

٥٢٧ - عقوبة أشد للجرائم المنسوبة الى الجاني - هي العقوبة المقررة لاشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات ، لأحسب ما يقدره القاضي .

المعبرة في تحديد عقوبة أشد للجرائم المنسوبة الى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها - أي للمعقوبة المقررة لاشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - لأحسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها . وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل التوهم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو

الغرامة • ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وحده وجوبا على القاضي ، فهي أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد للنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه تقييرا للقاضي مما مفاده انفساح الامل والرجاء للجاني في هذه الحالة الأخيرة بتوقيع عقوبة انقراة عليه بدل الحبس بعكس الجريمة الأولى التي يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس للزما •

(الملن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤٦)

**٥٢٨ - متى يصح القول بوحدة الفرض ؟ عند اتصال الحق
المتدى عليه •**

لا يصح القول بوحدة الفرض فيما يتعلق بالافعال عند تكررها الا اذا اتحد الحق المتدى عليه •

(الملن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤١)

**٥٢٩ - لا انطباق للمادة للقانونية الخاصة بالجريمة الاخف في حالة تعدد
الجرائم الناتجة عن فعل واحد - علة ذلك ؟ للجاني يعتبر انه قصد ارتكاب
الجريمة الاشد عقوبة دون غيرها •**

الاصل أن الجاني في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد يعتبر أنه انما قصد ارتكاب الجريمة الاشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الاخف •

(الملن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤٦)

٥٣٠ - جواز اختلاف السبب على الرغم من وحدة الفرض - شرط ذلك •

قد يختلف السبب على الرغم من وحدة الفرض متى كان الاعتداء المتكرر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص •

(الملن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤١)

٥٣١ - العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .

من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها .

(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤٦)

٥٣٢ - للعقوبة المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة - عدم امتداد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .

الاصل أن العقوبة المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ، إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . ولما كانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دين المظنون ضده بها - وهي إحدى الجرائم المرتبطة - معاقبا عليها بالسنتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تنص على أنه : « يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة » ، ولما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكون العقوبة المقررة لها ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ومن ثم فإن الحكم للمظنون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف البيان يكون قد خالف القانون بما يضمن منه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الفرقلة المحكوم بها .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٢ - ٥ - ١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٧٨)

٥٣٣ - ما يثيره الطاعن من ادانته بجريمة اختلاس لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في مرافعته ، وبجريمة تزوير ورقة لم تثبت بها ما يخالف الحقيقة - لا جدوى منه - طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد عن جريمة أخرى أسندت إليه .

ما ينهض للطاعن على الحكم من ادانته بجريمة اختلاس أوراق حكومية لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في مرافعته ، وكذا

بجريمة تزوير استمارة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة - لا يجنيه نفعاً ما دامت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن التهمة الأولى المسندة إليه الخاصة بالوساطة في الرشوة .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢١-١١-١٩٦٦ من ١٧ ص ١١١٩)

٥٣٤ - عقسوبة - العقوبة الجبردة - نقض ساسباب الطعن .

إذا كان الحكم المطعون فيه رغم خطئه في التعريض لجريمتي القتل العمد السابق تبرئة لمتهم منهما لم يقض على الطاعن بفرض العقوبة السابق القضاء بها عن جرائم الشروع في القتل العمد وحراز السلاح الناري المششخن وللخيرة ، وكانت هذه العقوبة - وهي الأشغال لأشاقة لمدة خمس عشرين سنة - مقررة قانوناً للجرائم الثلاث التي دان الطاعن بها حتى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان الطاعن لم يثر بأسباب طعنه شيئاً عن هذه الجرائم فإنه لا يجنيه النسي على الحكم من ادانته بجريمتي القتل العمد .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٩-١-١٩٦٧ من ١٨ ص ٩٥٥)

٥٣٥ - تطبيق للحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لأحدى هذه الجرائم - لا مصلحة للطاعن في النفي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .

حتى كان الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جميعاً - وهي جنائية تزوير محرر رسمي واستعماله وجناية تقليد أختام الحكومة واستعمالها - مرتبطة ارتباطاً لا يقبل للتجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجناية تقليد أختام الحكومة واستعمالها المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فإن ما ينعماء الطاعن عليّ لتحكم بالنسبة لجناية تزوير المحرر للرسمي واستعماله لا يكون مسجوداً .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩-٢-١٩٦٨ من ١٩ ص ١٨٢)

٥٣٦ - جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات - أعمال حكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد للجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .

يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ومن ورودهما على غير منوال واحد في التشريع أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانهما الخاص ، وقد ربط القانون لسكل منهما عقوبات مستقلة ، وهما وإن تماثلتا في ركني الخطأ وعلامة السببية بين الخطأ والنتيجة إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية للضارة فهي القتل في الأولى والاصابة في الثانية . ولم يعتبر الشارع القتل ظرفا مشددا في جريمة الاصابة الخطأ بل ركنها في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الاصابة الخطأ . ومن ثم فإن القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص واصابة آخر - يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصا لمعومه بغير مخصص .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩ - ٢ - ١٩٦٨ ص ١٩ من ٢٣٢ ، ٢٣٤)

٥٣٧ - مجال تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟ مواد مخدرة .

متى كانت الجرائم التي ارتكبتها الطاعن والمستجبه لعقابه وهي لحراز جوهر مخدر « حشيش » بقصد الاتجار ولحراز سلاح ناري مششخن « مسدس » بغير ترخيص ولحراز ذخائر مما تستعمل في هذا السلاح والتعدي على رئيس مكتب مخدرات النصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم أول المنصورة ومعاونتهم بالقوة العنف حالكونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإمانة رئيس مكتب المخدرات أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد أن طبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده أن الحكم قد اعتبر أن هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وأنه قضى بالعقوبة المقررة لاشدها ، ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر أن للعقوبة التي أوقعتها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٤ - ٣ - ١٩٦٨ ص ١٩ من ٣٠١)

٥٣٨ - التعمي على الحكم عدم استظهاره أركان جريمة الاختلاس المنسوبة
للمتهم - عدم جدواه ما دام أن المحكمة أخفته بعقوبة جنائية عرض الرشوة على
موظف عام المسندة اليه طالما لم يثر شيئا بشأنها .

أنه وإن كان للحكم المطعون فيه قد أغفل استظهار علم الطاعن الثالث بالصفة
الوظيفية للطاعنين الأول والثاني ولكنه المال المختلس ودائه بجنايتي الاشتراك
في الاختلاس وعرض الرشوة على موظف عام وأعمل في حقه للمادة ٣٢/٣ من قانون
العقوبات للارتباط ، إلا أنه متى كانت العقوبات الموقعة عليه وهي السجن لمدة
ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ، ومصادرة مبلغ الرشوة داخلة في حدود
العقوبات المقررة لجناية عرض الرشوة ، والتي لم يثر الطاعن شيئاً بشأنها ،
فلا مصلحة للطاعن فيما أشاره ، ولا وجه لما مضاه .

(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٠ - ٦ - ١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٨١)

٥٣٩ - ادانة المتهم بعقوبة جنالية الاختلاس المسندة اليه باعتبارها عقوبة
الجريمة الأشد .

إذا كان الحكم قد دان المتهم بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات
الرسمية واستعمالها وأوقع عليه المعقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها
عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، وأنه لا يجدي
المتهم ما يثيره في بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها ،
أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها .

(للطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٤ - ١١ - ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٣١)

٥٤٠ - مجال تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟

متى كانت للجريمتان المسندتان الى المتهم - المطعون ضده - قد وقعتا في
زمن واحد ومكان واحد وتسبب واحد وقد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في
سورة نفسية واحدة فانهما تكونان مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل للتجزئة مما لا يجوز
معه أن توقع عنهما الا عقوبة واحدة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
العقوبات . ولما كان للحكم قد أوقع على المطعون ضده عقوبتين فانه يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٤ - ١١ - ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٣٢)

٥٤١ - تطبيق للحكم المادة ٣٢ عقوبات ومعاينة المتهم بعقوبة الجريمة الأشد - لا جدوى مما يثيره المتهم في شأن الجرائم الأخرى المرتبطة - مثال .

لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن جريمة الضرب للبيسطة المسندتين إليه ما دام الحكم إذ دانه بهاتين للجريمتين وجريمة الضرب المفضي الى الموت المسندة اليه قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالمعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت وفقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٥ - ١١ - ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٤)

٥٤٢ - اعتبار الحكم للجرائم المسندة الى المتهم مرتبة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها - لانتقاء مصلحته في النفي على الحكم خطؤه بإسناد جريمة لم ترد في أمر الاحالة اليه طالما ان للمعقوبة المفضي بها هي عقوبة للجريمة الأشد الواردة في أمر الاحالة .

متي كان الطاعن لم يظن على جريمتي احراز للسلاح والذخيرة المسندتين اليه في أمر الاحالة ولا على للمعقوبة المفضي بها عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر للجرائم أسند اليه جميعا بما فيها جريمة إطلاق الطنجة - التي لم تكن وأردة بأمر الاحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه المعقوبة المقررة لأشد تلك للجرائم وهي جريمة لحرارز السلاح فإنه لا يكون للطاعن من بعد مصلحة في هذا الظن ومن ثم يتعين للحكم برفضه موضوعا .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٦ - ١ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٧)

٥٤٣ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

ان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتضتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها لتشروع بالحكم للوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة .

(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣ - ١ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٩٢)

٥٤٤ - ٥٤٥ - أعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على الجرائم
المسندة للتهمة - وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد فحسب -
لمحكمة النقض الحكم لمصلحة التهم اذا تعلق الامر بمخالفة القانون ولو لم
يرد هذا الوجه في اسباب طعنه - لها نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الذي
لم يقرر بالاطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

متى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر
وبغرامة عشرة جنيهات عن التهم المسندة اليه عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات
للارتباط القائم بينها وأوقع عليه هذه العقوبة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد
وهي جريمة ائتلاف المزروعات موضوع التهمة الثانية ، وكانت العقوبة التي فرضها
الشارع لهذه الجريمة بمقتضى المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات قاصرة على الحبس
دون الغرامة المحكوم بها ، فان الحكم للطعن فيه اذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة
المقررة لجريمة الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزولة العمل بالقوة - وهي
الجريمة الأخف - بعد اذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الائتلاف وهي
الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك
نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها وذلك عملا بالحق المخول
لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة التهم اذا تعلق الامر بمخالفة
القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن وذلك بالنسبة للطاعن وإلى
المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن بالنقض نظرا لوحدة الواقعة وحسن
سير العدالة .

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧ - ١ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٧٨)

٥٤٦ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟

ان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد
انتظامتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض الآخر فتتكون
منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الولد في الفقرة الثانية
من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٨ - ٤ - ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٥٥٨)

٥٤٧ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظامتها
خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكمل بعضها البعض فتتكون منها مجتمعة الوحدة

الاجرامية التى عنهاها للشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة .

(الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٦٩ س ٢٢ من ١٩٤٤)

٥٤٨ - تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - لا يبرر خطأ الحكم فى الاستدلال -
ما دام الخطأ قد شمل الحكم كله .

إذا كان الحكم قد اتخذ من جريمة الاضرار دليلا على جرائم الارتشاء وركنا فيها بناء على مبالغها هى مقابل الاخلال العمدى بمقتضيات الوظيفة التى يتمثل فى الاضرار بمصالح الجهة التى يعمل بها ، وكان الحكم قد أخطأ فى الاستدلال فى جريمة الاضرار ، فان الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ويوفر المصلحة فى التمسك بالظن المتعلقة بجريمة الاضرار دون أن يحاج الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لى التهم جميعا وايضا عقوبة واحدة مقررة لايها .

(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣ - ١٠ - ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٥٦)

٥٤٩ - معيار تحديد العقوبة المقررة لاشد الجرائم عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

المعبرة فى تحديد العقوبة المقررة لاشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هى بتقدير القانون للعقوبة الاصلية وفقا لترتيبها فى الولد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون المذكور ، لا وفقا لما يقدره القاضى فى الحكم على ضوء ما يرى من احوال الجريمة ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقرها أى القانونين يستمدهما من الحدين الاقصى والادنى الاشد فى كليهما ، فان اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الاقصى للعقوبة الاصلية دون اعتداد بالحد الادنى ، ولذا نص القسانون على عقوبتين اصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الاقصى المقرر للعقوبة الاعلى درجة ولو كانت للعقوبة الادنى درجة - للتخيرية فى الجريمة - مشيدة بحد أدنى . ولما كانت للحكمة قد انتهت بالمخالفة لذلك الى عقاب التهم بمائة قرش عن تهمة عدم اعداد سجلات قيد العمال وأجورهم واصاباتهم وعدم التأمين عليهم على أن تتعدد بقدر عدد العمال ، وكانت هذه العقوبة المقررة للجريمة الثانية (عدم التأمين على العمال) التى يجوز فيها لتعدد دون القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الاولى لاشد (عدم اعداد السجلات) التى لا تتعدد فيها العقوبة بقدر

عدد العمال ، فانها تكون قد اخطأت تطبيق القانون بما يستوجب نقض الحكم وتصحيحه فيما قضى به من تعدد العقوبة وآلءاء هذا التعدد .
(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٨ - ١٢ - ١٩٦٩ تى ٢٠ من ١٤٠٠)

٥٥٠ - وجوب تطبيق العقوبة الاشد - الارتباط - م ٢/٣٢ عقوبات
مخالفة ذلك - خطأ فى تطبيق القانون .

مضى كانت العقوبة المقررة للجريمة الاولى التى دين المظنون ضده بها (بيع سلعة مسمومة بكثر من لىبر المحدد قانونا) طبقا للمادة ١/٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ملى الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو لحدى هاتين العقوبتين ، بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية (عدم الاعلان عن أسعار للسلع لملصوفة للبيع) طبقا للمادة ١٣ من القانون سالف الذكر ملى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهها أو لحدى هاتين العقوبتين ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية رقد عملت فى حق المظنون ضده حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات نظرا للارتباط القائم بين الجريمتين أن تحكم بالعقوبة المقررة لاشدعهما وهى للجريمة الاولى ، لما كان الحكم المظنون فيه قد اكتفى بتفريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة عن التهمتين ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى نقضه جزئيا وتصحيحه بتفريم المظنون ضده مائة جنيه عن التهمتين بالإضافة للى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤ - ١ - ١٩٧٠ س ٣١ من ٣٦)

٥٥١ - المادة ٢/٣٢ عقوبات - مناهة تطبيقها .

لن مناهة تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية ولحدة بعدة افعال مكملة لبعضها لبعض ، فتكونت منها مجتمعة للوحدة الاجرامية التى عناها المشرع بالحكم الولرد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ للذكورة .

(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤ - ١ - ١٩٧٠ س ٣١ من ٣٢)

٥٥٢ - م ٢/٣٢ عقوبات - تحديد العقوبة الأشد - مناط ذلك - مثال .

تتقضى للفترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأنه إذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والعبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية ومقاسا لتزويدها في المواد ١١، ١٠، ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى (هي عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) والمنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي غرامة قدرها مائة قرش تتعدد بتعدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم ، وكانت عقوبة الجريمة الثالثة - وهي عدم تقديم الاستمارات والبيانات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية - المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون المذكور هي غرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على عشرة جنيهات ، فإن الجريمة الثالثة تكون هي صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها والتي لا تتعدد بها العقوبة بقدر عدد العمال، ويكون لأحكام الماطون فيه إذ قضى بمعاينة الماطون ضده بعقوبة المخالفة المقررة للجريمة الأولى قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء التعدد الذي قضى به في الجريمتين الأولى والثالثة ، ولا يفير من ذلك أن تكون المحكمة قد انتهت على خلاف حكم القانون إلى قيام ارتباط بين هاتين الجريمتين مع أنه لا ارتباط بينهما .

(الملحق رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨ - ١ - ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٠)

٥٥٣ - م ٢/٣٢ عقوبات - مناط تطبيقها - مفهوم الارتباط .

مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تلازم عنصرين هما وحدة الفرض وعدم التقابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أعمال متكاملة تكون مجموعا إجراميا لا ينفصم ، فإن تخلف أحد العنصرين انتفت للوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة . ولما كان لا تلازم بين جريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية (الجريمة الثانية) وجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (الجريمة الأولى) إذ يمكن تصور وقوع أحدهما دون الأخرى ، كما أن القيام بأحد اللواجين لا يجزئ عن القيام بالآخر ، فإن للحكم الماطون فيه إذ انتفى إلى عدم وجود ارتباط بين الجريمة الثانية وما عداها يكون صحيحا في القانون .

(الملحق رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨ - ١ - ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٠)

٥٥٤ - وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة - شرطا انطبق المادة ٢/٣٢

• عقوبات

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه « اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم » . فتطبيق هذا النص يتطلب تولف شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة .

(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢ - ٣ - ١٩٧٠ ص ٢١ ص ٢٣٠)

٥٥٥ - اتحاد الحق المعتدى عليه - شرطا القول بوحدة الغرض والسبب -

اختلاف هذا الحق - اختلاف السبب - ولو كان الفرض واحدا - اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة عنه في التهريب الجرمي - عدم انطبق المادة ٢/٣٢ عقوبات - وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .

لا يصح القول بوحدة للواقعة فيما يختص بالافعال المسندة الى المتهمين ، الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه . فاذا اختلف فان السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الفرض . واذا كان ما تقدم ، وكان الحق المعتدى عليه في واقعة السرقة هو حق المجنى عليه في ماله المستولى عليه ، ويختلف اختلافا بينا ، عن حق للدولة المعتدى عليه في واقعة التهريب الجرمي وهو اقتضاء للرسوم المستحقة على البضائع المهربة ، ومن ثم فان القول بتولف شرطي الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون غير سديد ، ويكون من المتعين ايقاع عقوبة مستقلة عن جريمة التهريب على حدة .

(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢ - ٣ - ١٩٧٠ ص ٢١ ص ٢٣٠)

٥٥٦ - معاقبة المتهم عن الجريمة ذات العقوبة الاشد - انحسار مصلحته

في اتقى النار عن الجريمة ذات العقوبة الاخف .

لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن واقعة التزوير المسندة اليه ، بعد أن قضت عليه المحكمة بالعقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المسندة اليه ايضا كعقوبة مقررة لاشد الجريمتين .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ - ٤ - ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٢٧١)

٥٥٧ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المسندة الى المتهم ناشئة عن فعل واحد أو أن تكون هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٨ - ١٠ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٥٣)

٥٥٨ - اعمال المحكمة حكم المادة ١/٣٢ عقوبات دون ذكرها - لا عيب .

متى كانت المحكمة قد اعملت حكم المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات نظرا للارتباط القائم بين التهم الثلاث التي أدانت المتهم بها ، فانه لا يعيب حكمها اغفالها ذكر تلك المادة .

(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩ - ١٢ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨١)

٥٥٩ - قضاء الحكم بتعدد القرابة بقدر عدد العمال دون استظهار عددهم

في مدوناته - قصور .

اذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد القرابة بقدر عدد العمال أن يستظهر في مدوناته عدد للعمال الذين وقعت في شأنهم تلك المخالفات حتى يمكن تحديد مقدار القرابة المحكوم بها ، فانه يكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقمها على المطعون ضده مما يوجب بالقصور ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣٦ - ١٢ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٨١٨)

٥٦٠ - تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة

١٩٥٤ في شأن الحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له - ولو كانت لسبب واحد - مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة - خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .

تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الحال الصناعية والتجارية على أن : « كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد » . فاذا كان للحكم المطعون فيه قد خالف نص هذه المادة بتوقيعه عقوبة واحدة عن جرائم عدم تقديم ترخيص المحل والرسم الهندسي المعتمد وصورة الاشتراطات الخاصة به الى لؤوظف المختص (موضوع

لنهم الثالثة والرابعة والخامسة الموجهة إلى المظنون ضده) فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .
(الملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ٩ - ١ - ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢٧)

٥٦١ - تعدد الجرائم - عقوبة - طعن - مصلحة .

لا يجدى الطاعن ما أثاره في طعنه بالنسبة إلى جريمته الاشتراك في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية - لاستمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية - واستعمال هذه البطاقة المزورة ، ما دام للحكم قد أثبت في حقه تولف جريمته الادلاء ببيانات غير صحيحة في استمارتي طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد المعاقب عليها بالمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال البدنية ولم يتوغل عليه سوى عقوبة واحدة هي الحبس مع الشغل لمدة سنة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام والتي طارت عليها المحكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهي عقوبة مقررة لأي من تلك الجرائم فيبقى الحكم محمولاً على الجريمتين الأخيرتين مما تنعدم معه مصلحة الطاعن فيما نراه على الحكم للمظنون فيه .

(الملن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤ - ٢ - ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٦١)

٥٦٢ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقتضى بها مقرر قانوناً لأحدى الجرائم التي دين بها الطاعن ما دام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة بأكملها التي اعتمدها للحكم والتي تعددت أوصافها فمضى فيها بعقوبة واحدة مطبقاً للمرة ٣٢ عقوبات للارتباط - مثال : في واقعة قتل عمد واحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص .

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن في الحكم الذي دان الطاعن بجرائم القتل العمد واحراز سلاح ناري مششخن وذخيرة بغير ترخيص مطبقاً المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة احراز السلاح المششخن وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقتضى بها مقرر قانوناً لهذه الجريمة، ما دام أن الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة التي اعتمدها للحكم - بأكملها سواء فيما يتعلق بمن كان يمسك بالبنقوية منذ البداية أو في كيفية انطلاق القذوف منها ولصاحبه للمجنى عليه ناعياً لطلاته النار على المجنى عليه بقصد قتله إذ أن مؤدى الطعن على هذا النحو متصل بتقرير الواقع مما يتعين معه إعادة استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ونقض للحكم المظنون فيه والاحالة .

(الملن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ - ٣ - ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٤٨٧)

٥٦٣ - ادانة الطاعن بجريمتي القتل المعد ولحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص وتطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ عقوبت بمقتضاء تعديل العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٣٤ عقوبت بوصفها عقوبة الجريمة الأشد لعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر - معقبة الحكم للطاعن بالسجن لمدة سنة - خطأ في تطبيق القانون - يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل العقوبة المقررة بها الحبس سنة واحدة مع التمثل بدلاً من السجن بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقررة بها - المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

إذا كان الحكم قد انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة القتل المعد المعاقب عليها بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وبجريمتي لحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولستعمل الرأفة معه وطبقن المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة عن جميع التهم المسندة اليه والمصادرة وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات تبديل العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بوصفها عقوبة للجريمة الأشد بعقوبة للسجن أو الحبس الذي لا يجسوز أن ينقص عن ستة شهور ، وكانت المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل العقوبة المقررة بها الحبس سنة واحدة مع انشغل بدلاً من السجن بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقررة بها .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ - ١١ - ١٩٧٢ ص ٣٣ ص ١٢١٦)

٥٦٤ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات - انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية .

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها للشارع بالحكم في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٧ - ١ - ١٩٧٢ ص ٢٤ ص ٤٣)

٥٦٥ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية ولحده بعدة أعمال مكملة لبعضها البعض وجمعت بينها وحدة الغرض فتكونت منها وحدة إجرامية غير قابلة للتجزئة .

(الملن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ - ٢ - ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٠)

٥٦٦ - ضوابط معرفة العقوبة الأشد في نطاق المادة ٣٢ عقوبات - عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس مماثلة لعقوبة الحبس - ارتباط جريمتي التشرد والتسول بوجوب توقيع عقوبة الجريمة الأولى محسب باعتبارها الأشد - مخالفة ذلك - خطأ .

من المقرر أن العبرة في جسامه للعقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج للشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسول هي بحسب نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ هي الحبس مدة لا تتجاوز شهرين ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التي يحكم بها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنائية أو أي قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة التسول هي الأشد مما يقتضى أعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .

(الملن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠ - ١٠ - ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٢٢)

٥٦٧ - قانون اصلح المتهم - وجوب تطبيقه - اثر ذلك .

إن القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر في يوليو سنة ١٩٧٥ هو القانون لاصلاح المتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المال موضوع للجريمة لا يجاوز خمسمائة جنيه فإنه يتعين نقض الحكم فيه

والإحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر.

(الطن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨ - ٣ - ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤٠٦)

٥٦٨ - تعدد الجرائم - وحدة الفرض - عقوبة اشد - مالا يعيب حكم الإدانة .

لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبتها للطاعنون الاول والثالث والرابع المستوجبة لعقابهم وانها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب للحكم على كل منهم بعقوبة واحدة هي المقررة لاشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على كل من هؤلاء الثلاثة بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فانه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الاشد . لما كان كل ما تقدم ، فان للطن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً :

(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٣ - ١٠ - ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٧٥)

٥٦٩ - جرائم متعددة - عقوبة - ما يشترط لصحتها - العقوبة المبررة - طعن - انعدام المصلحة .

لما كان الطعن وارداً على لحدى الجرائم التي دين الطاعن بها ، وهي القتل العمد ، دون جريمة احراز السلاح الناري المششخ بغير ترخيص ، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الاخيرة منه ، ودلت عليها ، بما لا يمارى فيه الطاعن ، باعتباره بها ولم توقع المحكمة عليه سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانت بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة بها وهي الاشغال الشاقة عشر سنوات والمصادرة تدخل في حدود العقوبة المقررة لاحداها وهي جريمة احراز السلاح الناري المششخ بغير ترخيص التي دين الطاعن بها ، فانه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بأسباب طعنه .

(الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦ - ١ - ١٩٧٨ س ٢٩ من ٥٥)

٥٧٠ - عقوبة - جنائية قتل .

مضى كانت العقوبة الواقعة على للطاعنين وهي الاشغال الشاقة - المؤبدة والمؤقتة - تدخل في الحدود المقررة لجنائية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما اثاروه من تخلف سبقي الاصرار :

(الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٦ - ٢ - ١٩٧٨ س ٣٩ من ١٣١)

٥٧١ - عقوبة - تعدد الجرائم - كفاية الحكم بالعقوبة الأشد *

حسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعن ، كي يستقيم قضاؤه عليه بالغرابة والتمويض المؤقت الذي قضى به - في منطوقه - للمدعى بالحقوق المدنية دون أن يدخل في تقديره سوى ما لحقه من تشهير وإساءة نتيجة لتهامه بالسرقة - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن مما ينعماء على الحكم بالنسبة لجرائم الخذف والاتفاق الجنائي وإزعاج السلطات ما دام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة - عن كافة الجرائم التي دافه بها - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التي هي أشد من عقوبة إزعاج السلطات ولا تغاير العقوبة المقررة لأي من جريمتي البلاغ الكاذب والاتفاق الجنائي *

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١ - ١ - ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٠)

٥٧٢ - تعدد جرائم القتل - ارتباط - توقيع العقوبة الأشد - أثره *

إن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنين بجنايات قتل ٠٠ و ٠٠ والشروع في قتل ٠٠ ٠٠ وأعمل في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية قتل ٠٠ ٠٠ عمدا مع سبق الإصرار التي أثبتتها في حقهما باعتبارهما للجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه تعييبا للحكم في خصوص جنايتي القتل والشروع فيه *

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢ - ٢ - ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٤٢)

٥٧٣ - محكمة موضوع - سلطتها التقديرية في قبيل حالة الارتباط الذي

لا يقبل التجزئة *

حتى كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعده أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم بالورد في الفقرة المشار إليها ، ولا كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه - وعلى ما يسلم به الطاعن - تشير إلى أن السرقتين اللتين قارفيهما

الطاعن قد وقعتا على شخصين مختلفين وفي تاريخين ومكانين وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذلته أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد وذلك لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمة الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن التي كانت منضمة אליها ومن ثم فإن انزال الحكم عقوبة عن كل من الجريمتين يكون صحيحاً في القانون وما أورده في الدعوى على هذا الدفاع سائغ ومقبول ومنع الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح *

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٧ - ٥ - ١٩٦٩ ص ٣٠ ص ٤٤)

الفصل الثالث

وقف تنفيذ العقوبة

٥٧٤ - الحكم السابق مانع من إيقاف التنفيذ طبقا لنص م ٥٢ ع قديم .

ان المادة ٥٢ ع لم تشترط أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد أتى مطلقا من كل قيد زمني ودالا بذلك على أنه مهما قدمت السابقة في الزمن فانها معتبرة للمنع من إيقاف التنفيذ .

(جلسة ٢٠ - ٦ - ١٩٣٢ طعن رقم ٢١٨٠ سنة ٢ ق ١)

٥٧٥ - الحكم السابق مانع من إيقاف التنفيذ طبقا لنص م ٥٢ ع قديم .

ان المادة ٥٢ ع اذ اشترطت في أمر إيقاف التنفيذ أن تبين المحكمة اسباب أمرها به فقد جعلت من واجبها أن تتحرى وتحقق ما اذا لم تكن الطة قائمة . فاذا كانت المحكمة بمجرد أن وجدت أن أساس سابقة المتهم الواردة بصحيفته هو حكم غيابي فقد وقفت عند هذا الحد ولم تعتبر السابقة وأمرت بإيقاف التنفيذ قائلة انه لم يتقدم لها ما يفيد أن هذا الحكم أصبح نهائيا ونفذ على المتهم وكان الواقع أن ذلك الحكم للغيابي للوارد بصحيفة المتهم قد أصبح نهائيا فان وقوف المحكمة عند حد كون الحكم غيابي وعدم تحريها ما اذا كان أصبح نهائيا مانعا من الامر بإيقاف التنفيذ أم غير نهائي ، ذلك تصرف خاطئ ، من جانبها ويتعين على محكمة النقض تصحيح الحكم بإيجاب للتنفيذ .

(جلسة ١٩ - ٦ - ١٩٣٣ طعن رقم ١٦٦٨ سنة ٢ ق ١)

٥٧٦ - شرط الحكم بوقف التنفيذ طبقا لنص م ٥٣ ع قديم .

ان القانون وإن نص في المادة ٥٣ ع على أن للحكم المؤقت تنفيذه يعتبر كأن لم يكن متى وفي المحكوم عليه بالشروط المنصوص عنها في تلك المادة فانه جعل لذلك الحكم اثرا باقيا على مر الزمن اذ قال في آخر المادة المذكورة ، ومع ذلك فانه يكون مانعا من الامر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه ، وقد يرى أن في هذا النص ما يتعارض مع صدر المادة ولا تنفي

ما تعلق من الحكم بمقوبة الحبس فقط وذلك ظاهر من النص الفرنسي للمادة إذ هو يعبر عن الحكم (La Condamnation) والمتفق عليه أن للحكم يبقى أثره فيما عدا ذلك . فإذا كان الحكم قد قضى بالفرامة علاوة على الحبس فإن هذه الفرامة تنفذ وتبقى نافذة وكذلك لا يؤثر مضي الخمس السنين فيما ترتب للخير من الحقوق بمقتضى الحكم كالتعويضات والرد والمصاريف وغيرها .

(جلسة ٥ - ٢ - ١٩٢٤ ملن رقم ٥٥ لسنة ٤ ق .)

٥٧٧ - الحكم السابق ملغ من إيقاف التنفيذ طبقاً لنص م ٥٢ ع

قديم .

إذا قضى الحكم الابتدائي بإيقاف التنفيذ وقرر أن المتهم لا سوابق له ولدى المحكمة الاستئنافية طلبت النيابة تأييد الحكم فايد ثم طعنت النيابة بطريق النقض في الحكم لقضائه بإيقاف التنفيذ مع أن للمتهم سابقة ولم تدع النيابة في تقرير أسباب الطعن المقدم منها لمحكمة النقض أن صحيفة سوابق المتهم كانت موجودة فعلاً بملف الدعوى تحت نظر المحكمة الاستئنافية وأنها عرضت عليها ولفنت نظرها إليها فهما يكن للمتهم من سوابق فإن محكمة النقض لا تستطيع المساس بالحكم لاطعون فيه ولا إسناد أى خطأ للمحكمة الاستئنافية .

(جلسة ٣٠ - ٤ - ١٩٢٤ ملن رقم ٣١ سنة ٤ ق)

٥٧٨ - وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي بحث داخل تحت سلطان تاضي الموضوع وتقديره ، يقرره لمن يراه مستحقاً له من لفتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً وعلى حدة .

(جلسة ٤ - ٦ - ١٩٢٤ ملن رقم ١١٩٩ سنة ٤ ق)

٥٧٩ - التزام المحكمة ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف

التنفيذ .

المحكمة ملزمة قانوناً ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بدالها ذلك .

(جلسة ٦ - ٤ - ١٩٢٦ ملن رقم ١١٦٩ سنة ٦ ق)

٥٨٠ - وجوب التزام القاضي بالحدود التي وضعها القانون للحكم بوقف التنفيذ .

ان الحكم بوقف التنفيذ لا يكون الا لتحقيق مصلحة اجتماعية هي اصلاح حال المحكوم عليه ، وتمهيد السبيل لعدم عودته الى ارتكاب الجرائم . ولذلك نصت المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أن شروط وقف التنفيذ فيما يتعلق بالجاني هي أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون . فإذا رأى القاضي من الظروف المتقدمة أن الجاني الذي ارتكب جنائية أو جنحة سوف يتقلع عن ارتكاب الجرائم . جاز له للحكم بوقف تنفيذ للعقوبة التي قضى بها عليه بشرط أن يبين أسباب ذلك أما لذة رأى أنه غير قابل للإصلاح فيجب عليه ألا يقف تنفيذ للعقوبة . ولا يجوز له أن يخرج عن الشروط التي وضعها القانون للحكم بوقف التنفيذ بل يجب عليه أن يلتزم حدودها ، فالحكم الذي يماق وقف تنفيذ العقوبة على شرط أن يعيد المتهم الطفل المخطوف لى والدته الحاضنة له يكون قد خالف القانون من ناحية تجاوزه سلطة بخلقه من عنده شرطاً لوقف التنفيذ لم ينص عليه القانون ولا يمت بصلة ما الى الغرض الذي قصد الشارع تحقيقه من وقف التنفيذ ، فضلاً عن مخالفتها لما يجب على القاضي أن يراعيه ، عند الحكم بوقف التنفيذ ، من النظر الى ظروف الدعوى كما هي معروضة على المحكمة وعدم بناء قضائه بذلك على واقعة مستقبلية .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٢٨ طعن رقم ٤٣ سنة ٩ ق)

٥٨١ - وجوب التزام القاضي بالحدود التي وضعها القانون للحكم بوقف التنفيذ .

ما دام القانون قد حدد مدة معينة لوقف التنفيذ فلا يملك القاضي أن يخير فيها بالزيادة أو بالنقص . فلا يجوز أن يحكم بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبديءاً من يوم صدور الحكم على ألا ينفذ مقتضى هذا الحكم الا اذا أعاد المحكوم عليه الطفل الى حاضنته ، فان هذا يقتضى أن تكون مدة الوقف أقل من خمس سنين ، لان المدة المقررة في القانون هي خمس سنوات تبديءاً من تاريخ صدور الحكم نهائياً .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٢٨ طعن رقم ٤٣ سنة ٩ ق)

٥٨٢ - التزام المحكمة الاستثنائية بالنص في حكمها على مبدأ مدة وقف التنفيذ اذا أغفل الحكم الابتدائي ذلك .

ان القانون لا نص في ثلاثة ٥٦ عقوبات على ، صدور الامر بايقاف تنفيذ

العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه للحكم نهائياً ، تد
أراد أمرين : أولهما أن يكون مبدأ مدة وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه
نهائياً . والثاني أن الحكم يجب أن يصرح فيه بأن مدة للوقف تبدأ من هذا
التاريخ ليكون ذلك بمثابة انظار صريح للمحكوم عليه . واذا كان الحكم
الابتدائي لم يصرح فيه بذلك فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية أن تصرح به
في حكمها ولو كان الاستئناف مرفوعاً من ثلثتهم وحده . ولا يكون في ذلك منها
تسوي، لحالة المتهم ما دام بدء مدة الإيقاف لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم
يكن منصوباً على ذلك في الحكم ، ولا يؤثر في هذا أن الحكم قد صدار قبل
ذلك نهائياً بالنسبة للنسبة بانتضاء ميعاد الاستئناف المقرر لها . وذلك لأنه
وإن كان انتهائياً بالنسبة لها لا يزال بالاستئناف المرفوع عنه من المتهم قابلاً
للتعديل أمام المحكمة الاستئنافية .

(جلسة ٩ - ٦ - ١٩٤١ طعن رقم ١٥٧١ سنة ١١ ق)

٥٨٣ - جواز وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ .

القانون لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق
الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك واذا فلا تثريب على المحكمة إذا هي قالت
أن المتهم عائد ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعتها عليه على الرغم من سبق
الحكم له بوقف التنفيذ .

(جلسة ١٥ - ٢ - ١٩٤٣ طعن رقم ٥٣١ سنة ١٣ ق)

٥٨٤ - سلطة المحكمة عند الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معا أن تأمر بوقف تنفيذ احدهما أو كليهما .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « يجوز للمحكمة عند
الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في
نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ... الخ » قد حولت المحكمة عند الحكم
بعقوبتي الحبس والغرامة معا أن تأمر بوقف تنفيذ احدهما أو كليهما ، وليس
فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ بأن تأمر به بالنسبة لهما معا .

(جلسة ١٩ - ٤ - ١٩٤٣ طعن رقم ٨٣٣ سنة ١٣ ق)

٥٨٥ - وقف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات البحتة .

إن وقف التنفيذ لا يكون - بحسب صريح النصوص التي وضعت له في القانون - إلا بالنسبة إلى العقوبات . فهو إذن لا يجوز في التوقيضات ولا في سائر أحوال الرد . فإن الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر وإنما قصد به إعادة الحالة التي ما كانت عليه قبل الجريمة ومتى كان ذلك كذلك ، وكانت إزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة أثر المخالفة ، فإن الحكم بوقف تنفيذهما يكون مخالفاً للقانون .

(جلسة ٣٠ - ٤ - ١٩٤٥ طعن رقم ٩٢٢ لسنة ١٥ ق)

٥٨٦ - وقف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات البحتة .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالفرامة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أم تبعية ، أما الجزاءات الأخرى التي وإن كان فيها معنى العقوبة . ليست عقوبات بحتة ، فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها .

ولما كانت الزيادة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والامرين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ ليست من قبيل العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي . لأن فيها معنى التأموض عما لحق الخزانة العامة من الضرر بسبب ارتكاب جريمة ضريبية . فإنه يكون من غير الجائز وقف تنفيذ الحكم للصادر بها .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢٠ - ٤ - ١٩٤٨)

٥٨٧ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا كانت لمدة لا تزيد على سنة .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا كانت لمدة لا تزيد على سنة ، فإذا كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين ، فإنه يكون قد أخطأ . وهذا الخطأ يستوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها . ولا يجوز أن يكتفى بتصحيحه من محكمة النقض . إذ أن إيقاف التنفيذ عنصر يجب مراعاته في تقدير العقوبة بل هو جزء يتصل بها كل الاتصال .

(جلسة ٢ - ٦ - ١٩٤٨ طعن رقم ١٨٤ لسنة ١٨ ق)

٥٨٨ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا كانت لمدة لا تزيد على سنة .

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم سنة ونصف سنة مع وقف التنفيذ . فإنه يكون قد أخطأ فيما أمر به من وقف التنفيذ . إذ المادة ٥٥ عقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة . وإذا كان وقف التنفيذ من العناصر التي تلمحها المحكمة عند تقدير العقوبة فهو مع كون الخطأ الحاصل فيه خطأ في القانون يتصل في الوقت ذاته بتقدير العقوبة اتصالاً تاماً يستوجب إعادة للنظر فيها . وإذن فلا يصح أن تكتفى محكمة للنقض بتصحيح للخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ وحده .

(جلسة ٣١ - ٥ - ١٩٤٩ طين رقم ٨٦٧ سنة ١٩٤٩ ق)

٥٨٩ - وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

إن تقدير العقوبة بما في ذلك وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها فما دامت هي لم تخرج بالعقوبة عن الحد المقرر بنص القانون فلا رقابة عليها وإذا كانت المحكمة قد ألغت وقف التنفيذ للقضي به لبتدائياً لمسا لارتأته من أن عدم وجود للسوابق وحده لا يصلح مجزراً له فلا يعقب عليها في ذلك .

(جلسة ٣٠ - ١٢ - ١٩٤٩ طين رقم ١٢٣٨ سنة ١٩٤٩ ق)

٥٩٠ - سلطة المحكمة عند الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معاً أن بوقف تنفيذ أحدهما أو كليهما .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد رخصت للمحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها للجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظاهر من نص هذه المادة أنه ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لعقوبتي الحبس والغرامة . ولذا فإن كانت المحكمة قد رأت أن تجعل وقف للتنفيذ مقصوراً على عقوبة الحبس دون الغرامة فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(جلسة ٩ - ١٠ - ١٩٥٠ طين رقم ٩٧٨ سنة ١٩٥٠ ق)

٥٩١ - للترام المحكمة بيان الاسباب التي تستند اليها في الحكم بوقف التنفيذ .

ان وقف تنفيذ العقوبة أمر ينطبق بتقديرها ، وهذا للتقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلتزم ببيان الاسباب التي من أجلها أوقعت على المتهم للعقوبة بالقدر الذي لارتكاته ، واذا فالنمى على الحكم أنه أغفل طالب وقف التنفيذ ولم يرد عليه ولا يكون له محل .

(جلسة ٢٢ - ١٠ - ١٩٥٠ ملن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠ ق)

٥٩٢ - للترام للمحكمة بيان الاسباب التي تستند اليها في الحكم بوقف التنفيذ .

إذا كانت المحكمة قد صرحت في أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملا للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا للحكم يكون متجاوزا متعينا نقضه .

(جلسة ٧ - ١١ - ١٩٥٠ ملن رقم ١٠٢٩ سنة ٢٠ ق)

٥٩٣ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة القضي بها لمخالفة أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار .

ان المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص فيما تنص عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار أو المادة ١٣ من المرسوم المذكور . فالحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن عن أسعار بضاعته يكون خطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٥١ ملن رقم ١١٠٥ سنة ٢١ ق)

٥٩٤ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة القضي بها لمخالفة أحكام القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ .

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون للمقوبات على عضوية الفرملة

في الاحتيال المنصوص عليها في هذا القانون ، واذا غمى كان الحكم قد دان المتهم بأنه « خدع المجنى عليه المتصادق معه على شراء نصف كيلو لحم يتلو بان وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة » ، وقضى بتغريمه ٥٠٠ قرش طبقاً للمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١١ - ٣ - ١٩٥٢ طعن رقم ١٢١٠ سنة ٢١ ق)

٥٩٥ - وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

المفروض في القاضى الاحاطة بأحكام القانون ، ووقف التنفيذ ، عند جواز ذلك قانوناً ، من الطلاقات القاضى ان شاء أمر به وان شاء لم يأمر . واذا غمى كان لا واقع في الدعوى أن القاضى طبق قانوناً لاحقاً أصلح للمتهم دون استعمال حق وقف التنفيذ المنصوص عليه في القانون القديم ، فلا يجوز لهذا المتهم أن ينمى على هذا الحكم أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصلح له قد فاتها أن القانون السابق يجيز وقف التنفيذ .

(جلسة ١٨ - ٣ - ١٩٥٢ طعن رقم ١١٥١ سنة ٢١ ق)

٥٩٦ - وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الممسل بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

ان للقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذى جرى به العمل ابتداء من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قضى بتعديل الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات بأن « يصدر الامر بايقساط تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبداً من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائياً » ، واذا غمى كان للحكم المطعون فيه الذى صدر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أى بعد صدور هذا القانون قد حدد مدة وقف تنفيذ العقوبة بخمس سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه بالنسبة الى مدة وقف تنفيذ العقوبة بجعلها ثلاث سنوات تبداً من يوم صدور الحكم المطعون فيه .

(جلسة ٨ - ٢ - ١٩٥٤ طعن رقم ٢٤١٦ سنة ٢٢ ق)

٥٩٧ - وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ونص فيه على أن يعامل به من تاريخ نشره استبدلت بالفقرة الاولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات للنص الاتي : « ويصدر الامر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا » واذا فمضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ، فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتعين تصحيح هذا الخطأ بجعل مدة وقف التنفيذ ثلاث سنوات من يوم صدور الحكم المطعون فيه .

(جلسة ١١ - ٣ - ١٩٥٤ طين رقم ٨٢ سنة ٢٤ ق)

٥٩٨ - وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ .

ان مدة وقف تنفيذ العقوبة قد علت بمقتضى القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل من ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من خمس سنوات الى ثلاث . فيتعين امسالا لنصوص هذا القانون وباعتباره القانون الاصلاح للمتهم طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات للقضاء بحمل هذه المدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم المطعون فيه .

(جلسة ١٢ - ٥ - ١٩٥٤ طين رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق)

٥٩٩ - وقف تنفيذ العقوبة - من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية للترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة التي ثبتت على المتهم من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الاسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالفقر الذي ارتكبه .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٥٥ طين رقم ٧٥٤ سنة ٢٥ ق)

٦٠٠ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمخالفة أحكام المرسوم

بمقتضى قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أو مخالفة القرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك طبقاً للمادة الثانية عشر من المرسوم بقانون انشمار إليه .

(جلسة ٥ - ١٢ - ١٩٥٥ طعن رقم ٧٤٩ سنة ٢٥ ق)

٦٠١ - الحكم بالحبس ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ - خطأ .

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين وبوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٦ - ٢ - ١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٢)

٦٠٢ - عدم جواز تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطلان .

لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطلان مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن المنوطة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حداً يجب أن تتقف عنده الأحكام ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٦ - ٤ - ١٩٥٦ س ١١ ص ٣٨٠)

٦٠٣ - عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجذعة في جرائم المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات .

إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز للحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجذعة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس القضي بها يكون غير خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٥ - ٣ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٢٢)

٦٠٤ - طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تلغى حكمها استئنافية هو من اختصاص محكمة أول درجة - م ٥٧ ع ٠

متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم فى المارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استئنافية ، فإن الاختصاص بالفصل فى طلب الغاء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الاولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لان تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومنجبا لمتابعه من وقت صدوره .

(الملحق رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٥٧ م ٨ ص ١٥٤٢)

٦٠٥ - عدم وجوب أن تكون العقوبة التي يستند اليها فى الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ - المادة ٥٦ عقوبات .

لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستند اليها فى الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الاحكام على شرط جات خلوا من التفرقة بين الاحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الالغاء .

(الملحق رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٥٧ م ٨ ص ١٥٣٩)
(الملحق رقم ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، لصحة ٢٧ ق الصادرة بجلسته ٢١ - ٥ - ١٩٥٧ م)

٦٠٦ - عدم تطلب المادة ١/٥٧ عقوبات اجراءات خاصة لالغاء الامر بوقف تنفيذ العقوبة - كل ما اشترطه هو صدور الامر من المحكمة بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور .

لم تضع الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات اجراءات خاصة لالغاء الامر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته أن يصدر أمر الالغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب لجراه أى تحقيق .

(الملحق رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٥٧ م ٨ ص ١٥٣٩)

٦٠٧ - تأييد الحكم الابتدائي بوقف تنفيذ العقوبة استئنافية - اختصاص محكمة أول درجة فى طلب الغاء وقف تنفيذ العقوبة - المادة ٥٧ عقوبات .

متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل

فعارض وحكم في المارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استثنائيا ، فان الاختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف للعقوبة انما يكون لمحكمة الدرجة الاولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لان تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومحتجا لنتائجه من وقت صدوره .

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٦ - ٥ - ١٩٥٧ س ٨ - ص ٥٤٣)

٦٠٨ - يصدر أمر إلغاء وقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد اعلان التهم دون إجراء أي تحقيق .

لم تضع الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة للإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته أن يصدر أمر الإلغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف لتهم بالاحضور ولم توجب إجراء أي تحقيق .

(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٦ - ٥ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٣٩)

٦٠٩ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة من صميم عمل قاضي الموضوع - من حقه أن يأمر أو لا يأمر به .

الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ، ومن حقه أن يأمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة لتأتي بحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يجعل للشارع للمتهم شأنًا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رايه .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠ - ٦ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٦٤٠)

٦١٠ - وجوب مبادرة النيابة الى تنفيذ الاحكام - صدور أمر كتابي بذلك - غير لازم - م ٤٦٢ ج .

أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر الى تنفيذ الاحكام الواجبة التنفيذ ، ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١ - ١١ - ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٤٤)

٦١١ - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة - غير جائز - علة ذلك ؟

إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررًا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتماً القول برد الشيء للضبوط بناءً على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور لاجازته ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاءً مخالفًا للقانون .

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ - ١١ - ١٩٥٧ م - ٨ ص ٩١٧)

٦١٢ - إيقاف تنفيذ العقوبة أمر موضوعي يقرره قاضي الموضوع إن يراه

مستحقاً له من المتهمين . .

الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي بحث يدخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، يقرره إن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة .

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥ - ١٢ - ١٩٥٨ م - ٩ ص ١٠٨١)

٦١٣ - الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة - جواز تفسير منطوق

الحكم ما أجملته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الغرامة - انتفاء التناقض في هذه الحالة .

الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة ولا تنزيب على الحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجملته في أسبابه فإذا كان ما قاله للحكم في أسبابه أجماً عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسره في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الغرامة فإن هذا التفسير لا يجاني المنطق ولا ينساقض في شيء ما سبقه .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٢ - ١٢ - ١٩٥٨ م - ٩ ص ١١٠٥)

٦١٤ - الأصل في الأحكام الجنائية وجوب تنفيذها - الاستثناء ما تضمنته

م ٤٦٩ و م ٤٥٢ وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية .

الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع - في

قانون الإجراءات الجنائية - من هذا الاصل الا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الإشكال في التنفيذ .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨ - ٥ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٤٠)

٦١٥ - التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالاعتقال - وقت حصوله - هو وقت النداء على القضية في يوم الجلسة - عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة والعبرة في ذلك بمصيرية التنفيذ امرا واقعا بمنول المتهم امام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنائه .

المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لذ نصت على انه : « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ولجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف موطا بعدم تقم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، ففادت بذلك الا يسقط استئنائه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ما ظم للتنفيذ عليه قد أصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير امر التنفيذ تمهيدا لايداع المتهم السجن طبقا للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يكون المتهم قد وضح نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبل الإجراءات للتنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فان المتهم اذ مثل امام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنائه عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليه قد أصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم اذ قضى يسقط استئناف المتهم رغم تقيمه في يوم الجلسة ومثوله امام المحكمة قبل نظر استئنائه - مخطئا في القانون ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢ - ٢ - ١٩٦٠ م ١١ ص ١٢٦)

٦١٦ - وقف تنفيذ العقوبة - مسألة موضوعية تقديرية .

تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الامور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦ - ٤ - ١٩٦٢ م ١٣ ص ٣٤٧)

٦١٧ - عدم قبيل الدعاوى الجنائية على الدعاوى المدنية في طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر حتى يفصل في الطعن .

طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية مؤقتا حتى يفصل في (م - ١٦)

للطن المرفوع بشأنه لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الملزمة
للتطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨ - ٥ - ١٩٦٤ س ١٥ من ٢١٥)

**٦١٨ - تقدير الامر بايقاف تنفيذ العقوبة وشمول الايقاف لجميع الآثار
الجنائية المترتبة على الحكم - من ملاحظات محكمة الموضوع .**

ان الامر بايقاف تنفيذ العقوبة وشمول الايقاف لجميع الآثار الجنائية
المترتبة على الحكم أو عدم شموله - هو كتقدير للعقوبة في الحدود المقررة للقانون -
مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع عن حقه فيما لا يراه من ظروف الجريمة
وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا
الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية . وهذا الحق لم يجعل المشرع للمتهم شأنًا
فيه ، بل خص به قاضي الموضوع ، ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك
وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه .

(الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣ - ١ - ١٩٦٩ س ٢٢ من ٥٣)

**٦١٩ - عدم جواز ايقاف تنفيذ العقوبة الا عند الحكم في جنابة أو جنحة
بالفرامة أو الحبس مدة لاتزيد عن سنة - المادة ٥٥ عقوبات - مخالفة الحكم هذا
النص وإن يعد خطأ في القانون ، الا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا -
حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية
الصحيحة - وجوب نقض الحكم مع الاحالة .**

تنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أنه : « يجوز للمحكمة عند الحكم
في جنابة أو جنحة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر في نفس
الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة » ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بايقاف
تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المظنون ضده وهي لمدة سنتين يكون معيبا
بالخطأ في تطبيق القانون . ولا كان ايقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها
المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون الا أنه
متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا ، مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا
التقدير في الحدود القانونية للصحيحة ، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض
الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١ - ٦ - ١٩٧٠ س ٢١ من ٧٩٢)

٦٢٠ - لقائمة المحكمة قضائها بوقف تنفيذ عقوبة المتهم بإحراز مواد مخدرة
لغير قصد الاتجار أو للتعاطي أو الاستعمال الشخصي - بقالة ان صحيفة حلالته
الجنائية خلو من السوابق مع ان الاوراق خلت من الصحيفة المذكورة - يعيبه .

متى كان يبين من مطالعة للحكم المطعون فيه أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبتي
الحبس والغرامة استنادا لى ظروف الدعوى وخلو صحيفة حالة المتهم الجنائية
من السوابق ، وكان يبين من المفردات المضمونة أنه لا اصل لما أورده الحكم بشأن
صحيفة حلة المتهم الجنائية ، لخلو الاوراق منها ، بل أن للثابت منها ينقصه
بما قرره المتهم فى التحقيق من سبق الحكم عليه لاحرازه ملدة مخدرة فان المحكمة
تكون قد اقامت حكمها المطعون فيه على غير للثابت من الاوراق وعلى خلاف
القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٣ - ١٠ - ١٩٧١ م ٢٢ م ٥٥٩)

٦٢١ - سلطة محكمة النقض - فى وقف تنفيذ العقوبة - المادتان ٥٥
و ١/٥٦ عقوبات .

لمحكمة للنقض ، متى رأت - لظروف الدعوى وماضى المتهم ما يبعث على
الاعتقاد بأنه سوف لا يعود مستقبلا لمخالفة للقانون - أن تامر بوقف تنفيذ العقوبة
عملا بالمادتين ٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٠ - ١ - ١٩٧٢ م ٢٣ م ٣٥)

٦٢٢ - الامر بإيقاف تنفيذ العقوبة فى الحدود المقررة قانونا من سلطة
قاضى الموضوع رخص له الشارع فيه وتركه لمشيئته وما يراه من ظروف الجريمة
وحال مرتكبها .

الامر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون
ما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تعبا لما يراه من ظروف الجريمة
رجال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه وهذا الحق لم
يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه باستعماله
بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٤ - ٦ - ١٩٧٢ م ٢٣ م ٨٦٦)

٦٢٣ - عدم جواز الامر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مفسوسة وضارة بصحة الإنسان للبيع - المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - مما نصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من عدم جواز الامر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - معاقبة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مفسوسة وضارة بصحة الإنسان - والامر بوقف تنفيذها - خطأ في تطبيق القانون .

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها على أنه في الاحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشد مما قررت نصوصه تطبق للعقوبة الأشد دون غيرها ، ولما كان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الفس واللتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوسة وضارة بصحة الإنسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً للخطر مما يوجب للحكم بالعقوبة المقررة للأولى عملاً بالمادة ٣٢ من القانون المذكور نظراً لارتباط هذه الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة - على ما أثبتته الحكم الابتدائي المأخوذ بسبابه بالحكم المطعون فيه - فإن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمعاقبة المظنون ضده بمقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس المقضى عليه بها لبتدلياً تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ - ١٠ - ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٠٩٩)

٦٢٤ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المادة ٤٦ من القانون المذكور - توقيع الحكم عقوبة اللجنة على المظنون ضده عن جريمة لحراز مخدر وأمره بإيقاف تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحيفة حالة التهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - خطأ في تطبيق القانون بموجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المتضى بهما .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه
 • لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في

لحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . • ولما كان الثابت أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التي كانت مطروحة أمام المحكمة تضمنت سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضورا بالحبس سنتين مع التمثيل وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه لأحرار مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . فإن المحكمة إذ انتهت في قضائها إلى توقيع عقوبة الجثة على المطعون ضده عن جريمة لحرار جوه مخدر في غير الأحوال للصرح بها قانونا التي دانته بها وفقا لأحكام ذلك القانون . ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة . • وإذ كان الحكم بالمطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ ماتين العقوبتين .

(الملن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ - ١١ - ١٩٧٣ م ٢٣ م ١٣٠١)

٦٢٥ - وقف تنفيذ العقوبة - شرطه •

إن المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح لا تجيز إيقاف تنفيذ العقوبة في الجرائم المنصوص عليها فيه . ومن ثم فإن الحكم بالمطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها عن التهم الثلاث - مغادرة أراضي الجمهورية دون الحصول على إذن خاص ودون أن يكون حاملا جواز سفر قانوني وأجتياز الحدود المصرية للبيبة خارج نطاق بوابة السلوم - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه .

(الملن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥ - ١ - ١٩٧٥ م ٣٦ م ١٠)

٦٢٦ - إيقاف التنفيذ - في الجنائيات والجنح - قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقسوبة - تقطيع نباتات الحديقة النشأة بالخالفه لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - ليس عقوبة بحتة - الحكم بوقف تنفيذها - خطأ في القانون - يستوجب تصحيحه وإلغاءه في هذا الصدد •

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالحبس أو للفرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى لو كان فيها معنى العقوبة . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة تقطيع النباتات الموجودة

بالحقيقة المنشأة بنجر الطريق للقانونى - المنصوص عليها فى المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر - والتي عبر عنها الحكم المطعون فيه - بالازالة - لا تعتبر عقوبة بحتة - وان بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، اذ المقصود بها - رد الارض للزراعية الى الحالة التى كانت عليها قبل المخالفة وازالة أثرها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أمر بوقف تنفيذها دون تمييز بينهما وبين عقوبة للفرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يوجب تصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف للتنفيذ لجزء الازالة .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤ - ٦ - ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٦٣٦)

٦٢٧ - الامر فى ايقاف للتنفيذ - كالأمر فى تقدير للعقوبة - موضوعى .

الامر بإيقاضتنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبةفى الحدود المقررة فى القانونمما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ للعقوبة التى يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل للشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضى الموضوع او لم يلزمه باستعماله بل رخص له فمن ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رأيه .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥ - ١٠ - ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٨٥)

الفصل الرابع

انقضاء العقوبة

الفروع الأولى - المنع عن العقوبة

٦٢٨ - متى يجوز الانتفاء الى ولى الامر المنع عن العقوبة .

الانتفاء الى ولى الامر للمنع عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الاخيرة للتخلف من هذه العقوبة وللتنساق اعفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة اخف منها فمحله اذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للمطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ، ولكن اذا كان التماس العفو قد حصل وصدر للمعول مبادلاً للعقوبة المحكوم بها بعقوبة اخرى قبل أن يفصل فى المطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر بالعقوبة ، فان صدور هذا المعول يخرج الامر من يد النقضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطاعة المضي فى نظر الدعوى ويتعين عليها للتقرير بعدم جواز نظر المطعن .

(الطعن رقم ١ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٩ - ١١ - ١٩٣٧)

٦٢٩ - المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ - سريان أحكامه على الجسرائم التى تقع لمناسبة لانتخاب عضو لمجلس المديرية ما دامت للجريمة وقعت فى الفترة المحددة فيه .

إن المادة الثانية من قانون المعول الشامل الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ تشترط لسريان أحكام هذا القانون على الجرائم المبينة بها أن تكون تلك الجرائم قد وقعت بمناسبة الانتخابات ، أى أن يكون الانتخاب هو السبب المباشر فى ارتكابها ، أما اذا كان سببها غير ذلك كان يكون بين الجانى والجنى عليه ضغينة قديمة بسبب المنافسة فى الانتخابات فلا يسرى هذا القانون .

(الطعن رقم ٩٤٥ سنة ٨ ق - جلسة ٢٨ - ٢ - ١٩٣٨)

٦٣٠ - نطاق تطبيق المرسوم بقانون الصادر فى ١٠/٢/١٩٣٨ .

إن المرسوم بقانون بالمعول الشامل عن بعض الجرائم الصادرة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ نص فى فلاة لثانية منه على المعول عفاً شاملاً عما ارتكب فى الفترة

بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم الواردة فيها ، ومنها جنة لأضرب القصوص عليها في المادة ٦-٢ من قانون العقوبات القديم متى وقعت بمناسبة الانتخاب في الة لتقديم ذكرها ، فجنة الضرب الواقعة في الفترة للحدة في ذلك القانون لاسية لانتخاب عضو لمجلس الخيرية - وهو لانتخاب علم تتبع فيه أحكام قانون لانتخاب أعضاء مجلس للتوليد - تدخل في متناول النص المذكور متى كان الانتخاب قد حصل هو أيضا في الفترة المذكورة .

(الملن رقم ١٣٨ لسنة ٨ق - جلسة ٦ - ٦ - ١٩٣٨)

٦٣١ - شرط العفو عن جرائم القذف والسب .

أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لايعرض عن جرائم القذف والسب الا اذا كانت مقترنة بعلوى للجرائم الواردة في المادة الاولى منه ، او الا اذا وقعت بمناسبة الانتخاب ، او الا اذا كان السب موجه الى الموظفين العموميين ومن في حكمهم بموجب وظائفهم .

(الملن رقم ٢٢ لسنة ٩ق - جلسة ١٢-١٢-١٩٣٨)

٦٣٢ - العفو الشامل عن الجرائم السياسية .

أن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يلغى الشامل عن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي في الة من ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٢ قد نص في المادة الثانية منه على أن يعطى للقلب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كسفا في الجريدة الرسمية بلساء من شملهم العفو من الحكوم عليهم أو لتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحكمة . ولأن متى كان يبين من الاطلاع على قرو للقلب العام بتنفيذ ذلك المرسوم وعلى الكشف للرفق له أن اسم الطاعن لدرج فيه بوصف كونه ممن شملهم العفو بالنسبة الى الجريمة موضوع طعنه ، فانه يكون من التمين نقض للحكم الصادر بإدائته وللقضاء ببراءته .

(الملن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ٣ - ٣ - ١٩٥٢)

٦٣٣ - الجرائم السياسية - العفو الشامل .

لأنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي في الة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٢ من يوليه سنة ١٩٥٢ قد قضى في المادة الثانية منه على أن

يجلن النائب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من الحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تنزل قضايهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم ، كما نص على أنه في خلال الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تظلم إلى النائب العام من عدم إدراج اسمه في كشف من شملهم العفو ، وأنه قرر قبول تظلمه شكلا واعتبار الجريمة المسندة إليه مما يشمل العفو ، فإنه يتعين نقض للحكم بالنسبة إلى العقوبة المحكوم بها عليه والنقض ببراءته منها .

(الملن رقم ١٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦ - ١٢ - ١٩٥٢)

٦٣٤ - جرائم استعمال المرفقات المنصوص عليها في م ٢٥٨ ع - والتي استبدلت بهام ١٠٢ ع بموجب القانون ٥٠ سنة ١٩٤٩ .

إن لفظة الثلاثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو للجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٥٨ و ٢٣٠ - ٢٣٥ ومن ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . ولذا فمن كان الطاعن قد دين غيليسا بمقتضى المادة ٢/٢٥٨ من قانون العقوبات . وكان القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ وإن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات إلا أنه قد استبقى للجريمة التي كانت تعاقب عليها تلك المادة نفس الجريمة موضوع التظلم تقع تحت طائلة المادة ٢/٢٥٨ على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها ، ويكون الحكم للطعن فيه إذ رفض تظلم الطاعن قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . ذلك لأن المادة ١٠٢ فقرة ١ فيما تضمنته من حد حرية للقضاة في استعمال الحق المخول لهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات من شأنها أن تجعل المادة ٢/٢٥٨ التي كان معمولا بها وقت ارتكاب الجريمة أصلح للطاعن من المادة ١٠٢ وتجعل من التعمين تطبيقا لنص المنقورة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات تطبيقا المادة ٢٥٨ دون غيرها على الطاعن ، على أنه حتى بغض النظر عن هذا فإن الطاعن لا يستفيد من النص في القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على استثناء الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٥٨ - دون ذكر المادة ١٠٢ ذلك لأن المشرع نص على استثناء الجريمة بوصفها وبإركانها المبينة في المادة ٢٥٨ وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقا ، بل بقيت ، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥ سنة ١٩٤٩ رأى تغيير موضعها بين مواد القانون للفرض المبين في المذكرة التفسيرية فنقلها من مكانها بعد المادة ٢٥٧ حيث كانت إلى الباب الذي جمع فيه جرائم المرفقات بعد المادة ١٠٢ من نفس القانون .

(الملن رقم ١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠ - ٢ - ١٩٥٣)

٦٣٥ - وجوب الحكم بالبراءة في الجرائم التي يسرى عليها .

انه بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الذي يقضى بالعمو
عموماً شاملا عن الجرائم المخصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون
المعقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل به يتعين براءة كل متهم ارتكب
جريمة عيب من هذا القبيل .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢ - ٣ - ١٩٥٣)

٦٣٦ - العفو الشامل عن الجرائم السياسية - تنظم .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن
الجرائم للسياسية تنص على انه في ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون
يعلم للنائب العام كشفاً في الجريدة الرسمية باسماء من شملهم العفو من المحكوم
عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق امام المحاكم وفي الشهر
التالي يجوز ان يرى انه اغفل ادراج اسمه بغير حق ان يتظلم منه الى النائب
العام بتقرير في كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها ، فاذا رأى النائب
العام ان التظلم في غير محله أحاله في خلال اسبوعين من تاريخ التقرير الى احدى
دوائر محاكم الجنايات بالقاهرة التي يمينها رئيس المحكمة وتنص المادة الرابعة
من هذا القانون على وجوب العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد
نشر في العدد ١٤٢ مكرر غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٨
أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ويبين من هذا النص ان القانون اذا اطلق عبارة للشهر
التالي دون ان يقيدها بانها للشهر التالي لاعلان للكشف المشار اليه فان جفا ذلك
ان يكون هو الشهر التالي للشهر الاول ايا كان اليوم من الشهر الاول الذي يعلن
فيه للنائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية . ولذا فعنى كان
الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بعدم قبول تظلم الطاعن شكلاً لرغبه بعد الميعاد
على اعتبار ان الشهر الذي يحق للطاعن التظلم فيه من عدم ادراج اسمه في الكشف
المعلن في الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا الاعلان ،
فانه يكون قد اول القانون تأويلأ خاطئاً .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧ - ٣ - ١٩٥٣)

٦٣٧ - لجزاءات نظر الطعن والفصل فيه امام محكمة النقض .

ان المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل
تنص على ان يتبع في نظر الطعون والفصل فيها لجزاءات الطعن بالنقض في الورد
للجنائية ، وتنص المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب التقرير

بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم والا سقط الحق فيه . ولئن فمتى كان الحكم قد صدر حضوريا من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن فيه بطريق للنقض في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه بعد ذلك ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا -

(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢١-٤-١٩٥٣)

٦٣٨ - الجريمة التي ترتكب لغرض ديني بحث أو اجتماعي .

إن لرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد جرى في المادة الأولى منه على « أن يعفى عفواً شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيهما التي ارتكبت لغرض أو السبب سياسي وتكون متعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد وذلك في اللغة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآمر لقطعها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهروب وللتنكص من العقوبة أو إيلائهم أو إخفاء أدلة الجريمة » . وإذا كان مؤدى هذا النص أن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو غرض سياسي هي التي تستهدف اغراضا سياسية أو تقوم على سبب سياسي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن للجريمة المسندة للمطاعنين (تحطيم خزانة) لم ترتكب تحقيقا لهذه الاغراض بل ارتكبت لتحقيق غرض ديني بحث وأسس قضاءه على ذلك برفض التظلم - لا يكون قد أخطأ في شيء .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢١-٤-١٩٥٣)

٦٣٩ - الجرائم المنصوص عليها في م ٣/١ من المرسوم بقانون رقم ٢٤١

سنة ٥٢ سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن « يعفى عفواً شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيهما التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد ، وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ و ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ونص في الفقرة الثانية على أن « تأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآمر لقطعها » ، قد نص في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن « لا يشمل للمعنى للجرائم المنصوص عليها في المواد من ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٣٥ ومن ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات » ، ولما كان نص هذه

للفترة الاخيرة قد جاء عاما شاملا ، فقد افاد ذلك أن الجرائم المستفناة فيها ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشتملها اللغو إطلاقا سواء كانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٢)

٦٤٠ - جرائم الشيوعية .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن اللغو عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى على أن « يضى عفوا شاملا عن الجنائيات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك في مدة بين ٢٦ أغسطس سنة ٣٦ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ » . وبينت المذكرة الإيضاحية للتقدم بها مشروع للمرسوم بقانون المذكور ماهية الجرائم التي حذف هذا المرسوم بقانون لآلى شمولها باللغو فقالت « لأنها لا تتناول إلا ما له اتصال بالشئون الداخلية للسياسية للبلاد ، ويلاحظ أن هذا التحديد كان كافيا لاستبعاد الجرائم للضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج إلا أنه مع ذلك نص عليها صراحة زيادة في الإيضاح » . ويبين من هذا أن للشارح حدد معنى سياسية الجريمة التي قصد أن يمنع اللغو لارتكبيها ، فقال أنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي ، وقديما بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد . وإذا منى كان للحكم المعلن فيه قد قال أن جرائم الشيوعية « المنسوبة إلى المتهم » لا تقتصر على الاعتقاد على للنظم السياسية للدولة بل تتناول الأنظمة الاجتماعية ولها أهداف أخرى وإنما لذلك ليست من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ٥٢ اللغو عنها - فإنه يكون قد أصاب وجه السداد .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٢)

٦٤١ - جرائم استعمال الترفعات المنصوص عليها في م ٢٥٨ ع - والتي

استبطلت بها م ١٠٢ ع بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ -

لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قبل أن ينص في مادته الرابعة علم للقاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات قد استبقى في مادته الأولى نصها وحمله بذلته نصا لمادة جديدة هي المادة ١٠٢ فقرة « ج » ، وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون حكمه للقاء المادة ٢٨٥ واستبدال المادة ١٠٢ بها فقالت أنه « رضى لتداعا لاصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينظم مجموع تلك الاحكام نلب ولحد يكون موضعه بعد الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات

وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الدخل عقب المادة ١٢ من قانون لمقويات مباشرة ، - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عنها في المواد ٢٥٢ الى ٢٥٨ من قانون للمقويات ، وكانت الجريمة موضوع هذا التظلم وإن كانت معاقبا عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج بدلا من المادة ٢٥٨ الملغاة إلا أن المشرع إنما تحدث عن جرائم ولو مع الإشارة إليها بأرقام المواد ، وكان من بين الجرائم التي نصت للفقرة الثالثة المشار إليها على استثنائها من العفو جريمة استعمال المفرقات وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقا ، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعها بين مواد القانون مع استبعادها بوصفها وإبركانها - فإن للقضاء بإدراج اسم التهم بهذه الجريمة في كشف العفو تطبيقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يكون مبنيا على الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٢)

٦٤٢ - العفو عن المحكوم عليهم في الجرائم السياسية .

إن مؤدى النص في المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على ميعاد شهر من تاريخ العمل بهذا القانون لينشر النائب العام في الجريدة الرسمية كشفا بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين ، وتحديد الشهر التالي للتظلم ممن يرى أنه اغفل إدراج اسمه بغير حق في كشف العفو الشامل ، حتى إذا رأى أن التظلم في غير محله رفعه في خلال أسبوعين إلى محكمة الجنايات - مؤدى هذا هو اختصاص المحاكم بالنظر في التظلمات التي ترفع في المواعيد التي حددها القانون للذي خولها هذا الاختصاص ، فإذا كان للحكم قد استظهر أن الطاعنين قدموا تظلمهم إلى النائب العام من عدم إدراج أسمائهم في كشف العفو الشامل بعد انقضاء ميعاد الشهر الذي حدده القانون لتظلمهم ، وبناء على ذلك قضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٣)

٦٤٣ - عفو شامل عن الجرائم السياسية - تظلم .

حتى كان النائب بالحكم الطعون فيه أن الطاعن لم يرفع التظلم إلا في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ، أي بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ المحدد لتقديم التظلمات ، ولذا ينتهي في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن نفسه يسلم في طعنه بأنه غير محق في تظلمه لمحكمة الجنايات ، وأنه إنما قصد برفع التظلم إلى النائب العام

أن يهيب به أن يعمل على طلب للحكم بالنقض الدعوى العمومية عند نظرهما أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه لا يقضى بحكم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد ليعاد للقانوني ، لا يكون قد لخطا للقانون في شيء .

(الطن رقم ١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٣ -

٦٤٤ - الجريمة التي ترتكب بعد ظهور نتيجة الانتخابات بدافع من الانانية والرغبة في التشنف والانتقام .

حتى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الأسباب للدفع للجرائم للسنة للطاعنين وللغرض الذي قصدوا إلى تحقيقه منها لم يكن سياسيا وأنهم لم يقنعوا عليها بعد ظهور نتيجة الانتخاب إلا بدافع من الانانية والرغبة في التشنف والانتقام ، وكان ما أورده في شأن ذلك سائعا ومقبولا في العقل والمنطق - فإنه يكون قد طبق المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ للخص بالعضو الشامل تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٣ -

٦٤٥ - الجريمة التي ترتكب بعد ظهور نتيجة الانتخابات بدافع من الانانية والرغبة في التشنف والانتقام .

حتى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الدفع الذي حذر الطاعن على ارتكاب جريمة موضوع التظلم وللغرض الذي استهدفه من ارتكابها لم يكن سياسيا ، وإنما أقنع على ارتكابها مدفوعا بحولل الانانية والتشنف والانتقام من خصوم فريقه بعد انتهاء عملية الانتخاب وظهور نتيجتها - فإنه لا عقب لرفض تظلم الطاعن من عدم إدراج اسمه في كشوف العضو الشامل الصادر به للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٣ -

٦٤٦ - ماهية الجريمة السياسية التي ينطبق عليها .

إن القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ للصادر بالعضو عن الجرائم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها هي التي تكون قد ارتكبت بسبب أو غرض سياسي ، والفكرة للتصيرية لهذا القانون قد لوضحت عنه بقولها أن هذا النوع من الجرائم ، لا جرم فيه نصبي لم تدفع إليه تقنية ولم يحركه غرض شخصي . فلذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بقبول التظلم وإدراج اسم المطعون ضده

يكشف من شملهم العفو طبقا للقانون السالف الذكر على ما جاء بحكم محكمة الجنائيات العسكرية العليا للأصدر ضده من أن الحادث الذى وقع من المتظلم لما كان رد فعل لما ارتكبته قوات الاحتلال فى منطقة القتال فى اليوم السابق مباشرة على اليوم الذى ارتكب فيه الحادث (اتلاف مخزن خمر) من اعتدائات استشهد من جرائها كثير من جنود الامن المصريين الذين كانوا يقومون بالدفاع عن النفس وعن أرض الوطن مما اثار مسخط المصريين جميعا ، ولا شك أن هذا الباعث هو سياسى ولم يثبت أن المتظلم كان يرضى شهوة فى نفسه أو يرمى إلى مقدم شخصى - فهذا الحكم يكون على صواب فيما قضى به من قبول التظلم .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٣)

٦٤٧ - أساس الارتباط الذى يؤدي إلى الافادة من قانون العفو الشامل .

ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ لاذ نصت على أن « تأخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقيمتها أو تلقتها ، وكان القصد منها للتأهب لقمعها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة أو لبرائتهم أو إخفاء أدلة للجريمة » فهي قد حددت أساس الارتباط الذى يؤدي إلى الافادة من قانون العفو الشامل تحديدا لا يحتمل التوسع ولا القياس إذ أوجبت أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع الجريمة السياسية وأن يكون القصد منها أما التمهيد لارتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على ارتكابها أو مساعدة مرتكبيها على الاختفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية ، وأذن فإذا كانت الجريمة السند إلى الطاعن ارتكابها « جريمة تهذيب الاخوان المسلمين » لا ترتبط بالجرالم السياسية التى ارتكبها أولئك المتهمون لا برابطة الزمنية ولا بالقصد من ارتكابها على ما حدده قانون العفو الشامل فهي لا ينطبق عليها حكم الفقرة السابقة .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٣)

٦٤٨ - الجريمة السياسية التى تقع بالتبعية لجريمة أصلية غير سياسية .

إذا كانت الجرائم التى أدين فيها الطاعن هي تحريض ممرضى مستشفى قصر العيني ومستشفى فؤاد الاول على التوقف عن العمل بقصد تعطيل سير العمل فى مصلحة ذات منفعة عامة وتحريضه هؤلاء الممرضين على التجمهر فى الطريق

العام وعدم للتفرق بناء على طلب رجال السلطة ووقوع جرائم ائتلاف وتعد نتيجة هذا التجمهر ، وكانت قد وقعت بطريق للتبعية لهذه الجرائم التي لم يست لها صبغة سياسية جريمة سب رئيس الوزراء - غان للفترة الثانية من المادة الاولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التي تتحدث عن الجرائم المرتبطة بالجريمة السياسية لا تكون منطبقة على اللقمة .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٢)

٦٤٩ - الجريمة التي يرتكبها الموظف المختص بالقضايا السياسية ولو كان هدفه للدفاع عن الحكومة القائمة .

ان يكون للطاعن يشققل بالبوليس السياسي وحصر لختصلصه في القضايا السياسية ليس من شأنه ان يضمن على وظيفته أية صفة سياسية أو يطبع تصرفاته بالطابع السياسي ، ولا يغير من ذلك ان يكون هذا الموظف قد هدف الى الدفاع عن الحكومة القائمة ، إذ للحكومات مهما تضررت ألوانها السياسية بتغير الاحزاب التي تلى للحكم لا يتغير بها لون الموظف ولو كان مخصصا لمكافحة الجريمة السياسية ، فإذا ما وقعت منه جريمة متصلة بعمله فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها سياسية .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٢)

٦٥٠ - جرائم القتل لا يشملها العفو طبقا للمرسوم بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

ان جرائم القتل هي بنص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من الجرائم التي لا يشملها العفو .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧ - ٧ - ١٩٥٢)

٦٥١ - جرائم الشيوعية .

ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ لاذ نصت على ان " يعنى عثوا شاملا عن اللجان والجنح والشروع فيهما التي ارتكبت لسبب او لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد ، ولذا اشارت المفكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون الى الغرض منه فيما قلناه من ان حكمه لا يتناول

الا ما له اتصال بالنسب السياسية الداخلية للبلاد فان هذا التحديد الذي نص عليه الشارع ، ثم شفعه باستثناء الجرائم المصرة بأمن الدولة من جهة الخارج فيه تعيين لحدود الجريمة السياسية التي قصد شمولها بالعمو فاذا كانت التهمة المسندة الى اللطاعن تتجاوز هذه الحدود الى مجال آخر هو العمل على قلب للنظم الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على طبقة او طبقات اجتماعية وتسويد طبقة على سائر الطبقات فان قانون العمو لا يشعلها .

(الملن رقم ٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٨ - ٧ - ١٩٥٣)

٦٥٢ - الجريمة التي ترتكب لغرض ديني بحت او اجتماعي لا يمكن اعتبارها جريمة سياسية .

لما كان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف الى شمولها بالعمو بما نص عليه تحديدا واضحا في مادته الاولى من أن يعنى عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب او لغرض سياسي . وكانت الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني او اجتماعي تخرج عن تلك الحدود ، فانه لا يمكن اعتبارها جريمة سياسية ، كما عرفها الشارع في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(الملن رقم ٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦ - ١١ - ١٩٥٣)

٦٥٣ - جرائم الشيوعية .

ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن للشارع قد حدد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الايضاحية معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنع العمو ارتكبيها بلتها هي التي ارتكبت لسبب او لغرض سياسي وفيدها بأن تكون متعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد ، وذلك لملة معينة رآها هي اسدال للسائر على للتطلعن الداخلي وآثله باعتبار أن الاجرام في هذا النوع من الجرائم نسبي لا يستهدف الجاني فيه اشباع غرض شخصي او يندفع اليه ببعث من الانانية . ولئن فتحى كان للثابت أن اللطاعن دين بانه : أولا - انضم الى جمعية بمصر ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وتلب نظم الدولة الاساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان ، استمال القوة والارهاب والوسائل الاخرى غير المشروعة ملحوظا في ذلك ، ثانيا - روج بالملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور للاساسية وللنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية وكان

استعمال للقوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا في ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن هاتين الجريمتين ليستا من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم السالف الذكر العفو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧ - ١١ - ١٩٥٣)

٦٥٤ - الجرائم التي لا يكون الباعث على ارتكابها أو الغرض منها سياسيا بحث .

إن المشرع قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شمولها بالعفو فقال إنها التي تكون قد ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وأذن فمقتضى كان الحكم إذ دان المطعون ضده بجريمة القذف، أثبت عليه أنه نشر بمجلة المرصاد الطبية التي يرأس تحريرها صورة برقية كان قد بعث بها إلى رئيس مجلس الوزراء، قذف فيها في حق وزير الصحة « وتنفذ ، ووكيل تلك الوزارة ، أسند اليهما فيها ارتكاب جرائم الرشوة والقيام بالفاحشة مع زوجات الأطباء من أجل ترقيةهم ونعتهم بالثمناء هيبا بمستوى الاخلاق المذلّة » وسمة الحكم التي لأخصيص - فإنه لا يمكن عد هذه الجريمة من قبيل الجرائم السياسية التي عفاها ذلك المرسوم بقانون ، لأنها تستخرج عن الحدود التي وضعها لها إذ أن القذف الموجه للوزير ووكيل الوزارة تضمن أسناد ارتكاب جرائم خلقية ، ونعتا للمجنى عليهما بالهبوط بمستوى الاخلاق ، وما دلم لا يبين أن جريمة القذف قد ارتكبت في حقهما لسبب أو لغرض سياسي ، ولا يمكن لاعتبارها سياسية أن يكون المطعون ضده قد أشار في البرقية التي تضمنت عبارات القذف إلى سمة الحكم ما دام الباعث عنده أو الغرض الذي رعى لديه منها لم يكن في ذاته سياسيا بالمعنى الذي قصدت إليه قانون العفو - إذ ليس في ظروف الواقعة كما أثبتتها للحكم الموضوعي ما يدل على أن القذف وجه إلى الوزير السابق الذليل من مركزه السياسي أو أن المطعون ضده كان يسعى إلى هدف سياسي .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠ - ٤ - ١٩٥٤)

٦٥٥ - وقوع الجريمة لخصومة قديمة بين المجني عليه والتهم لا ينطبق عليها قانون العفو طالما أنها لم ترتكب لغرض أو لسبب سياسي .

مضى كان الاعتداء الذي وقع من للطاعن على المجني عليه لا يرجع لسبب أو لغرض سياسي ولما وقع لخصومة قديمة بينهما وكان للحكم قد نفى حصول تجهر وقال إن المتهمين تجمعوا عرضا على مقربة من منزل أحدهم بمناسبة عيد

الاضحى ولم يكن تجمعهم فى ذلك المكان لغرض غير مشروع أو بقصد ارتكاب جريمة وكان للطاعن لم يستعمل حقه فى التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل - فلا محل لما يشيره الطاعن من انطباق قانون العفو عليه . أما ما ينمى على المحكمة من أنها أحطت فى تأويل القانون المذكور حين اعتبرت جرائم للشروع فى القتل من الجرائم المستثناة التى لا يشملها العفو أسوة بجرائم القتل فإن هذا للخطأ فى التأويل لم يكن له أثر فى الحكم ما دام للثابت أن الجريمة على أية حال لا ينطبق عليها القانون لأنها لم ترتكب لغرض أو لسبب سياسى .

(المحل رقم ٤٤٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٠ - ٥ - ١٩٥٤)

٦٥٦ - العفو عن العقوبة لا يمس الفيل فى ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية ، ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة .

إن أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت العفو عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليها ، فإنه على أى حال لا يمكن أن يمس الفعل فى ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التى تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعاً .

(المحل رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٤ - ٢ - ١٩٥٨ - ٩ ص ١)

٦٥٧ - نطاق الاستثناء الوارد فى م ٣/١ من الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣ .

الأصل ألا يسأل الإنسان إلا عن الجرائم التى يقارنها بنفسه سواء أكان بوصفه فاعلاً لصلياً لها أم شريكاً للفاعل الأصلي فيها بطريقة من طرق الاشتراك المحددة فى القانون ، وإذ نص الشارع فى قانون التجنيد على مساعدة التجنيديين عن الجرائم التى تقع تنفيذاً للغرض المقصود من التجنيد كشركا فيها متى كانوا عاملين بهذا الغرض ، لم يرد للخروج على تلك القاعدة الأساسية فى المسؤولية الجنائية ، أو تغيير قواعد الاشتراك كما هى مصروفة قانوناً ، ولما أراد فى الحدود التى رسمها تغليب العقاب على التجنيديين متى وقع فى أثناء التجنيد ، وتنفيذاً للغرض المقصود منه جرائم أخرى وذلك بمجازاتهم عن التجنيد بالعقوبات المقررة لتلك الجرائم ، ولأن مقتضى كان المظلم لم يحكم عليه فى جريمة قتل مما استثناه الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ولنا حكم عليه فى جريمة نجدهم بالمعقوبة المقررة لجريمة القتل للمعد التى وقعت فى أثناءه ، وكان نطاق الاستثناء الوارد بقانون العفو لهما موبالجريمة التى يقارنها للجاني لا بالمعقوبة

التي توقع عليه ، وكانت جرائم التجمهر في شتى صورها غير مستثناة من المنع ، متى كان ذلك وكانت الجريمة التي دين بها المظالم ، وأن وقعت انتقاماً منهم لترويبهم الذي قتل أولاً ، إلا أنه لا يمكن تجزئة للوقعتين وفصل الدافع اليهما عن السبب الذي ارتكبت من أجله للجريمة الأولى ، وقد وقعت هذه الجريمة في أعقابها واتخذت لجنة الانتخاب بالذات مسرّحاً لها ، فإن الحكم إذ قضى بانطباق المنع الشامل على المظالم لأن الاستثناء للوحد في القانون لا يسرى عليه ولأن الجريمة التي قارنها قد وقعت لأسباب سياسية يكون صحيحاً في القانون .

(الملن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١ - ١٢ - ١٩٥٣)

الفرد الثاني - رد الاعتبار

٦٥٨ - لجأزة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه اجنبية او جنحة .

لن ثلاثة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ صريحة في لجأزة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه اجنبية او جنحة ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها . فسواء أكانت الجريمة ماسة بأشرف أم غير ماسة به ، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك ، وسواء أترتب عليها فقد الاملية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء ، من ذلك فالنص يشملها جميعها ولا يفرق بين نوع وآخر منها : وتقييد النص الواردة بصيغة الإطلاق لا يجوز إلا إذا وجد ما يدعو اليه كلبس في صيغة النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير مفهوم إلا على صورة للتقييد أو يذهب بحكمته إذا أخذ على إطلاقه : أما إذا لم يكن شيء من ذلك بل كان النص صريحاً في عبارته لا لبس فيه ولا ابهام فلا يجوز أن تضاف اليه قيود اجنبية عنه ولا اصل لها في نفس التشريع : واذن فلا يستقيم القول بأن قصد الشارع من وضع هذا القانون إنما هو فقط لعادة الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها فقد الاملية أو الحرمان من الحقوق وأن الذي حدا بالشارع الى التفكير في وضعه ليس إلا الرغبة في تنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات الى وزارة الحفانية بالتماس المنع لرفع عدم الاملية المقررة كمقوية تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب لا يستقيم القول بهذا حتى مع التسليم بأن هذه الحالات هي التي حفزت للشارع الى التفكير في وضع هذا القانون ما دلم نصه يتسع لهذه الحالات فلنفرها مما يصح أن يطلب فيها رد الاعتبار عند توفر شرائطه ، إذ المعلوم أنه متى كان النص عاماً وجب الأخذ بعمومه لا بخصوص سببه .

(الملن رقم ٩٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ٤ - ١ - ١٩٣٢)

٦٥٩ - متى تبدأ المدة الواجبة لنقضها لرد اعتبار المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته .

المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته يجب حتماً بمقتضى المادة ٦٩ من قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات . وإذا أُرِدَ رد اعتباره فإن مدة للخمس عشرة سنة الواجب لنقضها كمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ عليه .

ولا يجوز اغفال حسابان مدة المراقبة بالاستناد الى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، لان الفرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهى بانقضاء مفتها ، ولا تعد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تقييد عن محل لقامته لسبب آخر ، وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم اغفالها بالمرّة عند احتساب المدة الواجب لنقضها لإعادة الاعتبار .

(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٦ ق - جلسة ٩ - ١١ - ١٩٣٦)

٦٦٠ - رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم الا من كان انداؤه مبنياً على احكام صدرت بالادانة .

ان القانون اذا اجاز رد الاعتبار للمحكوم عليهم بعد مدة من الزمن فان غايته من رد الاعتبار هي محو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعوا سلوكهم الى الثقة بانهم قوموا انفسهم : وذلك لا يتعارض مع القول بان انداؤه الاشتباه ليس له أجل ينتهى فيه مفعوله . ولذا كان قانون رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم الا من كان لنداؤه مبنياً على اساس ثابت ومحقق وهو الاحكام التى صدرت بالادانة فان عدم لجازة رد الاعتبار الى من بنى لنداؤه على مجرد تعدد الاتهام أو على الشهرة العامة ، لا على احكام الادانة ، يرجع الى نقص فى قانون رد الاعتبار سها المشرع عن سده بنصوص صريحة لو تداركها لزال التفریق الذى لا مسوغ له بين فئات المشتبه فيهم .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٨ - ٤ - ١٩٣٨)

٦٦١ - لا محل لرد الاعتبار اذا كانت الاحكام الساقية صحتها على طلبه معلقاً تنفيذها على شرط .

ان إعادة الاعتبار الى المحكوم عليه معناه عده نقي للسيرة تحسن للخلق ، ولذلك لا يصح الحكم بإعادة الاعتبار الى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الاحكام

دون بمض بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورها عليه . ولا محل لرد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابق صدورها على طالبه معلقا تنفيذها على شرط ، فإنه بمجرد مضي المدة القانونية الملقق للتنفيذ فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه تقتضي إلغاء وقف للتنفيذ يعتبر للحكم بقوة القانون كأنه لم يكن ، كما هي الحال تماما في رد الاعتبار . ولكن إذا طلب المحكوم عليه رد اعتباره بالنسبة لحكم صادر عليه بعقوبة ولجب تنفيذا مع وجود أحكام أخرى صادرة عليه بوقف للتنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الخمس السنوات عليها فإنه لا تصح لجلبته إلى طلبه ولو كانت متولفة بالنسبة للحكم الذي هو موضوع الطلب ، بل يجب في هذه الحالة الانتظار حتى تمضي تلك المدة ، فعندئذ تصير الأحكام الصادرة بوقف للتنفيذ كأنها لم تكن ولا يبقى سوى الحكم المطلوب رد الاعتبار عنه ويصح إذن قبول للطلب .

(الطن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٢ - ٦ - ١٩٤٢)

٦٦٢ - الأحكام الصادرة من محكمة عسكرية في جنحة تموينية انشأها أمر عسكري لا تمنع من رد الاعتبار عن الجرائم السابقة .

إذا كانت العقوبة التي أبتزتها المحكمة مانعة من إعادة اعتبار الطاعن إليه ، ورفضت طلبه بمقولة عنه لم يمض على تنفيذهما ثماني سنوات هي جنحة تموينية لانشأها أمر عسكري وحكمت بها محكمة عسكرية ، وكانت هذه الجريمة ليست من جرائم القانون العام ، فإنها لا تكون مانعة من رد الاعتبار . ولا يخل بذلك أنه قد صدر مرسوم بعد الحكم بجعلها من جرائم القانون للعالم .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٠ - ٢ - ١٩٥١)

٦٦٣ - لا محل لرد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابق صدورها على طالبه معلقا تنفيذها على شرط .

إن المادة ٥٩ من قانون العقوبات تنص على أنه : « إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالفائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن » ، فإذا كانت مدة الإيقاف لم تمض على الحكم بالعقوبة للوقوف تنفيذا عندها قدم طلب رد الاعتبار ، ولم تكن قد انقضت عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه ، فإن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، إذ العقوبة في هذه الحالة مازالت معلقا تنفيذها مما يقتضاه الانتظار حتى تنقضي .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٣٠ - ٣ - ١٩٥٣)

٦٦٤ - موالد اللود وشروط رد الاعتبار - تأثرها بالعقوبة المحكوم بها بغض النظر عن وصف الجريمة .

ان مواد اللود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية او جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التي من اجلها حصل توقيع العقاب .

(الطنين رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٦ - ٥ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٦٦)

٦٦٥ - رد الاعتبار بقوة القانون وفقا للمادة ٥٥٢ اجراءات اثر ذلك في توفر الظروف المشددة في جريمة احرار سلاح نارى وخلفائه بدون ترخيص - عدم تضمن قانون الاسلحة والخلفاء استثناء للقاعدة المقررة بالمادة المذكورة وجسوب تعرض الحكم لما يثار من دفاع في هذا الشأن .

ادا كان للحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم باحرار سلاح نارى وخلفائه غير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها للشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فان للحكم الصادر ضد المتهم بالجسب لمدة سنة يمحي بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنهي المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية للتي لم يورد للشارع في قانون الاسلحة والخلفاء استثناء لها ، فاذا لم يتعرض للحكم لهذا للدفاع فإن لدانة المتهم على اعتبار توافر الظروف للشدد المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص مسببه .

(الطنين رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٠ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٨١٣)

٦٦٦ - مدة رد الاعتبار عند تعدد الاحكام - اسنادها الى احدها - المادتان ٥٥٠ و ٥٥١ اجراءات - مثال - احرار سلاح واشتباه .

ادا سبق للحكم على المتهم بالاشغال الشاقة لسرقة ، فان رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الاجراءات الجنائية الا بمضى ١٢ سنة على لتقصائهما ، وان كان سبق للحكم للاشتباه على المتهم - بجريمة لحرار سلاح نارى بدون ترخيص قائما وهو جبا لتطبيق الفقرة ، و ، من المادة السابعة من للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملعل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقا للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور بعد أن نزل بها للحكم الى عقوبة السجن عملا بالمادة ١٧ ، من قانون العقوبات - فان الحكم يكون صحيحا في القانون .

(الطنين رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٠٩)

٦٦٧ - المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصور حكم لا حق - الا بمجرد الاتهام - ليس في قانون الاسلحة والخفاير نص يتنافر مع ذلك ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد للاعتبار عنه لا تنقطع الا بصور حكم لاحق - لا بمجرد الاتهام ، ولم يورد للشارع في قانون الاسلحة والخفاير نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

(لطن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠-١١ ص ١٢١)

٦٦٨ - عقوبة - رد اعتبار قانوني - ما يوجب .

يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة ، في غير ما فكر في الجند « اولا ، من المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يمضى على تنفيذ للعقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عاتداً أو كانت للعقوبة قد سقطت بعضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة . فاذا كان الثابت أن عقوبة للقرامة المقضى بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه الا في حدود القدر الذي يجوز فيه للتنفيذ بطريق الاكراه للجنسى ، وهو ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تغيراً ختمه الا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور ، وكان باقى مبلغ القرامة المحكوم به والذي لم تبرأ منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بعضى المدة المستقطعة للعقوبة في الجنع وهي خمس سنين اعتباراً من تاريخ آخر لجراء من لجراءات التنفيذ التي اتخذت في مولجته عملاً بحكم المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المدة اللازم تولفها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد لنقضت عملاً بحكم البند « ثانياً ، من المادة ٥٥٠ سألغة للبيان ، فإن ما لنقضى اليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد اليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجانى التطبيق للسليم للقانون .

(لطن رقم ٣٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٦١-١٢ ص ٦٤١)

٦٦٩ - رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنسية -

شرطه .

تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ للنص على رد للاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه

بمقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة لثنتي عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الاجل حكم بمقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوليق مما يوجب التحقق من انقضاء الاجل المنصوص عليه في تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السسابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١-٢-١٩٦٦ من ١٧ من ١٥٩)

٦٧٠ - رد اعتبار - مدته .

لا يجوز رد الاعتبار بحكم للقانون طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية الا بمضي لثنتي عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة .

(الطن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٦-٢-١٩٦٧ من ١٨ من ٣١٢)

٦٧١ - رد الاعتبار - دليل الرد - الحكم للدال عليه - تذكرة انتخاب .

لا يحتاج بتذكرة الانتخاب دليلا على رد الاعتبار قضاء لانه لا يكون الا بالحكم الدال عليه .

(الطن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٦-٢-١٩٦٧ من ١٨ من ٣١٢)

٦٧٢ - رد الاعتبار - الخطأ في تاويل القانون - عقوبة - حكم -

تسبب مهيب .

أن كشف القانون بما قرره في الفقرة الاولى من المادة ٥٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية عن قاعدة عامة تسرى على نوعي رد الاعتبار - القضائي والقانوني - مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الليوليس من العقوبات للنسبة لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها الا بعد انتهاء مدتها ، ومن ثم فهو قد استغنى بعد أن أوردها في صدد أحكام رد الاعتبار بحكم القضاء عن المواد التي ترددها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم للقانون . ولما كان ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ من القانون المذكور لزوال أثر للحكم إنما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو

تخصيص لا يحمله نص هذه اللسادة التي لم تفرق بين عقوبة أصلية وعبر أصلية ، فإنه بما انتهت إليه من عدم تولفر الظروف المشدد في جريمتي احراز السلاح والخزيرة لتسويتين إلى المطون ضده تأسيسا على أن المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون قد انتقضت بالنسبة إلى العقوبة الأصلية دون أن يبنى الحكم ببحت عقوبة للرافقة للقضى بها وما تم بشأن تنفيذها ، يكون قد أخطأ في تاويل القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٨-٣-١٩٦٧ ص ١٨ من ٤٦٢ .

٦٧٣ - آثار الحكم برد الاعتبار - على شروط للتقيد بجنول المحاماه .

لئن كان الحكم برد الاعتبار يترتب عليه عملا ينص للمادة ٥٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية محو الحكم للقاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاملية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية الا أنه لا يمكن أن ترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لان ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع ، والواقع لا يمحي ، ولئن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا ، فإن مضايته ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والامر في ذلك بالنظر إلى قانون المحاماه تفيدى يرجع فيه إلى للهيئة التي تفصل في طلبات التقيد متى كان تقديرها سائما .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣-١-١٩٦٩ ص ٣٠ من ٩٩٩ .

٦٧٤ - مجرد رد اعتبار طالب التقيد بجنول المحاماه إليه - لا يكسبه حقا في التقيد .

ان رد الاعتبار لا يكسب طالب التقيد بجنول المحاماه حقا خالصا في التقيد .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣-١-١٩٦٩ ص ٣٠ من ٩٩٩ .

٦٧٥ - قضاء المحكمة يرفض طلب رد الاعتبار القضائي تأسيسا على عدم مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون - خطأ في تطبيق القانون .

متى كان الحكم المطون فيه بعد أن عمدا الاحكام الصادرة ضد طالب رد الاعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المدة اللازمة لرد اعتباره بحكم القانون

اثنى عشر سنة طبقاً للفترة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهي لم تنته بعد . وإما كان ينبغي على المحكمة أن تتصل في الطلب المرفوع عليها وفقاً لأحكام القانون الخاصة بحد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من ٥٣٦ إلى ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص للفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه : « يجب لحد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنسية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعفت هذه المدة في حالتها للحكم للمرد وسقوط العقوبة بمضي المدة » . وبذلك يكون للحكم المطلق فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويجب نقضه .

(المظن رقم ٩١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١-١١-١٩٦٦ ص ٢ من ١٢٧٧)

٦٧٦ - إذا ثبت أن المظنون ضده قد سبق للحكم عليه في جنائية ولم يرد اعتباره فإن الحكم إذا استبعد للظروف المشددة تأسيساً على رد الاعتبار يكون قد خالف القانون .

إذاً كان للثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمظنون ضده أنه سبق للحكم عليه بالسجن في جنائية ، وأنه ارتكب جنائية لمرآز سلاح ناري قبل انقضاء المدة للفترة لرد اعتباره بحكم القانون عن السابقة للذكورة ، بمرور اثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم للمظنون فيه لاذ استبعد للظرف المشدد تأسيساً على رد الاعتبار للقانوني عن السابقة يكون قد خالف للقانون بما يوجب نقضه .

(المظن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣-٨-١٩٧١ ص ٢٢ من ٢٢٥٠)

٦٧٧ - قضاء المحكمة برد الاعتبار دون انقضاء مدة الإيقاف بالنسبة لمساومة حكم فيها بالحبس مع الشغل مع وقف التنفيذ - خطأ في تطبيق القانون .

تنص للفترة الثانية من المادة ٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنسية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتها للحكم للمرد وسقوط العقوبة بمضي المدة . كما تنص المادة ٥٤١ من ذلك القانون على أنه : إذا كان الطالب قد

صدرت ضده عدة أحكام فلا يحكم برد اعتباره الا اذا تحققت للشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة الى كل حكم منها . على أن يراعى في حساب المدة لسنادها الى لحث الأحكام ، . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٦ برد اعتبار المطعون ضده لليه في حين أن البين من صحيفة الحالة الجنائية أنه قد حكم عليه حضوريا بتاريخ ١٩٦٩/٦/٦ بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف التنفيذ في جنحة . وكانت مدة الايقاف لم تكن قد انقضت بعد مما يقتضاه أن طالب رد الاعتبار لا يكون مقبولا إذ العقوبة في هذه الحالة ما زالت مطلقا تنفيذا ويضمن الانتظار حتى تنقضي ، فإن للحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤-١١-١٩٧١ ص ٢٢ ص ٦٤٣)

٦٧٨ - رد الاعتبار - شروطه - حلة الرد بقوة القانون - الخطأ في تطبيق القانون .

لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بمقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو المفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنى عشرة سنة دون أن يصدر خلال هذا الاجل حكم بمقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق ، ورتبت للمادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على رد الاعتبار محو الحكم للقاضي بالادلّة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان للشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافى مع هذه القاعدة العامة يؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، ولما كان مفاد المادة ٥٥٠ سالفة الذكر ان المدة المحددة لزوال اثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصور حكم لا حق لا بمجرد الاتهام ، وكان لثالث من الاورق ان الطاعن نفذ العقوبة المحكوم بها عليه في الجنائية . وقد انتهى تنفيذا في ١٩٦٠/٣/٣٠ ثم صدر الحكم عليه في الدعوى الحالية بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣ ولم يثبت صدور حكم عليه بمقوبة عن جريمة مما يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية في الفترة ما بين التاريخين وهي تزيد على اثنى عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم فإن الطاعن يكون قد رد ليه اعتباره بقوة القانون ويكون للحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاء على توافر الظروف المتعدد المستند من وجود سابقة للطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١-٣-١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٣١٥)

الفصل الخامس

أنشر العقوبة

٦٧٩ - إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تتعدى آثارها إلى الغير .

إن القانون أذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكا لمن وجبت معاقبته على الفعل الذي ارتكبت فيه . ولا يفرض على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها قد تتعدى إلى الغير . كذلك لا يفرض بوجود اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل للحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه .

(الملحق رقم ٧٨٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ٢٢-١٢-١٩٤٧)

٦٨٠-٦٨١ - تطبيق العقوبة على المتهم بالضرب بسبب نتيجة فعلته - ومن بنوافر حسن نية المجنى عليه - تمهد المجنى عليه تسوي مركز المتهم ، أو وقوع خطأ جسيم منه سواء مركز المتهم - أثر ذلك : عدم مسائلة الأخير عما وصلت إليه حالة المجنى عليه .

من المقرر أن أحكام للقانون في تطبيق العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص المادى مراعاته ، فإذا كان المجنى عليه قد تمهد تسوي مركز المتهم فأهمل قاصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم مسوؤه نتيجة تلك الفعل - فمعتذ لا تصح مسائلة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . وإذا كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل الدلواة المعتادة المعروفة فإنه إذا رفضها ، فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه - لكنه لا يصح أن يلزم بعملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاما مبرحة . وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم للنتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكابه فعلته أن يتوقعها بما يلابسها من ظسروف .

(الملحق رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٩-٢-١٩٧٦ ص ٢٧ ص ١٩١)

الفصل السادس

سقوط العقوبة

٦٨٢ - متى تبدأ المدة المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنايات والجرح والمخالفات .

إن قانون تحقيق الجنايات يفرق بين الجنايات من جهة وبين الجرح والمخالفات من جهة أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة المقررة بها على المتهم . ففي الجرح والمخالفات إذا كان للحكم الصادر بالعقوبة حضوريا ونهائيا فإن مدة التقادم تسرى من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائي . وإذا كان للحكم حضوريا أو ابتدائيا أي قابل للاستئناف فإن مدة التقادم تسرى من تاريخ انقضاء مهلة الاستئناف ، وأما إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة في مواد الجرح والمخالفات غيابيا فإن كان قد أعلن للمحكوم عليه وكان صادرا من محكمة ثانية درجة فلا تبتدىء مدة التقادم إلا من وقت أن تصبح المعارضة غير مقبولة وإن كان صادرا من محكمة للدرجة الأولى فلا تسرى مدة التقادم إلا من بعد انقضاء مهلة المعارضة والاستئناف مما . أما إذا كان للحكم الغيابي لم يعلن للمحكوم عليه فإن مقهور للقانون أن لا عقوبة نهائية في هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم . بل أن صدور الحكم الغيابي لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية وتعود فتبتدىء من تاريخ مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق في إقامة تلك الدعوى . أما في مواد الجنايات فالقانون لم يفرق بين الحكم للحضور والحكم الغيابي بل جعل العقوبة للتقاضي بها في أيهما غير خاضعة إلا لحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم إذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . وينبغي على ذلك أنه إذا حضر للمحكوم عليه غيابيا أو قبض عليه بعد مضي المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٧٩ لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجنايات فليس له أن يتمسك بمضي هذه المدة الأخيرة مدعيا أنه لم يبق من سبيل إلى محاكمته ما دلم للحكم الغيابي لم يعلن إليه . ليس له ذلك ولا مجال لاحتجابه بما يقضى به القانون في الأحوال المشابهة في مواد الجرح والمخالفات من اعتبار الحكم الغيابي الذي لم يعلن مجرد إجراء مسا يقطع سريان المدة اللازمة لرفع الدعوى للعمومية دون أن يكون مبدأ للتقادم الخاص بسقوط العقوبة فإن حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد الجنايات عنه في مواد الجرح والمخالفات كما سلف القول . على أن القانون يقتضي في مواد الجنايات بصريح النص في المادة ٢٢٤ تحقيق جنابات بأنه إذا

حصر المحكوم عليه غيابيا أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم النيابي للسابق صدوره وتصاد محاكمته من جديد أى ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت إذ لا عبرة بها فى هذا المقام . فإذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق فى تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم النيابي يصبح نهائيا بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيابيا للذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فى غيبته وإعادة للنظر فيه (المادة ٢٨١ تحقيق جنائيات) فالجأدى التى رسمها القانسون للأحكام النيابية فى الجنائيات من جهة علاقتها بمسالتى سقوط العقوبة والدعوى العمومية بالتقدم تخالف ما رسمه من ذلك للأحكام النيابية، الصادرة من محاكم الجنج والمخالفات . ومما لا يفوت للتنبيه اليه فى هذا المقام أن كافة الأحكام النيابية للصادرة من محاكم للجنائيات سواء أكانت فى جنائيات أو جنج يسرى عليها حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط الدعوى العمومية وذلك بمقتضى نص المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات وما تحيل إليه من أحكام قانون تحقيق الجنائيات .

(الملن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٣ - ٥ - ١٩٢٢ .

٦٨٢ - متى تبدأ المدة المقررة لسقوط العقوبة فى مواد للجنائيات والجنج والمخالفات .

بما هذا
ان المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنائيات، إذ نصت على أنه : إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار للحكم الصادر بها قطعيًا وذلك لا يجوز فى أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فى غيبته وإعادة للنظر فيه ، وإذا لم تغرق - كما هو الاستفادة من عبارة نصها بالفرنسية - بين المحكوم عليه غيابيا فى مواد الجنائيات (Par Contumace) وبين المحكوم عليه غيابيا فى مواد الجنج والمخالفات (Par de Faut) فقد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبدئ من الوقت الذى يكون فيه النيابة أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد فى ذاته وبحسب ظاهره قابلا للملن فيه من للمحكوم عليه بأى طريق من الطرق . وفى هذه الحالة لا يصح القول بسرمان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت النيابة تكون أزاء حكم هو فى نظرها - بناء على ما تم فى الدعوى من إجراءات قابل للتنفيذ وليس أمامها إلا المبادرة الى تنفيذه . ويكون مدة منقوت للحق فى تنفيذ العقوبة هى التى تسرى فى هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالصور التى يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله الملن فى الحكم فإن هذه الأسباب الخافية بطبيعتها على النيابة لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده وله - دون غيره للشأن فى إثارتها ولتمسك بها وعليه

لقائمة للتحليل على صحة أساسها ، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائيا وعدم إجراء هذه للنهائية . على أن تلك المادة لم يفتحها إن تلحظ هذه الصور الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول اللطم من المحكوم عليه في الحكم للصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكما يحظر هذا اللطم بعد انقضاء المدة التي تسقط بها للعقوبة ولم تر في أمر سقوط الدعوى بعضى المدة ما يقتضى منها في هذا الصدد أن تعرض له . ثم إن اللطم في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجاز على سبيل الاستثناء من للقواعد العامة وقبوله يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود سيرتها الأولى ومدة سقوط العقوبة يصرف النظر عنها بطبيعة الحال . - وهذا هو عين المقرر للأحكام الغيابية في مواد الجنائيات بفارق أنه عام مطلق في الجنائيات واستثنائي في مواد الجرح والمخالفات بمعنى أن الحكم الغيابي إذا كان في جنابة فانسه يسقط دائما وحتمًا بالقبض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة أما إذا كان في جنحة أو في مخالفة فإنه يعتبر نهائيا بفوت ميعاد المعارضة والاستئناف محسوبًا من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ولكن يكون للمحكوم عليه حق اللطم فيه إذا ما أثبت أن عذرا قهريا منعه من اللطم في ليلامد المقرر بالنص . وإن فاذا كان الحكم الابتدائي للقاضي باعتبار المعارضة كليتها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره فإنه يجب في القانون اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ كما هو الشأن في سائر الأحكام التي على شاكلته . ومدة للسقوط التي تسرى في خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة . ولا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد استأنفه بمسد مضى ميعاد الاستئناف المقرر ثم قبل استئنافه للأعذار القهرية التي تقدم بها وأقام التحليل على ثبوتها ومدة للسقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف ومن تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية .

(اللطم رقم ٢٧١ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٤٥)

٦٨٤ - إجراءات جنائية - سقوط العقوبة - إعادة الدعوى أمام المحكمة - لا يترتب عليه اعداد الأقوال والشهادات أمام محكمة أول درجة .

رتبت للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على حضور المحكوم عليه في غيبته أو للقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة بطلان الحكم السابق

صدوره ، الا أن إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة في هذه الحالة لا يترتب عليه اهدار الأموال والشهادات التي تكون قد أبجيت في المحاكمة الأولى بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن التحقيق الأولية للمحكمة أن تستند اليها في قضائها *

(لطن ٨٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٠ - ١٢ - ١٩٦٢ من ٢٢ من ١٠٠٢)

٦٨٥ - سقوط العقوبة بمضى السدة - لثره - للحيولة حون تنفيذها

فحسب *

اذ نصت المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدد التي حددتها ، فان أثر هذا السقوط أنه يحول فقط حون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبرا يصح اتخاذه أساسا لتوافر الظروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر ، ألا اذا رد الى المحكوم عليه اختياره قضاء أو بحكم للقانون *

(لطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩ - ١٢ - ١٩٦٦ من ١٧ من ١٣٦٤)

التفصيل السابع

تسبيب الأحكام

٦٨٦ - تقدير العقوبة من ملاحظات محكمة الموضوع - عدم ذكر أسباب النزول بالعقوبة لا يعيب الحكم .

أعمال حكم للمادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت للعقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانونيون وما دلم تقدير العقوبة هو من ملاحظات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالمقدر الذي ارتأته .

(الملن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣٠ - ١٠ - ١٩٦١ س ١٢ ص ٨٤٩)

٦٨٧ - عقوبة المصادرة - لا يقضى بها الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح - خطأ في تطبيق القانونون - علة ذلك : سلطة محكمة التقض في تصحيح الحكم بالفاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة .

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة للسوإردة بالمادة ٣٠ عقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقرا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طليه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور لجازته ، ومن ثم يكون للقضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتميزه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة للتقضى بها .

(الملن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٣١ - ١٢ - ١٩٦٢ س ١٣ ص ٨٨٠)

٦٨٨ - عقوبة - دعوى جنائيه - شركاء - لقطان - حكم - تسبيبه - تسبيب غير معيب .

الأصل - هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو للشركاء في الواقعة الواحدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان

الطاع وبتأني للتهمة معه في الدعوى الجنائية لما جال عليه تحليلًا سائفاً بإسهام كل منهم في جريمة - شراء - لقطان عن غير طريق لجنة اللقطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة للشراء - بنصيب في الأفعال المادية المكونة لها ، وصح بذلك ما أنزل على كل منهم من عقاب في حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن نمسدد للفرامة بقدر عدد قناطر للقطن - موضوع للجريمة - أخذاً بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على ولقمة للدعوى ، يحول دون أعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مفارقتها للجريمة .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٦٣ من ٢٢ من ٢٨٥)

٦٨٩ - سلاح - ظروف مشددة - حكم - تصديبه - تسبب غير معيب .

متى كان الثابت أن مذكرة جدول النيابية المرفقة بملف الطعن تفيد أن المظنون ضده حكم عليه غيابياً في جريمة سرقة بالحبس شهراً مع الشغل والنفاد، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت إليه صار نهائياً بحيث يعتد به في ثبوت توافر الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والمتفجرات - المحل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابية ما يخالف للظاهر من تلك المذكرة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذه الغرض ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطوق فيه من استبعاد الظروف المشددة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٣ - ٦ - ١٩٦٣ من ٢٤ من ٤٩٩)

٦٩٠ - عقوبة - استئناف - الحق في تطبيق القانون - مثال .

لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المسندة للمظنون ضده - هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وللفرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة للثابتة - هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو للفرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإنه يتعين للحكم بعقوبة للجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . ولا كان الحكم الابتدائي قضى بتفريم المظنون ضده ما تأنى قرش عن التهمتين ، وكانت النيابية قد استأنفت هذا الحكم

الخطأ في تطبيق القانون ، فإن الحكم المطلق فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون ضد جانب التطبيق السليم لقانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم المطلق ضده بمرامة قدرها عشرة جنيهاً عن كلتا التهمتين .

(المظن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٥ - ٦ - ١٩٦٣ م ٣٣ من ٥٧٢)

٦٩١ - مواقع العقاب - جنون - عامة في المثل - محكمة الموضوع - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره - مسؤوليه جنائيه .

من المقرر أن تعدد حالة التهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه ، طالما أنه يقيم على أسباب سليمة . ولذا كان للدفاع قد أشار عرضاً في مرافعته بما يفيد أن التهم كان بحالة غير طبيعية فاندفع في ارتكاب جريمته بسبب غيرته على شرفه الذي انتهكته زوجته المجنى عليها فإن ذلك لا يعتبر طلباً لمرض التهم على أخصائي لفحص قواه العقلية وإنما يفيد ترك الأمر للمحكمة تقديره على نحو ما تراه . ولما كان للظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت أن الدفاع بشأن حالته جريمته وهو حافظ لشعوره واختياره ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالته العقلية ولم تناخذ به بناء على ما تحققته من أن التهم ارتكب للجرائم بأحكام وتبدير وروية ، فإن في ذلك ما يكفي لسلامة الحكم . ويكون ما ينمى الطاعن على الحكم من الاخلال بحق الدفاع غير صحيح .

(المظن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٢ - ١٠ - ١٩٦٣ م ٢٢ من ٦٧٨)

٦٩٢ - عقوبة - الخطأ في تطبيق القانون وتلويحة - مثال .

المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تتناول النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور . وكان للنص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستنداتها وأمتعته ، ثم جاء للنص الجديد للمادة ١١٣ مسافة الذكر واختار لفظ « المال » ليشمل العقاب بها الاختلاس للنقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . ومن ثم فإن الحكم لاذ اعتبر ما أسند إلى المظنون ضدهما الأول والثاني - من الاستيلاء على منقولات مملوكة للدولة (في ظل النص الجديد) - جنحة سرقة منطبقة على المادة ٥/٣١٧ عقوبات يكون قد أخطأ في تأويله للقانون وتطبيقه خطأ يعيبه ويستوجب نقضه جزئياً وتصحيح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات .

(المظن رقم ٢٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٨ - ١١ - ١٩٦٣ م ٢٢ من ٨١١)

٦٩٣ - عقوبة - وقف تنفيذها - مبانى - نقض - احوال الطمنين بالنقض - مخالفة القانون والخطا في تطبيقه - سلطة محكمة النقض .

المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عن الحكم في جنائية أو جنحة بالحبس أو للفرامة انما عنت للعقوبات المجازية بالمعنى الحقيقي دون للجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى للعقوبة ، ولما كان الالتزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال للخالفة - اعمالا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم مدم المبانى - لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم ، اذ المقصود منها هو التمويض والرد وإن بدا إنها تتضمن معنى للعقوبة . ومن ثم فإن للحكم الطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الفرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذها .

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢ - ١٢ - ١٩٦٣ ص ٢٢ ص ٨٦٥)

٦٩٤ - عقوبة مبررة - محل تطبيقها

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول يدعم للجدي من الطمن - المؤسس على عدم تولد نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة اليه - على اعتبار ان الطاعن دين بجريمة احراز سلاح مششخن وفخبرته بغير ترخيص وأن للعقوبة المقضى بها مقرر قانوناً لهذه الجريمة ، ما دام ان الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بتولده في أثناء الحادث حاملاً سلاحه أو لطلاته النار منه على المجنى عليه بقصد قتله . ولا ما كان مؤدى للطمن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع . فإنه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ومن ثم فإنه يتعين العقوبة دون التمويض يكون مخطئاً .

(الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢ - ٣ - ١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٢٠٦)

٦٩٥ - الفرامة في الأمر المالى الصادر في ٢٢/٦/٨١ - ملهيتها

من المقرر أن الفرامة التي ربطها للشارع في الأمر المالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ لتطبق على واقعة للدعوى والتي أقيمت على أساسه - لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التي ان غلبت عليها صفة العقوبة فإن للتعويض مخالطها وهو تمويض الضرر الذي يصيب الخزنة

العامة من اخلال أو اضطناع أو تداول أو لحراز للخزان المشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جرمياً + ومن ثم فإن للحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ للفراسة مقصود به العقوبة دون التعمييض يكون مخطئاً .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٠ - ١٢ - ١٩٦٥ م ١٦ م ٩٢٧)

٦٩٦ - عقوبة - تعديها - عمل - حكم - تسببيه - تسبیب مهيب .

متى كان الحكم قد قضى بتعدد عقوبة للفراسة دون أن يستظهر في مدونات عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة حتى يمكن تحديد مقدار للفراسة المحكوم بها ، فإنه يكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على الطاعن مما يعميه بالقصور ويوجب نقضه . ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط للفراسة إذ يجب أن يكون للحكم منبأ بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣ - ١ - ١٩٦٧ م ١٨ م ٨٤)

٦٩٧ - عقوبة - موقوفون عموميون - حكم - تسببيه - تسبیب غير معيب .

نصت المادة ١١٨ من قانون العقوبات على أنه « فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد من ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على اللجاني بالاعزل » ولما كان للطاعن قد دين بالجريمين المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ ، وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد قضت في بندها السادس على أنه يعد في حكم الموظفين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت للدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت ، فإن الطاعن بوصفه كونه خفياً بأحد فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني يعد في حكم الموظفين العموميين وفق البند السادس من المادة ١١١ آنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع عليه عقوبة الاعزل قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٠ - ١ - ١٩٦٧ م ١٨ م ١٠١)

٦٩٨ - مسئولية جنائية - موانع للعقاب - حكم - تسببيه - تسبیب معيب - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يبرره .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على أنه « ويجوز

للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الاختبار بعد للشروع فى التحقيق متى
مكن للسلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة
أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة ، • ولما كان يبين من مضمر جلسة المحاكمة
أن للدافع عن الطاعن طلب اعفاء من العقاب تأسيسا على أنه مكن للسلطات من
القبض على المتهم الأول فى الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم
يورد هذا الدافع أو يعرض له رغم أنه يشكل دفاعا جوهريا ، إذ من شأنه - لو
صح - أن يؤثر فى مسئوليته ويتغير به وجه للرأى فى الدعوى ، مما كان يتعين
معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها
مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه والإحالة •

(الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٦ - ٢ - ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٦٠)

٦٩٩ - عقوبة - ظروف مخففة - سلاح - نقص - حالات الطعن بالنقض - مخالفة القانسون •

من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل العقوبات
المقيدة للحرية وحدها فى مواد للجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها
إذا اقتضت الأحوال رافة للقضاء • ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة إحتراز سلاح
من الأسلحة النارية غير المشخصة بغير ترخيص طبقا لما تنص عليه الفقرة
الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة
والخباثر لنحلل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهى
السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة
السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر ، وكان
مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة
الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة الى عقوبة الغرامة
التي يجب الحكم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة
المصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦ سالفة البيان بالإضافة الى
عقوبتي الحبس والمصادرة للقضى بهما - يكون قد خالف القانون ، مما يتعين
نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون •

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٨ - ٥ - ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٦٠)

٧٠٠ - عقوبة - غرامة - مصادرة - تهريب جرمي - رسوم - مسئولية مدنية - حكم - تسببيه - تسبیب مهيب - نقص - حالات الطعن بالنقض - الحظا فى تطبيق القانون •

جرى قضاء محكمة للنقض على أن الغرامة والمصادرة التى كانت تقتضيه

بهما اللجان الجرمية في موالد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هما من قبيل التعويضات الخفية لمصالح الخزنة العامة ، وأن الأفعال للتهريب لا تخرج عن كونها من الأفعال التي ترتب لمساءلة الخفية في الحدود التي رسمها القانون ، وأن النص للورد بالمادة ٣٣ من اللائحة الجرمية من حق صاحب البضائع في تعويض للضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجرمية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة من أن العقوبات في موالد التهريب يلتزم بها المفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض للضرر الذي لحق بالخزنة العامة - ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى الخفية للقائمة من مصلحة الجمارك تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية - فإنه يكون قد خالف القانون ويتمتع نقضه في خصوص الدعوى الخفية .

(المظن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٦ - ١١ - ١٩٦٧ م ١٨ م ١٠٨٤)

٧٠١ - اغتيال الحكم العقوبة للحبس مع وجوب للقضاء بها - يعيبه .

مضى كان للحكم المطعون فيه قد عاقب المتهمين وأغل للقضاء بعقوبة الحبس مع وجوبها قانوناً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

(المظن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩ - ٢ - ١٩٦٨ م ١٩ م ٢٤٢)

٧٠٢ - أعمال للحكم المطعون فيه حكم المادة ٣٢ عقوبات وتوقيعه على الطاعنين - عقوبة الجريمة الأشد التي لم تتصل بها المحكمة قانوناً - خطأ في تطبيق القانون .

مضى كان الحكم قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين العقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للجريمة التي لم تتصل بها المحكمة طبقاً للقانون فإنه يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون .

(المظن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٤ - ١٠ - ١٩٧١ م ٢٢ م ٥٢٤)

٧٠٣ - وجوب توقيع عقوبة للجريمة الأشد عند أعمال حكم المادة ١/٣٣ عقوبات - مثال في جرائم التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية والاصابة للخطأ والروء .

حتى كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية المعاقب عليها بالمادة ٢/١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس ، بينما العقوبة المقررة لجريمة الاصابة للخطأ طبقا للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنديها أو لحدى هاتين للعقوبتين ، والعقوبة المقررة لجريمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر طبقا للمادة ٨٨- من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن المرور هي للغرامة التي لا تقل عن خمسة عشر قرشاً ولا تزيد عن مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو لحدى هاتين للعقوبتين ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد قضت بعقوبة واحدة عن هذه الجرائم الثلاث التي رفعت بها الدعوى العمومية أن تحم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي للجريمة الأولى . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات عن التهم الثلاث ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩ - ١٢ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨١)

٧٠٤ - وجوب بيان قدر العقوبة في الحكم - لا يكلف في ذلك أى بيان خارج عنه - محضر الضحية لا يكلل الحكم في بيان عدد المال الذين قضى بتعديدهم للغرامة بقدر عددهم .

يجب أن يكون للحكم منبأ بذلته عن قدر العقوبة للحكوم بها ولا يكسأله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه . فلا يقض في تعييب الحكم بالتقصير وروء عدد المال - الذين قضى بتعديدهم للغرامة بقدر عددهم - محضر ضبط اللواقعة طالما لم يستظهر للحكم في مدوناته عدد المال الذين وقعت في شائبهم المخالفة .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٦ - ١٢ - ١٩٧١ س ٢٢ ص ٨١٨)

٧٠٥ - لا يجوز الحكم بغرامة تتجاوز الحد الأقصى المقرر لعقوبة الغرامة في نص التجريم .

تنص المادة ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض الحال العمومية المعدل على أن كل مخالفة لأحكام هذا

للقرار يعاقب عليها بحسب الأحكام بالمعتوبات الواردة في المواد ٩ ، ١٠ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ويجرى نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون المذكور على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . » (١) من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابليل الدخول ، . . . ولما كانت جريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقولهم مخومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالأصناف وبأسعارها المقررة قانونا ينطبق عليهما نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ . سالف الذكر ، فإن للحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها مائة جنيه يكون قد جاوز الحد الأقصى المقرر لمقوبة الغرامة في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ مما يبين معه نقض الحكم وتصحيحه بتفريم كل من المطعون ضدهما خمسة وعشرين جنيها .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٨ - ٢ - ١٩٧٢ ص ٢٣ ص ٢٤٢)

٧٠٦ - **دلالة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح - واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - خطأ في تطبيق القانون وجوب نقض الحكم وتصحيحه .**

... تنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بمعاينة كل من يستعمل مقياسا غير صحيح بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن المصادرة ، ومتى كانت لدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه استعمل آلة عد (عدل) سيارة آجرة غير صحيح ، إذ أسفر فحصه عن أنه يسجل أكثر من التعريف المقررة ، مع علمه بذلك ، وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ١ و ٤ و ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل ، وقضت محكمة أول درجة بمعاينته طبقا لواد الاتهام بغرامة مقدارها مائتي قرش ، وإذ استأنفت النيابة هذا الحكم فقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي من ناحية بيان الواقعة وثبوتها في حق المطعون ضده وفقا للوصف السابق ولكنه اعتبرها مخالفة منطبقة على المادتين ١٩ ، ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن للسيارات وتواعد المرور ونزل بمقوبة الغرامة للمائة قرش . ولما كانت الواقعة بالوصف السابق تعتبر جنحة محكومة بالمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١

المعدل ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد اُخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

(الملن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ - ٤ - ١٩٧٢ م ٢٣ ص ٥٧٥)

٧٠٧ - وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الاعفاء التي ينحق بها حكم القانون والا كان ميباً بالقصور - مثال لتسبب عيب .

لما كان يبين من الحكم للمظنون فيه أنه بعد أن أوردت المحكمة أن المظنون ضده الأول « هو قبطان المركب المسؤول عنها وصاحب الكلمة الأولى فيها على أفراد الطاقم الخاص بها » - وهو ما يكفي لاعتبار أن سلطانه مبسوط على أفراد المخررة التي ضبقت في أماكن غير ظاهرة من لتراكب أسفل اللواح للخشب وفي غرفة الماكينة ، عاد إلى القول « بأن جميع المظنون ضدهم أنكروا صلتهم بها وأن حيازتها شائعة بينهم بما لا يمكن معه نسبة حيازتها إلى أي واحد منهم على وجه التحديد » . ثم بعد أن أوردت المحكمة « أن المظنون ضدهم الذين لم يعترفوا لم يكن لديهم أي علم عن المواد المخررة ولم تكن لهم سيطرة عليهم » ، قولا منها بأنهم تحت إمرة المظنون ضده الأول عادت إلى القول بأنهم « قرروا مع باقي زملائهم أنهم بمجرد أن تم نقل تلك المواد إلى ظهر المركب اتفقوا جميعاً على تسليمها للجهات المعنية » مع ما قد يشير إليه القول الأخير من علمهم بإعفائها . واذ كان الحكم قد انتهى إلى أن المظنون ضده الأول ومن جرى مجراه من المظنون ضدهم يستحقون الاعفاء من العقاب وأن الياقين لا يمكن مساطتهم عن المخدرات المضبوطة ، دون أن يحدد من منهم قد قدر استحقاقه للاعفاء ومن نفي عنه ركن العلم منهم ، فإن ما أوردته الحكم من ذلك كله - على الصورة المتقدمة - فضلاً عن قصوره وفساده في الاستدلال يكون مشوباً بالتناقض والابهام والغفوض والتهافت مما ينبئ عن لختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويمعز بالتالي محكمة للنقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه .

(الملن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣ - ٦ - ١٩٧٢ م ٢٤ ص ٦٩٠)

٧٠٨ - حكم - عقوبة مقيدة الحرية - الظرف الشديد - اغفاله - لنزله .

للحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبرفها وأوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . ولما كان النابت من الأطلاع

على صحيفة الجحالة الجنائية المرفقة بالفردات المضمومة - والتي كانت تحت
بصر المحكمة - أن المظنون ضده سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية
في سرقات وشروع فيها كما حكم عليه في قضية اللجنة رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٦٠
أبشواى بالحبس شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنسة
لاستبصار فإن المظنون ضده يدخل في عموم نص الفقرتين ج ، و من المادة السابعة
من قانون الأسلحة وللخناير. ويتولف بالنسبة له للطرف المشدد المنصوص عليه
في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ما دلعت الأحكام الصادرة
ضده قائمة ولم يلحقها رد اعتبار بحكم القانون . ولما كانت المحكمة قد أغفلت
الأثر المترتب على سبق الحكم على المظنون ضده بالأحكام الواردة بصحيفة
سوابق الجنائية ، فإن للحكم يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون ،
غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعلة بالقانون
رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى
المحكوم عليه بمقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها
أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل
حكم بمقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة يقيم السوابق وترتبت
المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار نحو الحكم للقاضي بالإدانة
بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من
الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة
واللخناير نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الاعتداد بالسابقة على
الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في
المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم
عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة
٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة وللخناير ، وكانت الأوراق قد خلت مما يعين
على التحقق من أن الأجل للمنصوص عليه في القانون لمرد اعتبار المظنون ضده لما
ينقضى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

(الملن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢ - ١٠ - ١٩٧٣ م ٢٤ م ٨٧٩)

٧٠٩ - المادة ١٧ عقوبات - لجزتها في الجنائيات تبديل العقوبة المقيدة
للحرية بأخرى أخف منها - دون غيرها من العقوبات - عدم انطباقها على عقوبة
الفرملة - مثال في جريمة إحراز سلاح يوجب النقص والتصحيح .

من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات لنما تجيز تبديل العقوبات
المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا

اقتضت الأحوال رافة للقضاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الملعون ضده بجريمة إحرار سلاح ناري غير مشسختن بغير ترخيص ووقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحرار سلاح من الأسلحة النارية غير المشسختن بغير ترخيص طبقا لما تبقى عليه لفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور - بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب للحكم بها - فإن الحكم إذ أغفل للقضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٦ سائلة للبيان بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما يكون قد خالف للقانون . مما يقتضي معه نقضه نقضها جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ - ٣ - ١٩٧٤ م ٢٥ م ٣٢٤)

٧١٠ - تقدير العقوبة وتقييم موجبات الرافة - من اطالقت قاضي الموضوع - دون للزام ببيان السبب .

من المقرر أن تقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها موكولا لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، كما أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالمقدر الذي رآته . ولما كانت العقوبة التي أنزلها للحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانته من أجلها فإن النفي على الحكم للقصور في التمييز لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧ - ٥ - ١٩٧٤ م ٢٥ م ٥١٩)

٧١١ - الاحكام الجنائية - الاصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية - المادة ٤٦٠ اجراءات - خلو قانون رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك - مثال في عقوبة غلق - عدم تحديد الحكم رسم الانتاج على الكحول المضبوط - لا يعيبه - ما دلم قانون رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك .

تنص المادة ٤٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه ، لا تنفذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الا متى صارت نهائية ما لم يكن في القانون نص

على خلاف ذلك ، • ولا كان قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول الذى عوقب الطاعن بمقتضاه قد جاء خلوا من النص على خلاف هذه القاعدة ، وكان للحكم للطعن فيه لم يقض بالانفاذ على خلاف القانون وكان هذا القانون قد تسد تكفل بتقدير رسم الإنتاج - فان ما ينمناه للطاعن على الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد مدة عقوبة للطق ومن عدم تقدير مقدار الرسوم المستحقة يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١ - ١١ - ١٩٧٤ م ٢٥ م ٧٤٠)

٧١٢ - عدم جدوى التمس على الحكم بتغير صفة التهم بمن شريك فى الجريمة الى فاعل أصلى فيها - ما دلم انه يعاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك - بتغير العقوبة - مرده للواقعة الجنائية وما لحاط بها من ظروف - لا الوصف القانونى لها .

لذا كانت العقوبة القضى بها على الطاعنة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك ، فان مجادلتها فيما أثبتت الحكم من وصف للجريمة بالنسبة لها باعتبارها فاعلة أصلية لا يكون له محل ، ولا مصلحة لها منها ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد اخنتها بالرأفة وانها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة بالنسبة لها ، لا أن تقدير للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى عارفها للجاني وما لحاط بها من ظروف ، لا الوصف القانونى الذى تعطيه للمحكمة لها ، ومن ثم فان التمس على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢ - ١٢ - ١٩٧٤ م ٢٥ م ٧٩٨)

٧١٣ - المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات التى صدرت لم تحظر استعمال ظروف الرأفة - بل أوردت قيودا على حق المحكمة فى التزول بالعقوبة فى جرائم المولد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون .

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر استعمال لأوافة اتصالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بل أوردت قيودا على حق المحكمة فى التزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المولد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من

للقانون المذكور ، ومن ثم فإن المحكمة لذا طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات في حدود ما نصت عليه المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تكون قد أصابت صحيح القانون، هذا فضلا عن لنتقاء مصلحة لأطاعن فيها ينمء في هذا الشأن مما يضحى معه للنمى على الحكم بهذا السبب غير سعيد .

(للطن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨ - ١٢ - ١٩٧٤ م ٢٥ م ١٨١)

٧١٤ - تقدير العقوبة - عدم وجوب تسبب ذلك .

مضى كان الحكم للطنون فيه قد خفض العقوبة المقضى بها على للطاعن من محكمة أول درجة فلا مصلحة له فيما ينمء على الحكم من تعديل العقوبة المقضى بها ابتدئاً دون أن ينشئ لذلك أسباباً - هذا إلى أنه من المقرر أن تقدير العقوبة من طلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي لرتبته .

الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ - ٥ - ١٩٧٥ م ٢٦ م ٤٤٧

٧١٥ - إيجاب إجماع قضاة محكمة ثاني درجة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم للإبراء - نطائه .

من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة المنقض - أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد للعقوبة أو إلغاء حكم للإبراء إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينهما وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه للوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامه للتناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة ، وكل ذلك في حدود للقانون إشاراً من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة للخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما للنظر في استواء حكم للقائسون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع فريضة التي تجاوز حدود للقانون أو اغتال حكم من أحكامه ، وإذا ما كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق للقانون

بالتسبب للجرمة اللصقية إذ نزل يَتَقَوَّبُهَا عن الحد الأدنى المقرر في القانون
فإن الحكم القانون فيه إذ قضى بتشديد العقوبة عنها إلى حدّها الأدنى ، فإنّه
يكون قد اقتصّر على تطبيق القانون على وجهه للصحيح ولا يشترط لذلك إجماع
قضاة المحكمة .

(المجلد رقم ١١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥ - ٥ - ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٥٨٦)

٧١٦ - تعذيب العقوبة - أعمال المحكمة للمادة ١٧ عقوبت دون الإشارة إلى ذلك لا يعيب الحكم - شرط ذلك -

لا كان من المقرر أن لنزال المحكمة حكم للمادة ١٧ من قانون العقوبات دون
الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دلت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود
التي رسمها القانون وما دلم أن تعذيب العقوبة مسو من لطلقات محكمة
للوضع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت للعقوبة
بالمقدّر الذي لوقته ، لا كان ما تقدم وكان الحكم إذ عقب كل من المحكوم عليهم
- عدا الثالث - بالأشغال للشقة لمدة خمس عشرة سنة فإن مفاد ذلك أن المحكمة
قد اتفقت إلى أخذهم بالرفقة ومعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وإن لم
تصرح بذلك في أسباب حكمها - ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة .

(المجلد رقم ٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠ - ١٠ - ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٨٢٩)

٧١٧ - اعفاء - تحدد الجناة - حكم - تسببيه - تسببيه غير معيب .

جرى قضاء محكمة للنقض على أن مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمه
للتشريع وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تحدد للجناة
للمساعين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما
مفاده أنه حتى يتولّفه موجب الاعفاء يتعين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد
مساهموا في ارتكاف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقسموا
لحدهم بإبلاغ للسلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الاعفاء لتقابل الذي قصده
الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي
عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك
آخرين ساهموا مع المبلغ في الجريمة فلا اعفاء لانتهاء مقوماته وعدم تحقق حكمه

للتشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالإبلاغ عنها وهو تمكن السلطات من الكشف عن تلك للجرائم الخطيرة ، وإن كان يجب مما ساقه الحكم المظهر فيه أنه لا يعتقد هذا للنظر وخلص بحق - مما له معنى - أن الأوزاعي - إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لانتفاء مقوماته، وللحكمة من تشريعه فليس له من بعد للتذرع بنص المادة ٤٨ سالفه الذكر واعتاقه من المقاصد .

(الملن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢ - ٦ - ١٩٧٨ م ٢٩ م ٦١٩)

٧١٨ - امتناع العقاب - جنون وعامة عقليه - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير حقله الاتهم للعقلية - نقض - اسباب الطعن - ما لا يقبل منها -

حتى كان الأمر المظهر فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب المظهر ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بدجانية من أن المظهر ضده مريض باضطراب عقلي وأنه كان يبالغ من هذا المرض قبل الحادث بدرجة أشد ، وعلى تفكره علاج كالعظم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلي الذي أصيب به المظهر ضده يوصف بأنه جنون أو عامة عقلية وإن من شأنه أن يحسم المشور والامرأ وتحت ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوباً بقصور موجب نقضه وإعادة -

(الملن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٧ - ١٢ - ١٩٧٨ م ٢٩ م ٨٨٨)

٧١٩ - الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على خلاف القانون - خطأ - وجوب تصحيحه -

حتى كان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ٧١ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه : « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف للأراضي الزراعية ونقل التربة منها لصناعة الطوب أو غير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري - ويصدر وزير الزراعة قراراً يحدد فيه شروط منح الترخيص والمناطق الجائز منحها فيها والأغراض المحظورة على سبيل الحصر بما يتفق مع العرف الزراعي » ، وكانت المادة ١٠٦ مكرراً من ذات القانون قد نصت على أن « كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكرراً أو أحكام القوانين التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بالعقوبات وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفرد الواحد أو كسر

الفلان التي تتم فيها للخالفة ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، فان الحكم المطلق فيه - إذ قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمييه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة .

(الملن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٥ - ١ - ١٩٧٩ س ٣٠ ص ١٤٧)

٧٢٠ - عقوبة - حكم - تسبب غير معيب .

لا يحوز للطعن من النعمى بالفساد في الاستدلال على ما أورده الحكم تحليل على استحصاله على خاتم الجمهورية ما ظلت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة التزوير في محرر رسمي التي أثبتتها الحكم في حقه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الملن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٣٣ - ٤ - ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤٠٩)

٧٢١ - عقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات - الحكم بوقف تنفيذها - خطأ قانوني - مقتضى ذلك .

حاز الحكم المطلق فيه - إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس مدة ثلاث سنين - يكون قد أخطأ في القانون مخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات . وإذا كان ذلك ، وكان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحقها بالحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ عليه مع كونه خطأ في القانون ٧٢٠ فإنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطلق فيه والاحالة .

(الملن رقم ٨٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٩ - ١٢ - ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٩١٠)

الفصل الثامن - مسائل متنوعة

٧٢٢ - حكم بالإعدام - عرض للقضية على محكمة النقض - مواعيد تنظيمية .

تجاوز لإياد المين بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يتقرب عليه - بل عرض النيابة القضية المحكوم فيها حضوراً بعقوبة الإعدام على محكمة النقض عملاً بنص المادة ٤٦ - من القانون المذكور . ذلك بأن الشارح إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى من

نهاية ، والتعجيل بحرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كس الأحوال متى صدر الحكم حضورياً (وجامياً) ، وتتصل المحكمة بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر ، وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها - سواء قدمت للنياحة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم . وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك دواء للشبهة بين حق للنياحة وواجبها : حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها من خصوم الدعوى الجنائية . وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦ - ٥ - ١٩٦٦ م ١٢ م ٢٨٥)

٧٢٣ - الانتظار - ماهيته - مثال .

الانتظار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يعد عقوبة أصلية بل هو من التدابير الوقائية التي يقصد بها حث المحكوم عليه على الإقلاع من حالة التشرذع عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه إذا تمادى في غيه وذلك بغية تقييد حريته أو فرض أية قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالمعقوبات الأصلية أو أعماله بوصفه ببديلا عن العقوبة المقررة أصلا للجريمة في نطاق تطبيق المادة ٣٢ بمقتضىات ..

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٥ - ٢ - ١٩٦٢ م ٢٢ م ١٦٢)

٧٢٤ - مناهط الإغواء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل ، هو أن يكون سبب هذه الحالة رجاء الجنون أو عاهة في العقل دون غيرها - المادة ٦٢ عقوبات - لحالة الإثارة أو الاستفزاز لا تعمد في صحيح القسطنطيني عسرا مغيضا من العقاب بل هي عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو لطرحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض .

مناهط الإغواء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة رجاء - على ما تقتضيه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة أو الاستفزاز تملكته فالحجته التي فعلته - دون أن يكون متمالكا لبرأيه - فإن ما دمج به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل وما

مناطق الاعفاء من المسؤولية ولا يجد في صحيح القانون عذرا مفييا من العقاب بل هو دفاع لا يخلو أن يكون مؤثرا بغير قضائي مخفف يرجع بمطلق الأمر في أعماله أو لطرحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة للنقض .
(الملحق رقم ٢٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣ - ٤ - ١٩٦٤ م ١٥ م ٢٩٥)

٧٣٥ - الإخبار - شروقه .

لأنه وإن لم تستلزم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعلقة - للبادة بالإخبار ، إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار - أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .
فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة لكي الانقضاء بمعلومات جنية صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة ، فإذا كانت السلطات قد تمكنت من معرفة للجناة والقبض عليهم من غير ذلك الطريق فلا أعضاء .

(الملحق رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧ - ٣ - ١٩٦٧ م ١٨ م ٤٣٠)

٧٣٦ - عقوبة - رهان - سباق خيل - ألعاب لقرى .

يقيد سباق نعم للمادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة للمنظمة للوردة بها معلقة كل شخص يقبل للرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .

(الملحق رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦ - ١٠ - ١٩٦٧ م ١٨ م ٩٧٣)

٧٣٧ - تعين الاعفاء بالوردة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على التعويضات المقررة لجرائم الولاد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه - بحث هذا الاعفاء - يكون بعد إسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .

إن الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الاعفاء للوردة بها قاصر على التعويضات للوردة بالوراد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه ، ومن ثم فإن تصدى للحكمة لبحث تولد ملخص هذا الاعفاء أو التمتع مقوماته ، لنما يكون بعد إسباغها للوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى .

(الملحق رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩ - ٥ - ١٩٦٩ م ٢٢ م ٧٢٢)

٧٢٨ - ویرود حالات الإعفاء من العقوبة فی القانون علی سبیل الحصر -
عم جواز التوسع فی تفسيرها بطریق القیاس .

تفسير النصوص المتعلقة بالإعفاء علی سبیل الحصر ، فلا یصح التوسع
فی تفسيرها بطریق القیاس ، ولا كذلك أسباب الإیاحة التي ترتد كلها إلى مبدأ
جامع هو ممارسة الحق أو للقیام بالواجب . وعلى ذلك فلا یجوز للقاضي أن
یخفی من العقوبة إلا إذا انطبقت شروط الإعفاء فی النص التشريعی علی الواقعة
الزومة لتطابقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو للحكمة التي تنفیها
المشرع من تقرير الإعفاء .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧ - ١١ - ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٣٠٧)

٧٢٩ - عقوبة المنع من الإقامة فی مكان معين أعمالاً للمادة ٤٨ / ٢ ، ٣ مكرز
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل - تطبیقها : عقوبة حقيقية إلا أنها لم یست
من العقوبات المستכלبة أو المقيدة للحرية - هی من نوع التدابير الوقائية - وجوب
إبداء كفالة لقبول الطعن التقدم من المتهم بشأنها .

ان عقوبة المنع من الإقامة فی مكان معين أعمالاً للمادة ٤٨ / ٢ ، ٣ مكرز من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هی
نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقية ورتبتها القانون لصنف خاص من
الجنات وإن لم ترد فی قانون العقوبات ، بيد أنها لم یست من العقوبات المستכלبة
أو المقيدة للحرية التي نص علیها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع بحینئذ
لقبول الطعن شكلاً - التقدم من غیر النيابة العامة - لإيداع الكفالة المنصوص
علیها فی المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فی شأن حالات ولجرات
الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢ - ٤ - ١٩٧٠ م ٣١ ص ٥٦٦)

٧٣٠ - شروط الإعفاء من العقاب وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ .

جرى قضاء محكمة النقض علی أن مناهل الإعفاء الذي تتحقق به حكمة
التشريع - وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - هو تصدد
الجنات السامحين فی الجريمة فاعلین كانوا أو شركاء ویرود الإبلاغ علی غیر
البلغ ، بما مفاده أنه حتی يتوافر موجب الإعفاء یتمین أولاً أن یشهد أن عسدد
جناة قد ساهموا فی اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلین كانوا أو شركاء -

وأن يحرم لجميع الإبلاغ السلطات العلمية بها فيمقتضى ذلك منحه الأعضاء المقابل الذي قصده للشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون . فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ستأثموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا اعتناء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجرى القانون عنها بالاعتفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

(الملحق رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤ - ٢ - ١٩٧١ من ٢٢ ص ١٤٤)

٧٣١ - لتفرقة بين حالتى الاعفاء المنصوص عليهما فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - لشرائط أن يكون الإخبار عن الجريمة - فى الحالة الأولى - قبل علم السلطات بها - وجوب أن ينسب الإبلاغ عن الجريمة فى الحالة الثانية الذى يتم بمساعدة علم السلطات بها - بالجدية والكفيلة - وإن يوصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة - كون ما أدلى به الجانى لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف ساقطهم بالجريمة المخبر عنها - عدم أحقيته فى الانتفاع بالاعفاء لتكثف المقابل المبسوط .

تتفق المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين الأولى : لشرائط القانون فيها فصل عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، ولثانية زعم - يستلزم القانون فيها المبادرة بالإخبار قبل لشرائط مقابل الفسحة لثانية منتهية بالجاني فى الإخبار أن يكون الضبط هو الذى كان السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبي الجريمة ، فالمقصود بالمبادرة فى الحالة الأولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها ، وذلك يقتضى أن يكون الجانى فى موقف التبليغ عن الجريمة لا موقف الاعتراف بها حين يستوجب أو يسأل فيجوزى على كشفه عن مرتكبي تلك الجرائم بالاعفاء من العقاب . أما فى الحالة الثانية فإن موجب الاعفاء يتوافر إذا كان لخباره السلطات بالجريمة - وبمقتضاها - بها - هو الذى مكنتها من ضبط باقى الجناة - وإذا كان ضبط هؤلاء هو للغاية التى تفيها للشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد قسم بالجدية والكفيلة ووصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة الذين ستأثموا فى ارتكاب الجريمة فلا يكفي أن يصدر من الجانى فى حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل والا لنفسخ المجال للصاق لاتهامات بهم جزافاً بغية الانتفاة من الاعفاء وهو ما بنى عنه قصد الشارع . فإذا كان ما أدلى به الجانى لم يحقق

غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها ، فلا حق له فى الانتفاع بالاعفاء ، أقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المتخلف المقابل المبرر له .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤ - ٢ - ١٩٧١ م ٢٢ ص ١٤٤)

٧٣٢ - الدفع بالاعفاء بين العقاب هو من الدفوع الجرمية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها .
على المحكمة أن تناقشه فى حكمها .

أن الدفع بالاعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المحل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ ، هو من الدفوع الجرمية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها ، فتنص صراحة ليرد له وردا عليه ، وكان كذلك وكان للحكم المطعون فيه قد قضى بالطاعة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فلهذا يكون مشوبا بالقصور فى التسبب والاختلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٨ - ٣ - ١٩٧١ م ٢٢ ص ٣١٠)

٧٣٣ - اشترط القانون مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الاخبار ان يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة .

ان القانون يشترط مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الاخبار ، ان يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، ولذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه « لم يحتل فى حقه موجب الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات » استنادا الى تناقضه فى تحديد شخصيه من سيقوم باستلام المخدر منه ، وهو ما يسوغ رفض هذا الدفع ، ومن ثم يكون ما يثيره فى هذا الخصوص غير صحيح .

(الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٩ - ٣ - ١٩٧١ م ٢٢ ص ٣٢٥)

٧٣٤ - للتفرقة بين حالتى الاعفاء القوتين فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - تقدير توافر شروط التطبيق أى جهة - موضوع .

فرق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين للاعفاء فى المادة ٤٨ - متميزة كل منهما بمناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى الحالة الاولى فضلا عن المبادرة بالاعفاء ان يصدر الاخبار قبل علم السلطات للمادة

بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهى لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل لشترط للقانون فى مقابل للفسحة التى منحها للجاني فى الاختصار أن يكون لأخباره هو الذى مكن للسلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه فى سرده لوقائع الدعوى وردة على دفاع المتهمين - مما يستند إلى أصول ثابتة فى التحقيقات كما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن الطاعن لم يدل بأية معلومات جديدة أدت بذاتها إلى ضبط المتهمين الثلاثة الأول الذين قبض عليهم فى وقت معاصر للوقت الذى قبض فيه على الطاعن وبادروا جميعا بالاعتراف بالجريمة المنسوبة إليهم وكان أولهما وثانيهما فى حثالة تلبس ، كما أنه لم يكن هو الذى كشف اللثام عن المتهم الخامس الذى كان أمر اشتراكه فى الجريمة معروفا للسلطات مما ألقى به باقى المتهمين من أقوال لم يصف إليها للطاعن جديدا مكنها من القبض عليه . وكان الفصل فى كل ذلك من خصائص قضى الموضوع مادام يقيم على ما ينتج من عناصر الدعوى - كما هو الحال فى الدعوى للطروحة - فإن للحكم يكون قد أصاب صحيح للقانون فى رفض طلب الطاعن الانتفاع بالاعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٠ - جلسة ٤ - ٤ - ١٩٧١ م ٢٢ م ٣٢١)

٧٣٥ - حدود الاعفاء من العقاب وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وضابطه ؟ مثال - قول المتهم أنه تسلم المخدر من آخر وشهادته على ذلك شهادة لم يؤيده - عدم تحقق موجب الاعفاء .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الاعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يوصل لإبلاغه إلى ضبط باقى الجناة ، وكان للحكم قد عرض لما اثارته الطاعة فى شأن اعفائها من العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفة الذكر ورد عليه بأن زعمها تسلمها الانابيب المضبوطة من آخر عينته لم يتحقق صدقه ، وبالتالي لم يوصل إلى اتهامه وضبطه ، إذ أنها أشهدت ركبة كانت معها فى الباطنة على واقعة التسلم هذه فلم تؤيدها ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٥١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧ - ١٠ - ١٩٧١ م ٢٧ م ٧٥٧)

٧٣٦ - لا عقوبة إلا بنص - عدم التوسع فى تفسير نصوص للقانون الجنائى - الأخذ فى حلة الشك بالتفسير الاصالح للمتهم .

من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفصل للمعاتب عليه ويبين العقوبة

الموضوعية له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم
الاخذ فيه بطريق القياس والاخذ - في حالة الشك - بالتفسير الاصطحي للمعنى .
(الملحق رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ - ٣ - ١٩٧٢ ص ٢٣ ص ٤٨٣)

٧٣٧ - عدم التزام المحكمة بتقصي اسباب اعفاء المتهم من العقاب طبقا
للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - ما لم يخضع به امامها .

متى كان المبدأ من مطالبة دفاع الطاعن بجنة المحكمة أنه لم يتمسك
باعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من
لقرار أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم
يخضع به أمامها ، فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب
فلا يكون له أن ينزع على حكمها لفعله التحدث عن ذلك .
(الملحق رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ - ٢ - ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٣٠)

٧٣٨ - الاعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقاً للمادة ٤٨
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - منطاه .

مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يوجب
الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه لهما
إيجابياً ومنجاً وجعياً في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات
والكشف عن للجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك
القانون باعتبار أن هذا الأعضاء نوع من المكافأة منحها للشارع لكل من يؤدي
خدمة للمدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة أو لم يتحقق صدقه بأن كان غير متسم
بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لاقتناء مقوماته وعدم تحقق حكمة
التشريع لعدم بلوغه للنتيجة التي يجزى عنها بالاعفاء ، وهي تمكين السلطات
من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة . ولذا كان الثابت أن الأقوال
التي أدلى بها الطاعن في هذا الشأن - والتي جاءت بعد ضبط الجرم المفسد
بالسيارة ملكه - لم تتمتع مجرد قول مرسل عار عن دليله بأن شخصاً سماه هو
الملك الحقيقي للسيارة وأنه سلمها له بحالتها بعد أن نقل إليه ملكيتها ، وقد
وردت هذه الأقوال من الطاعن في نطاق دعواه أنه لا يعلم عن الجرم المضبوط
بالسيارة شيئاً . وهو دفاع قد أطرحه الحكم ، وما دلت لم تسهم أقواله هذه

في تحقق غرضي للشارع يضبط أحد ممن يكون قد ساهم في إقتترف الجريمة فإنه لا يتحقق بها موجب الاعفاء من العقاب للقرير بتلك المادة لتختلف المقابل للقرير له .
(الملن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ٥ - ٢ - ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٣٠)

٧٣٩ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل ان يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها - المادة ٦٢ عقوبات - الاثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ولما كان الاستفادة من دفاع الطاعنين هو انهما كلنا في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز والغضب تملكتهما عقب الاعتداء على عمهما وكبير أسرتهما فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

(الملن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣ - ٥ - ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٣١)

٧٤٠ - الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون الا بالنسبة للمتهم الذي أسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون - كون التبليغ غير جدي وعقيا - لا اعفاء .

مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافئة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن القانون - في الفقرة الثانية منها - لم يربط الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافئة منحها للشارع لكل من يؤدي خدمة للمدلة ، فإذا لم يكن التبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقيا فلا يستحق صاحبه الاعفاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد اخبار المطعون ضده

الأول عن تخصصه المخدرات والأشخاص القول بالتكليف منهم على تسليمها ، ورتب على مجرد الإخبار أثره في إعفائه من العقوبة هو ومن جازائه من زمانه دون أن يعنى باستظهار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقصى صلة هؤلاء الأشخاص بالجريمة - على الرغم مما لجورده من أن التغطية العامة استندت إلى أنه لم يستقر في التحقيق على شخص من المتفق معه ولم يرشد إرشاداً صحيحاً سليماً عنه كما لم يتقص للحكم لأثر الإخبار في تمكين السلطات من ضبط هؤلاء الأشخاص باعتبارهم مساهمين فعلاً في الجريمة ، غافاً للحكم يكون ميباً بالفصول الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على ولقمة الدعوى كما صار إثباتها فيه .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق جلسة ٣ - ٦ - ١٩٧٣ س ٣٤ ص ٦٩٠)

٧٤١ - ادلاء الجاني بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة - هو مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استلزام الحكم فوق ذلك اعتراف الجاني بالجريمة - خطأ في القانون موجب لتقصته حتى لو لم يقدم من الطاعنين أسباباً لظنه - لوحة الواقعة وحسن سير العدالة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، أن يدلي للجاني بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استلزم - لكي يتحقق موجب الإعفاء - اعتراف الجاني بالجريمة التي اعترفها ، فانه يكون قد استحدث شرطاً للإعفاء لم يوجب القانون ، وكان الحكم قد أقام قضاءً على ذلك التقرير القانوني الخاطي ، وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توفر شروط الإعفاء في حق الطاعنين طبقاً للفقرة الثانية المشار إليها ، فان ذلك مما يصح بالفصول الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث وإلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسباباً لظنه لوحة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩ - ١٢ - ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٨٧)

٧٤٢ - نيلغة علما - عرض احكام الاعليم على النقض - ميعاد تنظيمي .

انه وان كانت النيابة العامة قد عرضت القضية للمائلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات ولجراطة الطعن امام محكمة النقض للصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة براءتها انتهت في مضمونها الى طلب اقرار الحكم فيها قضى به حضوريا من اعدام الطاعن ، دون اثبات تاريخ تقديمه ، بحيث يستقل عنه على انه موعى فيها عرض القضية في ميعاد الاربعين يوما للبين بالسادة ٣٤ من ذلك القائلون ، الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يجزئ عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل ان محكمة النقض تتقبل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون ان تقتيد بمبنى الراى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شلب للحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩ - ١ - ١٩٧٨ من ٢٩ من ١١٢)

٧٤٣ - موانع للعقاب - مناعه - جنون او عاهة فى المثل .

أن مناعه الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٣ من قانون العقوبات - لجنون او عاهة فى المثل دون غيرها .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧ - ١٢ - ١٩٧٨ من ٢٩ من ٨٨٨)

نيلسة علمة

الفصل الاول - اختصار النيابة العامة بأعمال التحقيق

الفصل الثاني - سلطة النيابة العامة في اجراء التحقيق

الفرع الاول - محضر التحقيق

الفرع الثاني - التفتيش

الفرع الثالث - تحرير المضبوطات

الفرع الرابع - عملية العرض

الفرع الخامس - المعاينة

الفصل الثالث - التصرف في التحقيق

الفصل الرابع - الطعن في اجراءات التحقيق

الفصل الخامس - قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والادارية

الفصل السادس - سلطة النيابة العامة في الطعن في الاحكام

الفصل السابع - مسائل متنوعة

الفصل الأول

اختصاص النيابة العامة بأعمال التحقيق

٧٤٤ - استقلال النيابة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية .

النيابة العامة هي من للنظم المهمة في الدولة المصرية . أشد الدستور إليها في كلامه عن السلطة القضائية وهي - بحسب اللقائين التفصيلية المصطلح بها - شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصت بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة ، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحقانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولكن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية في أداء شؤون وظيفتها .

ويتربط على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خولها القانون من الاختصاص : (أولاً) أن يكون لها الحرية الغلبة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحكم أي حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضي به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق التحقيق . (ثانياً) أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تبيح له لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل أن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال النيابة أو إلى وزير الحقانية وهو الرئيس الأعلى للنيابة ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة .

(طبر رش ١٤٤٤ لسنة ٢ ي - جلسة ١٩٣٢/١/٢١)

٧٤٥ - استقلال النيابة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية .

النيابة سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وإمانة الدعوى التي في عهدتها حرمة ، فليس للمحكم عليها أية سلطة تبيح لها لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها . بل أن كان القضاء يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحقانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لها من أن لا يفض من كرامتها أمام الجمهور . فليس

لمحكمة الجنائيات ان ترمى النيابة في حكمها بأنها « أسرفت في الانتهام »
وانها « أسرفت أيضا في حشد التهم وكيلها للمتهمين جزافا » .
(لمن رقم ١٦٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/١٦)

٧٤٦ - عدم خضوع أعضاء النيابة العمومية في حضورهم جلسات المحكمة الجنائية لأحكام الرد والنقض .

ان أعضاء النيابة العمومية في حضورهم جلسات المحاكم
الجنائية ليسوا خاضعين - كالقضاة - لأحكام الرد والنقض لأنهم في
موقفهم . وهم يمثلون سلطة الانتهم في الدعوى لأشأن لهم بالحكم فيها ،
بل هم بمثابة الخصم فقط ، وإذن فالنقض غير واجب عليهم والرد غير جائز
في حقهم . فإذا تنحى القاضي عن نظر الدعوى ، ثم عين وكيلًا للنسابة ،
ثم حضر في نفس الدعوى وترافع فيها ، فلا بطلان .
(لمن رقم ١٧٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/١٢/٤)

٧٤٧ - اعتبار النيابة وحدة لا تتجزأ لا يصدق عليها إلا بصفتها سلطة انتهم .

ان كون النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ ، وكل عضو من
أعضائها يمثل النائب العمومي ، والعمل الذي يصدر من كل عضو يعتبر
كأنه صادر منه ، ذلك لا يصدق الا على النيابة العمومية بصفتها سلطة
انتهم ، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها ، لأنها خولت
هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لاعتبارات قدرها
الشارع ولذلك فانه يجب ان يعمل كل عضو في حدود تلك السلطة مستندا
حقه لا من النائب العمومي بل من القسانون نفسه هذا هو المستفاد من
نصوص القسانون في جبايتها ، وهو الذي تملية طبيعة اجراءات التحقيق
باعتبارها من الأعمال القضائية البحت التي لا يتصور ان يصدر فيها
أي قرار أو امر بنسأء على توكيل أو ائابة ، بل يجب - كما هي الحال
في الأحكام - ان يكون مصدرها قد أصدرها من عنده هو شخصيا ومن تلقاء
نفسه ولذلك والان القسانون قد نص فيه على ان أعضاء النيابة العمومية
يعين لكل منهم مقر لعمله فانه يجب فيها بتعلق باجراءات التحقيق الا يعمل
العضو خارج الدائرة التي بها مقره والا عد متجاوزا اختصاصه . وإذن فأن
الاذن الذي يصدر من وكيل نيابة بتفتيش منزل المتهم الواقع في غير دائرة
عمله في جريمة وقعت في غير دائرة اختصاصه يكون باطلا .

(لمن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢)

٧٤٨ - النيابة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال المقسد المزور أن تبشر تحقيقه .

للنيابة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال المقسد المزور أن تبشر تحقيقه ، فإذا ما ثبت من التحقيق أن التزوير وقع في اختصاص آخر فهذا لا يضر من الأمر شيئاً .

(لمن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١/٢٤/١٩٤٧)

٧٤٩ - قرار المحامي العام بالغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحاً .

إن المادة ٣٦ من القسطنطين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بنظام القضاء وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تنص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له - تحت إشراف النائب العام - جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين . وإذن مقررات المحامي العام بالغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحاً .

(لمن رقم ٤١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٥١)

٧٥٠ - سلطة رئيس النيابة في نخب أحد وكلاء النيابة التابعين له لأصدار أمر بالتفتيش في جريمة وقعت خارج دائرة اختصاصه .

إن مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك إلى تشيير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل فإذا كان رئيس نيابة بنى سوف قد انتخب وكيل نيابة مركز بنى سوف لأصدار أمر التفتيش في جريمة وقعت بدائرة مركز بنى . فإن هذا النخب هو في حقيقته نخب جزئي يملكه رئيس النيابة .

(لمن رقم ٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢/٢٤/١٩٥٤)

٧٥١ - التحقيق الذي يجريه معاون النيابة في ذات اختصاصه المكلف - عدم إمكان الطعن على محضره بإبطالان .

معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعاً من مأبوري الضبط التفتيشي فإذا جرى التحقيق في ذات اختصاصه المكلف

فلا يمكن أن يطعن على محضره بالبطالان وكل ما يمكن أن يوجه الى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .

(لمن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٨٨)

٧٥٢ - اتمام المحقق - وكيل النيابة - ما يذاه من إجراءات التحقيق قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد وشروعه فيه وهو مختص بإجرائه قانونا - لا بطالان .

لا تبطل إجراءات التحقيق اذا كان المحقق (وكيل النيابة) قد اتم ما يذاه منها قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانونا .

(لمن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ من ٧ ص ٥٧٧)

٧٥٣ - وكلاء النيابة الكلية - اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية .

وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها .

(لمن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٧٠٨)

٧٥٤ - نواب وكيل النيابة الجزئية معاونون النيابة للتحقيق - صحيح في القانون .

معاونون النيابة من مأموري الضبطية القضائية ونوابه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختصين - صحيح في القانون .

(لمن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من ١ ص ١٥٢)

٧٥٥ - تولى النيابة التحقيق بنفسها - عدم جواز قيام مأموري الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها .

معي كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملا من أعمال

التحقيق الا باهر منها والا كان عمله باطلا. ومن ثم فلذا لجري انضباط التفتيش بدون امر من النيابة الصلبة وفي الوقت الذي كتبت تباشر التحقيق في الحادث فلن التفتيش يكون باطلا .

(لمن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨-١٢-١٩٥٥)

٧٥٦ - الخصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية لمن حجة الى نذبه من رئيس النيابة بذلك .

ان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ومن حجة الى نذبه منه بذلك .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٢ من ١٢-٥-١٩٥٧)

٧٥٧ - الاختصاص المكلف بإجراء التحقيق - امتداده بسبب ظرف اضطراري - مثال في تنفيذ مأمور القسبط القضائي الاذن بتفتيش مقيم .

من المقرر في صحيح القانون انه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكلف ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعته الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فان هذه الإجراءات منه أو من ينذبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، واذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد منح الأمر به من وكيل النيابة في حدود اختصاصه ، ونذبه لإجرائه بمقتضى مكتب مكلفه المخدرات أو من ينذبه فنذبه هذا الآخر ضابط مباحث تنفيذ الأمر ، وكان الظرف الاضطراري المفاجيء - وهو محاولة المتهمين - اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما - التهرب بها معهما من المواد المخدرة - هو الذي دعا الضابط الى مجاوزة حدود اختصاصه المكلف للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فان هذا الإجراء منه يكون صحيحا مؤافقا للقانون .

(لمن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ من ١٠-٦-١٩٥٩)

٧٥٨ - بدء وكيل النيابة المختص التحقيق بدائرة اختصاصه المكلف - امتداده بسبب الضرورة التي لوجها المتهمان الى خارج هذه الدائرة - صحة إجراءات التحقيق المتخذة منه لو من ينذبه لها .

من المقرر في صحيح القانون انه متى بدأ وكيل النيابة المختص

في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة ، فان هذه الإجراءات منه أو ممن يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فإذا كانت محاولة المتهمين الهرب - بما معها من المواد المخدرة - بعد صدور إذن النيابة بضيئطهما وتفتيشهما - هي التي أوجدت حالة الضرورة ودعمت الضابط ومن معه الى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضيئطهما ، فيكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(لمن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ من ١٠ ص ١٠٠٤)

٧٥٩ - احالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الاصلى ما لم يخص في أمر النذب بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

احالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الذي له أن يباشره دائما ما لم يمنع ذلك منعاً صريحاً ولم يخص في أمر النذب الصادر اليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

(لمن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ من ١١ ص ٢٩٢)

٧٦٠ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه الممسل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه الا اذا كان هناك نهى صريح .

(لمن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ من ١١ ص ٢٩٢)

٧٦١ - يباثت أمر نذب أحد أعضاء النيابة لتحقيق حادث - عدم لزوم النص صراحة على درجة من نذب التحقيق .

اذا كان الواضح من أمر النذب المكتوب على ذات اشارة الحادث

المبلغة للنزيلة العسابة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النزيلة الصلبة ، فإنه لا يلزم النص مرحلة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النزيلة من مأموري الضبط القضائي .

(لمن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ٥٠٨)

٧٦٢ - شروط ندم مأمور الضبط القضائي للتحقيق - يقاتل امر النذب .

ما يشترطه القساتون في ندم مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو أن يكون المحقق مخفصا بإجراء العمل ، وأن يكون المندوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين في امر النذب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها فيها عدا استجواب المتهم ..

(لمن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ٥٠٨)

٧٦٣ - كتابة امر النذب على اشارة الحادث فيه الدلالة الكتابية على انصرافه الى تحقيق الحادث .

كتابة امر النذب على ذات اشارة الحادث فيه الدلالة للكتابة على انصرافه الى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والمنسوب اليه في تهمة احرار المخدر .

(لمن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ٥٠٨)

٧٦٤ - حق رئيس النزيلة في نذب لحد أعضاء دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة .

لرئيس النزيلة العابة حق نذب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد ثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإنذار بالتفتيش قد وقعه باعتباره منتدبا للقيام بأعمال نيابة أخرى ، فإن هذا الذي ثبته يكفى لاعتبار الإنذار صحيحا صادرا من يملك إصداره قانونا ، ومن ثم يكون مسديدا ما رآه الحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الانتدب بالنزيلة الكلية .

(لمن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/١٤ من ١١ ص ٥٨٢)

٧٦٥ - بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضي متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .

من المقرر في صحيح القسطنطينية أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للتحقيق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

(طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٠ من ١١ من ١٧٠٦)

٧٦٦ - النيلية جزء من السلطة القضائية والتحقيق الذي يباشره أعضاؤها هو عمل قضائي - لا يصح اعتبار المحقق كالمساعد بالمعنى الخاص المتعارف عليه .

النيلية العامة شعبة من شعب السلطة القضائية حول الشارع أعضاؤها من بين ما يؤوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفة في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشره إنما يجرؤنه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي ، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا الفعل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٠/١٩/١٩٦١ من ١٢ من ٥٨)

٧٦٧ - الاختصاص بالتحقيق - نيلية عليا - نيلية ادارية .

اذا كان القسطنطينية التاديبى مستقلا عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تاديبى يستوجب المساطة التاديبية وفعل جنائى مؤثم قانونا في الوقت نفسه ، والرشوة بوصفها اخلايا بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التاديبى والجريمة وحينئذ تتماون قوى الدولة بجهازها الادارى والقضائى لكافة تلك الجريمة ولا يستقل احدهما بالاختصاص دون الآخر - وقد أفصح الشارع بانص عليه في المسادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة

الإدارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالتسعون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن امكن بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرى امر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الإدارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق حتى اذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية لحالت الأوراق الى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه - ولما كان ذلك فإن ما لثاره اللذان من بطلان الاجراءات لانها انصبت على جريمة من جرائم الغشون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية لا يكون له وجه .

(لمن رقم ٣٢٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ من ١٢ ص ١٢٠)

٧٦٨ - سلطة التحقيق - جهاتها - اختصاصاتها - ضبط الخطابات والرسائل - ومراقبة المكالمات التليفونية .

أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها - وهي قاضي التحقيق ، وعرفه الاتهام في احوال التصدي للتحقيق أو اجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة في التحقيق الذي تجر به بعد استئذان القاضي الجزئي - سلطة ضبط الخطابات والرسائل بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة ، وذلك فيما عدا الحكم الخاص الوارد في المادة ٩٥ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥

(لمن رقم ٩٨١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٣ من ١٢ ص ١٢٥)

٧٦٩ - جرائم الآداب بمدينة القاهرة - قرار وزير العدل بإنشاء نيابة مختصة - أثره .

قرار وزير العدل الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة فضلاً عن انه قرار تنظيمي لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام - فانه قد شرط لاختصاص هذه المحكمة بنظر الجناح والمخالفات التي تمس عليهما وفوعها في دائرة اختصاص محافظة القاهرة . ولما كانت الجريمةتان اللتان دين الطاعن بهما - علاوة على انهما وقعتا خارج دائرة الاختصاص - قد قام الارتباط بينهما ، فكان متعيناً أن تفصل فيهما محكمة واحدة هي التي نملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد .

(لمن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ من ١٦ ص ٣١٢)

٧٧٠ - لرئيس النيابة عند الضرورة حق نذب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة - يكفى أن يتم هذا النذب شفاهاً بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - المصادق ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

لرئيس النيابة حق نذب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء - وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفويًا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - ولما كان الثابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق ثبت في صدر محضره صدور قرار من رئيس النيابة بنذب لمباشرة التحقيق بالنيابة - فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب واعتبار التحقيق الذى أجراه صحيحاً .
(لمن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ١٤٥٨)

٧٧١ - النائب العام - ولايته .

النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية وبتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتى التحقيق والادعاء وتنسبط على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيها - هذا الاختصاص للذى ينطت به على سبيل التفويض - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه قى الواقع جسماً واحداً لا انفصام بين خلاياه .

(لمن رقم ١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ من ١٦ من ٨٦٥)

٧٧٢ - اختصاص وكالة النائب العام من حيث المكان .

يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما

عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد مجال اقلية كل منهم مما يفيد أن وكلفتهم في الأصل عامة تبعاً لوكالة النائب العام مما يجبر عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لاختصاصه . وإن القسوفون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك تقاعده الاصولية - كامل الحق في تدب أحد أعضاء النيابة العامة . ممن يعملون في أية نيابة ، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو بلحدى نيابات الاستئناف ، لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل في ولاية - ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في اختصاص ذلك العضو - ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بنصب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعن بتجاوزه الاختصاص المعتود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بتشكيلها غير صحيح .

(لمن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ من ١٦ من ٨٦٥)

٧٧٣ - وزير العدل - رئاسته لأعضاء النيابة - طبيعتها .

رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة ادارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى .

(لمن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ من ١٦ من ٨٦٥)

٧٧٤ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .

قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التى تفرض الشارح عليهم اداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .

(لمن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١١٥٨)

٧٧٥ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .

وكلاء النيابة الكلية اختصاص شمل في تحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .

(لمن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٢٨٨)

٧٧٦ - اختصاص وكلاء النيابة - التفويض .

أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضاً أصبح على هذا النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح . وإذا كان ذلك ، وكان لم يتم في الأوراق ما يشير إلى توافر هذا النهي في حق وكيل النيابة الكلية الذي باشر تحقيق الواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من النقص ببطلان الإجراءات وخطأ الحكم في تطبيق القساقون بصدد اطراحه الدفع لا يكون مسديداً .

(لمن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ من ٥٠٩)

٧٧٧ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية - أساسه .

جری قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ من ٢٢ من ٦٧٣)

٧٧٨ - بدائرة النيابة للتحقيق - صحة قيام مأموري الضبط

إلى جانبها بواجباتهم - المادة ٢٤ إجراءات - على هؤلاء المأمورين إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها - حق المحكمة في الاستناد إلى ما ورد بهذه المحاضر .

جری قضاء محكمة النقض على أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي تعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم إداها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بحتم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه

المحاضر مادامت قد عرّضت مع باتى أوراق الدعوى على بساط أبيحت والتحقيق أمامها بالجلسة .

(لمن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ من ٢٢ من ١٩٥٩)

٧٧٩ - حق النيابة في اتخاذ ما تراه من الإجراءات في الجريمة - ولو أبلغت إليها من أحد الناس .

لأنه متى كتلت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها - أو ضد المتهم بارتكابها إلى قيد من القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية - فإن ما تتخذه النيابة المختصة من إجراءات يكون بمنأى عن أي طعن ولو كانت أحوال الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم في شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وذلك أن من حق النيابة المسماة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من أحد الناس .

(لمن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ من ٢٢ من ١٩٦٢)

٧٨٠ - جواز نوب معاون النيابة عند الضرورة شفوياً لتحقيق قضية بأكملها - شرط ذلك - أن يكون لهذا النوب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - أثبات معاون النيابة يصدر - إذن التفتيش - أنه أصدره بناءً على نوبه من رئيس النيابة - كطية ذلك لأثبات حصول النوب واعتبار - الآن صحتها - حجب التقرير - الخاطئ - المحكمة عن بحث عناصر الدعوى والإدلة القليلة فيها - وجوب نقض الحكم والإحالة .

أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها وهذا النوب يكفى فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النوب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذي أصدر إذن التفتيش قد أثبت في صغر - الآن أنه أصدره بناءً على نوبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذي أثبتته يكفى لأثبات حصول النوب واعتبار أن التفتيش صحيحاً ، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك

تد جانب التطبيق السليم للتساتون ، وقد حجب هذا التقرير الخاطيء عن بحث عناصر الدعوى والأدلة القلبية فيها مما يمنع معه نقض الحكم المعلوم فيه والاحالة .

لمن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ١٢٨٤

٧٨١ - قلم النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود ملبورى الضبط القضائى عن القيام بواجباتهم طبقاً للمادة ٢٤ إجراءات .

ان قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود ملبورى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض للشارع عليهم لاداءها يقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر ان ترسل هذه المحضر الى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر للدعوى تحقق للنيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .

لمن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ١٢٣١

٧٨٢ - القلبية العامة تكليف الحد معلونيتها بتحقيق قضية برمتها - التحقيق الذي يجريه له صفة التحقيق القضائى ولا يختلف من حيث اثره وقيمه عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة .

لجأ الشارح بمقتضى القانونين رقمى ٦٣٠ - لسنة ١٩٥٦ و ٤٢ لسنة ١٩٦٥ للنيابة العامة ان تكلف لحد معلونيتها بتحقيق قضية برمتها ، وبغلا ذلك ان الشارح قد جعل لالاجريه معلون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذي يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفرق بين التحقيق الذى كلن يباشره معلون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معلون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث اثره وقيمه عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم .

لمن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ من ١٦٨٨

٧٨٢ - قلم النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود ملبورى الضبط القضائى عن القيام بواجباتهم المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .

قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها - وعلى ما جرى به

قضاء محكمة النقض - لا يقتضى تعود بأمرى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم اداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكل ما فى الامر ان المحاضر (النواب) على اولئك الملهورين تحريرها بما يصل اليه بحتم ترسل الى النيابة العامة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ويكون للمحكمة ان تستند فى حكمها الى ما ورد بهذه المحاضر مادامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة .

(لمن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٧٠ ص ٢١ من ١٢٢٩)

٧٨٤ - لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة - هذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاهاً بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى .

- لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المعدلة لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاهاً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله قى أوراق الدعوى ذلك لأن عضو النيابة الذى يقوم بالتحقيق فى هذه الحالة انما يجرى بلسه هو لا باسم من نذبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى مخوناته أن معاون النيابة قد صدر محضره عند إصداره الاذن بالتحقيق بقوله ، انه أصدر الاذن بناء على نذب من السيد رئيس النيابة فان هذا الذى اثبته يكفى لاثبات حصول النذب واعتبار الاذن بالتحقيق صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً .

(لمن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/١١/١٩٧٠ ص ٢١ من ٩٦٨)

٧٨٥ - جواز نذب رئيس النيابة لأحد اعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة - المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية - كفاية ثبوت حصول النذب فى أوراق الدعوى - توقيع وكيل النيابة مصدر الاذن باعتباره منتدباً لذلك من رئيس النيابة كاف لاعتبار الاذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً .

نذب رئيس النيابة لأحد اعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل

عضو آخر بترك الدائرة جائز عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - وهذا التنب يكتفى بثبوت حصوله في أوراق الدعوى ، وليساً كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الأذن قد وقع باعباره منتدباً لذلك من رئيس النيابة فإن هذا الذي أثبتته يكتفى لاعتبار الأذن صحيحاً صادراً من يملك إصداره فتقونا ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدعوى ببطلان التفتيش .

(لمن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ من ٢٢ من ٨٤ .)

٧٨٦ - اختصار النيابة العامة - دون غيرها - يرفع الدعوى ومباشرتها - تقييد حقها في ذلك - لا يكون إلا بنص - عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩ المقتل حرية النيابة العامة - تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجبركي - النعمى على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من طلب رفع الدعوى عملاً بالأحكام قانون الجمارك - لا الأساس له - ما دام الحكم قد قضى بالإدانة عن تهمة الجلب وحدها وأغلغ الفصل في تهمة التهريب الجبركي - عدم جواز الطعن فيها - لم تفصل فيه محكمة الموضوع .

الإصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وإن اختصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه التقيد إلا باستثناء من نص للشارع . ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من أي قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية من جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به ، وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجبركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المظالم بجريمة جلب مواد مخدرة ، فإن النعمى على الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى عملاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون على غير مستند من القانون . ولا يؤثر في ذلك أن الاتهام الذي استند إلى الطاعن تضمن وصفاً لتهمة ثانية هي الشروع في التهريب الجبركي ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يتناول هذه التهمة ، وانتهى إلى ادانة الطاعن عن تهمة جلب المواد المخدرة وحدها مما مفاده أنه قد أغفل الفصل في

التهمة الثانية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يوجه طعنا فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع ..

(لمن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ص ٢٤ من ١١٦)

٧٨٧ - النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي - عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور - بقاء سلطة التحقيق الابتدائي لها حتى لو كانت الدعوى قد أحيلت إلى مستشار الإحالة - مغاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ إجراءات جنائية .

لما كان الشارع قد قضى في المواد ٢١٤ ، ١٩٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بأن ترفع الدعوى في مواد الجنائيات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة وبأن تعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر من المستشار بالإحالة إلى محكمة الجنائيات أمام المحكمة وبأن تكلف المتهم بالحضور - كما جعل - بمقتضى المادة ٦٤ من هذا القانون نقيب قاضى التحقيق - وهنا بطلب النيابة العامة كما حظر عليه بمقتضى المادة ٦٧ مباشرة التحقيق الإسماء على طلبها كما أولاها هي بمقتضى المادة ١٩٩ - مباشرة التحقيق في مواد الجنح والجنائيات فيما عدا ما يختص به قاضى التحقيق ، كما قضى بالمادة ١٩٢ بأنه إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتتقدم المحضر للمحكمة ، فقد دل بهذا على أن النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي ، لما كان ذلك فإن عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور يبقى على التحقيق الابتدائي للنيابة العامة صاحبة السلطة الأصلية فيه - لما كان ذلك - فإن قول الطاعن باختصاص مستشار الإحالة بإعادة التحقيق ما دامت القضية قد أحيلت إليه وسلمت له يكون قولاً غير صحيحاً لا جدوى منه ما دام الطاعن لم يجادل في عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى فبقى الاختصاص بإعادة التحقيق فيها للنيابة العامة - صاحبة السلطة الأصلية في التحقيق الابتدائي ، وغنى عن البيان أن ما لمستشار الإحالة بمقتضى المادة ١٧٥ من حق في إجراء تحقيق تكميلي فحسب أو نغبة للنيابة العامة لإجرائه دون إجراء تحقيق أصلية بينة على أن اتصال المستشار بالدعوى لا يرفع اختصاص النيابة العامة بل يؤكد ما أوجبه عليها المادة ١٩٢ من إجراء التحقيق التكميلي عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر اليه مباشرة ومن ثم يكون هذا النعى غير مستند ..

(لمن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٢ ص ٢٥ من ٢٦٥)

٧٨٨ - الرئيس النيابة - عند الضرورة - نذب أى من اعضاء
النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر - بكفاية حصول هذا النذب فى
أوراق الدعوى - خلو دفتر الانتدابات من هذا النذب - لا ينفى حصوله .

نذب رئيس النيابة لأحد اعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل
آخر بظك الدائرة جائزاً عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من
المادة ١٢١ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة
التضريبية الذى حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذى كانت
المادة ١٢٧ منه تتضمن ذات الحكم - وهذا النذب يكفى حصوله فى
أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة
عنفياً أصدر الأذن قد وقع به باعتباره منتدباً - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن -
فإن مفاد ذلك أنه كان منتدباً من يملك نذبه قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة :
ومن ثم فإن ما أثبته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الأذن صحيحاً صادراً
من يملك إصداره ويكون للحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع
ببطلان إذن التفتيش دون ضم دفتر الانتدابات لأن خلو هذا الدفتر مما يفيد
النذب لا ينفى حصوله كما لا ينفى حالة الضرورة التى اقتضته مداوم النذب
ثليثاً فى إذن التفتيش حسبما حصله الحكم منه إذ الأصل فى الإجراءات
الصحة .

(لمن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦ ص ٢٨ س ١٣٤)

الفصل الثاني

سلطة النيابة العامة في إجراء التحقيق

الفرع الأول - محضر التحقيق

٧٨٩ - تقديم الدعوى للمحكمة لا يمنع النيابة من تحقيق ما يطرا أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جسيمة .

للنيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرا أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جسيمة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة وللمحكمة أن تضم تلك التحقيقات إلى التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

(لمن رقم ٥٢ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/٢/٢)

٧٩٠ - حق النيابة في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم ليس مطلقاً .

إن حق النيابة العمومية في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم ليس مطلقاً ، بل يشترط أن يكون ذلك ضرورياً لإظهار الحقيقة . ومع ذلك إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها ما يستلزمه أن حق النيابة صذا مطلق من كل قيد فلا جليحة للبتهم في الظن على جيبها لهذا النظر الخاطئ ما دامت هي لم تعمل في الحكم إلا على التحقيق الحاصل أمامها .

(لمن رقم ٢٠٨٢ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/١٢/٧)

٧٩١ - عديم الشروط وجود تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى في الجنب والمخالفات .

أن صدم سؤال المتهم سواء في تحقيق البوليس أو النيابة في مواد الجنب والمخالفات لا يعيب إجراءات المحكمة لأن التحقيق الابتدائي ليس شرطاً لازماً لصحة المحكمة إلا في مواد الجنابات .

(لمن رقم ١٢١٧ سنة ٩ ق - جلسة ١٩٢٩/٥/٢٢)

٧٩٢ - قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقاً .

أن مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء

(م - ٢١)

أجور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقاً مما ينتج عليها إجراؤه في أثناء المحاكمة إذ هي في هذه الحالة لم تتم إلا بتنفيذ قرار المحكمة باعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانوناً .
(لمن رقم ١٥٥٨ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٦/٢)

٧٩٢ - إحالة القضية إلى المحكمة تمنع النيابة من إجراء تحقيق فيها بنفسها أو بواسطة البوليس .

ليس للنيابة بعد إحالة القضية إلى المحكمة أن تجرى تحقيقاً فيها سواء بنفسها أو بواسطة البوليس بل أن التحقيق بعد ذلك لا يكون إلا للمحكمة وحدها تجريه بنفسها أو بواسطة من تنعنه من أعضائها أو من الخبراء .

(لمن رقم ١٢١٧ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/١٥)

٧٩٤ - عدم اشتراط وجود تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى في الجنيح والمخالفات .

أن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .
إذ لا مانع في القساطر يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، بل يجوز رفعها في مواد الجنيح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .
(لمن رقم ٩٩٠ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦)

٧٩٥ - حق النيابة في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم ليس مطلقاً .

للنيابة أن تمنع محامي المتهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة القانونية الممنوحة لها طبقاً للفترين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنائيات .
(لمن رقم ٢٢٨١ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٣/١)

٧٩٦ - عدم اشتراط وجود تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى في الجنيح والمخالفات .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة :

والقانون لا يوجب في مواد الجرح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى إلى تحقيق ابتدائي ، فمادامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنيت قضاءها على روايتهم ، فلا يهم أن يكون الذي يباشر التحقيق الأولي في الواقعة (واقعة الامتناع عن بيع ملكة بالسمر المحدد) هو وكيل النيابة الذي كانت خاضعة هي التي أرادت الشراء لحسابه .

(ملن رقم ١٦١٩ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٢٠/١٩٤٨)

٧٩٧ - إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أي بطلان .

إن إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أي بطلان .

(ملن رقم ١٦٠٦ سنة ١٨ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٤٨)

٧٩٨ - جواز اثبات وكيل النيابة ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه .

إن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تخليف الشهود حينئذ بأن شهوداً بالحق ولا يقولون إلا الحق ، وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصفه كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يفعله القضاة لمسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤-٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من أثبت ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل إن هذا هو الزايج الذي يتمين عليه القيام به سواء أكلن أحد رؤوسيه قد قام بذلك قبيل حضوره أو لم يكن .

(ملن رقم ٦٨٤ سنة ٢٢ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٥٢)

٧٩٩ - سلطة النيابة في نذب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أباها أحد رؤوسيه .

ليس في القانون ما يمنع النيابة من نذب أحد مأموري الضبط

لتحقيق أمور أبادها أحمد رؤوسيه فلذا كانت النيابة قد نذبت في حدود السلطة التي خولها لها القانون واحدا من مأموري الضبط القضائي لتحقيق مدى جدية التعريات التي قدمها لحد الكونستابلات وبعد أن اطلعت على هذا التحقيق امرت بالتفتيش ، وكانت محكمة الموضوع قد اقرت النيابة على ما رآته من قيلم المبرر لاتخاذ اجراء التفتيش فلا يقبل من الطاعن ما يثيره من بطلان اذن التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات لتعلق ذلك بامور تخضع لتقدير سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(لمن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٢/٥)

٨٠٠ - العبرة في اثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبته كاتب التحقيق سهواً .

ان العبرة في اثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبته كاتب التحقيق سهواً .

(لمن رقم ٢٠٥٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/١/١٠)

٨٠١ - جواز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة .

يجوز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة وتفسير هذه الحالة بتروك لبيسطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(لمن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢)

٨٠٢ - جواز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة .

يجوز في حالة الضرورة نذب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق . وتقدير قيسام هذه الحالة بوكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(لمن رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦)

٨٠٣ - اختيار المحقق مكان التحقيق متروك لتقديره .

ما دام وكيل نيابة المركز الذي وقع بدائرته الحادث هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لاجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة اجرائه .

(لمن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/١٢)

٨٠٤ - نذب غير الكتيب المختص في حالة الضرورة - جائز - تقدير
تقام هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

* يجوز نذب غير كتيب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتقدير
هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(لمن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ١٢٠٧)

(لوطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٨٠٧)

(لوطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٧٠١)

٨٠٥ - اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنع - غير لازم لرفع الدعوى
المعموية في هذه المواد .

لا يستوجب القسانون اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنع ،
بل يجيز رفع الدعوى المعموية بغير تحقيق سابق .

(لمن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ ق - ١٩٥٦/٦/٥ من ٧ ص ٨٦٢)

٨٠٦ - مكان التحقيق متروك لاختيار المحقق .

المكان الذي يختاره المحقق لاجراء التحقيق يترك لتقديره وحسن
اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة اجرائه .

(لمن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ص ٢٢٢٥)

٨٠٧ - اعضاء النيابة المنتدبون للقيام باعمال النيابة العسكرية -
عدم تقديمهم بالقيود الواردة في المادة ١٩١ ج - الامر العسكري رقم ٩٩
الصادر في ١٤ - ١٠ - ١٩٥٤ .

اغفلت المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤
من اكتوبر سنة ١٩٥٤ اعضاء النيابة المعموية الذين يندبهم النائب
المسام لدى المحاكم العسكرية لمباشرة اجراءات التحقيق في الجرائم التي
تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ ، ١٦ من القسطنون رقم ٥٣٣
سنة ١٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الاجراءات .

(لمن رقم ١٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ من ٨ ص ٢٨٦)

٨٠٨ - استدعاء النيابة الشاهد لسماع اقواله بناء على طلب
المنهم - اعتذاره بإثارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه لا عيب .

ان استدعاء النيابة الطبيب لسماع اقواله بناء على طلب
المنهم ورده بإثارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود
معلومات لديه تفيد المنهم ، ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شيء .

(لمن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٨/١/٢٧ س ٩ ص ١٩)

٨٠٩ - جواز نذب آخر غير مكتب المحكمة عند الضرورة لاعتبارات
تتمثل بموضوع التحقيق وظروفه او يزمنه ومكانه .

متى استشعر المحقق حرجا من الاستعانة بكتاب المحكمة
على مظنة احتمال المساس بحسن سير التحقيق أو الاضرار بمصلحة
المعدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تتمثل بموضوع التحقيق
وظروفه أو بزمنه أو مكانه جاز نذب غيره لهذه المهمة تأسيسا على أن
هذا النذب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، إذ المراد بالضرورة
في هذا المولن هو العذر الذي يبيع ترك الواجب دفعا للحرج عن المحقق
وسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

(لمن رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٨/٣/١١ س ٩ ص ٢٨٠)

٨١٠ - اقتصر اعفاء النيابة العامة حال مباشرتها اجراء تحقيق
القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على قيد اجراء التحقيق
قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو بطريق نذب احد ماموري الضبط دون
غيره من قيود المادة ١/٩١ ج .

١ - ان الشارح اذعنص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الامر
العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي
تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء
النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية
اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا
لنفاذتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك
بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤
و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣
من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من
تقيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي

المواد التي معالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إنما أراد أن يعنى النيابة من قيد إجراء التحقيق قيل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو تلّجن لاحد مأهولرى الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفترة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تسبغ على التفتيش صفته كإجراء من إجراءات التحقيق .

(لمن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ قـ جلسة ١٩٥٨/١٠/٢١ من ٩ من ١٨٤٢)

٨١١ - **خلو محضر التحقيق النيابة من بيان الظروف الداعية الى نذب**
غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى نذب غيره .

خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى نذب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى نذب غيره ، ولا يغير من الوضع شيئاً عدم اشارة المحقق صراحة في محضره الى العذر الذي دعاه الى هذا النذب .

(لمن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ قـ جلسة ١٩٥٩/٥/١٨ من ١٠ من ١٥٢٥)

٨١٢ - **إجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز افشاؤها طبقاً**
لنص م ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

مقتضى نص المادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز أن تُسار إليهم النص افشاؤها .

(اللمن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٩ قـ جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ من ١٠ من ١٨٥٣)

٨١٣ - **بدء وكيل النيابة التحقيق بدائرة اختصاصه - جواز استكثاله**
في مكان آخر .

لوكيل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بادىء الأمر في مقر عمله الذي يباشر اختصاصه فيه ثم أوجب عليه استكثاله أن ينتقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فإن هذا الانتقال من حقه بصفته مبشراً لسلطة التحقيق مهيمناً على مصلحته .

(لمن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ قـ جلسة ١٩٦٠/٢/٩ من ١١ من ١١٥٨)

٨١٤ - قوام الدليل الجديد - هو ان ما يلتقى به المحقق لأول مرة
اما اخفاء الدليل او فقدانته احد العناصر التي تميز المحقق عن استيفائه .

قوام الدليل الجديد هو ان يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير
في الدعوى بان لا وجه لاتخاذها ، او ان يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير
ميسر له من قبل - اما اخفاء الدليل نفسه او فقدانته احد العناصر التي
تميز المحقق عن استيفائه .

(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ من ١١ ص ٢٢٤)

٨١٥ - اجراءات التحقيق - اطلاق التيسلة على الأوراق في غيبة
المتهم - حقوق المتهم .

يجوز للتيسلة ان تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق
في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطل غياب المتهم هذا
الاجراء ، وكل ما يكون له هو ان يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون
فيه من نقض أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بيعة من امره - كما هو
الشارح في مسأله الأتلة .

(الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٥١)

٨١٦ - تحقيق - تدوينه بمعرفة غير كاتب التحقيق بالحكمة - جواره
للضرورة - عدم بيان ظرف الضرورة غير مؤثر .

تكليف وكيل النيابة عند إنتقاله للتحقيق لشخص غير كاتب التحقيق
وبعد تحليفه باليمين لاستفتاء من حكم المادة ٧٣ من قانون الاجراءات
الجنائية ، امر جازم تقبونا مادام ما اتخذ وكيل النيابة من نذب وتحليف
اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لنذب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يفر
من الامر شسيتا عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق الى نذب كاتب
آخر غير كاتب المحكمة .

(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ١٢٢)

٨١٧ - اجراءات التحقيق - سلطة المحقق - اتخاذ كلفة ما تقتضيه
مصلحة التحقيق - البدء بتفتيش مسكن المتهم - جازم .

متى كتفت سلطة التحقيق قد رقت بعد اطلاعها على محضر جمع
الاستدلالات انه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام

الى شخص معين وقدترت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق —
نجد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ،
مخولا له اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفنيش
مسكن المتهم ، دون توقف على اتخاذ أى إجراء أخسر شكلى كفتح محضر
أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق ، لأنه ليس
في القساقون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السر فيه على نحو
معين بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال
التحقيق يصح قانونا أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تنديه لذلك
من مأموري الضبط القضائى .

(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦١ ، من ١٢ ص ١٠١٠)

٨١٨ — القضاى الجزئى — سلطته فى مراقبة المكالمات التليفونية .

سلطة القاضى الجزئى فى مراقبة المكالمات التليفونية محدودة
بمجرد إصداره الاذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام
بالإجراء موضوع الاذن بنفسه ، إذ أنه من شأن النيابة العامة —
سلطة التحقيق — أن شاعت قامت به بنفسها أو نذبت من تخاره من مأموري
الضبط القضائى ، وليس للقضاى الجزئى أن يندب أحد هؤلاء مباشرة
لتنفيذ الإجراء المذكور .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٢ من ١٢ ص ١١٣٥)

٨١٩ — رقابة المكالمات التليفونية — الجهة المختصة بممارستها .

لا يملك رجال الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية
لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة
القضاى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك
الى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى .
وبمصدور اذن القضاى الجزئى بقرار ما يطلبه النيابة العامة من ذلك
تعود اليها كامل سلطتها فى مباشرة الرقابة على النحو الذى ترشته سواء
بتقديم بها بنفسها أو عن طريق نذب من تراه من مأموري الضبط القضائى
لتنفيذها عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٢ من ١٢ ص ١١٣٥)

٨٢٠ - استصدار إذن القضاة الجزئي بمراقبة التليفون - ضرورة نوب النيابة العامة ضابط التحريات للمراقبة - مخالفة ذلك .

إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص عد استصدر أفتا من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بنساء على ما ارتأه من كفاية محضر التحريات المقدم اليه لتسوية استصدار الإذن بذلك ، فلما صدر هذا الإذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذ دون أن ينبذ لذلك من النيابة العامة ، فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلا لحصولهما على خلاف القائلون ولا يصح التمويل على الدليل المستند منهما .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٢ من ١٢٥)

٨٢١ - اصدار الأمر بإجراء من إجراءات التحقيق - ضرورة صدوره من يملكه وأن ينصب على عمل معين من أعمال التحقيق وأن يكون ثابتا بالكتابة .

ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » - هو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحا من يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتا بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكاتبا ونوعيا .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٢ من ١٢٥)

٨٢٢ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة - العبرة فيها بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها - مثال .

العبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . ولما كان يبين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أيما ما كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وأن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢ ص ١٥ من ٢١)

٨٢٢ - بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني - استيجب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة - صحة هذه الإجراءات منه أو من ينوبه لها .

من المقرر في صحيح القسانون انه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من ينوبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٤/٤/٦ من ١٥ ص ٢٢٧)

٨٢٤ - وكلاء النيابة الكلية - اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها - مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مخفصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه الا اذا كان هناك نهي صريح . ومجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر الاذن لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١ من ١٥ ص ٢٥٦)

٨٢٥ - على المحقق اثبات ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علماً بالتهمة المسندة اليه - عدم التزامه بالكشف عن شخصيته هو للمتهم .

توجب المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة اليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للمتهم .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤ من ١٦ ص ١٢٠)

٨٢٦ - القرار الوزاري بإنشاء نيابة المخدرات - أثره - لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم - له الولاية في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بمقتضى المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن ينوبه لذلك من باقى أعضاء النيابة - له الرئاسة والإشراف على أعضائها .

القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولا ينفى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بمقتضى المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن ينوبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم .. خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفى أنهم إنما يباشرون بالدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو بمنأى عن رئاسته وإشرافه .

(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ١٨٦٥)

٨٢٧ - اختيار مكان التحقيق - متروك لتقدير المحقق .

مضى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذى أجرى التحقيق فلا يهم بمعد ذلك المكان الذى اختاره المحقق لأجره التحقيق والذي يترك لتقديره حق اختياره حرصا على صلاح التحقيق وسرعة إيجائه .

(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١١٥٨)

٨٢٨ - قيام النيابة العامة بإجراءات التحقيق - قيام مأموري الضبط القضائي بواجباتهم بعد إجراءات التحقيق - أثره .

قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى تعود مأموري الضبط عن القيام بواجبهم ومقابعتهم ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حجز المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ، ذلك بأنه - على فرض سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخذة إدارية من صدرت عنه .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٢ ص ٢٧٧)

٨٢٩ - حضور المحامي التحقيق - لا ينفي حصول وقائع التعذيب .

ان حضور محامين في تحقيق تجربة النيابة العامة في الثكنات التي شهدت وقائع التعذيب ، لا ينفي أنها وقعت .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م - ٢٠ ص ١٠٥٦)

٨٣٠ - التحقيق بمعرفة النيابة - إجراءاته - سلطة جهة التحقيق في تقدير قيام الضرورة تحت اشراف محكمة الموضوع .

يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومن كانت المحكمة قد اقرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩ م - ٢٠ ص ١٢٧٩)

٨٣١ - يجوز للنيابة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره - ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

يجوز للنيابة العامة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتسبك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيتع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دليل من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ، ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/٣/١٩٧١ م - ٢٢ ص ١١٤)

٨٣٢ - المادة ٢٠٠ إجراءات - نصها بجواز تكليف النيابة العامة لأي من ماموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق - ليس في القائلون ما يخصه أو يقيد - ندب النيابة العامة للضابط لتنفيذ أذن القاضي الجزئي بمرافقة تليفون الطاعة وتزويج التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية صحيح .

جرى نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأن « لكل من

اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وليس في القساوتن ما يخصه أو يقتده . ومن ثم فإن ما يثار بشأن نديب النيابة العامة للضابط خلاصا بتنفيذ اذن القاضى الجزئى بمراقبة تليفون الطاعة وتفرغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون في غير محله .

(الظمن رقم ١٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ص ٢٤ من ١٠٥٢)

٨٢٢ - نيابة عامة - لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - شرطه التحقيق الذى تجر به - ظهور أدلة جديدة - عودة الى التحقيق شرط ذلك .

جرى نص المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأمر تصدر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ونقاسا للمادة ٢٠٩ - أى بمعد التحقيق الذى تجر به بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وتوأم الظل الجدي هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بمعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لاقامتها . لما كان ذلك : وكان الثابت من الاطلاع على المردات المضمومة انه بعد أن قيدت الأوراق برقم بالنسبة لحادث وفاة أحمد المجنى عليها ، وصدر فيها أمر بالحفظ - هو حقيقته أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على الجثة أو تشريحها ليثبت سبب الوفاة - حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جثة - وقد سئل فيه آخرون ولما بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند اصدارها أمرا السابق ، فإن ذلك ما يجيز لها العودة الى التحقيق ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى جددت لهاها .

(الظمن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ص ٢٤ من ١٢٢٢)

٨٢٣ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ اذن القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية - عدم تطلب القانون شكلا معينا له أو تعيين اسم المأمور المكلف بتنفيذه .

تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا معينا أو عبارات خلاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف

أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الاذن الصادر من القاضى الجزئى .
 برابطة المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يمين فى هذا الأمر اسم
 مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الاذن . وكل ما يشترطه القساوت
 أن يكون من أصدر الأمر مختصا بإصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من
 مأمورى الضبط القضائى المختصين . ولما كان الثابت من محتويات الحكم
 أن أحد ضباط مكتب حماية الآداب حرر محضراً ضيقه مابلت عليه التحريات
 عن نشاط الطاعة فى تسهيل دعاة الأخرى وأنها تستعين بذلك بالتليفون
 الموجود بمسكنها ، وقد عرض هذا المحضر على وكيل النيابة المختص
 لاستئذان القاضى الجزئى فى مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه
 من محادثات بالمخالفات للقساوت رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فأمر وكيل النيابة
 بعرض المحضر على القاضى الجزئى المختص لإصدار الاذن بمراقبة تليفون
 الطاعة فاذن بذلك فأمر وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الاذن الصادر
 من القاضى ، وتلا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الآداب - وهو من
 مأمورى الضبط القضائى المختصين - بمراقبة تليفون الطاعة وتسجيل
 المحادثات التليفونية الصادرة منه أعقبه الحصول على اذن من النيابة
 الصلبة بضبط وتفتيش الطاعة ومسكنها . واذا كانت تأشيرته وكيل النيابة
 المشار إليها تنصب على تنفيذ الاذن الصادر من القاضى الجزئى وتنصرف
 عبارتها الى أن يقوم بهذا الاجراء أى من مأمورى الضبط القضائى المختصين ،
 فلهذا لا يعيب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه
 اسم المأمور المنوب لاجراء المراقبة ولا يقدح فى صحة الاجراء أن ينفذه أى
 واحد من هؤلاء المأمورين ما دام الأمر لم يمين لسيابعينه . ومن ثم يكون
 الحكم اذا طرح الدفع المبدى من الطاعة قد أصاب . صحيح القانون .

(الطنن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ من ٢٥ ص ١٢٨)

٨٢٥ - اجراءات التحقيق - اختيار الحق لمكان التحقيق - متروك لتقديره .

أن ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة
 مردود عليه بأن اختيار الحق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على
 صالح التحقيق وسرعة انجازه .

(الطنن رقم ٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٨١)

٨٣٦ - تحقيق - اختيار مكانه - متروك لتقدير الحق .

اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير الحق حرصاً على صالح
 التحقيق وسرعة انجازه .

(الطنن رقم ٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٣٩٢)

٨٢٧ - حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته - علة ذلك .

من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من اختصصات وسلطات لا يعد اكراهاً مادام لم يستطيل إلى المتهم بالأذى مادام كان أو معنوا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعدو من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستغل من الحكمة من ظروف الدعوى وتلاقياتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لحكمة الموضوع . ولما كانت الحكمة قد استخلصت مستلحة اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة وترجيده هذا الاعتراف لدى استبعاد اقواله أمام القضاة الجزئي فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

(العلم رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ ص ١٧١٢)

٨٢٨ - حق النيابة المصانة في إجراء التحقيق في قضية المتهم - حقوق المتهم في هذه الحالة .

الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجه إليه إلا أن القضاة قد أعطى النيابة لاستثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في قضية المتهم إذا رأت لذلك وجوباً إذا أجرت النيابة تحقيقاً ما في قضية المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بينة من أمرها .

(العلم رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٤ من ٢٠ ص ٦٨٥)

الفرد الثاني

التفتيش

٨٢٩ - تفتيش الأشخاص المعتبر عملاً من أعمال التحقيق هو الذي تجريه سلطة التحقيق .

تفتيش الأشخاص الذي تبشره سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التي رسمها القضاة هو ذلك التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لتأنيب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تغليبا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول - رعاية لهذه المصلحة المصانة - سلطة التحقيق إجراء التفتيش لاحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة .

(العلم رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ ص ٢١)

٨٤٠ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق - استقلاله
عن القبض الباطل السابق عليه .

التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ويستقل عن القبض الباطل السابق عليه ما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعاً لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تعتد في ادانته المتهم على ما يسفر منه هذا التفتيش .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٨٤/١٢/١٦ ص ٧ من ١٢٢٨)

٨٤١ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار إذن التفتيش في أي
جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها .

مسدود إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصاً بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناءً على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستنطاق نفيه إلا بنهي صريح .

(الطعن ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٨٤/١٢/٢٤ ص ٧ من ١٢٢٨)

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٨٤/٥/٢٥ ص ١٠ من ٥٧٠)

٨٤٢ - السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق
المفتوح - لا عيب - م ١٩١ ج .

لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ إجراءات أن يكون قد كشف عن تفرع معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يعيب السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي لزمه الإذن .

(الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٨٤/١/٢١ ص ١٥٢ من ٥٢٢)

٨٤٣ - بداية التحقيق المفتوح المتخصص به عليه في م ١٩١ ج -
إصدار وكيل النيابة أمراً بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أثبتته
مسلط البوليس بمحضره من أن المتهم تغير مسكنها للعدالة السرية -
صحيح .

يشترط للانتحاء إلى تفتيش مسكن المتهم أملاً لنص المادة ٩١ من

(م - ٢٢)

تتكون الإجراءات الجنائية إن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بدىء به فعلا أو في حالة فتح أو بدء وتحقيق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بمسند المطلاعها على محضر جميع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنائية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تفسح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وتكليفه لفتح تحقيق ، إذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القاتون في اتخاذها كمعصر من عناصر تحقيق الدموى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ إجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي . ومن ثم فإن إصدار وكيل النيابة لمرأ يتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس في محضره من أن المتهم تدير مسكنها لدعارة السرية وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحا في القاتون .

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢ ص ١٩٠٢)

٨٤٤ - استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم - جائز .

ليس في القاتون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبغى على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الإجراء إما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تدبجه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢ ص ١٩٠٢)

٨٤٥ - عدم استلزام إجراء تحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل

إصدار الأذن بالتفتيش - أثر ذلك - عدم تحليف الشاهد اليمين لا يبطل التحقيق .

لا يشترط لاتخاذ إجراء التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يبطل التحقيق الذي صدر على أساسه الأذن أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذي نسب لإجرائه أهمل في تحليف الشاهد اليمين .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ من ١٧٨٢)

٤٨٦ - اقتصر اعفاء النيابة العامة حال مباشرتها اجراء تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هي التفتيش بنفسها او بطريق نائب احد ملبورى الضبط دون غيره من قيود .

ان الشارع اذ نص في الفقرة الاولى من الامر العسكري رقم ٩٩ بتلازمات والتواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تنسجم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على ان « يبشر اعضاء النيابة العامة الذين ينجم النائب المسم للمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المسود ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تمالج مسألة القبض على الاشخاص وتفتيشهم انما اراد ان يعنى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هي التفتيش بنفسها او تالان لاحد ملبورى الضبطية القضائية باجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الاولى من المسودة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التفتيش صفة كاجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢١ ص ٩ من ٨١٢)

٨٤٧ - لا يلزم نائب غير الضابط الذي اجري التفتيش القيام بتحقيق يتصل بالجريمة موضوع الاذن .

لا يستلزم القائلون نائب غير الضابط الذي لجري التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي اذن بالتفتيش من اجلها .

(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٢١ من ١٧٢)

٨٤٨ - دخول المنازل لغير التفتيش عمل مادي اقتضته حالة الضرورة - التفتيش باعتباره اجراء من اجراءات التحقيق هو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر .

دخول المنازل لغير التفتيش لا يمد تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الضرورة ، لما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر فيها ، وهو اجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ ص ١٠ من ٣٦١)

٨٤٩ - جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لإصداره .

لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم أمعالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق لصدور أمر التفتيش ، فيجوز للنسابة أن تصدر أمرها بالتفتيش بمعد اطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لإصدار الأمر الذي يعد لها للتحقيق .

(الظمن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٢٥)

٨٥٠ - مشاركة الزوجة لتزوجها في هيئة المنزل الذي تسكنه فيه -
مسحة الأذن الصادر من النيابة بتفتيشه ومسحة تنفيذه في هذا المنزل -
مسحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش .

للزوجة التي تسكن زوجها مسفة أصيلة في الأتمة في منزله لآه في حيازتها ، وهي تنظم في هذه الحيازة وتنوب عنه ، بل تشاركه فيه ، وبهذا يكون الأذن بالتفتيش قد صدر سليما من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلا بضمح الاستناد إليه في الإدانة .

(الظمن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٤٤)

٨٥١ - مسحة تكليف رئيس النيابة لأحد وكلاء ، النيابة الكلية بأى عمل من أعمال التحقيق - تفتيش - المختص بإصدار الأذن به .

إشارة رئيس النيابة بأحالة طلب التفتيش إلى وكيل النسابة الكلية بدلا من إصدار الأذن بنفسه إنما هي إحالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكلا من وكلاء النسابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ، كما له أن يقوم به ، وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المبرر الذي اقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه مادام ذلك يدخل في سلطته .

(الظمن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٩/١/١٩٦١ م ١٢ ص ٥١)

٨٥٢ - تحقيق - المختص بإصدار الأذن بالتفتيش - نيابة عامة -
اختصاص وكلاء النيابة الكلية .

اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث

التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها إنما أساسه تفويض من رئيس النيابة لتتضاء نظم العمل فليصحب في حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا نلبداً بالنص عليه - لما ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المتعلقة بالمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية في غرضها الأخيرة - فمقصود به قاعدة أخرى تتمثل بتنظيم العمل عندما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية. أخرى - وذلك عند الضرورة ليتبادل هذا الحق حق النائب العام المخول له في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ في الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول بوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقاً كاملاً لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذي يجري فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ .

(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٣٠ من ١٢ ص ١١٤٣)

٨٥٢ - تحقيق - وجوب استصحاب كاتب لتدوينه - أثر تخلف هذا الشرط .

- يستلزم القانون لأجزاء التحقيق من المنطقة التي يباشره استصحاب كاتب لتدوينه - مما إذا كان المحضر الذي حرره مأثور القبط القضائي بالنداب من النيابة المسماة - ينتميه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقاً - إلا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال . وإنما يؤول أمره إلى اعتباره محضه جمع استدلالات - ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للأن. بالتفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات ، فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطان المحضر الذي حرره الضابط المنتدب للتحقيق .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٣٠ من ١٢ ص ٢٢٣)

٨٥٤ - إخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بالتحقيق قبل البدء به - إجراء تنظيمي - ولا شأن له بالإجراءات السابقة على التحقيق - علة ذلك .

ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذي

يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية في خصوص ما تجر به من تحقيق طبقا لاحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون المذكور ، و مراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ، ولا شأن له بالاجراءات المسبقة على التحقيق لانها اجراءات تفترض السرية التى يعمى ان تحاط بها حتى توصل الى النتيجة المرتقبة ، وهو ما يؤيده ما انصحت عنه المذكرة الايضاحية المصاحبة لهذا القانون .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٠٠)

٨٥٥ - الاذن بالتفتيش - عمل من أعمال التحقيق - وجوب اثباته بالكتابة .

الاذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التى يجب اثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .

(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٩ من ١٢ ص ١٧٧)

٨٥٦ - فقد اذن التفتيش - اجراء المحكمة تحقيقا انتهت منه الى سبق صدور الاذن فعلا - استنادها الى الدليل المستند به - كل ذلك صحيح .

المبرة فى صحة اذن التفتيش ان يثبت صدوره بالكتابة . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الاذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى اجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى اما لضياعه او لمسيب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الاذن بعد ان اجرت التحقيق بنفسها فى هذا الخصوص ، هو من منسجم سلطتها التقديرية وتكون قد اصابته فيما انتهت اليه من رفض النفع بطلان التفتيش وبالتالي فى استنادها الى الدليل المستند منه .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٩ من ١٢ ص ١٧٧)

٨٥٧ - اجراءات المحكمة - تحقيق - فقد بعض أوراق التحقيق - أثره .

الاصل ان عماد الاثبات فى المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى

تجربه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائي فليس الا تمهيدا لذلك للتحقيق الشفوي ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي في تكوين عقيدته — فإذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيهما غشاء عما قيل بفقده ، فلا وجه للنعمى على الحكم ببطلان الإجراءات تأسيسا على فقد بعض أوراق التحقيق .

(الطنين رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٠٧)

٨٥٨ — إجراءات التحقيق التي يجب تدوينها بمعرفة مكتب المحكمة — ماهيتها — أوامر الحبس والتبض لا تستلزم ذلك .

مؤدى نصوص المستدين ٧٣ و ٢٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن القاتلون لم يوجب مصاحبه الكاتب للمحقق وتوقيعه الا في إجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود. واستجواب المتهم وإجراء المعاينة إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا تنعوقه عن ذلك كتابة المحضر ، أما مستلزم إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والتبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالى أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(الطنين رقم ٦١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٣/١٠/١٩٦١ من ١٤ ص ٨٤١)

٨٥٩ — ملول الخطابات والرسائل في حكم المادة ٢٠٦ إجراءات .

انه وإن كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم تصاغ كالسادة ٩٥ منه أو كالفقرة « ج » من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنائيات الملغى — الا أن ملول كلتي « الخطابات والرسائل » المشار اليهما في المادة ٢٠٦ المذكورة ، وأبلاحة ضبطها في أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للحالة على الفترة الثانية من المادة ٩١ ، يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل الطغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات الهاتفية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادهما في الجوهر وإن اختلفتا في الشكل .

(الطنين رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١١٢)

٨٦٠ - ضبط الخطابات والرسائل - مراقبة المكالمات التليفونية ضرورة استئذان القاضي الجزئى - رقابة محكمة الموضوع .

سوى الشارع فى المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل ، وبين تفتيش منازل غير المتهمين - لملة غير خاتمة وهى تعاق مصلحة الغير بها ، فاستلزم لذلك فى التحقيق الذى تجرى النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الاذن بهذا الاجراء او رفضه حسبما يرى ، وهو فى هذا يخضع لاشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ حـ ١٢٥)

٨٦١ - نيابة عامة - معاون النيابة - تحقيق - تفتيش .

أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صنفه التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة العامة فى حدود اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة والتحقيق غير من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يخلط فى غمره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة يندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة احراز المخدر المنسوبة الى المظعون ضده - وكلفت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المظعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ٢٢ حـ ٢١٦)

٨٦٢ - وكيل نيابة المخدرات - تفتيش - مأمورى الضبط القضائى - مخدر - محكمة الموضوع .

لوكليل نيابة مخدرات القاهرة فى حدود اختصاصه العام ويومنه

رئيس للضبطية القضائية بها ، الحق في ان يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من رؤوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت اشرافه .. وبقي كان الثابت ان ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من ملبورى الضبط القضائي او من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على العلبه التي تحوى المخدر بنساء على امر وكيل النيابة وعلى مرأى ومسمع منه وفي حضوره وتحت اشرافه ، وهو ما اثبتته وكيل النيابة في محضره واطلأت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه ، فان هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما تالاه الطاعن من ان وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره على العلبه فانه لا ينتفى به تحقق اشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش بل تتوافر به رقبته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارح من ضمان هذا الاجراء وسلامة نتيجة وصحة الدليل الذى يستقر عنه .

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ من ٢٢ ص ٤٦٠)

٨٦٢ - فقد أوراق التحقيق قبل صدور قرار فيه - أثره .

تنص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه اذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه واذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي اجراء ما تراه من التحقيق . مما مفاده ان شرط الحظر على النيابة المصالة هو اتصال الحكم بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد الى المحكمة المختصة فان للنسبة سلطة اجراء التحقيق الذى تراه . ولما كان الثابت ان الدعوى لم تحل على المحكمة الا بناء على قرار مستشار الاحالة وبعد ان اجرت النيابة المصالة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الاولى وطبقا لقرارها بتقديمها له ، فانه لا جناح على الحكم المطعون فيه اذا ما عول في قضائه بادانة الطاعن على ما أجرته النيابة من محقيقات تكيلية قبل صدور قرار مستشار الاحالة باحالة الدعوى على محكمة الجنابات . ذلك ان الذى يحرم على النيابة لجراء التحقيق هو احالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم وما قضاء الاحالة الا للرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه في ذلك كشأن النيابة المصالة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحاكمة وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق . فاقصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة للمصالة أو قاضى التحقيق .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ١٢٢)

٨٦٤ - النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذي يقضى بلزوم حضور مندوب من البوليس الحربى عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تبشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يخاطب النيابة المسماة ولا يقيد حقها فى مباشرة سلطاتها .

ان النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والذي يقضى بأنه يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تبشره السلطات المدنية مع رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحربى فى جميع الأحوال - لا يخاطب النيابة ولا يضمن أى قيد على حقها فى مباشرة سلطاتها اننى لا يحكما الا قانون الاجراءات الجنائية - وهو لا يعدو ان يكون اجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية فى حالات التحقيق التى تبشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ من ١٧ ص ٥٨٦)

٨٦٥ - الأحوال التى يوجب فيها القانون سماع اقوال المتهم او استجوابه فى مرحلة التحقيق الابتدائى .

لا يوجب القانون سماع اقوال المتهم او استجوابه فى مرحلة التحقيق الابتدائى الا اذا كان مذبوحا عليه نفيذا لأمر من مأمور الضبط القضائى او عند حضوره لأول مرة فى التحقيق ، او قبل اصدار أمر بحبسه احتياطيا ، او قبل النظر فى مد هذا الحبس .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ من ١٧ ص ٧٢٦)

٨٦٦ - تحقيق - مراقبة المكالمات التليفونية - دفع - دفع بالبطالان - ما لا يورثه .

تنص المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية الممسلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الاول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة المسماة على انه : « لا يجوز للنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين ، او منازل غير المتهمين ، او ضبط الخطابات والرسائل فى الحالة المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة ٩١ الا بناء على اذن من القاضى الجزئى » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على ان حلول كلمتى الخطابات والرسائل التى أشير اليهما واباحة ضبطهما فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للحالة على الفقرة الثانية من

المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل الطغرافية كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية . ولما كان استصدار النيابة العسلة الاذن بالمراقبة التليفونية من القاضي الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوين اتخاذ الاجراء ، هو عمل من أعمال التحقيق مسواء قامت بتنفيذ الاذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق نائب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذه عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى يجرى نصها على انه « لكل من اعضاء النيابة العسلة في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من خصائصه » . وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج اثره القانونى بشرط أن يصدر صريحا من يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — غير استجواب المتهم — دون أن يمتد الى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتا بالكتابة الى أحد مأمورى الضبط مكثيا ونوعيا — وهو ما جرى تطبيقه في الدعوى المطروحة — ومن ثم يكون ما انتهى اليه الصيكم المطعون فيه من رفض الدفع ببطالن الاذن الصادر من القاضي الجزئى بوضع جهاز تليفون الطاعة تحت المراقبة سعيديا في القانون .

(الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ ص ٢١٩)

٨٦٧ - تحقيق - اجراءات التحقيق - مقوماتها - تنفيذ - الاذن بالتفتيش - ماهيته - تحريره والتوقيع عليه - اثبت - لوراق رسمية -

اذن النيابة لمأمورى الضبطية القضائية باجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا عليه بأبضاء من أصدره ، لأنه وفقا للقواعد العسلة يجب اثبات اجراءات التحقيق والامور الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة بمقابل الموظفون - الامرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج . ولا يكفى فيه الترخيص الشفوى بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه من أصدره اقرارا بما حصل منه . وإلا فانه لا يعتبر موجودا ويضج عاريا مما يفصح عن شخص مصدره . ذلك أن ورقة الاذن وهى ورقة رسمية يجب أن تحمل ذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعترف قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الاذن أو باى طريق من طرق الاثبات ومن ثم فانه لا يفنى عن التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الاذن أو معنونة باسمه

أو أن يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواتمة صدور الاذن باسم مصدره بل بالشكل الذي أفرغ غيسه بالتوقيع عليه بخط مصدره .

(الطن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٦٧ من ١٨-١-١١)

٨٦٨ - حضور ضابط البحث الجنائي التحقيق لا يعيب إجراءاته .

ليس في حضور ضابط شعبة البحث الجنائي التحقيق ما يعيب إجراءاته .

(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٥٨)

٨٦٩ - انعقاد الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها .

اذ نصت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه :
« اذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه بإعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه ، وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق » . فقد دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد كامل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . ولذا رغمت للدعوى إلى المحكمة ، كانت هي المختصة - دون غيرها - بإجراء التحقيق وذلك بالنظر إلى انفصل بين سلطة التحقيق وقضاء الحكم باعتباره من الضمانات الأصلية الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ولا تعتبر الدعوى أنها دخلت في حوزة محكمة الجنابات إلا اذا رغمت إليها طبقاً للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقرار الإحالة .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٢٢)

٨٧٠ - مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء انشاء التحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانوني المقرب على تلك الأموال .

أن مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانوني المقرب على تلك الأموال متى اطمأنت المحكمة الى صدقها ومطابقتها للواقع .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٢٣٦)

٨٧١ - حضور ضابط الشرطة أثناء التحقيق الذي تجريه النيابة لا يعيب إجراءاته .

من المقرر أن ضابط الشرطة أثناء التحقيق الذي تجريه النيابة لا يعيب إجراءاته ولا يزيل الأثر القانوني المترتب على ما ثبت فيه متى لم تكن المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع .

(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١٢/٢١ من ٢١ ص ١٢٣٩)

٨٧٢ - اختيار المحقق لكان التحقيق يترك لتقديره .

إن اختيار المحقق لكان التحقيق يترك لتقديره ، حرصاً على مصالح التحقيق وسرعة انجازه .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣٧١/٤/٢٥ من ٢٢ ص ٣٧١)

٨٧٣ - شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية - مثال لاخلال بدفاع جوهرى للمتهم خاص بطلب سماع محرر محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المتواط بهم عملية التوزيع .

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، ولما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً في الدعوى وعولت في ادانة الطاعن على ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن - الذي أصر عليه - فأنه كان يتمتع على المحكمة الاستثنائية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بلجاجة الطاعن إلى طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره أو الرد على طلبه سؤالات محرر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المتواط بهم توزيع اللب - وهو دفاع جوهرى لما يترتب على ثبوته أو نفيه من تغير وجهه الراى في الدعوى ، لما وهى لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وشلب حكمها تصور في التنبيب مما يتمتع معه نقض الحكم الطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١ من ٢٢ ص ١١٤)

٨٧٤ - الآن كإجراء من إجراءات التحقيق - شروطه .

متى كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في

باب - التحقيق بمعرفة النيابة العامة - المصحلة بالعلمون رقم ١٠٧
 لسنة ١٩٦٢ اذ اجازت للنيابة العامة تفتيش غير المتهم او منزلا غير منزله متى اتضح من امارات قوية انه حذر اشياء تتعلق بالجريمة ، واذا اجازت لها ان ترافق المحادثات السلوكية واللاسلكية متى كانت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة ، قد اشترطت لاتخاذ اى من هذه الاجراءات الحصول مقدما على اذن بذلك من القاضي الجزئى الذى يصدر الاذن بعد اطلاعه على الأوراق وسماعه ، ان رأى لزوما لذلك ، اقوال من يراد تفتيشه او تفتيش منزله او مراقبة المحادثات المتعلقة به - فان مفاد ذلك ان الاذن الذى يصدره القاضي بشرء من ذلك انما هو من اجراءات التحقيق ، وان للقاضي مطلق الحرية فى الاذن او الرغض ، فاذا صدر الاذن من القاضي فانه يتطوى على اظهار رايه بأنه اقتنع بجدية وقوع الجريمة ومن ثم يعارض مع ما يتطلب فى القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا وتقوافيه الحكمة التى نفيها الشارع من درء شبهة تاثر القاضي برأى سبق ان ابداه فى الدعوى صوتا لكافة القضاء وعلو كليته بين الناس .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ فى - جلسة ١٩٧٢/١/١٢ من ٢٣ ص ١٩٤)

٨٧٥ - طلب اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان الرؤية لا يجوز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض .

اذا كانت التثبت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان للرؤية خارج المبنى ، فلتسه لا يحق له من بعد ان يثير هذا الامر لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٢ فى - جلسة ١٩٧٢/١/٢٨ من ٢٤ ص ١٩٠)

٨٧٦ - محكمة الموضوع - اطرافها لتحريرات سلطة التحقيق - شروط ذلك .

من المقرر انه وان كان تقدير الظروف التى تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التى يترك تقديرها لسلطة التحقيق الامرة به ، تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التى لها الا تعمل على التحريات او ان تطرحها جانباً ، الا انه يشترط ان تكون الاساليب التى تستند اليها فى ذلك من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ فى - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٤ ص ١٥٠)

٨٧٧ - التلبية العامة - ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه أو تلقن بإجرائه .

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه التلبية العامة أو تلقن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريكه واستدلالاته أن جريمة معينة (جنائية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين وأن تكون هنالك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريكه أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بذلك الجريمة .

(اللمن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠٧٣/١٠/١٥ من ٢٤ ص ٨٥٠)

٨٧٨ - الأصل في المحاكمات الجنائية حصول التحقيق أمام المحكمة - استماع المحكمة لأقوال المدعى بالحق المدني وقضاؤها بناءً على روايته وبعد اطلاعها على الأوراق - لا بطلان .

لا يوجب القانون في مواد الجنع والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أي تحقيق ابتدائي ، فهو ليس بشرط لصحة الحكم الا في مواد الجنائيات ، واذ كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، وما دامت المحكمة قد حققت بنفسها الدعوى واستمعت الى أقوال المدعى بالحقوق المدنية وبتت قضاءه على روايته وعلى ما يستبين لها من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ، فإن ما يثيره الطابع من دعوى البطلان يكون غير مسديد .

(اللمن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٤ من ٢٤ ص ٨١٧)

٨٧٩ - تفسير جدية التحريات - منوط بسلطة التحقيق - تحت اشراف محكمة الموضوع .

تفسير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقرتها عليه فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(اللمن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ ص ٦٨٨)

٨٨٠ - إجراءات التحقيق - حضور مأموري الضبط القضائي - مجرد الحضور لا يعد إكراها - اعتراف .

أن مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته اذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من

اختصاصات وإكثنيات لا يعد إكراهاً مادام هذا السلطان لم يستغل على التهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً .

(اللمن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ من ١٩٧٢)

٨٨١ - الإذن بمراقبة التليفون - شرط صحته .

لما كان البين من مطالعة المفردات أن الإذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد مصدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على نخبه من رئيس المحكمة الابتدائية أعمالاً لنص المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة نخب أحد قضاتها عند غياب زميل له أو قيام ملتح لديه فانه يكون صحيحاً في القانون .

(اللمن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ من ١٩٧٢)

٨٨٢ - الإذن بالمراقبة التليفونية .

لما كانت الطاعة لا تجادل في الظروف التي حثت برئيس المحكمة بنخب أحد قضاتها لأصدار إذن المراقبة التليفونية لمن الإذن يكون قد مصدر صحيحاً من يملكه بما تشتره الطاعة في غير محله .

(اللمن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ من ١٩٧٢)

٨٨٣ - مكان إجراء التحقيق - متروك لتقدير وكيل النيابة المختص .

لما كان اللامن الثالث لا ينازع في أن وكيل النيابة المختص هو الذي أجرى التحقيق فلا يهم بمعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك حق اختياره لتقديره حرصاً على حسن سير التحقيق وسرعة لجرأته .

(اللمن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١ من ٢٠ من ١٩٧٩)

٨٨٤ - الأمل في الإجراءات المسحقة .

الأمل في الإجراءات المسحقة ، ومن ثم فإن خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى نخب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة إلى نخب غيره .

(اللمن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ من ٢٠ من ١٩٧٩)

الفرع الثالث

تحرير المضبوطات

٨٨٥ - عدم مراعاة إجراءات التحرير لا يترتب عليه البطلان .

أن القسطنطين حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات في أحرار منقعة أيضاً قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لمعدم توهين قوته في الاتيأت ، ولكن لم يترتب على مجرد الإهمال في ذلك أى بطلان . وأذن ماذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأن المحقق قد ترك المخدر المضبوط إياها وأجرى وزنه في غيبته فلم تحفل المحكمة بما دفع به من ذلك لتحقيقها من أن المخدر الذى وقع عليه الضبط هو الذى كان محل التهمة ، فتحققها من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع .

(الطعن رقم ٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩١٨/٢/٢)

٨٨٦ - عدم مراعاة إجراءات التحرير لا يترتب عليه البطلان .

ما دامت المحكمة قد اطلمت إلى أن المادة المضبوطة لم يصل إليها عبث فكل ما ينير المتهم في صدد تحرير المادة لا يكون له وجه إذ هذه مسألة لا محقق على رأى المحكمة يبيها لطلتها بتقدير لجنة الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٣٧ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٢/١٢)

٨٨٧ - عدم مراعاة إجراءات التحرير لا يترتب عليه البطلان .

إذا كابت المحكمة قد استوثقت من التحقيق الذى أجرته بنفسها في الجلسة ، أن السنجة التى ضبطت عند الطعن لم يحصل عبث بها ، وأنهى على التمسك - الطاعن عن نتيجة تفتيشها ، بأن الهند الذى توخاه التسارع من الإجراءات المتضمن عليها في المادتين ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد تحقق ولا يتصل الدفع ببطلان الإجراءات بسبب اغفال المحقق تحرير السنجة المضبوطة لملها .

(الطعن رقم ١٣٩٠ سنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٤٣/١/٢٤)

٨٨٨ - خلو محضر التحرير من توقيع المتهم لا يعيب الإجراءات مادام

قد تم في حضوره .

بني كان يبين من دفاع المتهم أمام المحكمة الاستثنائية أنه اقتصر على الدفع ببطلان التحرير دون أن يوضح وجه هذا البطلان ، وكان الحكم (م - ٢٣)

قد رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريض تم في غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصوداً لذاته بل المقصود أن يتم التحريض في حضرة المتهم ، وكان ما يزعمه الطاعن من أنه حدد سبب البطلان في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن التحريض تم في غيبته لا مسند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة فإن طعنه يكون على غير أساس .

(الطنن رقم ١ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٥٢)

٨٨٩ - عدم مراعاة إجراءات التحريض لا يرتب البطلان .

إن قانون الإجراءات الجنائية لم يربط البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص المضبوطات المتصلة بالجريمة) مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(الطنن رقم ٦١٨ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٢)

٨٩٠ - عدم مراعاة إجراءات التحريض لا يرتب البطلان .

أغفل تحريض الورقة الملمون فيها بالتزوير لا يرتب بطلاناً .

(الطنن رقم ٥٣٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٥٥)

٨٩١ - ضبط الأشياء وتحريضها - أغفل الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية - لا يمتنع المحكمة إلى سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية - لا بطلان - م ٥٥ ج . وما بعدها .

لم يربط قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحريض المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(الطنن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٤٢)

الفرع الرابع عملية العرض

٨٩٢ - الخطأ في عملية العرض لا أثر له في صحة إجراءات المحاكمة .

ان خطأ المحقق اثناء التحقيق الابتدائي يتمكنه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل ان يعرض عليه بين آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته - ذلك ليس من شأنه ان يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق في الناحية الفنية ، أى من حيث طريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية . وإذا كانت المحاكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال للجنى عليه فلا يجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بها لأنه معروف ومعلم وهو اطمئنانها إلى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التى أحاطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية .

(الطعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ ق - جلسة ١٤/٥/١٦٤٥)

٨٩٣ - عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام واجبة الاتباع .

ان عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقررہ في القانون تجب مراعاتها والا كان المصل باطلا ، بل هى مسألة متضمنة بالتحقيق كمن متروك فيها للمحكمة .

(الطعن رقم ٦٧٥ سنة ١٦ ق - جلسة ١٧/٦/١٠١٦٧)

٨٩٤ - تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق .

ان تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فاذا كان وجه الطعن يرمى الى القول بان عملية التعرف لم تجر على وجه فنى فله لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٨٧ سنة ١٨ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩١٨)

٨٩٥ - عملية عرض المتهم على الشهود ليست لها إجراءات معينة .

ان عملية عرض المتهم على شهود الاثبات ليست لها إجراءات معينة يوجب القانون مراعاتها .

(الطعن رقم ٤١٥ سنة ٢٠ ق - جلسة ٨/١٠/١٩٥٠)

٨٩٦ - تعرف الشهود على المتهم - عدم استلزام القاتون شكلا خاصا له .

تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق الذي يوجب القاتون لها شكلا خاصا .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٤ من ١٠ ص ١٨١)

٨٩٧ - عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه - عدم رسم القاتون طريقا خاصا لها يجب مراعاته .

عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها احكام مقرر في القاتون يجب مراعاتها والا كان العمل باطلا بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق كمن متروك للتقدير فيها للمحكمة .

(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٥٨)

الفرع الخامس

المعينة

٨٩٨ - تقدير مدلول معينة النيابة - تقدير موضوعي .

ان تقدير المحكمة لمدلول المعينة التي اجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢١١٣ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٩)

٨٩٩ - جواز قيام النيابة بمعينة محل الحادث في غيبة المتهم .

ان المعينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق فيجوز للنيابة ان تقوم بمعينة محل الحادثة في غيبة المتهم وله هو ان يتمسك لدى محكمة الموضوع بما تد يكون في المعينة من نقص او عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من امرها كما هو الشأن في تقدير شهادة الشهود .

(الطن رقم ٨٦٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥)

٩٠٠ - جواز قيام النيابة بمعينة محل الحادث في غيبة المتهم .

المعينة التي تجربها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطالان بسبب غياب المتهم وقت اجرائها ، اذ المعينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق فيجوز للنيابة ان تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا . وكل

١- يكون للتمهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير مسائل الأكلة . فإذا كان النقص لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشيء في صدد المعينة بل تراقع في الدعوى على أساسها فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هي أخضت بها واستغنت إليها في حكمها .

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٣)

٩٠١ - المعينة من إجراءات التحقيق - لزوم القيام بها . **المعينة من إجراءات التحقيق - لزوم القيام بها .**

أن المعينة من إجراءات التحقيق التي يترك أمر لزوم القيام بها إلى السلطة التي تبشره .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ من ٩ ص ١٧٦)

٩٠٢ - معينة - جواز إجرائها في غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره - **اقتصر حق التمسك على التمسك بنقص المعينة أو عيبها .**

المعينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للتمهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما قد يكون في المعينة من نقص أو عيب - فيقتع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المعينة دلالة من أدلة الدعوى التي تستلزم المحكمة بتقديره ، وبمجرد غياب المتهم عند إجراء المعينة ليس من شأنه أن يبطلها .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ من ١٠ ص ١٩٧٢)

٩٠٣ - لا يبطل للمعينة إجرائها في غيبة المتهم - ما عتبرت للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شلب المعينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب - سلطة المحكمة في تقدير هذه المعينة .

المعينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطلها غياب المتهم وقت إجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها - كما هو الشأن في سائر الأوراق .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ من ١١ ص ١٢٧)

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٣ من ٢ ص ١٠٥٢)

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٠ من ٩ ص ١٦٨)

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ من ١٠ ص ١٩٧٢)

الفصل الثالث التصرف في التحقيق

٩٠٤ - **لر الحفظ الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة أو تدب إليه أحد رجال الضبط القضائي يمنع به العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة .**

المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . وأذن متى كان النايب أن وكيل النيابة وأن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن للمجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامة فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية .

(اللمن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ من ٢٤٠)

٩٠٥ - **لر الحفظ الصادر من النيابة - الأمر الصادر منها بأن لا وجه لاعتلة الدعوى الجنائية - الفرق بينهما - الأخير وحده الذي يمنع من رفع الدعوى الجنائية .**

الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيئ على جميع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز المدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تطلبها أو استئنائها من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المجنى وكل ما لهما هو الالتجاء إلى طريق الإدماء المباشر في مواد الجنح والمخالفات ، دون غيرها ، إذا توافقت له شروطه ، وهذا الأمر الإداري يفترق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاعتلة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به

احسد رجاء البسط القضائي بنساء على انتداب منها على ما تقتضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ؛ ولهذا اجيز للمجنى عليه والمدعى بالحق المحضى. الطعن فيه أمام غرفة الاتهام . (الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ من ٧ ص ١٣٦٩)

٩٠٦ - الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات يجب أن يكون صريحا ومدونا ولا يغنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى - لا يغنى .

يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات أن يكون صريحا ومدونا ولا يغنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لكثاء بالجزاء الإدارى . (الطعن رقم رقه ١٢٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ٧؛

٩٠٧ - صدر منشور من النائب العام بأرجاء تقديم قضايا معينة إلى المحكمة - عدم اعتباره في قوة القانون .

إن التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على أرجاء تقديم قضايا الجنح التى يتم فيها أصحاب المطلق والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحكم إلى أجل غير مسمى ، ولا يرمى إلى مرتبة القانون أو يلغيه .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ من ٨ ص ١٩٥٢)

٩٠٨ - سلطة ممثل النيابة العامة في أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للقضية المسندة إلى التهم .

من المقرر أن للنيابة العامة حق ابداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة إجراءات

الدعوى المصوبة وهي في ذلك لا تنجزا ومن حق مثلها أن يبدى لشرفه الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة الى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى الى المحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ من ٢٧١)

٩٠٩ - تعليمات وزارة التكوين الى موظفيها بالتفاني عن بعض المخالفات التوبينية - عدم التزام النيابة العامة بها .

ان تعليمات وزارة التكوين الى موظفيها بالانضاض عن بعض المخالفات - بفرض صدورهما - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها ببشارة الدعوى الجنائية في الاخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ ص ٩ من ٣١٨)

٩١٠ - وقف النيابة مسير التحقيق الذي لم تكده تبذاه نزولا على حكم القسطن وادارها ابرا بالحفظ - عدم اعتباره ابرا بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق .

حتى كانت النيابة قد اتمتت الشكلى باتباع الطريق الذي رسمه القسطنون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بمسد ذلك وقوفها بنهنا عند هذا الحد الذي اقتضت فيه على سؤال الشاكى وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون غيما يتعلق بشكواه ، فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايدانا من النيابة اننها لوقتت مسير التحقيق الذي لم تكده تبذاه نزولا على حكم القسطنون ، وهو لا يطلع في قوته واثره الامر بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بمسد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين ادلة الادانة وادلة البراءة وترجع ان القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لان تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الامر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ من ٥٧٥)

٩١١ - حق المحلى العام في مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة لقائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها .

ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء اذ نصت على ان " يكون

لدى كل محكمة مستئنفة محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » انها حدثت للمحامين العلميين اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في ملين من الطعن ، فحول كل منهم في دائرة اختصاصه كهيئة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطاته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في الميعاد الطويل والطعن في قرارات غرفة الاتهام على الا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الاشراف باعتباره صاحب الدعوى العسيلة والمقاتل عنى مسئوليتها كما يبين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على انه « للنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة ... » .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ من ١٩٤٢)

٩١٢ - عدم قبولية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام. للإلغاء أو التعديل من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العسيلة اذ يخضع فيها لأشراف النائب العام من القاضيتين القضائية والإدارية - سلطة النائب العام في إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام .

للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصره فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، لما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بلا وجه لاقابلة الدعوى ، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة خضع لأشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل. للنايتين القضائية والإدارية على السواء كما تفصح عنه نصوص الماتون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لاثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام عنى أمر الحفظ .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ من ١٩٤٢)

٩١٢ - إجراءات المحكمة - نيابة عامة - ارتباط - غرفة اتهام - محكمة الجنابات - - اختصار .

ان التعديل الصادر بالتسعون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية انها حول النيابة العامة حق رفع الدعوى في الجنابات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة دون ان يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل في التصرف في الجنابات التي تحال اليها من قاضي التحقيق او النيابة العامة وغاية ما في الامر ان المشرع اضمن بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فان لم تستعمل هذه الرخصة واحالت جنابة مما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها اما بحالتها الى محكمة الجنابات او الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيز او لانها ترى ان الواقعة جنحة او مخالفة واما ان تأمر فيها بان لا وجه لاتاقمة الدعوى . ومن ثم فان غرفة الاتهام اذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد اخطأت .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ ص ١٤ هـ ١٠٣ .)

٩١٤ - نيابة عامة - أمر حفظ - أمر بالا وجهه - العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة - مثال .

من المقرر ان العبرة في تحديد طبيعة الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه او بالوصف الذي يوصف به . فاذا صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقت من مأمور الضبط القضائي دون ان يستدعي احوال اجراء اي تحقيق بمعرفتها فهو أمر بحفظ الدعوى اما اذا طلبت النيابة باى اجراء من إجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قراراً بالا وجهه لاتاقمة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري . وعلى المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع ان تحرر حقيقة الواقع فيه وان تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سلباً .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ ص ٢٢ هـ ١٧٢ .)

٩١٥ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداليا - طبيعته .

الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى

اداريا لا يعدو أن يكون إجراء تصدده النيابة في غير خصوصية جنائية ولا يقصد به سوى معلونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الامن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة المسالة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

(اللمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ من ١٧١)

٩١٦ - قيد وكيل النيابة الواقعة جنائية احرار مخدر ضد مجهول وتاثيره في الوقت نفسه بارسال الأوراق الى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الاثبات - تاتير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي - فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يعدو أن يكون اقتراحا خافضا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده - المادة ٢٠٩ اجراءات - من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به - التمس على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه اذ كان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظير الدعوى الجنائية كاستئناف الفصل فيها - لا محل له - اذا امر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن - عدم مناقشة الحكم لهذا الدفع او رده عليه - لا يعنيه - مادام القاتل من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .

اذا كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن وكيل النيابة بعد أن انتهى من التحقيق أمر بقيد الواقعة جنائية، احرار مخدر ضد مجهول وفي الوقت نفسه اشر بارسال الأوراق الى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الاثبات وتاتير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على المتهم « الطاعن » بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه . فان اليمين من تصرف وكيل النيابة بقيد الواقعة ضد مجهول وارساله القضية الى الرئاسة مشفوعة بتقرير اتهامه وقائمة بأدلة الثبوت قبل الطاعن ، أن قيد الواقعة ضد مجهول كان مجرد خطأ مادي ، هذا الى أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يعدو أن يكون اقتراحا خافضا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده او من يقوم مقامه - باصدار الامر بعدم وجود وجه لاقبله الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات وفقا لما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات

للجنائية ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به وإذا لم رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن النemy على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لمسابقة الفصل فيها لا يكون له محل ، ولا على الحكم أن لم يناقش هذا الدفع ويرد عليه لأن الثابت من الرجوع الى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ من ٢٢ من ١٢٠٧)

٩١٧ - القيد على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية -
اقتصاره على الجريمة المعنية دون سواها ولو ارتبطت بهما - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى المجنى عليه أو وكيله - القضاء بعدم قبول هذه الدعوى - ولو كانت مرتبطة بدعوى قذف - خطأ في القانون .

لما كان من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العمامة في تحريك الدعوى الجنائية إنما هو استثناء ينبغي عدم التوسع في تفسيره وتصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم للشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، وكانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها ينص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التي عدت حصرا في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية. والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه أو من وكيله الخامس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق قضاؤه بعدم تبول الدعيين الجنائية والمدنية عن تهمة القذف - وهي إحدى تلك الجرائم - وعن تهمة البلاغ الكاذب معا ، فلهذا لطلب للشكوى بالنسبة للجريمة الأخيرة يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ من ١٣٢)

٩١٨ - قيود تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظفين العموميين .

تنص المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة على أنه : « لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد جوظف أو مستخدم علم لو أهد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تلبية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها

في المادة ١٢٩ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين به . والغرض من هذا النص المستحدث - كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأعداء لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم ، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة غيبا تستطيع بحبرتها تقدير الأمر ويحتمل بزياد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن أذنت بآلتها ضد الموظف العمومي ، فلا تثريب على وكيل النيابة المختصة أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أهوانه بأن يلقن له برفع الدعوى . ولما كان للثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم خابر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الأذن فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة ويكون الحكم إذا قضى بإبطال الحكم المستأنف لرفع الدعوى من لا يملك رفعها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يقتضيه نفعه .

الفصل الرابع

الظمن في إجراءات التحقيق

٩١٩ - عدم جواز بحث المحكمة في صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا تقاسية بحث الدليل المقدم اليها .

كل ما يكون من الخلل في إجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للظمن أمام محكمة الموضوع . والمنكبة تقدر قيمة هذا الظمن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلغى التحقيق وتميد القضية لسلطة التحقيق ثانية .

(الظمن رقم ٩١٥ سنة ٢ ق - جلسة ١٩٣١/١٢/٢١)

٩٢٠ - بطلان التحقيق الذي يتأثر به الحكم هو الذي يلحق التحقيق بالحاصل أمام المحكمة .

أن بطلان التحقيق الذي يتأثر به الحكم هو الذي يلحق التحقيق بالحاصل أمام المحكمة إذ هو - بحسب الأصل - الأساس الذي تكون منه المحكمة عقيدتها أما التحقيقات الأولية فإن ما يشرعها من العيوب لا يؤثر في الحكم وذلك ما لم تكن المحكمة قد استندت فيه اليها .

(الظمن رقم ٢٠٨٢ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٣١/١٢/٧)

٩٢١ - الظمن في إجراءات التحقيق بالحاصل بواسطة ضابط البوليس المحقق للجنابة يجب ابدائه أمام محكمة الموضوع .

الظمن في إجراءات التحقيق بالحاصل بواسطة ضابط البوليس المحقق للجنابة يجب ابدائه لدى محكمة الموضوع حتى تقدر هذا التحقيق بما يستحقه . فإذا لم يبد لهيها فلا يجوز ابدائه لدى محكمة النقض .

(الظمن رقم ٢٤٦٠ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٧/١/٤)

٩٢٢ - متى يصح التمسك ببطلان الدليل المستند من التحقيقات الأولية .

انه وان كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في التهمة الموجهة اليه إلا أن القاتلون قد أعطى النيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا

فإذا ما أجرت النيابة تحقيقاً في غيبة المتهم فذلك من حتمها ولا بطلان فيه .
على أن الأصل أن العبارة عند المحكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة
بنفسها ، ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر على المحكمة
تحقيق الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل مخالف
لثبوتون . وهذه الصورة وحدها هي التي يصح فيها التمسك ببطلان
الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

(الطعن رقم ٨٦٩ ، سنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥)

٩٢٢ - بطلان التحقيق الذي يتأثر به الحكم هو الذي يلحق التحقيق الحاصل أمام المحكمة .

مضى كانت محكمة الجنائيات قد نظرت الدعوى في حضور المتهم
وسمعت الشهود الذين حضروا الجلسة ولمرت بتزوة أسوال من
لم يحضر منهم خون أن يبدى الدفاع أى اعتراض على عدم حضورهم أو
ينسك بضرورة سماعهم هو أو غيرهم أمام المحكمة ، فانه إذا طعن على
حكم المحكمة بقولة أن أمر الاحالة قد صدر غيباً لأنه بعد التحقيق أخذ
البؤليس في البحث عن المتهم الذي وجهت عليه التهمة فلم يهتد اليه
فقدمت الأوراق لقاضى الاحالة في غيبته ثم بعد أن تستر أمر الاحالة بترن طويل
ضبط المتهم وقدم محكمة الجنائيات مباشرة فبرعت الأوراق الى النيابة
لامادة الإجراءات في مواجهته ولكن النيابة لم تنفذ ذلك ولم تعد للتحقيق
وذلك حالت بينه وبين ابداء دفاعه ومناقشة شهود الاتهام في التحقيقات
الابتدائية - إذ طعن بهذا فلا يكون لهذا الطعن من وجهه يبرره ، إذ
الميزة في صحة المذكرات هي بما يجرى أمام المحاكم بالجلسات ونقص
التحقيقات الأولية أو تصورها لا يصح أن يكون سبباً للبطلان .

(الطعن رقم ١٢٩٠ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢)

٩٢٤ - أوجه البطلان الواقعة في الإجراءات السابقة على جلسة المحاكمة - شرط التمسك بها .

لا يقبل من المتهم اعترافه على الحكم الذي أدانته بأن المهندس
الذي نعتبه النيابة لأجراء المعاينة في الدعوى واعتمدت المحكمة على معاينته
في الإدانة لم يحلف اليمين قبل مباشرته هذه الملبورية ما دام هو لم يعط
ببطلان تقريره أمام محكمة الموضوع بناء على هذا السبب . وذلك لأن
أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة
يجب - طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات - ابدائها

في الجلسة قبل سماع الشهود أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود ، والا سقط الحق في التمسك بهما .

(الطعن رقم ١٦٧ سنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١/٢١)

٩٢٥ - وقوع بطلان في اجراءات تحقيق الجنحة لا يؤثر في اجراءات المحكمة .

التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما لصحة المحكمة في مواد الجنح والمخالفات اذ يجوز رفع الدعوى فيها الى المحكمة بناء على تكليف المتهم بالحضور امامها من قبل النيابة العمومية او من قبل المدعي باحقوق المدنية دون اجراء تحقيق فيها . واذا كانت الجريمة التي حوكم المتهم من اجلها جنحة فان ما يتبع في اجراءات تحقيقها من بطلان لا يؤثر في اجراءات المحكمة ، اذ العبرة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة .

(الطعن رقم ٩٠٦ سنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٤/٢٩)

٩٢٦ - عدم جواز بحث المحكمة في صحة اجراءات التحقيقات الأولية او عدم صحتها الا بمناسبة بحث الدليل المقدم اليها .

ليس للحكم ان تبحث في صحة اجراءات التحقيقات الأولية او عدم صحتها الا بمناسبة بحث الدليل المقدم اليها والنظر في قبوله في الاثبات امامها . فاذا كان الحكم لم يستند في ادانة المتهم الى دليل مستمد من استجواب المتهم في التحقيقات - فذلك الاستجواب الذي يعميه الدفاع - فلا محل للتعرض لهذا الاستجواب من حيث صحته او عدمه .

(الطعن رقم ١٣٦٥ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٦/١٦)

٩٢٧ - نقص التحقيقات الأولية او قصورها لا يكون سببا لبطلان المحكمة - شرطه .

ان نقص التحقيقات الأولية او قصورها لا يكون سببا لبطلان المحكمة مع عدم الامر فيه مطروحا للبحث امام المحكمة ولتتهم ان يبتدى لها دفاعه في صفده واذا غلط المحقق بتمكين المجنى عليه من رؤية المتهم قبل ان يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله انه تبينه وتنت نواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك لا يمنع المحكمة من ان تلغز بالتوال المجنى عليه وتعرفه ، اذ الامر متعلق بمبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل .

(الطعن رقم ١١٠٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧)

٩٢٨ - حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي اجراه معاون النيابة من غير انتداب خاص بدون اعتراف منه يسقط حقه في الدفع ببطلانه .

لا جدوى للمتهم مما يثيره في خصوص بطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي ، لان الذي اجراه معاون نيابة من غير انتداب خاص ، اذا كان الثابت ان محاميا حضر عن المتهم في ذلك التحقيق من بيئته ، وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراف منه ، الامر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١)

٩٢٩ - اوجه البطلان في تحقيقات النيابة - عدم جواز اثرتها امام محكمة النقض .

اذا كان ما يعيبه المتهم بشأن وقوع خطأ في اسمه وتوردا على التحقيق الذي أجرته النيابة وهو من الاجراءات السابقة على المحاكمة فلا تجوز اثرته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢)

٩٣٠ - حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي اجراه عضو النيابة في غير دائرة اختصاصه بدون اعتراف منه يسقط حقه في الدفع بالبطلان .

ان البطلان الذي يترتب على اجراء عضو النيابة تحققيقا في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي فاذا حضر محام انشاء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يتمسك ببطلان التحقيق بمسند اجرائه ، فان الحق في الدفع به يسقط عملا بنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/٣)

٩٣١ - الدفع ببطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات لمسدم تمكن النيابة لمحامي المتهم قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم - لا محل له - الحالات التي يترتب القساقون البطلان فيها .

دفع محامى المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكن النيابة به قبيل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم - هذا الدفع لا محل له اذ ان

القانون لا يترتب البطلان الا على عدم السماح بـ. مقنن لمحامى المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التى أجريت في غيبته .
(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ ص ٣٦١)

٩٣٢ - الدفع ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائى - اثره
لاول مرة امام محكمة النقض - لا يقبل .

الدفع ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائى يجب ابداءه اولاً امام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل اثاره هذا الدفع لاول مرة امام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٠٠٩)

٩٣٣ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق - استقالته
عن القبض الباطل السابق عليه .

التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعاً لبطلان القبض ، وللمحكمة ان تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .
(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ من ٧ ص ١٢٣٨)

٩٣٤ - حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي تولاه معاون النيابة -
عدم اعراضه على ذلك - يسقط حق المتهم في الدفع ببطلانه م ٣٢٣ ج ٠

متى كان معاون النيابة الذى تولى التحقيق قد تلقى افتدائاً باجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور محامى المتهم بدون اعراض منه مسقط حقه في الدفع ببطلان التحقيق كما تنص على ذاك المادة ٣٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من ٨ ص ٥٢)

٩٣٥ - تولى النيابة التحقيق بنفسها - عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائى باجراء أى عمل من أعمال التحقيق الا بأمر منها والا كان عمله باطلا .

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ،

نلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلا .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٧/٤/٢ ص ٨ ص ١٢٤٥)

٩٣٦ - وجود عيب في تحقيق النيابة - لا تأثير له على سلامة الحكم .

تعميب التحقيق الذي أجره وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ ص ٣٩١)

٩٣٧ - صدور القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ أنشاء نظر القضية

التي أجرى معاون النيابة تحقيقها - الدفع ببطالان محضر التحقيق - في سديد .

مضى كانت القضية التي ندب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه معاونوا النيابة عند ندبهم لأجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يختلف من حيث اثره وقيمه عن التحقيق الذي يجريه غيرهم من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فان الدفع ببطالان محضر التحقيق الذي أجره لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨ ص ٤٧١)

٩٣٨ - دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش -

اعترافه بعدم ذلك أمام وكيل النيابة بعد انتهاء التفتيش بوضع ساعات - الاعتراف على الاعتراف بقوله أنه نولد عن اكراه - في صحيح .

مضى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل المتهم مشروعا ، وكلفت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكثولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بقوله أنه نولد عنه نوع اكراه يتصل فيما تملك المتهم من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ١١٥١)

١٢٩ - بطلان محضر جمع الاستدلالات إذا حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق .

متى كلفت المحكمة قد اعتبرت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي ادلى بها لبلها في جلسة المحكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف المتهم في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر جمع استدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة الصلابة التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنفيه لإجراء تحقيق معين .

(اللمن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٢٨١)

٩٤٠ - تمتع تحقيق معاون النيابة المندوب لإجرائه بصيغة التحقيق القضائي عملا بأحكام القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ انتفاء القول ببطلان التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات .

أن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ - الذي صدر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنائيات - قد أجاز للنسابة الصابة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومناده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة "لمسنة في حدود اختصاصهم ، والقول ببطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام باعاقته من يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يخلط في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي لاراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التي بشرت هي أيضا فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون - فلذا كان الثابت من الأوراق أن معاون النيابة الذي أجرى التحقيق قد أثبت في مسدود محضره أنه ندب لإجرائه من نائب النيابة فإن تنص ببطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سديدا .

(اللمن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٥ ص ٩ من ٩٨٦)

٩٤١ - تحقيق - إجراءاته - نيابة عامة - محكمة - إجراءاتها .

التحقيق الذي لا تملك النيابة إجراؤه هو الذي يكون متعلقاً بذات المتهم الذي تدينه للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه بأحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما إذا كان التصرف خلاصاً بمتهم آخر مساهم في وقوع الحادث فإن للنيابة انعامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ومن ثم فإن ما يشره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها مرة بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى من ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد إلى شيء منها لا يكون له محل ، ما دام الثابت أن الطاعن ساهم في ارتكاب الجريمة .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ٢٢ ص ١٢٥)

٩٤٢ - تمهيد التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة -

لا يصلح سبباً للطعن على الحكم بالنقض .

تمهيد التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم بالنقض .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ من ١٥ ص ٣٢٩)

٩٤٣ - تحقيق - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها .

إذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبدِ الدفع ببطلان تحقيق النيابة العامة لعدم اصطحاب وكيل النيابة كاتباً - وأن ندبه شرطياً للقيام بعمله كان بغير ضرورة - فلا يقبل منه ثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاتصاله ببطلان إجراءات المحاكمة السابقة على المحاكمة .

(الطن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ ص ٧٦٧)

٩٤٤ - نيابة عامة - نقض - الطعن بالنقض - ما لا يجوز الطعن

فيه من الأحكام .

أجازت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنيابة العامة فيما يختص

بالدموى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة انجنيات في غيبة المتهم بجنائية .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ من ١٨ من ١٨٦٦)

٩٤٥ - نيابة عامة - بطلان - البطلان المطلق بالنظام العام .

يكون الدليل المستند من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة - بناء على تدب المحكمة ايلها في اثناء سير المحاكمة - باطلا وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائي ولا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ من ١٨ من ١٧٩١)

٩٤٦ - تحقيق - نيابة عامة - اسباب الطعن - ما لا يقبل

منها - نقض .

لمسا كان ما يثيره الطاعن من تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة بدموى أن معاون النيابة قد باشر التحقيق بغير انتداب كتابي انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد اثار ايها شيئا في هذا الصدد امام محكمة الموضوع ، فله لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ من ١٨ من ١٠٥٩)

٩٤٧ - طلب التحقيق - عزم الاصرار عليه - اثر ذلك .

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابهه أو الرد عليه هو الطلب اتجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه ، لذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك في مراعاته بطلبات التحقيق التي ابداهها في مستهل المحاكمة مما يفيد تنازله عنها ، فلا يحق - من بعد - أن ينعى على المحكمة تعودها عن اجراء تحقيق تنازل عنه .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ من ١٩ من ١٥٢)

٩٤٨ - قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية -

لا بطلان .

مؤدى نص المادة ١٥٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥

في شأن السلطة القضائية أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيماً داخلياً ناطقاً بالشارع برئيس هذه محكمة أو نيابة كنيبة في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط — مكتاهما — من النيابة الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتيبة هاتين النيابةين أنه كاتب نيابة دمياط ، وكان انشراح لم يرتب جزاء البطالان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات النيابة الكلية ، وكان مفاد المسدتين ٧٣ ، و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب استصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو النيابة فحسب ، مطلقاً بغير تخصيص أو اشتراط ضرورة ، فإن التحدى ببطلان انتحقيق الذي أجراه وكيل نيابة بندر دمياط بمتولة أنه استصحاب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ ص ٤٢٨)

٩٤٩ - قيام الحق في جنابة بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المسدتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات - أثره .

أن القانون لا يرتب البطالان الا على قيام الحق في جنابة بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها في المسدتين ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدعوة محامي المتهم للحضور أن جد والسماح له بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر الحق غير ذلك .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ص ٥٧٨)

٩٥٠ - خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود - لا يبطله - للمتهم - في هذه الحالة - أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص .

من المقرر أن خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين 'و الشهود لا يترتب عليه بطلانه ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره . ومتى كان الطاعن قد اقتصر على الدفع ببطلان التحقيق دون أن يطلب من المحكمة مواجهته بالشاهد وكان ما انتهى اليه الحكم

المطعون فيه من رفض الدفع مسديداً في القستون ٤ ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ص ٥٧٨)

٩٥١ - الطلبات - تمسيب تحقيقات النيابة - ما يلزم المحكمة الرد عليه - شرط ذلك .

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته او الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، أما مجرد تمسيب الطاعن لتحقيقات النيابة بما يراه من نقص فيها دون أن يتمسك بطلب استكمالها فلا يصح أن يكون محل طعن .

(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢٢ ص ٢٩)

٩٥٢ - اجراء تحقيق - سلطة المحكمة في اجرائه - مناط ذلك .

ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥ من ٢١ ص ٣٩)

٩٥٣ - ما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى فإن ما يثيره الطاعن من دعوى يطلان الحكم يكون غير مسند إذ لا يوجب القانون أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائى في الجنع والمخالفات .

لا يوجب القانون في مواد الجنع والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائى فهو ليس بشرط لازم لصحة المحاكمة الا في مواد الجنائيات . كما ان الأصل في المحاكمات الجنائية ان يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، فانه ما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى واستمعت الى اقوال الشهود فيها وبنيت قضاها على روايتهم الى جانب حقها في استنباط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها التحقيقات الادارية فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون غير مسند .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ من ٢٢ ص ٣١٤)

٩٥٤ - ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة عدم اجراء تحقيق لم يطلب منها .

من المقرر انه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة تمودها عن اجراء

تحقيق لم يطلبه منها . ومتى كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما - على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة - إجراء تحقيق عن مدى سلامة إسماعيل الشاهد ليبس أن قدرته على التمييز بين العصا والسيف واقتصر على القول باستبعاد شهادته لشك فيها وكان هذا الشاهد قد أكد بحضور الجلسة أن الطاعن وحده هو الذي اعتدى على المجنى عليه واقتصر صدم تمييزه على نوع الآلة المستعملة في الاعتداء لسقوط نظارته الطليقة - فإن نفيه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ من ٢٢ من ١٣٢٤)

٩٥٥ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة - لأول مرة أمام النقض - لا يقبل تعيب التحقيق بدعوى أن وكيل النيابة الذي باشره لم يكن مختصا مكاتبا - ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة - عدم إثارة الطاعن ذلك أمام محكمة الموضوع - عدم جواز إثارة له أمام النقض .

من المقرر أن تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بدعوى ار. من تالم به لم يكن مختصا مكاتبا بإجرائه إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة . ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ من ١٣٢٦)

٩٥٦ - النفي على تصرف النيابة بسؤالها الشاهد في غيبة المتهم والتفاتها عن سؤال آخرين تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة - لا يصح سببا للطعن .

منعى الطاعن على تصرف النيابة العامة من سؤالها الضابط الشاهد في غيبته والتفاتها عن سؤال الشرطيين السريين لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة ، لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٢ من ١٣٦٩)

٩٥٧ - خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة المتهم بالشهود وبياتي المتهمين - لا يبطئه - للمتهم في هذه الحالة التمسك لدى محكمة الموضوع بما في التحقيق الابتدائي من نقص .

ان خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة الطاعنة بالشاهد وبياتي المتهمات لا يترتب عليه بطلانه ، بل يكون لها أن تهمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من امره ، كما هو الشأن في سائر ادلة الدعوى . ولما كانت الطاعنة قد اقتصرت على الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها ببياتي المتهمات أو بشاهد الاثبات وكان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا في القانون ، فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ من ٢٢ ص ١٢٦٧)

٩٥٨ - تعيب إجراءات تحقيق الشرطة لا يصح سببيا للطعن على الحكم بالنقض ما دام قد جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة .

لا يصح أن يكون ما ينعاه الطاعن بشأن إجراءات تحقيق الشرطة سببيا للطعن على الحكم بالنقض ما دام أن هذا التحقيق جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ من ٢٤ ص ١٠٢)

٩٥٩ - تعيب التحقيق الابتدائي - أمام النقص - غير جائز - مثال - العبرة في الأحكام بالإجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

من المقرر أن العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات انتهى تحصل أمام المحكمة . ولما كان ما ينعاه الطاعن بقالة الفساد في الاستدلال والاختلال بحقه في الدفاع لأغفال عرضه على شاهد الاثبات وعدم مواجهته بالمتهمين الأول والثالث برودوا بأنه لا يعمد أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببيا للطعن على الحكم - وكانت المحكمة تد اطمأنت الى أن (الطاعن) هو المعنى بأقوال شاهد الاثبات والمتهمين المذكورين ، فإن ما يثيره في هذا انصدد ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي مما لا يجوز التقدي به أمام محكمة للنقض .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ من ٢٤ ص ٤٢٧)

٩٦٠ - بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة - عدم النفع به أمام محكمة الموضوع - عدم جواز النفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض .

إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة فلا يسوغ له النفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(اللمن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ من ٢٥٥٩)

٩٦١ - تعيب تحقيق المرحلة السابقة على المحاكمة - لا يصح أن يكون سبباً للطعن بالنقض .

تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن بالنقض .

(اللمن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ من ٢٤ من ١٠٠٣)

٩٦٢ - صحة قيام المحقق ببعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم - ما دام قد سمع لهم بالإطلاع عليها - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان

لما كان التانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالإطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات وكانت الطاعنة لم تدع أمام محكمة الموضوع بأنها منعت من الإطلاع على أقوال الضابط التي تقول أنه أدلى بها في غيبتها في تحقيقات النيابة ، فإن ما اثارته في هذا الصدد أمامها لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة أن هي التفتت عنه ولم ترد عليه .

(اللمن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٤ من ٢٧ من ١٩)

٩٦٣ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة - عدم صلاحية سبباً للطعن على الحكم - أسس ذلك .

لما كان الدفاع لم يطلب نذب الطبيب انشعري على مسبيل الجزم وانما اثاره في صورة تعيب التحقيق والذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

(اللمن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ من ٢٨١)

٩٦٤ - تعيب التحقيق الابتدائي أمام محكمة النقض - لا يجوز .

من المقرر أن تعيب التحقيق الابتدائي أمام محكمة النقض غير جائز ومن ثم فإن ما يثيره انطاعن بشأن بطلان تحقيقات النيابة العسكرية يكون في غير محله .

(الطنن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٧٥٩)

٩٦٥ - تعيب التحقيق المسابق على المحاكمة - لا يصلح سبباً لتقضى على الحكم .

لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٥/٢/٦ ، أن من بين إبداء الدفاع عن الطاعنين أن جيوبيهم قد لا تنسج لكبيسة المخدر الكبيرة المضبوطة مع كل منهم ، ونعى على النيابة تَعُودُها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه تنقص يفيد منه المتهمون ، دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، فإن ما أثاره الدفاع فيها سلف لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي أجرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطنن على الحكم .

(الطنن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٨٢)

٩٦٦ - نيابة عامة - نقض - ميعاده .

أنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بمعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن التشريع إنما لُرد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك انطباق مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالأعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سلفه الذكر وتتصل فيها لتستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل غولت الميعاد المحدد للطنن أو بعده .

(الطنن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٨٠٦)

٩٦٧ - نيابة عامة - نقض - ميعاده - إجراءات .

لئن كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بذكر برأيها في الحكم ، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادرة بالقوانين رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بمدد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عينة عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تنصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالأعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب - يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بمدد فوائده ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ من ٢٩ ص ٢١٦)

٩٦٨ - لا يقبل من الطاعن أن يثير لهورا حول تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يثره في محضر جلسة المحاكمة .

لمسا كان ما يثيره الطاعن الأول من تعيب لتحقيق النيابة بدعوى أنها لم توجه إليه تهمة القتل إنما ينصب على الإجراءات المسبقة على المحاكمة . وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شسيتاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فانه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨ من ٢٠ ص ٢٢)

٩٦٩ - الدفع ببطالان التحقيق الابتدائي - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .

مضى كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن حضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة كما حضر بجلسته ١٩٧٧/٢/٣ أمام محكمة ثاني درجة ، وحضر معه في هذه الجلسات مدافع عنه ، ولم يثر هو ولا المدافع عنه شسيتاً عن صحة أو بطالان إجراءات التحقيق ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤ من ٢٠ ص ٨٥١)

الفصل الخامس

قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والإدارية

٩٧٠ - استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية - غير جائز .

الطعن بالاستئناف أمام غرفة الإنهاء من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ص ١٢٠٩)

الفصل السادس

سلطة النيابة العامة في الطعن في الأحكام

٩٧١ - حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الاحالة وتوقيع أسبابه - فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام حق الطعن الا بتوكيل خاص من النائب العام - خلو الأوراق من هذا التوكيل - عدم قبول: لظمن لرفعه من غير ذي صفة ،

مؤدى نص المادتين ١٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، ان المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة ، او التوقيع على أسباب الطعن الا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث ، فان المحامي العام الأول لا يباشر حق الطعن الا بتوكيل خاص من النائب العام ، واذا كان ما تقدم وكانت النيابة العامة لم تثر في مذكرتها المقدمة منها ردا على الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة ما يشير الى ان النائب العام قد قام لديه سبب من الاسباب الثلاثة المسار ذكرها حتى يمكن ان يقوم ذلك مسندا كاشفا عن أن توقيع المحامي العام الأول على أسباب الطعن انهما جرى بوصفهما قائما بأعمال النائب العام ، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن ان المحامي العام الأول قد وقعها « عن النائب العام » ، وهو ما يشير الى أنه لم يكن قائما بأعمال النائب العام وانه انما وقع عليه بوصفه وكلاعه وكانت الأوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الاجراء ، فان التقرير بالطعن من رئيس نيابة شرق الاسكندرية بالتوكيل عن المحامي العام الأول ، وتقرير أسباب الطعن الذي وقعته هذا الأخير ، يكونان قد صدرا من غير ذي صفة ، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(الظمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠ من ٢٢ من ٢١٦)

٩٧٢ - أفراد النيابة العامة كخصم عادل في الدعوى الجنائية - يركز قانوني خاص : « يبيع لها » ان تطعن في الحكم لمصلحة المتهم - ولو لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى

في تحقيق موجبات القسانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص ببركر قانوني خاص ، يميز لها ان تطعن في الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمتهم المحكوم عليه - واذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي ان تكون الاجراءات في جميع مراحل الدعوى الجنائية ، صحيحة ، وان تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يتوهم من اسباب الخطا والبطلان ، فان مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها ، طالما ان اثنين من الحكم الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون ، انه أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على اعتبار ان ميعاد الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كان لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره ، رغم ان الذين من مطالعة جلسات المعارضة الاستئنافية ان الطاعن - حين لفقت المحكمة نظره الى ان استئنافه جرى بعد الميعاد - دفع بأنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في الحكم الصادر من محكمة أول درجة - فان دفاع المتهم المذكور ، يضحى دفاعا جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة ان تنقصه وتقول كلمتها فيه .

اد لو ثبت لها صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يوجب على المحكمة ان تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، اما ودد تمتعت عن تحقيق هذا الدفاع دون ان تنسب له حق ايراد له وردا عليه ، فان حكمها يكون معيبا بالتصور والاخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ق - جلسة ١١٧٠/١١/١ ص ٢١ من ١١٠٧

٩٧٢ - للنياية المصانة الطعن بالنقض في الأحكام لمصلحة المدكوم عليهم من المتهمين - شرط ذلك .

الأصل ان النيابة المصانة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص ببركر قانوني خاص اذ تمثل انصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القسانون من جهة الدعوى الجنائية ، ولذلك كان لها ان تطعن بطريق النقض في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من ان المصلحة اساس الدعوى فاذا انقضت فلا دعوى . والنياية في طعنها لمصلحة المتهم انها تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي ان يكون حقه متيدا بنفس قيود طعنونه ولا يصح ان تحل محله في الطعن دون ان تنقيد بقيوده .

ونما كان المتهم لم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كلها لم تكن او أنه

لم يعلم به بوجه رسمى حتى تسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في
المنشأون لاستئناف هذا الحكم . وإذ صدر الحكم المطعون فيه قبل
المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحى بانقضاء مصلحته فيه ،
ومن ثم يكون طعن النيابة العامة على غير أساس ويتعين رفضه .
(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠ م ٢١ ص ١٢٠٧)

٩٧٤ - النيابة العامة - حقها في الطعن في الأحكام الادانة .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى
في تحقيق موجبات القسانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام
تختص بمركز قانونى خاص ، يجيز لها أن تطعن في الحكم - وأن لم يكن
لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي
للمحكوم عليه من المتهمين . وإذ كان ذلك ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضى
أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة ، وأن تبني الأحكام عليها
على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطأ والبطالان ،
ومن ثم فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة لهذا السبب ، ولو أن
الحكم قد قضى بمعاملة المطعون ضده .
(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٢٤/١٩٧١ م ٢٢ ص ٩٨)

٩٧٥ - عدم قبول طعن النيابة في الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية - إلا اذا كان لها كسلطة اتهام مصلحة في الطعن - أو كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو المصلحة في الطعن ،
هي خصم عدل تختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسمى
في تحقيق موجبات القسانون ، ولها فيما لذلك ، أن تطعن بطريق النقض في
الأحكام من جهة الدعوى الجنائية ، وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة
خاصة ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتتوب عنهم
في الطعن لمصلحتهم وتنتقد في ذلك بقبول طعنهم ، بحيث إذ لم يكن لها
كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فإن طعنها
لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها ، في أن المصلحة أساس
الدعوى ، فإذا انعدمت فلا دعوى .

(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٢٢/١٩٧١ م ٢٢ ص ١٧١)
(م - ٢٥)

٩٧٦ - استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط اذا انقضى هذا الحكم أو عدل في المعارضة .

من المقرر أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط اذا انقضى هذا الحكم أو عدل في المعارضة لأنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الآخر وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالاستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضي بقبول استئناف اننيابة للحكم الابتدائي الغيابي شكلاً على الرغم من تعديله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٠ ق - حكمة ١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢ من ١٢٨)

٩٧٧ - حق النيابة العامة في طلب اضافة تهمة جديدة - شرطه - أن يتم أمام محكمة أول درجة في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به اذا كان غائباً .

لأن كان للنيابة العامة - بوصفها سلطة اتهام - أن تطلب من المحكمة اضافة تهمة جديدة بما يبنى عليها من تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم القائمة عليها الدعوى قبل المتهم ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به اذا كان غائباً وأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من احدى درجتي التقاضي .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق - حكمة ١٩٧١/١٠/٤ من ٢٢ من ١٥٢٤)

٩٧٨ - استئناف النيابة لايتخصص بسببه انما ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ما لم ينص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة - ورود استئناف النيابة عليها - تخويله المحكمة نظر الدعوى من جميع نواحيها دون التقيد بما تضمنه النيابة في تقرير أسسها .

لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد إلا ما نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة . ولما كان استئناف النيابة جاء عاماً فهو لا يتخصص بسببه وانما ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية

لمصلحة أطراف الدعوى، جيبما فيما يتعلق بالدعوى انجنائية فتتصل بها اتصالا يخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النية في تقرير اسباب استئنافها .

(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧١ م ٢٢ ص ٧٢٤)

٩٧٩ - عقيد النية العامة بقيد المصلحة في الطعن - لا يقبل طعنها اذا لم يكن لها كسلطة الاتهام ولا للحكم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن - علة ذلك - المصلحة اساس الدعوى - نعى النية العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة - لسلاح واحد موضوع جريمتي سلاح - في حق كل منهم - لا يكون مقبولا لقامه على مصلحة نظرية صرفه .

ان الأصل ان النية العامة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون الا انها تقتيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من ان المصلحة اساس الدعوى ، فاذ اتعدت فلا دعوى واذا كلن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اجلب سلطة الاتهام الى طلبها بمصادرة اسلح موضوع الجريمتين المستفتين الى المطعون ضدهما عند قضائه بالعقوبة على المطعون ضده الاول (عن حيازته سلاح مششخن غير ترخيص) وكان ما لا مراء فيه انحسار المصلحة عن المطعون ضده الثاني في هذا الطعن (والسند اليه تسليم السلاح آنف الذكر الى المطعون ضده الاول حالة كونه غير مرخص له باحرازه او حيازته) .

فان ما تضمنه النية العامة في شأن عدم تكرار الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قلما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه لها ، ومن ثم فان منعها لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٦/٦/١٩٧٢ م ٢٣ ص ٨٧٢)

٩٨٠ - تقرير الأسباب - وجوب توقفه من صدر عنه - عدم جواز تكملة هذا البيان بديل خارج عنه - اغفال التوقيع جزاؤه البطلان - أساس ذلك - الطعن المرفوع من النيابة العامة - وجوب توقيع اسبابه من رئيس نيابة على الأقل - تقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديمه اسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا - اثر عدم قبول الطعن شكلا - انقلاق سبيل التصدى لما شاب الحكم المطعون فيه من خطأ في القتون .

ان المادة ٣٤ من قاتون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ويعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في أجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت في فقرتها الثالثة في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع اسبابه رئيس نيابة على الأقل . وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب ان تحل مقومات وجودها وان يكون موقعا عليها من صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا تجوز تكملة هذا ابيان بديل خارج عنها . ولما كان رئيس النيابة قد قرر بالطعن لدى الحكم المطعون فيه بطريق النقض ، وفي اليوم ذاته قدم مذكرة بالاسباب لم يوقع عليها في اصلها او في صورتها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الاسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الاثر في الخصومة . لما كان ذلك ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط انصال المحكمة بالطعن فلا سبيل الى التصدى لقضاء الحكم في موضوعه مما شابه من عيب الخطأ في القاتون بفرض وقوعه .

(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ من ٢٢ ص ١٣٦٠)

٩٨١ - تميز النيابة العامة بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الأحكام - ولو كانت المصلحة المحكوم عليه - مصلحة المجتمع تقتضى صحة الاجراءات في كل مراحل الدعوى - وابتناء الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال من اسباب الخطأ والبطلان - مثال .

من المقرر ان النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى

الى تحقيق موجبات القسائون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عنه
تختص بمركز قانوني خاص ، يجيز لها أن تطعن في الحكم - وان لم يكن
لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي
للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتبع تفتضي أن تكون الاجراءات في
في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني
صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة
المسالة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة
المطعون ضده .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١ من ٢٤ من ١٩٧٢)

**٩٨٢ - حق النيابة المسالة في الطعن ولو لم يكن لها كسلطة اتهام
مصلحة خاصة فيه - ما دام لا يبنى على طعنها - في حالة عدم استئنافها
حكم محكمة اول درجة - تسوية لمركز المتهم .**

من المقرر أن النيابة المسالة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن
هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح
المسالة وتسمى في تحقيق موجبات القسائون ومن ثم فلها أن تطعن بطريق
النقض في الاحكام وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن
بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه وطالما انه لا يبنى على طعنها -
في حالة عدم استئنافها حكم اول درجة تسوية لمركز المتهم .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٩ من ٢٤ من ١٩٧٢)

**٩٨٣ - نيابة عامة - مذكرتها لمحكمة النقض - تقديمها بعدد
الميعاد - اثره .**

انه وان كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض
مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧
سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعدد
ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون
الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يربط عليه عدم قبول عرض النيابة طبقاً
لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ من ٢٤ من ١٩٧٢)

٩٨٤ - حق النيابة في الطعن ولو لمصلحة المحكوم عليه - مشروط بتوافر الصفة - علة ذلك - المصلحة أساس الدعوى - الطعن القائم على مصلحة نظرية بحث لا يقبل - مثال - عدم قبول طعن النيابة القائم على تخلف الحكم في قضائه بقبول استئناف المتهم شكلا ورفضه موضوعا - رغم أن التقرير به كان بعد الميعاد - أساس ذلك - انعدام مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه في الطعن .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون ، إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استجاب لطلب سلطة الاتهام لتفريده الحكم المستأنف القاضي بإدانة المظنون ضدها ، وكان لامرأه في انحسار المصلحة عن المظنون ضدهم في هذا الطعن ومن ثم فلا جسدوى منه ما دام الحكم بعدم قبول الاستئناف يلتقى في النتيجة مع الحكم في موضوع الاستئناف برفضه . لما كان ذلك - فإن ما تنعاه النيابة العامة (من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بقبول استئناف المظنون ضدهم شكلا وفصل في موضوع الدعوى على الرغم من أنهم قرروا بالاستئناف بعد الميعاد) لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه بها ومن ثم فإن طعنها لا يكون مقبولا لانعدام المصلحة .
(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ - ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ ص ٩٧)

٩٨٥ - انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام - والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن - اثره - عدم قبول الطعن - طعن النيابة العامة في الاحكام لمصلحة القانون - غير جائز - علة ذلك - المصلحة النظرية الصرف لا يؤبه لها - مثال .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون ولها فيما لذلك أن تطعن بطريق النقض في الاحكام - من جهة الدعوى الجنائية - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين فتنبو عنهم في الطعن لمصلحتهم - تنقيده في ذلك بقيود طعنهم - بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة

أساس الدعوى فإذا انحصرت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه وأن قضى بقبول استئناف المطعون ضده شكلاً وقال في أسبابه أنه تقدم في الميعاد القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منعه من التقرير بالاستئناف في الميعاد - دون أن يقضى بعدم قبول الاستئناف عملاً بالمادة ١٠٦ ، من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون وخطأ في التسبب . إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المطعون ضده ، وكانت سلطة الاتهام قد أجبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله ، وكان المتهم لم يرد طلبات ، سواء أكان ذلك فيها يتعلق بشكل الاستئناف أو بموضوعه ، فإنه ينصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته فإنه لا تكون هناك مصلحة للطعن كسلطة اتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً دون القضاء بعدم قبوله ، طالما أنه لا جدوى منه بل دام كل من الحكيم فيها يتعلق بالفصل في شكل الاستئناف بقبوله أو بعدم قبوله في خصوصية هذه الدعوى ، يلتصقان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، قضاء لا طعن عليه منه أو من النيابة العامة - لما كان ما تقدم فإن الطعن لا يكون مقبولا لاتعدام المصلحة فيه ويتمين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ ص ١٢٢٢)

٩٨٦ - للنيابة العامة أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - باعتبار أن مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل من مراحل الدعوى الجنائية صحيحة - مثال .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص ، يجيز لها أن تطعن في الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، لما كان ذلك - وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبني الأحكام عليها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من الخطأ والبطالان ، فمصلحة النيابة العامة في الطعن تكون قائمة - لما كان ذلك - وكان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بإدانة المتهم (المطعون ضده)

غيابيا معارض في هذا الحكم وتخلف عن حضور جلسة المعارضة فنقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف الحكم الآخر ونقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقت تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره وأثبتت المحكمة أن المظنون ضده قدم شهادة مرضية ثلثت بها مرضه في فترة الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد أخذ بالشهادة المرضية التي تقدمها الطاعن والتي تتضمن مرضه لمدة عشرة أيام ضمنها اليوم المحدد لنظر المعارضة — بما يفاده أنه كان مريضا في اليوم المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة — ولذلك قضى بقبول استئنافه شكلا مع أنه قرر به بعد الميعاد ، غير أنه حكم في الوقت ذاته في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان ثابتا أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهري — أقدم الحكم المظنون فيه — فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتمين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالفحله وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تقبل وفوتت على الطاعن إحدى درجتي التقاضي بقضائها في موضوع الدعوى ، فاتها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ومن ثم يتمين نقض الحكم المظنون فيه فيها قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والتضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف التاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ من ١٢٥)

٩٨٧ - نية عامة - مصلحتها في الطعن على الأحكام .

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمنابتها تمثل المصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه ، من ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى برفض الدفع المبدئي من المحكوم عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإذا كان ذلك وكان هذا الطعن قد استوفى بلقى أوجه الشكل المنزلة في القوانين ، فإنه يكون مقبولا شكلا .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٦ من ٢٦ من ١٩٦)

٩٨٨ - حق النيابة في الطعن في الحكم لمصلحة المتهم - أسس ذلك .

ان النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن إنما هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، بمبادئها تمثل المصالح العام ونسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١١ من ٢٧ من ١٥٧)

٩٨٩ - حق النيابة في الطعن في الأحكام ولو لمصلحة المتهم - أسس ذلك .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ من ٢٧ من ٢٥٦)

٩٩٠ - حق النيابة الطعن في الحكم - ولو كان الطعن لمصالح المتهم - أسس ذلك .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة ، وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خلل مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ٦٥٠)

٩٩١ - استئناف النيابة العامة - عدم تقييده بأي قيد - ما لم ينص في التقرير على أنه عن واقعة دون أخرى .

لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة

العملية بأى قيد الا اذا نص في التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ من ٢٧ من ١٩٨٥)

٩٩٢ - استئناف النيابة العامة - لا يتخصص بسببه - نقله الدعوى الجنائية برمتها أمام محكمة ثانى درجة لمصلحة الأطراف جميعا بحيث تفصل المحكمة فيها بما يخولها النظر فيها من جميع نواحيها - عدم التقيد بما تطلبه النيابة بتقرير الاستئناف او بما تبديه في الجلسة من طلبات .

استئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة ثانى درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما ينمق بالدعوى الجنائية متفصل فيها بما يخولها النظر من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها او تبديه في الجلسة من الطلبات .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ من ٢٧ من ١٩٨٥)

٩٩٣ - نقض - النيابة العامة - مصلحتها في الطعن - تمثيلها للمصالح العام - مؤداه .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم - ولئن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي لمحكوم عليه ،

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٩ من ٢٨ من ١٩٦١)

٩٩٤ - نيابة عامة - تقديم فكرة النيابة بعد الميعاد .

أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النفس مشفوعة بمذكرة براياها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بمعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالأعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أى

الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ مسالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء تمت هذه المذكرة قبل غوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

(الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ ص ٢٠٧)

٩٩٥ - استئناف النيابة العامة - نطقه - الدعوى الجنائية - تناول المحكمة الدعوى المدنية - خطأ .

لما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدعية بالحقوق المدنية - التي كانت قد أدمت بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وما كان لها أن تستأنف . ولما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة ، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه من يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصدياً منها إما لا تلك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للفسائون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نفياً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية ورفض الطعن فيها عدلاً ذلك .

(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/٤/٢ من ٢٩ ص ١٣٢٨)

٩٩٦ - استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي - سقوطه في حالة الفناء الحكم أو تعديله في المعارضة - مخالفة ذلك - خطأ في تطبيق القانون .

من المقرر قانوناً أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يستقطب إذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة ، لأنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده - الصادر في الدعوى والذي يصح تاتوناً أن يكون محلاً للطعن بالاستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى

يتبول استئنف التنبلة للحكم للغبلى شكلا على الرءء من تعديله فى المعارضة
بكون قد اخطا فى تطبيق القسطنون بها بوجب نقضه .

(الطنم رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ من ٢٩ من ١٩٦١)

٩٩٧ - نبيلة علة - مصلحتها فى الطمن .

من المقرر ان النبيلة المصلحة فى مجال المصلحة او الصنة فى الطمن
هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمنابتها تمثل المصالح
تسلم وتسعى الى تحقيق موجبات القسطنون من جهة الدعوى الجنائية ،
فلها بهذه المثابة ان تطمن فى الاحكام وانام يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة
فى الطمن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فان مصلحتها فى
الطمن المسائل تكون قائمة ولو ان الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده .

(الطنم رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ من ٣٠ من ١١٧)

٩٩٨ - الطمن بالنقض - نبيلة علة - مصلحة علة .

من المقرر ان النبيلة العامة - وهى تمثل المصالح العام وتسعى
الى تحقيق موجبات القسطنون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عام
تختص بمركز قانونى خاص ، يجوز لها ان تطمن فى الحكم وان لم يكن
لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطمن بل كانت المصلحة هى
للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى ان تكون الاجراءات فى
كل مراحل اندعوى صحيحة وان تبين الاحكام فيها على تطبيق قانونى
صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطا وباطلال ، فان مصلحة النيابة
العامة فى هذا الطمن تكون قائمة .

(الطنم رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ من ٣٠ من ١٩٦٤)

٩٩٩ - النبيلة العامة - حدود سلطتها فى الطمن .

الاصل ان النبيلة العامة فى مجال المصلحة او الصنة فى الطمن هى
خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسمى
فى تحقيق موجبات القسطنون ، الا ان شرط ذلك ان يكون من جهة الدعوى
الجنائية ولذلك كان لها ان تطمن بطريق النقض نفس
الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطمن بل كانت
المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة

اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فان طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن : ١- لحظة أساس الدعوى فإذا انقضت فلا دعوى . ولما كان خطأ الخصم المَطعون فيه بعدم ايقاع غرامة التزوير المخفية على المتهم بفرض توافر شروط توقيعها ليس متصلاً بالدعوى الجنائية أو النيابة المدنية كملحة اتهام أو بطلب من طلباتها ولا مصلحة لها أو للمتهم في الطعن عليه على أساس انطوائه على هذا الخطأ .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ ص ٣٩٢)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

١٠٠٠ - سلطة الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح في إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم في المخالفات أو التقصيرات في عملهم .

انه لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات الخاصة بعملهم ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية . فإذا اقتضى السير في التحقيق التعرض للحرية الشخصية أو لحرمة المسكن ، كان عليهم عندئذ أن يلجأوا إلى رجال الضبطية القضائية لاستصدار إذن من النيابة ، ما لم تكن الجريمة تنسب بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لحريته وحرمة مسكنه رضاه صحيحا ، فانهم في الحالة الأولى يكون لهم قانونا ، كما لسائر الأفراد ، أن يتبضوا على الجاني ويضبطوا معه كل ما يجدونه متعلقا بالجريمة ، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء مبررا بالرضاء به ، وإذا كان المتهمم قد رضى بالتفتيش فإن استخلاص المسكينة بطلان التفتيش الذي وقع على شخصه وفي مسكنه من كون مفتش مصلحة البريد الذين أجروه ليسوا من رجال الضبطية القضائية لا يكون مسديدا ، بل هذا التفتيش يكون صحيحا وإذا كان قد عثر أثناء التفتيش على مخدر فإن المتهمم يكون حالة تلبس بالأحراز ، ويصح بناء على ذلك القبض عليه بغير إذن من جهة التحقيق ، ولا يكفي في الطعن على الرضاء بالتفتيش كونه حصل لرؤساء المتهمم . ما دام يصح عقلا أن يكون الرضاء للرؤساء من طواميه واختيار .

(الطعن رقم ٨٧٤ سنة ١٤ ق ٣ - جلسة ١١٩٤/٤/٣)

١٠٠١ - سلطة الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح في إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم في المخالفات أو التقصيرات في عملهم .

انه لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات في عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية . فإذا طرأ في أثناء التحقيق ما يقتضى التعرض لحرية الفرد

ان شخصية أو حرمة مسكته كان عليهم - متى كان في الواتمة جريمة - أن يلجأوا إلى المختصين بالتحقيق لاستصدار إذن من النيابة في إجراء تفتيش ، إلا إذا هم شاهدوا الجريمة في حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض لحرمة الشخصية أو لحرمة مسكته رضاء صحيحا ، ففى الأولى يكون لهم ككل فرد من أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما يجدونه مما له علاقة بالجريمة طبقا للتعاون ، وفي الحالة الثانية يكون الاجراء صحيحا لرضاء المتهم .

(الطن رقم ١٣٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٠١/١/٢١)

١٠٠٢ - التأخر في تبليغ حوادث الجنايات ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجرته النيابة من تحقيق لتلك الحوادث .

أن مجرد التأخر في تبليغ حوادث الجنايات إلى سلطة التحقيق ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجرته من تحقيق لتلك الحوادث .

(الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/١٥)

١٠٠٣ - وجوب مبادرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام - صدور أمر كتابي بذلك غير لازم - م ٤٦٢ ج ١ .

أوجب الشارح في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ - ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(الطن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١١ ص ٨ من ٨٨٤)

١٠٠٤ - فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة - التزام المحكمة بتولى التحقيق بنفسها .

دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذي تحريره المحكمة بنفسها ، ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت النهمة على المتهم - على أقوال الشاهد استأثرت - من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست

أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فتتأكد تكون قد اخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أحوال الشاهد مما يعد تسليماً منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ١٦٤)

١٠٠٥ - كفالة الأذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة اثناء أو سبب تادية الوظيفة دون استنزاف مداشرتها من أحد هؤلاء .

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال انضبط لجريمة وقعت اثناء تادية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالتساوي رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه ان يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى فان اذن باقابتها ضد الموظف العمومي فلا تترتب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يطرح أهلها النزاع .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ من ٩ ص ١٠٧٨)

(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ من ١١ ص ١٧٢٢)

١٠٠٦ - تأسير وكيل النيابة بأحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي ليس نخباً للتحقيق .

أمر الحفظ المسانع من المود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « بأحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » تدب للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى ادارياً بمثابة أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى ما دام لم يلع قانون . وانتهى من ذلك الى انقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ من ١٠ ص ١٧٩٧)

١٠٠٧ - حالات تعلق تحريك النيابة الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص - قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلتزم فيها الشكوى - الرأي العكسي الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام تعلقه بحالات التعمد المصوري دون المادى .

قيّد حرية النيابة المصلحة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يفيضي عهده التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق بالنسبة إلى الجريمة التي عصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلتزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضرر على النيابة المصلحة أن هي بإشرت عنها القاضى في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورغمهما تحتفظا برسلتهما « ولا محللة بلبس هذه الحالة بما سيق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض أحكامها في شأن التعمد المصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ من ١٠ ص ١١٢)

١٠٠٨ - سلطة النيابة في رفع النيابة إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنائيات المنصوص عنها في المادة ٢/٢١٤ ج أو الجرائم الأخرى المرتبطة بها طبقاً لنص المادة ٢٢٢ ع .

استحدثت الشارح فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ اعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل المصام أنبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكماً آخر - فلجاز للنيابة المصاية رفع الضابطة المنصوص عليها في هذه المضافة وعما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى تسببها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنائيات راساً .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ من ١١ ص ١١٢ .
(م - ١٦)

١٠٠٩ - متى تلزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق أو الرد عليه .
الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجارم الصريح ، ولا يثنى عن ذلك ما جاء بمراجعة الدفاع من طلب معرفة سبب اصابة المتهم ورجال الشرطة .

(الطنن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣٦١/١/٢ من ١٢ ص ١٢٨)

١٠١٠ - نفاع - طلب التحقيق - متى تلزم المحكمة بإجابته .

إذا كان الثابت أن الدعوى حيزت للحكم لجلسة معينة مع الاذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع المتهم شفهيًا . وقى الاجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى فيها الى طلب نسب خبير لمعرفة عمل المسال المشار اليهم في موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التى يمكن أن تصرف لهم ، وهل تكنى الملابس التى تصرفها اشركة فعلا للوقاية من عمده ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالادانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليها بما يبرر رفضها - فان اغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوباً بالتصور مستوجبا للقضى .

(الطنن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ من ١٢ ص ٢٨٢)

١٠١١ - اثبات - تحقيق - تعرف الشهود على المتهم .

تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى يوجب انقبائون لها شكلا خاصا .

(الطنن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٠٧)

١٠١٢ - السائق لدى احدى الشركات التى لا تعد من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة - لا يعد في حكم الموظف العمومى - رفع الدعوى الجنائية ضده .

مرفق سلك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد امتيازها في ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم فهى ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة . فاذا كان بين من الاوراق أن الطاعن ، وقت ارتكابه جريمة القتل الخطا المسندة اليه ، كان يعمل سائقا عموميا

لدى هذه الشركة ، فانه حينئذ لا يعد في حكم الموظف او المستخدم العمومي .
ويكون النعى على الاجراءات بالباطل ، لان الدعوى رفعت على المتهم من
وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٦٣/٣ اجراءات ، في غير محله .
(الطنن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ من ١٢ من ١٩٥١)

١٠١٢ - مؤسسة مديرية التحرير - مؤسسة عامة - موظفوها
يعدون في حكم الموظفين العموميين - تمتد اليهم الحماية الخاصة المنصوص
عليها في المادة ٦٢ ا ج .

مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة ، وموظفوها يعدون في حكم
الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام الصلبة لقانون الوظائف
العامة فيما لم يرد به حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة
او باللوائح التي يضعها مجلس الادارة ، كما تنعطف عليهم الحماية الخاصة
التي لمسبها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من
قانون الاجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال
الضبط حين نص في الفقرة الثالثة على انه لا يجوز لغیر النائب العام او
المحلى العام او رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد
موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء
تأدية وظيفته او بسببها . وهذه الحماية تمتد الى جميع العاملين في الوظيفة
العامة تحقيقا لمراد الشارع الذي لمصح عنه في المذكرة الايضاحية
المرفقة للقانون حفاظا على حسن ادائهم اعمال وظيفتهم ومراعاة لحسن
سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة .

(الطنن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ من ١٣ من ١٩٦٤)

١٠١٤ - محكمة - اجراءاتها - تحقيق - نقض - ما لا يقبل
من الاستئناف .

ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قيام المحقق بإرسال التعمي
المضبوطة للتحليل ، مردود بان ذلك لا يعدو أن يكون تعمييا للتحقيق الذي
جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ، بما لا يصح أن يكون سببا
لظمن على الحكم ، اذ العبارة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات
التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل
تلك التعمي فلا وجه له في النعى عليها التفاتها عن هذا الامر الذي
لم يطلبه .

(الطنن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ من ٢٢ من ١٩٧٧)

١٠١٥ - استئناف - حقوق مدنية - وصف التهمة - محكمة -

اجراماتها .

استئناف التليبة والمذعية بالحقوق المدنية - يعيد طرح الدعوى برمنه على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الوقائع التي مسبق طرحها على القضاة الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددها ، وكل ما عليها ألا توجه أعمالا جديدة الى المتهم - ومن ثم فانه لا يعيب حكم محكمة ثلثي درجة ان اضاف من عناصر الخطأ - حتى ولو كانت محكمة لول درجة قد اطرحته ، ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أتم محكمة لول وثلاثي درجة ودأرت المرافعة على أساسه ، وما دامت الواقعة التي سين بها - منهم هي التي رفعت بها الدعوى .

(الطن رتم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ في - جلسة ١١/١١/١٩٦٢ من ٢٢ ص ١٥٠٦)

١٠١٦ - محاكمة - اجراماتها - ارتباط - دعوى جنائية - نيلية

عامة - سلاح - شروع في قتل - شروع في سرقة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنسابة النعمانية في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المخسنة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنائيات ، انما هو قيام الارتباط بين اجسدي الجنائيات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين الجرائم الاخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة احراز السلاح الناري وفخيره بغير ترخيص هي من بين الجرائم التي يجوز فيها الاحالة مباشرة الى محكمة الجنائيات عملا بنص الفقرة مسالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للأسباب التي أوردها الى أن الطاعن احرز سلاحا وفخيره بغير ترخيص واستعملها في جريمة الشروع في القتل المقتترنه بجناية الشروع في السرقة . وكلان لا يقدح في سلامة استخلاصه ان يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما انه استقر في يمين المحكمة احراز الطاعن له . فان ما انتهى اليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقتترنه بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة احراز السلاح الناري وفخيره يكون صحيحا وسائغا . ويكون النعمى عليه بانطوائه على بطلان في الإجراءات اثر فيه على غير أساس .

(الطن رتم ٧٦٤ لسنة ٢٢ في - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٢ من ٢٢ ص ١٦١٠)

١٠١٧ - دعوى جنائية - تحريكها - نيابة عامة - نقض - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام - قتل خطأ - سلاح - ارتباط .

مضى كلت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده لانتهاكه بارتكاب جنحة قتل خطأ ، وبجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة إليه تهمةين جديدتين هما - أنه أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشخفاً وخفية مما تستعمل في هذا السلاح - وكلت الدعوى تدقيقاً على المظنون ضده عن الجنائيتين الأخيرتين ممن لا يملك رفعهما قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصحلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى في مواد الجنائيات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، فإنه كان ينبغي على محكمة الجناح ألا تتعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم قبولها لرغمها من غير ذي صفة . إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً الى قسام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنائيتي احرار السلاح الناري والخفية ، وهو حكم غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير في الدعوى فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الظمن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ من ٢٢ ص ٨٢١)

١٠١٨ - تحقيق - حكم - تسميته - تسببه في معيب .

من المقرر ان التحقيق الذي يلتزم المحكمة باجرائه هو ما يكون متعلقاً بالدعوى ومتصلاً بهما ومتجاً فيهما . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لا تتعلق مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون منتجاً منها ، فإنه لا يثريب على المحكمة ان امتنعت عن توجيهها .

(الظمن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ من ٢٢ ص ٨٢٩)

١٠١٩ - نيابة عامة - استجواب - إجراءات جنائية .

لا يقال من مسالية الحكم استناده الى اقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج من دائرة هذا الاختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه ويجعل من اختصاصها سماع اقواله عملاً بمنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الظمن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠ من ٢٢ ص ١١٠٢)

١٠٢٠ - عدم تعدد المحكمة بالوصف الذي تعطيه التسمية العسائية للواقعة - من واجبها ان تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفاها الصحيح طبقا للقانون - شرط ذلك - الا يتعدى الامر الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسائية وينقلها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر اخرى تصنف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات - هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية - مثال في تبديد وسرقة .

الاصل ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه التسمية العسائية للواقعة كما وردت بل في الاحالة او بورقة التكليف بالحضور بل ان من واجبها ان تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفاها الصحيح طبقا للقانون لان وصف التسمية ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بمسند تحييصها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم ، الا انه اذا تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسائية التي اقيمت بها الدعوى وبنياتها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر اخرى تصنف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك في تبديد الى فعل اصيل في سرقة ، فان هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . فلذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التغيير في التهمة فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيبا يبطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ من ١٥٤)

١٠٢١ - الطعن في الأحكام - اغفال المحكمة الرد على أحد دفع الطاعن - اثره .

لم يجز المشرع الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . ولما كان المطعون ضده الذي حكم ببراءته موضوعيا مما نسب اليه هو صاحب المصلحة في الدفع ، وكان لا صفة للطاعنات (المدعيات بالحقوق المدنية) في التحدث عن دفع لم يمس منهن أو رمى بالحكم بالقصور لاعراضه عن الرد عليه ، فانه لا يقتل منهن التمس على المحكمة بمخالفتها للقانون وبالقصور لاغفالها الرد على الدفع بمتقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئتها لمن أثار الدفع . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ٥٢٤)

١٠٢٢ - عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتنحي .

من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالتقاضي لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالتمني غير واجب عليهم والرد غير جائز في حتم . ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى شغل كرمي الاتهام في أي وقت اقتضاء نظير الدعوى لتأدية الشهادة فيها ، فإن ما ينمى من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون غير سديد .

(اللمن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١٢)

١٠٢٣ - خطأ المحكمة في فن التحقيق - لا يمس حكمها - ما دام الطاعن لم يعترض عليه لهامها .

خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها ، ما دام الطاعن لم يعترض عليه لهامها .

(اللمن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧ ص ١١-٤)

١٠٢٤ - تعيب تحقيق النيابة دون التمسك بطلب استكمالها - لا يصح أن يكون محل طعن .

تعيب الطاعنة لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص دون أن تتمسك بطلب استكمالها لا يصح أن يكون محل طعن .

(اللمن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ص ١٨٦٦)

١٠٢٥ - اجراء تحقيق قبل المحاكمة - ف. ل. م. في مواد الجنح والمخالفات - جواز الأخذ بما ورد في محاضر جمع الاستدلالات - سواء أكان محررها من مأموري الضبط القضائي أو لم يكن .

لا يشترط في مواد الجنح والمخالفات اجراء اء، تحقق قبل المحاكمة ، ويجوز للقاضي أن يأخذ بما هو في محضر جمع الاستدلالات على اعتبار أنه

ورثة من أوراق الدعوى التي يتناولها الدفء وتندور عليها المناشئة بانجاسة وذلك بغض النظر عما اذا كان محررها من مأورى الضبطية القضائية او لم يكن .

(العلم رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٢ من ٢٣ من ١٩٢)

١٠٢٦ - المحكمة لا تتعد بالوصف القانونى الذى تسبفه النيابة العامة على الفعل - لها ان ترد الواقعة الى الوصف القانونى السليم - تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسامية وبنياتها القانونى والاستعانة بعناصر اخرى تضاف الى التى اقيمت بها الدعوى يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا للدفء اذا طلب - اقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع فى تهريب بضائع طبقا للقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - ادانته بجريمة الشروع فى تهريب نفود طبقا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ - تعديل فى التهمة ذاتها لا تلك المحكمة اجراء الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفء طبقا للمادة ٢٠٨ اجراءات - قعودها عن ذلك بطلان فى الاجراءات يعيب الحكم .

الأصل أن المحكمة لا تتعد بالوصف القانونى الذى تسبفه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تعديلها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا أنه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسامية التى اقيمت بها الدعوى وبنياتها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر اخرى تضاف الى تلك التى اقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك . واذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية - بالنسبة الى التهمة الثانية - قد رفعت على الطاعن بوصف أنه شرع فى تهريب البضائع المبينة بالتحقيقات بأن احضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول ادخالها الى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وطبقت النيابة العامة عقابه طبقا لمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة الشروع فى تهريب نفود بان حاول ادخالها الى الجمهورية بالمخالفة للنظم المعمول بها دون أن يوضحها بالإقرار المقدم منه الى السلطات الجمركية وعاقبه طبقا لمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الذى اجراه الحكم

لا يعد تعديلا في وصف التهمة . وانما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تلك المحكمة اجراءه الا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، اما وهي لم تعمل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل مما يعيبه .
(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٢ ص ١٠٠٨)

١٠٢٧ - منى النيابة على حكم البراءة بعدم رده الواقعة الى وصف قانونى معين لا جدوى منه ما دامت البراءة قد قامت على اساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضده .

لا جدوى للنيابة - الطاعنة - من النعى على الحكم - التقاضى بالبراءة - انه لم يرد الحادث الى وصف قانونى بعينه ما دامت البراءة قد قامت على اساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضده .
(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٢ ص ١١٢٥)

١٠٢٨ - وجوب بنسب المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا - ما لم يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة او ضمنا - تمسك الدفاع امام درجتى التقاضى بسماع الشهود - على المحكمة ان تستجيب لهذا الطلب - تساند الأدلة الجنائية - اثر هذه القاعدة .

الاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الانفصال على هذا الاصل الذى افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا يتنازل الخصوم صراحة او ضمنا - وهو ما لم يحصل - ومن ثم فان مصادرة الدفاع فيما تمسك به امام درجتى التقاضى من سماع الشهود لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع في المسألة سالفة الذكر . وكان على المحكمة ان تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها ان تبدي ما تراه في شأنها ، وذلك لاحتمال ان تجيء الشهادة التى نسمعها وبيّاح للدفاع مناقشتها بها يقتضيهما بحقيقة قد يتغير بها وجهه الرأى في الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون الحكم قد استند الى أدلة أخرى في ثبوت هذه التهمة اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنهما مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣ من ٢٤ ص ١٦٦)

١٠٢٩ - عرض النيابة القضية المفضى فيها حضوريا بالأعداد على محكمة النقض - مقبول - سواء قدم في الميعاد المقرر أو بعده - أسس ذلك .

أن النيابة الصالحة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادرا فيها حضوريا بعقوبة الإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة الصالحة لهذه القضية .

(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ ص ٢٠١)

١٠٣٠ - انتهى على المحكمة تمهدها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها غير جائز - عدم التزام المحكمة بطلبات التحقيقات التي ترد خلال حجز الدعوى للحكم .

أن محكمة ثاني درجة لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يطلب أمام محكمة الموضوع سماع أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات فليس له أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع لعمودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به ولا يغير من ذلك أن وكيل الطاعن قدم طلباته بذلك للمحكمة الاستئنافية في فترة حجز الدعوى للحكم لأن الطاعن لم يطلب سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى ولأن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلبات التحقيق الواردة في فترة حجز الدعوى للحكم سواء بتمريح منها أو بغير تمريح ما دامت لم تثر بجلسة المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٤١٠)

١٠٣١ - محكمة استئنافية - الإجراءات أمامها - تحقيق .

الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧ من ٢٨ ص ٨٦٥)

١٠٣٢ - النemy على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها غير جائز .

أن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستثنائية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو مسماع شهود فليس له أن ينمى على المحكمة الاخلال بحقه فى الدفاع بتمودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

(الطنن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٨٦٥)

١٠٣٣ - تحقيق - مستشار إحالة - دفاع .

أن وجود نقص فى بعض نقاط التحقيق - بفرض وجوده - لا يملو أن يكون تعميماً لتحقيق النيابة ما دامت الطاعنة قد تنازلت ضمنياً عن طلبها فى هذا الشأن وكان مستشار الإحالة لم ير من جانيه محل لإجراء تحقيق تكميلى اكفاء بما هو معروض عليه وهو أمر من اطلالاته ومكول لتقديره وخاضع لسلطانه دون معقب فانه لا يقبل من الطاعنة النemy على الأمر فى هذا الصدد .

(الطنن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٢٢٨)

١٠٣٤ - نيابة عامة - اختصاص - تنازع الاختصاص - طلب تعيين المحكمة المختصة - أمر جنائى .

لما كانت النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى الاعراض على الأمر الجنائى حالة انها قد استنفدت ولايتها فى القضاء فى موفسوع الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستثنائية أن تحكم فى الدعوى عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان الحكم المطعون فيه وأن يكن فى ظاهره غير منه للخصومة الا انه سيقابل هنا بحكم من محكمة الجنج الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لمسبى الفصل فيها ، ومن ثم فانه يجب - حرصاً على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها - واعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين محكمة الجنج المستأنفة ومحكمة الجنج الجزئية - لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنج المستأنفة - وقد استبانت ببطلان حكم محكمة اول درجة - لقضائه بتأييد الحكم الفيلى المعارض فيه حالة أن المطروح على المحكمة

هو اعتراض من المتهم على الأمر الجنائي الصادر بتفرغمة — بما كان يتمتع عليها معه اعمالا للفترة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى ، أما وانها لم تقبل وقضت باعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الاعتراض على الأمر الجنائي على الرغم من استفاد ولايتها بسبق قضائها في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه — فإن محكمة الجنح المستأنفة بقضائها — بذلك تكون قد خالفت القسطن وتخلت عن اختصاصها بنظر الدعوى . لما كان ما تقدم فإنه يتمتع حالة الدعوى الى محكمة الجنح المستأنفة للفصل فيها .

(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ من ٢٩ ص ٨٩٢)

١٠٣٥ — إجراءات التحقيق — دفاع — الإخلاء بحق الدفاع —

ما يؤخره .

أن حق الدفاع — الذي يتمتع به المتهم — يخوله ابداء ما يمن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، ومن ثم فإن نزول المدافع عن الطاعنين — ببدء الأمر — عن سماع ضابط الباحث ، بمثابته أحد شهود الإنبث ، واسترساله في المرافعة ، لا يحرمه من العدول من هذا النزول ولا يسلبه حقه في العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة مازالت دائرة لم تتم بعد .

(الطن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨ من ٢٩ ص ٩٨٠)

١٠٣٦ — لا على المحكمة أن هي قعدت عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

لما كان الطاعن لم يطلب الى المحكمة تحقيقا معينا في صدد ما ادعاه من أن المكان خاص به فليس له من بعد أن ينعى عليها تعودها من إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ ص ٨٢٩)

هتك العرض

الفصل الأول - جريمة هتك العرض

الفرع الأول - الركن المادى

للفرع الثانى - الركن المعنوى

الفصل الثانى - الشروع فى جريمة هتك العرض

الفصل الثالث - الظروف المشددة

الفرع الأول - القوة

الفرع الثانى - سن المجنى عليه

الفرع الثالث - صفة الجانى

الفصل الرابع - تسبیب الأحكام

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

الفصل الأول

جريمة هناك العرض

الفرع الأول - الركن المادى

١٠٣٧ - بكشف المتهم جزءاً من جسم المجنى عليه هو من الموراث التي يحرص على صونها وحجبها ولو لم تصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء .

إذا مزق شخص لباس فلام من الخلف فقد أدخل بحيائه العرضى إذ كشف جزءاً من جسمه هو من الموراث التي يحرص كل إنسان على صونها وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على غير إرادة المجنى عليه بتزويق اللباس الذى يستترها يعتبر فى حد ذاته جريمة هناك عرض تامة ولو لم تصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء .

(الظمن رقم ٦ سنة ٢ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٣١)

١٠٣٨ - بتطويق المتهم كتنى امرأة بذراعيه وضربها اليه .

كل مساس بما فى جسم المجنى عليه بما يعبر عنه بالموراث يعتبر فى نظر القسائون هناكاً للعرض . فمن يطوق كتنى امرأة بذراعيه ويضربها اليه يكون مرتكباً لجناية هناك العرض . ولأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزءاً هو لا ريب دأخل فى حكم الموراث . وفى هذا ما يكفى لدأخل الفعل المنسوب الى المتهم فى سداد جرائم هناك العرض لأنه يترتب عليه الأخلال بحياء المجنى عليه العرضى .

(الظمن رقم ٩٧٦ سنة ٢ ق - جلسة ١/١٢/١٩٣٢)

١٠٣٩ - ادأخل المتهم المجنى عليه الى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ وتقبيله على غرفة منه فى قفاه وعرضه فى موضع التقبيل لا يتوفر به الركن المادى .

لا يعتبر هناك عرض الا المساس بجزء من جسم المجنى عليه بدأخل عرفاً فى حكم الموراث وكذلك الأفعال الأخرى التى تصيب جسمه فتأخل حياته العرضى لأبلغ ما يصلحها من فحش . فإذا قلد المجنى عليه شخصان الى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ وقبلة أحدهما فى وجهه وقبلة الأثنى على

غرة منه في فناء وعضه في موضع التقبيل فهذا الفعل لا يعتبر هناك عرض ولا شروعاً فيه كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم انفساد الأخلاق .

(الطعن رقم ١٥١٨ سنة ٤ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٢٤)

١٠٤٠ - ماهية الركن المادي .

ان الركن المادي في جريمة هناك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفي في توافر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هناك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن مخدومته كرها عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فوقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة هناك العرض ولو لم يقع من الجاني أن يكشف ملابسه أو ملابس المجنى عليها .

(الطعن رقم ١٦١٢ سنة ٤ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٢٤)

١٠٤١ - بامسك المتهم ندى المجنى عليها بالرغم منها ويغمر أراقتها .

ان كل مساس بباقي جسم المجنى عليها من عورات يعد هناك عرض لها يترتب عليه من الاخلال بالحياء للمرضى - وتندى المرأة هو من العورات التي تحرض دائها على عدم المساس بها فلهذا يمسكه بالرغم منها ويغمر أراقتها يعتبر هناك عرض .

(الطعن رقم ١٢٢٦ سنة ٥ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٢٥)

١٠٤٢ - باى فعل مناف للآداب يقع مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل ايلاج أو احتكاك يتخلف عنه أى أثر كان .

ان جريمة هناك العرض تتم بوتقوع حمل منافع للآداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل ايلاج أو احتكاك يتخلف عنه أى أثر كان .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٦ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٢٥)

١٠٤٣ - بلامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها ولو كان عفيفا .

بلامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها تعتبر هناك عرض ،

٤١٧:

ولو كان متيناً ، لأن هذه اللامعة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرض ما يكفى لتوافر الركن المسمى للجريمة .
(الطعن رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ ق - جلسة ١١/٢/١٩٣٦)

١٠٤٤ - فخذ المرأة وقصره على سبيل المخالفة .

إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقصرها في فخذها فهذا الفعل المخل بالحياء إلى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها هو هناك عرض بالقوة .
(الطعن رقم ١٤٤٢ سنة ٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٣٦)

١٠٤٥ - لمس فخذ المرأة وقصره على سبيل المخالفة .

إن الفخذ من المرأة عورة فلمسه وقصره على سبيل المخالفة يعد هناك عرض .
(الطعن رقم ١٩٦٢ سنة ١٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٤٨)

١٠٤٦ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ١/٢٦٧ ع إذا توصل المتهم إلى مواعمة المجنى عليها بالخدعة وظنت أنه زوجها وسكنت تحت هذا الظن .

مضى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم انما توصل إلى مواعمة المجنى عليها بالخدعة بأن دخل سريرها على صورة ظنقه معها أنه زوجها فانها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢١ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٥١)

١٠٤٧ - هناك العرض فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش حياءها .

هناك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش ملطفة الحياء عندها .
(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٧٤)
(م - ٢٧) .

١٠٤٨ - تولفر هنك المرض قاتونا ولو لم يترك الفعل اثرا بجسم المجنى عليه .

هنك المرض هو كل فعل مذل بالحياء يستلزم الى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قاتونا أن يترك الفعل اثرا بجسم المجنى عليه .

(الظمن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ ص ٨٦)

١٠٤٩ - صورة واقعة تتوافر بها جريمة الوقاع - ١/٢٦٧ عقوبات .

متى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهي مريضة ومستطبة في فراشها وكم فاما بيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالا جنسيا بإيلاج قضيبه فيها بغير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة او اتيان أية حركة ، فان ذلك يكفى جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار التي تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

(الظمن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ من ٩ ص ١١٠٢)

١٠٥٠ - صورة واقعة يتوافر فيها ثبوت الركن الماسد لجناية هنك العرض .

متى كان الفعل الماسد الذي قارعه المتهم هو مباغتة المجنى عليها بوضع يدها الممدودة على قبله من خارج الملابس ، فان هذا الفعل هو مما يخدش حياء المجنى عليها العرض وقد استطل الى جسمها ويلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن الماسد لجناية هنك العرض .

(الظمن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ من ٩ ص ٢٩٨)

١٠٥١ - كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات يوتر بذاته الفعل الماسد لجريمة هنك العرض .

يكفى لتوافر جريمة هنك المرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقتصر ذلك بفعل مادي آخر من أعمال الفحش ، كالحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا .

(الظمن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ٢٧)

١٠٥٢ - تمزيق لباس المجنى عليها وكشف جزء من جسمها هو من العورات على غير أرائقتها يوفر جنائية هناك العرض .

تمزيق لباس المجنى عليها الذى كلن يستترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات - على غير أرائقتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنائية هناك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجنى عليها من جرائم أخرى .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢١ ص ١١ ص ٢٨٦)

١٠٥٣ - هناك عرض - الركن المسادى - ماهيته .

يتحقق الركن المسادى في جريمة هناك العرض بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل الى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه - ووضع الإصبع في دبر المجنى عليه هو مسلسل بعورة من جسمه وبغيره نور من الفحش لا يترك مجالا للشك في إخلاله بحيائه العرضى .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ١٤٠ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ ص ١٢ ق ٧١٧)

١٠٥٤ - جريمة هناك العرض - الركن المسادى - ما يكفى لقيامه .

يكفى لتوافر الركن المسادى في جريمة هناك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاب هذا الكشف أية ملابس مخرطة بالحياء ، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الفرج أو ملامستها أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصابه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر في تقييم الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد أثبت عدم تخلف آثارها مما توافره المتهم وأثبت الحكم وقوعه به .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٤٥)

١٠٥٥ - جريمة هناك عرض - الركن المسادى للجريمة .

الركن المسادى في جريمة هناك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل الى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو أن تتم البادرة

الجنسية ، فهو إذن يمكن أن يقع من عنين بفرض ثبوت عفته . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطامن وضع يده على اليد المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله في يده ، وكانت هذه الملازمة فيها من الفحش والخذش بالحياء المرضى ما يكفي لتوافر الركن المسمى للجريمة ، وكان الحكم الطامون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردة على دفاع الطامن مسلحا ، فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كسما هي معرفة به في التفتون .

(الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٢ من ١٥٨)

١٠٥٦ - جريمة هتك العرض - الفعل المسمى لها .

من المقرر أن الفعل المسمى في جريمة هتك العرض يتحقق بأي فعل مغل بالحياء المرضى للمجنى عليها ويستلزم على جسمها ويخدش عطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف من عورتها ، بل يكفي لتوافر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاختلال بالحياء المرضى درجة تسوغ اعتباره هتك مرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق .

(الطن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٤ من ٢٥٤)

١٠٥٧ - جريمة هتك العرض - توافرها - يكفي أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتصر ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لمطافئة الحياء المرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري . فإنه لا يجدى الطامن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتمريضهم للبرد ، وذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبء بما يكون قد دفع الجنائي إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

جاء قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يتسهم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتصر ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لمطافئة الحياء المرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري . فإنه لا يجدى الطامن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتمريضهم للبرد ، وذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبء بما يكون قد دفع الجنائي إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥ من ١٨٥)

١٠٥٨ - الركن المادي في جريمة هناك العرض - بالحيثية .

يتحقق الركن المادي في جريمة هناك العرض بوقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ويستتطلب إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولما كان الحكم المظمون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حصر ملابس المجنى عليه منه دون رضاه حتى كشف جزءا من جسمه ولما أن أعاد المجنى عليه ملابسه كما كانت لبسك ألصقت بيده على غير رضاه ووضع فيها قبله حتى أمضى ، وكانت هذه الملامسة - وإن لم تقع في موضع يعد عورة - فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي بما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة ، فإن ذلك مما يتحقق به أركان هناك العرض كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠ من ١٩ ص ١١٢٩)

١٠٥٩ - أركان جريمة هناك العرض .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هناك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يمد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من أعمال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١ من ٢٠ ص ٨٥٢)

١٠٦٠ - لا يشترط في جريمة هناك العرض أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه .

من المقرر أن هناك العرض ، هو كل فعل مخل بالحياء يستتطلب إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه ، ومن ثم فإن الحكم المظمون فيه إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود العايش ، وأطرح ما ورد بالتحقيق الطبي الابتدائي من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع الجريمة ، مبررا أطراحه هذا التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفي بذاته حصول

احتكك خارجي بالمسورة التي رواها المجنى عليه ، فإن هذا الذي خلص اليه الحكم سلق وكاف لحمل تضائله ويتفق وصحيح القائلون .
(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ من ٢١ من ٨٧)

١٠٦١ - تحقق جريمة هنك العرض ولو لم يترك الفصل اثرًا بالجنى عليها .

لا يشترط لتوافر جريمة هنك العرض قانونًا أن يترك الفعل اثرًا بجسم المجنى عليها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا العدد يكون غير مستند .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ من ٢١ من ٢٨٢)

١٠٦٢ - إمكان حصول الوقاع - دون أن يترك اثرًا بالمجنى عليها - المتزاغة في عدم حصول الواقعة - لعدم وجود آثار بالمجنى عليها - جدل موضوعي - لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض .

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي تدل على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثرًا بالنظر إلى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الحلقى القابل للتهدد أثناء الجذب فإن ما تنازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السالفة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ من ٢١ من ٣٨٢)

١٠٦٣ - جريمة هنك العرض - متى تتوافر .

من المقرر أن جريمة هنك العرض تتم قانونًا بكل مساس بما في جسم المجنى عليها من مورات ولو لم يحصل ابلاج أو احتكاك .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١١ من ٢١ من ٣٥٠)

١٠٦٤ - جريمة هنك العرض - ترك الفعل اثرًا في جسم المجنى عليها - غير لازم لتوافرها - الجدل الموضوعي - عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

لا يشترط قانونًا لتوافر جريمة هنك العرض أن يترك الفعل اثرًا

في جسم المجنى عليها . ولما كان البين من الحكم المعلوم فيه أن التقرير الطبى الشرعى قد دل على إمكان حصول تلك العرض دون أن يترك أثراً ، فإن ما يثيره الطعن في هذا الشأن لا يدعو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر في عقيدة المحكمة للأساليب السافرة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ من ٢٤ ص ١٧٧)

١٠٦٥ - كشف الجاني عورة المجنى عليه - يتحقق به الركن المادى لجريمة تلك العرض - كون المجنى عليها خالفاً لدى التهمة - لا اثر له في قيام الجريمة .

لما كان الحكم برر قضائه ببراءة المعلوم ضدها ، من تهمة تلك العرض بقوله : « أن المحكمة ترى أن العلاقة بين الخاتبة الصغيرة ومخدومتها التى من المفروض أن تقوم على نظافتها الداخلية والخارجية مما لا يجعل عاطفة الحياء لدى الأولى تخدش عندما تكثف من عورتها أمام الثانية بل أن ذلك أمر طبيعى بينهما ويترتب على ذلك أن جريمة تلك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة ركنها المادى الذى يستند الى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون » . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه يكفى لتوافر جريمة تلك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتصر ذلك بفعل ملادى آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء المعرض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل في خلقة الإنسان وكيانه الفطرى وكان الثابت من الحكم أن المعلوم ضدها قد كشفت عن عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرج والاليتين هروفاً متبقحة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء المعرض درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة تلك العرض .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ ص ٢٢١)

١٠٦٦ - تلك عرض - لو كان الجريمة - ما يكفى لتحقيقها .

من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة تلك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتصر ذلك بفعل ملادى آخر من أفعال

الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى المجنى عليه من ناحية المساس بملك المورث التي لا يجوز العبث بحرمتهما والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكنيته الفطري ، وأنه لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثراً في جسم المجنى عليه .
(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ١٠٢)

١٠٦٧ - هتك عرض - ماهيته - لا يشترط أن يترك أثراً بالمجنى عليه .

أن هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستغل الى جسم المجنى عليه ومورثاته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بالمجنى عليه كحادث احتكاك أو إيلاج يترك أثراً وكان الحكم المطعون فيه قد استغل على ثبوت ارتكاب الطاعن لفعل المكون للجريمة بالتوال المجنى عليه وباتى شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيبه في دبر المجنى عليه فان هذا الذي خلص اليه الحكم سأنغ وكلف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

(الطن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٤١٠)

الفرع الثاني - الركن المعنوي

١٠٦٨ - متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

ان كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه مغل بالحياء العرضى إن وقع عليه . ولا عبرة بما يكون قد دفعه الى ذلك من البواعث المختلفة التي لا تقع تحت حصر . واذاً ما كان المنهم قد عمد الى كشف جسم امرأة ، ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بانعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يعمل فعله ارضاء لشهوة جسمانية وانما فعلها بباطع بميد عن ذلك .

(الطن رقم ١١١٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٤/٢)

١٠٦٩ - متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

لا يشترط في القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني مدفوعاً الى فعله بعامل الشهوة البهيمية ،

بل يكفى أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ، مهما كان الباعث على ذلك ، فيصبح المقلب ولو كان الجنى لم يقصد بفسده الا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذريته .

(الطعن رقم ١٤٠١ سنة ١٥ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٤٥)

١٠٧٠ - متى يتوفر القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض .

أن جريمة هناك العرض بالقوة تتحقق متى كان الجنائى قد ارتكب الفعل المصدى المكون لها وهو عالم بأنه مغل بالحياء العرضى إن وقع عليه .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٤/٨/١٩٥٢)

١٠٧١ - متى يتوفر القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض .

أن القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عنة المجنى عليها سواء لكان ذلك ارضاء للشهوة أم حبا للانتقام .

(الطعن رقم ١٥١٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٥٤)

١٠٧٢ - القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض هو علم مرتكب الفعل بأنه خادش لعرض المجنى عليها .

إذا كان ما أثبتته الحكم فى حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ١٧٤)

١٠٧٣ - جريمة هناك العرض - القصد الجنائى - متى يتحقق .

القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة ، سواء لكان ذلك ارضاء للشهوة أم بقصد الانتقام .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ١٧٧)

١٠٧٤ - هناك العرض - قصد جنائى .

الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض يتحقق باتعماف ارادة الجنائى الى الفعل ونتيجته ، ولا عبارة بما يكون قد دفع انجائى الى

معلنه أو بالغرض الذي توخاه منها ، فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ١٤ ص ١٢٩)

١٠٧٥ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض - متى يتحقق .

القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ولا عبء بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . ولا يلزم في القاتلون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قتيله .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٢ من ١٦ ص ١٢٥)

١٠٧٦ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض - شروط تحققه .

الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته ولا عبء بما يكون قد دفعه الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٠ ص ١٨٥٢)

١٠٧٧ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض -

كفاية إيراد الحكم ما يدل عليه .

الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ولا عبء بما يكون قد دفعه الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بفعله الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها ، ولا يلزم في القاتلون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قتيله .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ من ٢١ ص ٢٨٢)

١٠٧٨ - جريمة هتك العرض - أركانها - قصد جنائي

ما يتحقق به .

متى كان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن بعدد أن ادخل في روع

المجنى عليهن مقدورته على معالجتهن من المعتم عن طريق الاستعانة بالجن ، انزل عن المجنى عليهما الأولى سروالها ووضع يده في فرجها ، وتحس بطن الثقبية وندييها ، ولابسك بطن الثالثة ، فان ما أورده الحكم فيما تقدم ، كلف وستلغ لفيلم جريمة هتك العرض بالقوة ، ولتوافر القصد الجنائي فيهما ، اذ ان كل ما يتطلبه القانون لتحقيق هذا القصد ، هو ان تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الفصل الذي تتكون منه الجريمة ، وهو عالم بأنه يخل بالحياة العرضي ، لمن وقع عليه ، مما كان الباعث الذي حمله الى ذلك .

(العلم رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٤ ص ٢٢ من ٣٨)

١٠٧٩ - الكشف عن العورة المباح عرفاً - رهن برضا المجنى عليه - تخلف هذا الرضا - تحقق جريمة هتك العرض - عدم الاعتماد بالباعث في جريمة هتك العرض .

اذا كان العرف الجاري واحوال البيئات الاجتماعية تبيح في حدود معينة الكشف عن العورة مما ينأى عن التائيم المعاقب عليه قانوناً ، الا انه متى كان كشف هذه العورة أو المساس بها قد تم على غير ارادة المجنى عليه فان ذلك يعد تعدياً منافياً للآداب ويعتبر في القانون هتك للعرض قصد الشارح العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياة العرضي لا مبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو الفرض الذي توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليه واذا خالف الحكم المظمون فيه هذا النظر واستخلص من قيام المظمون ضدها على نظافة المجنى عليهما الداخلية ان الاعتداء على عورتها بالصورة التي أوردتها لا يعد من قبيل هتك العرض فانه فضلاً عن ترديه في الخطأ في تطبيق القانون يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بعينه ويوجب نقضه .

(العلم رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ ص ٢٧ من ٢٢١)

الفصل الثاني

الشروع في جريمة هناك العرض

١٠٨٠ - تحقق جريمة الشروع في هناك العرض وفقاً لأحكام الشروع
المعجلة ولو كانت الأعمال التي ارتكبها المتهم غير منافية للأداب .

إذا كانت الأعمال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا
في جريمة هناك العرض وفقاً لأحكام الشروع المعجلة وجب العقاب ولو كانت
تلك الأعمال في ذاتها غير منافية للأداب .

(الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٢٥)

١٠٨١ - توفر جريمة الشروع بمصارحة شخص أنساناً بنيتة في هناك
عرضه وتهديده وضربه وامسكه بالقوة والقلقه على الأرض .

إذا صارح شخص أنساناً بنيتة في هناك عرضه وهدده وضربه
وامسكه به بالقوة رغم مقاومته إياه والقاه على الأرض ليعيث معرضه ولم ينل
من غرضه بسبب استغاثته فهذه الأعمال تكون جريمة الشروع في هناك
عرض المجنى عليه بالقوة .

(الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٢٥)

١٠٨٢ - رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وامسكه
برجلها يعتبر شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقصد إليه .

أن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها ، وامسكه برجلها -
ذلك يصح في القتلون عده شروعا في وقاع متى اقتضت المحكمة بأن المتهم
كان يقصد إليه ، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي مورا ومباشرة الى
تحقيق ذلك المقصد .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ١٣ ق - جلسة ١١/٢/١٩٢٣)

١٠٨٣ - مرادوة المتهم المجنى عليها عن نفسها وامسكه بها ورفع
رجليها محاولا مواقعتها يعتبر شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان
يقصد إليه .

متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها كانت تلبس قميص النوم

فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها يحاول مواقعتها فقاومته واستفانت فخرج يجري ، فهذه الواقعة يصح في القانون عددا شروعا في وقاع متى اقتضت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه ، اذ هذه افعال من شأنها أن تؤدي الى تحقيق ذلك القصد .

(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩)

١٠٨٤ - صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع في القواع .

متى ما الحكم ان المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وارقدتها منوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط الأستك تحاول منه ما استطاعت من الوصول الى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك ازرار بنظلوله وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فان ذلك ما تتحقق به جريمة الشروع في القواع متى اقتضت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه .

(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ من ٧ ص ١٠٧٩)

١٠٨٥ - صورة واقعة يتوافر بها الشروع في جنابة اغتصاب انثى .

اذا كان الثابت مما أورده الحكم ان المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معها بالسيارة بقصد مواقعتها ثم انطلقا بها وسط المزارع انثى تقع على جانبى الطريق حتى اذا ما اطمأنا الى انها قد صارا بمان من اعين الرقباء وان المجنى عليها صارت في متناول لبيديهما شرعا في اغتصابها دون أن يحفلا بعدم رضائها عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذى مرضاه عليهما في أول الامر أو الذى طلبته هي - على حد قولهما - معتمدين في ذلك على المسدس الذى كان يحمله أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحصلها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استفائتها الخفيران فيبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقتلى على أحدهما وأصاب الآخر ، فان انتهى اليه الحكم من توافر اركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها انثى دان المتهمين بها - استنادا الى الأسباب الساتفة التى أوردها - يكون قد أصاب صحيح للقانون .

(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١١٥٠)

الفصل الثالث

الظروف المتسدة

الفرع الأول - القوة

١٠٨٦ - سلطة محكمة الموضوع في استغلال حصول الاكراه
المادى والأدبى .

للمحكمة ان تستخلص من الوثائق التى شملها التحقيق ومن أقوال
الشهود حصول الاكراه المادى والأدبى على المجنى عليها فى جريمة
هتك العرض .

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٦ ق - جلسة ١٢٦/١/٦)

١٠٨٧ - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار
لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .

لا يشترط قانونا فى جنابة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ،
بل يكفى اتيان الفصل الماس أو الخادش للحياء العرضى للجنى عليه
بدون رضائه . فإذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو نناسل المجنى
عليه بغير رضائه وهو فى حالة سكر وأخذ يمث فيه بيده فهذا كاف
لإثبات توافر ركن القوة .

(الطعن رقم ٢١٦ سنة ٦ ق - جلسة ١١٣٦/١١/٢٣)

١٠٨٨ - توفر ركن القوة كلما كان الفعل قد وقع بغير رضائه من
المجنى عليه ولو لم تستعمل قوة مادية أو تهديد .

أنه وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة فى جنابة هتك
العرض يكون متوافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجنابة قد وقع بغير رضا
من المجنى عليه سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل
القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليه فيعدمه الإرادة ويفقده
المقاومة أو بمجرد مباغتته المجنى عليه أو بانتهازه فرصة ففدائه شعوره
واختياره أما لجنون أو عاهة فى العقل أو لغيوبة ناشئة من عقاقير مخدرة
أو لآى سبب آخر كالاستغراق فى النوم . فإن سكوت المجنى عليه وتغاضيه
من أعمال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن
أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذى دعاه الى السكوت
وحدا به الى التغاضى مادام هو لم يكف فى ذلك الا راضياً مختاراً .

(الطعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥)

١٠٨٩ - انقضاء ركن القوة في جريمة هتك العرض اذا بدىء في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضا صحيحين .

ان هتك العرض اذا بدىء في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضا صحيحين فان ركن القوة يكون منتفيا فيه . لان عدم امكان تجرئة الواقعة المكونة له لارتكابها في ظروف وملابسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذاً لقصد واحد لا يمكن معه القول بان المجنى عليه لم يكن راضياً بجزء منها وراضياً بجزء آخر . كما ان العبارة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل بها على تقدير انها معنية للرضا . فاذا ما تحقق الرضا ولم يكن للقوة أى اثر في تحققه فان مساطة المنهم عنها لا يكون لها ائنى مبرر ولا مسوغ .

(الطعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥)

١٠٩٠ - توفر ركن القوة كلما كان الفعل قد وقع بغير رضا المجنى عليه ولو لم تستعمل قوة مادية او تهديد .

ان القصد الجنائي في هتك العرض يكون متوافراً متى ارتكب الجاني الفعل وهو يعلم انه مغل بالحياء العرضي للمجنى عليه ، مهما كانت البواعث التي دفعتة الى ذلك ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض ان تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي ان يكون الفعل قد حصل بغير رضاء من المجنى عليه سواء اكان ذلك من اثر قوة أم كان بنساء على مجسرد خداع أو مباغنة . فمتى ثبت ان المجنى عليها قد اتخذت بمظاهر الجاني فاعتقدت انه طيب فسلبت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهرة ، فان هذا يكفي للقول بان المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المنهم ويتوافر به ركن القوة .

(الطعن رقم ١٢٦٠ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

١٠٩٠ م - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كلف تتوفر ركن القوة .

ان الشائون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض ان يستعمل الجاني الاكراه المادى مع المجنى عليه ، بل يكفي ان يكون انفعال قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليه كان يكون بنساء على خداع أو مباغنة . فلذا انخدع المجنى عليه بمظهر الجاني وأعماله فانساق

الى الرضاء بوقوع الفعل عليه بحيث انه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فان هذا لا يصح معه القول بوجود الرضاء بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة .

(الطنم رقم ١١١٤ لسنة ١٢ ق - ١٩٤٢/٤/١٢)

١٠٩١ - الضداع او المباغنة او انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار الجنون او غيبوبة او نوم كلف لتوفر ركن القوة .

ان الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات صريحة في ان هنك العرض الذي يعاقب عليه يجب ان يكون قد وقع بالقوة او التهديد . وقد نواضع القضاء في تفسير هذا النص على ان هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد ارادة المجنى عليه سواء اكلن ذلك راجعا الى استعمال المتهم وسيلة القوة او التهديد بالفعل لم الى استعمال وسائل اخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقاومته او في ارادته باعدامها بالمباغنة او انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في احوال الجنون او الغيبوبة او النوم . اما اذا كان هنك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره . ولم يبد منه اية مقاومة واستفكار فله لا يصح بحال تشبيه هذا بالاكراه لو التهديد المهدم للرضاء . وذلك لما ينطوى فيه من الرضاء يجيب مظهره وكامل محاله .

(الطنم رقم ١٤٧١ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢)

١٠٩٢ - انتفاء ركن القوة في جريمة هنك العرض اذا بدىء في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضاء صحيحين .

ان واقعة هنك العرض تكون واحدة لو تعددت الأعمال المكونة لها . فلا يصح انن ان توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذي فيه مصلحة للمتهم . فاذا كان هنك العرض قد وقع ببسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع اولها مباغنة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأعمال التالية التي وقعت عليه فان ذلك ينسحب على الفعل الاول فيجعلها أيضاً حلصلا بالرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها . الا اذا كانت قد وقعت علنا في محل مفتوح للجبهور (معبد ابو الهول) وكان هنك وقت الواقعة اشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصانف دخولهم المعبد ان يشاهدوا الواقعة فان وقوعها في هذا الظرف يجعل منها جناحة فعل لماضح علني يعاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(الطنم رقم ١٤٧١ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢)

١٠٩٢ م — متى يتوافر ركن القوة في جنابة الواقعة .

إن القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسلب القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباغتته إياها ، أو ببلتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق في النوم . فإذا كانت الواقعة الدائمة في الحكم هي أن المتهم تدخل مسكن المجنى عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجلها ورفعها لمواقعتها فغلبت عليه وامسكت به وأخذت تستغيث حتى حضر على استغلتها آخرون أخبرتهم بما حصل فإن هذه الواقعة فيها ما يكفي لتوافر ركن الإكراه في جنابة الشروع في الواقعة .

(الطعن رقم ١٤٦٩ سنة ١٢ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩١٢)

١٠٩٣ — الخداع أو المباغتة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كلف لتوافر ركن القوة .

يكفي ثبوتنا لتوافر ركن القوة في جريمة تلك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل مباغتة . فإذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة التأسيسية في الدعوى قد قال « أن مباغتته المجنى عليه ووضع المتهم أصبعه في دبره نجاة وهو جالس مع غلام أخضر بعدم الرضا وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً » فنونه هذا صحيح .

(الطعن رقم ١٤٠١ سنة ١٥ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩١٤)

١٠٩٤ — مغلابة المتهم المجنى عليه بالصاق جسمه من الخلف حتى مس بقضييه عجزه مكون لركن القوة .

إن الشارع تصد بالمقابل على جريمة تلك المرض حماية الناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي لا غرق في ذلك في أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملابس ما دامت هذه الملامسة قد استطلعت إلى جزء من جسم المجنى عليه بعد عورة فالتصاق المتهم بعداً بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس بقضييه عجز الصبي يعتبر تلك عرض (م — ٢٨)

معاقباً عليه بالمادة ٢٣١ ع . ومفاجأة المتهم للصبى المجنى عليه ومباغتته له على غير رضا مكون لركن القوة والاكراه المنصوص منه في تلك المادة .

(الطعن رقم ١٢٤٧ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٢٥/٦/٣)

١٠٩٥ - توفر ركن القوة في جريمة هتك العرض ولو لم تتحرك اثراً بالمجنى عليها .

مضى كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم جنم على المجنى عليها عنوة وأدخل أصبعه في دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها .

(الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/١٧)

١٠٩٦ - الخداع أو المباغاة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .

يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه . وكلا الحالتين يتحقق باتيان الفعل اثناء نوم المجنى عليه فمضى كان الحكم الذى أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت أنه جنم على المجنى عليها وهى نكبة ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه في فرجها من الخارج حتى (بنى) ، فاستغاثت بوالقتها التى كانت تنام بجوارها - فلهذا يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دأته فيها .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤)

١٠٩٧ - الخداع أو المباغاة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .

مضى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى في قوله انه بينما كانت المجنى عليها تسير في صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيق من الشبان . وتقابل الفريقان وكان المتهم في محاذاة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين

سنتيمتراً منها مد يده حتى لمس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه فإنه يكون قد بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقلوة التي أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المسمى المكون للجريمة مع العلم بمهايته ، ومن عنصر المخالفة المكون لركن الإكراه .

(الطعن رقم ١٨ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١)

١٠٩٨ - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .

إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن الجنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد ويمسك ثديها بيد أخرى ، فأخذ يراودها عن نفسها فلما لبث واستغاثت وضع يده على نمبا ومزق قميصها من أعلاه ولمس بيده الأخرى ثديها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة .

(الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢)

١٠٩٩ - عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة هتك العرض بالقلوة ركن الإكراه - قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأعمال المنسوبة إليه تمت برضاء الجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعفيه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٢١ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤)

١١٠٠ - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .

إن مفاجأة المتهم الجنى عليها أثناء نومها وتقبيله إياها وأمسكه بثدييها يتحقق به جنابة هتك العرض بالقوة لما في ذلك من مباغتتها بالاعتداء المسمى على جسمها في مواضع يتلذذ عرض المرأة من المساس بحرمتها .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٢١)

**١١٠١ - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار
لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .**

مضى كان الحكم قد اثبت أن المتهم فلجأ المجنى عليها أنساء وتوقفا بالطريق وضغط آليتها بيده فان جنابة هناك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغنة المجنى عليها بالاعتداء المادي على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمتها .

(الطعن رقم ١١٢٨ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٤)

**١١٠٢ - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار
لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .**

إذا كانت محكمة الموضوع - في حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى - قد استظهرت ركن القوة في جريمة هناك العرض وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها « إن ركن القوة المنصوص عليه في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنسابة وقاض التحقيق » وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فطنته الشنعاء معها بفتة الأمر الذي أثار استيئازها واستفكارها في أول مرة ودفعها لصفع المتهم المذكور في ثأني مرة « فان ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفي للرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عند - وقع عليها الفعل في المرة الأولى مما يدل على رضاها به .

(الطعن رقم ٨٤٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٥)

**١١٠٣ - الخداع أو المباغنة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار
لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .**

إذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلاً ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول واغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها ، وجذبها إليه وراودها عن نفسها بهدأ أياها بالإيذاء ان رفضت ، فاستغاثت ، فاعتدى عليها بالضرب - فان هذا الفعل المادي الذي وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو ما يחדش حيائها ويمس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك هناك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩٦٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١/٤)

**١١٠٤ - الخداع أو المباغة أو انتهاز فرصة غفد الشعور والاختيار
لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لتوفر ركن القوة .**

يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك عرض أنثى بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها وكلاهما يتحقق بانيان الفعل أثناء النوم .

(الطعن رقم ٧٢٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٢٨/١٣٥٥)

**١١٠٥ - جنسية هتك العرض - ركن القوة فيها - توافره بارتكاب
الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه - الإكراه الأدبي والمباغة
واستعمال الحيلة تندرج تحت القوة أو التهديد .**

لا يقتصر ركن القوة في جنسية هتك العرض على القوة المسادية ، بل إن الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنسية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأدبي والمباغة واستعمال الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل ينطعم الرضاء الصحيح .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٦/١٣٥٨ م ٩ م ٦٥٩)

١١٠٦ - أركان جريمة الوقاع - ركن الإكراه وعدم الرضاء - مثال .

إذا كان الحكم في جريمة الوقاع - قد دلل على الإكراه بأدلة سائفة في قوله « أن الطامع لمسك بالمجنى عليها من ذراعيها ، وأدخلها عنوة ربيعة القطن مقاومتها إلا أنه تمكن بقوة العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهدهدا ببطوأة كان يحلها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له » فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كتم بجبهة المجنى عليها وأن بنيان المتهم الجسماني فوق المتوسط وأنه يمكنه موازنة المجنى عليها بغير رضاها بقوة العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسمانية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضاء في جريمة الوقاع .

(الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/١/١٣٥٩ م ١٠ م ٤٧)

١١٠٧ - تسليم المجنى عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة انخداعها
بمظاهر الجاني التي اتخذها لإيهامها بقله طبيب يوفر جريمة هناك العرض
بالقوة والتدخل في وظيفة عامة بغير وجه حق .

مضى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بالمظاهر التي اتخذها المذمم
والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلّمت بوقوع
الفعل الذي استطل إلى موضع العفة منها وخشخشاها ، فإن هذا
مما تتحقق به جريمة هناك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب
المستشفى بغير حق .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ ص ٦٢٧)

١١٠٨ - جريمة - هناك العرض - ارتكابها - الاكراه .

من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هناك العرض وركن الاكراه
في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة
صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية
تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا
لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل
المادية التي تقع مباشرة على جسمه فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد
بإستعمال السلاح .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ ص ٦٣٩)

١١٠٩ - جريمة - هناك العرض - ركن القوة - لا يقتصر على القوة المادية - مثال .

من المقرر أن ركن القوة في جنائية هناك العرض لا يقتصر على القوة
المادية ، بل أن الشوارع جعل من التهديد ركنا مماثلا للقوة وقرنه بها
في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكب ضد ارادة المجنى
عليه وبغير رضاه ، فتتدرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغطة لأنه
بها ينعدم الرضاء الصحيح .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ص ١٤ ص ١٢٤)

١١١٠ - تجزى جنابة هناك العرض المقصود عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المقصود عليها في المادة ١/٢٦٩ منه بركن القوة أو التهديد .

ركن القوة أو التهديد هو الذى يميز جنابة هناك العرض المقصود عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المقصود عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون . وركن القوة أو التهديد في تلك الجنابة لا يقتصر على استعمال القوة المسدبة بل يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه فينتج بينها عادة العقل الذى تعمد الرضا الصحيح .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ من ١٧ ص ٦٧٤)

١١١١ - ماهية القوة في جريمة هناك العرض .

لا يشترط في جريمة هناك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي إثبات الفعل المساس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائته .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠ من ١٩ ص ١١٢٠)

١١١٢ - ركن القوة في جريمة هناك العرض - ماهيته .

يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هناك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩ من ٢٠ ص ٨٥٢)

١١١٣ - جريمة هناك العرض - أركانها - القوة .

حتى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هناك العرض بالقوة بركبتها المسددة والمعنوي بما أورده من اجترائهم على اخراج المجنى عليه عنوة من المساء الذى كان يسبح فيه عاريا وعدم تكيئه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو مار بالطريق المسلم وبذلك استطالوا الى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه عن عورته ألمم النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القساقون .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩ من ٢٠ ص ٨٥٣)

١١١٤ - جريمة هتك العرض - أركانها .

أن مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة هتك عرضها ، مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذه الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . وإذا كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة من مباحة المتهم للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة ، وكانت الأدلة التي سقتها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما يثيره المتهم في هذا الشأن يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٢٩ في - جلسة ١١/٢/١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٢٥)

١١١٥ - هتك عرض - نصب - استقلال كل جريمة - يؤدي ذلك .

أن لكل من جريمة هتك العرض بالقوة وجريمة النصب ، أركانها المستقلة تماما عن الأخرى ، ومن ثم فإن القول بأن انتفاء أحدهما يحول دون قيام الأخرى ، يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ في - جلسة ١/٤/١٩٧١ من ٢٢ من ٣٨)

١١١٦ - رضاء المجنى عليه في هتك العرض مسألة موضوعية - لا رقابة فيها لمحكمة النقض طالما أن الأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - مثال لتفصيل سياتي على توافر ركن القوة في جريمة المسادة ٢٦٨ عقوبات .

مسألة رضاء المجنى عليه أو عدم رضائه في جريمة هتك عرض مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطامع بشأن خلو الواقعة من عنصر الإكراه وأطرحة في قوله « جاءت أقوال المجنى عليه مؤكدة وقوع الفعل من المتهم كرها عنه فقد ألقي به على الأرض ولمسك بيديه وجثم فوقه وكم فاه ليحبس صوته فمثل بذلك مقاومته وتمكن بهذا التفسير الهائل من الإكراه من هتك عرضه ، وقد بادر ببلاغ والدته عن المتهم لما رأت حاله مما لا يسوغ معه القول بوتوقع ذلك الفعل برضائه ، ولا ينال من صحة هذه الأقوال عدم وجود نصيبات بالمجنى عليه في موضع آخر من جسمه إذ العنف

الذى انما المنهم معه لم يكن من شأنه أن يترك به آثار جروح أو اصابات وان شل مقاومته ، فقد كان المحتى عليه غض العود واهن البنية مما يتوافر معه عنصر الاكراه اللازم توافره في حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات « وكان ما أثبتته الحكم المظنون فيه فيها سنسب بيانه يتوفر به ركن القوة في هذه الجريمة وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مفيد .»

(الظمن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٤ ص ١٥٨)

١١١٧ - كفاية اثبات الفعل المساس أو الخاضع للحياة العرضي للمجنى عليه بغير رضاه - لتحقق جريمة هتك العرض بالقوة - استعمال القوة المسادية - غير لازم - استخلاص حصول الاكراه - موضوعي - تحدث الحكم عنه - استقلا - غير واجب - مثال .

من المقرر انه لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المسادية ، بل يكفي اثبات الفعل المساس أو الخاضع للحياة للمجنى عليه بغير رضاه . ولما كان للحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أحوال الشهود حصول الاكراه مع المجنى عليه ، وكان الحكم قد اثبت أن الطاعن اضطر المجنى عليها بالقوة الى مسكنه وأغلق بابها ثم كم فاحا بيده وهددها بذبحها ان استغاثت ثم خلع عنهن سرولها ورقد فوقها وحك قضيبه بين فخذيهما حتى أمنى ؛ فان هذا الذى أثبتته الحكم يكفي لاثبات توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض - ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه استقلا متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الظمن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٤ ص ١٢٦)

١١١٨ - جريمة هتك العرض - ركن القوة - لا مصلحة في النفي على عدم قيامه ما دامت العقوبة ببررة في القانون .

لا مصلحة للطاعن في النفي على الحكم بالتصوير في صدد التدليل على توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض ما دامت العقوبة المقضى بها ببررة في القانون حتى مع عدم توافره .

(الظمن رقم ١٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ من ٢٤ ص ١١٩١)

١١١٩ - هنك عرض - ركن القوة - ما يكفى لقيامه .

لا يشترط في جريمة هنك العرض بالقوة استعمال القوة المسادية بل يكفى اثبات الفعل الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه وبغير رضائه . واذ كان الحكم المظعون فيه قد أثبت في مدوناته أخذاً من أقوال شهود الإثبات التى اطمأن اليها أن الطاعن وهو مدير المدرسة التى يلتحق بها المجنى عليه قد استنداه الى غرفة نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقده ثم هنك عرضه فخرج بعد ذلك باكياً ويلدر بإبلاغ بعض زملائه وخاله، فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة .

(الطنن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ ص ٢٤ ص ١١٩١)

١١٢٠ - هنك عرض - ركن القوة - ما يكفى لتحقيقه .

يكفى لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . وللحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليه ، ولما كان الحكم المظعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال شهود الإثبات التى اطمأن اليها والتقرير الطبى الشرعى أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سحجات بالفخذ الأيمن وجرحا سطحيًا بالفرج لأن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هنك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة . ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطنن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨ ص ١١٠٢)

١١٢١ - هنك عرض - جريمة - أركانها - ركن القوة أو التهديد -

متى يتحقق - حكم - تسبيب .

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد - الذى يميز جنائية هنك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجناة المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة المسادية محسب ، بل انه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومن بين هذه الصور عاة العقل التى تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض

بمرض عقلى خلقى — قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره فى إرادة المجنى عليه ، توصلا للكشف عن توافر رضاه الصحيح — الذى يجب تحققه لاكتفاء ركن القوة أو التهديد الذى استعمله الحكم — أو عدم توافره . إما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشويا بالتقصير فى التسبب بوجوب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ من ٢٩ من ١٥٢٤)

١١٢٢ — موافقة الأثنى — ركن القوة — المقصود بذلك .

استقر القضاء على أن ركن القوة فى جنائية الموافقة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاه من المجنى عليه سواء باستعمال المتهم فى مسيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعديها الإرادة ويعتمدها من المقاومة والمحاكمة أن تستخلص من الوقائع التى شئنها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، ومتى أثبت الحكم أخذا بأقوال المجنى عليها التى اطمأنت إليها أنها لم تقبل موافقة الطامع نها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بمقد أن يقوم بموافقتها ، فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة موافقة اثنى بغير رضاها بتركاتها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النemy على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧ من ٣٠ من ١٥٢٨)

الفرع الثانى — سن المجنى عليه

١١٢٣ — السن الحقيقية للمجنى عليه فى جريمة هتك العرض هى التى يعول عليها فى هذه الجريمة .

إن السن الحقيقية للمجنى عليه فى جريمة هتك العرض هى التى يعول عليها فى هذه الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجعله هذه السن إلا إذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية . وتفسير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا تدخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيًا على ما يسوغه من الأدلة .

(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/١١)

١١٢٤ - افتراض القسّانون علم الجاني وقت مقارفته الجريمة بسن المجنى عليه الحقيقية ما لم يكن هنالك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينفى معها هذا الافتراض .

المبرة في السن في جريمة هنك المرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتماداً على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أى سبب آخر . والقسّانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون انسن المحددة في القسّانون يعلم بسنه الحقيقية ما لم يكن هنالك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينفى معها هذا الافتراض .

(الطنن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق - جلسة ١١٤٠/٣/٢٥)

١١٢٥ - افتراض القسّانون علم الجاني وقت مقارفته الجريمة بسن المجنى عليه الحقيقية ما لم يكن هنالك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينفى معها هذا الافتراض .

ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفن أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثماني عشرة سنة كاملة فلا يحدى المتكلم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقسّانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأعمال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة بفعل أن يتسدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .

(الطنن رقم ١٣٧٨ سنة ١٢ ق - جلسة ١١٤٣/٥/٢١)

١١٢٦ - أدانة المتهم في جريمة هنك عرض صببة تقل سنّها عن ١٨ سنة دون تحقيق دفاعة بتقدير سنّها - قصور .

إذا كان المتهم بهتك عرض صببة تقل سنّها عن ثماني عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فاجابته إلى هذا الطلب وكلفته ايداع الأمانة التي قدرتها ثم عادت فكلنت التيسابة يعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ، ولما لم يتم ذلك قضت في الدعوى بآدانته على أساس أنه هو الذي عمل على تعطيل

المفصل في الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب - فإن حكما يكون قاصرا إذ أن تحقيقه أمر جوهري له أثره في تكوين الجريمة المسندة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤)

الفرع الثالث - صفة الجاني

١١٢٧ - عدم تلليل الحكم على أن المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لا يعفيه ما دام قد بين قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه .

انه لما كانت صلة بين السيد وخادمه مستندة من القانون فانه يكتفى عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خائما عنده لن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة للتليل على أن المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمتقاضى هذه العلاقة .

(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/١١)

١١٢٨ - تحقق الجريمة المقصود عليها في م ٢/٢٦٩ ع على الخادم بالأجرة الذي يقارف جريمته على خاتم يكون هو الآخر مشمولا برعاية نفس المخدم وحمايته .

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذ وقعت من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أي إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خائما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي لا يرعى سلطة مخدمه فيقارف جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولا برعاية نفس المخدم وحمايته .

(الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥)

١١٢٩ - متى يعتبر الشخص متوليا تربية المجنى عليه .

ان مجرد كون المتهم بجريمة هناك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب . ولا يشترط ان تكون التربية في مدرسة او دار تعليم عامة . فيمكن ان تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .
(الطعن رقم ٧٤٨ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٠/٤)

١١٣٠ - متى يعتبر الشخص متوليا تربية المجنى عليه .

لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هناك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه ان تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ او ان تكون في مدرسة او معهد تعليم ، بل يكفي ان تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧)

١١٣١ - كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد -

انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ عقوبات .

متى كان المتهم في جريمة هناك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه يطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ من ٨ ص ٢٦٢)

١١٣٢ - اعتبار الجاني من المتولين تربية المجنى عليه دون اشتراط

نولى التربية في مدرسة عامة وعلى وجه الاحتراف .

لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هناك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه ان تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ او ان تكون في مدرسة او معهد تعليم بل يكفي ان تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسيلان ان يكون في عمله محترفا او في مرحلة الثرين ما دامت له ولاية التربية بها تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ ص ٨٥٩)

١١٣٣ - اعتبار المتهم من المتولين تربية المجنى عليه ولو باعطاء دروس خاصة في مكان خاص دون احتراق .

لا يشترط في القاتلون لتشديد العقاب في جريمة هذا العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد اليه من أبوي المجنى عليه اعطائه دروسا خاصة والإشراف عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ من ٩ ص ١٥٤٦)

١١٣٤ - تكليف المتهم المجنى عليه بحمل متاعه حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة في حكم م ٢/٢٦٧ ج .

تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ١٢٢٦)

١١٣٥ - المادة ٢/٢٦٩ عقوبات - تغليبها العقوبة اذا وقعت جريمة هناك عرض من احد من نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ - الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته - استحقاقه العقوبة المخالفة .

تقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتغليب العقاب في جريمة هناك العرض اذا وقعت من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ « حيث يكون الفاعل من اصوك المجنى عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم » . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي يقارف جريمته على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٢ ص ٨٢٩)

الفصل الرابع

تسييب الأحكام

١١٣٦ - كفلية إثبات الحكم بذاته حصول اتصال جنسي بين المتهم والمجنى عليهما - طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيةه - لا تأثير لها في منطلقه أو مقوماته .

متى كان مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالاً جنسياً تم بين المتهم والمجنى عليهما وهو منوط أدانة المتهم ، أما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيةه ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطلق الحكم أو مقوماته - متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ في الاستناد التي يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ من ١١٠٩)

١١٣٧ - تقدير رأى الخبير من حيث صلفته بالتسييب .

إذا كان الحكم - في جريمة الوقاع - قد دلل على الإكراه بأفلة مسائلة في قوله « أن الطاعن لمسك بالمجنى عليهما من ذراعيهما ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومته إلا أنه تمكن بقوة العضلية من التغلب عليهما وألقاهما على الأرض وهددها ببطوأة كان يحملها وضربها براسه في جبهتها عند مقاومتها له » فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كتم بجبهة المجنى عليهما وأن بنیان المتهم الجسائى فوق المتوسط وأنه يمكنه مواجهة المجنى عليهما بغير رضاها بقوة العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسائية فعليه في درء المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضاء في جريمة الوقاع .

(الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٥٩/١/١٩ من ١٠ من ١٤٧)

١١٣٨ - مجرد ارتكاب فعل هناك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير مأمن غير أهل بالناس لا يفيد تخلف رضاء المجنى عليه .

مجرد ارتكاب فعل هناك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير مأمن بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضاء المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ من ١٢٢٦)

١١٣٩ - جريمة - هتك العرض - حكم - تسببه - تسبب
غير معيب .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يمكن لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء المرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري .
(الظن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٦٦٤/١٠/٢٢ من ١٤ إلى ١٢٩)

١١٤٠ - عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات - عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة - اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة - الرضا في سن الطفولة لا يقدر به لانعدام التمييز والإرادة - إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات - عدم إبدائها رأيا في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه - قصور بعينه ويستوجب نقضه .

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة - وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره أنها هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والإرادة . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن « المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات » إلا أنها لم تبد رأيا فيها نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خلاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . فإن للحكم المظنون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسيب مما يمتنع معه نقضه .

(الظن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٦٦٤/٤/١٤ من ١٥ إلى ١٢١٨)
(م - ٢٩)

١١٤١ - عامة القتل - عدم تطلبها فقد المصائب الإدراك والإرادة
معا - توافرها بقصد أحدهما - بها ينعدم الرضاء الصحيح في جريمة
هتك العرض .

البه عامة في القتل يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة
النضج الطبيعي ، ولا يتطلب في عامة القتل أن يفقد المصائب الإدراك
والإرادة معا ، وإنما تتوافر بقصد أحدهما . وإذا ما كان الأمر المطعون فيه
قد اقتصر في التليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها في جنابة هتك
العرض باستظهار ادراكها للنواحي الجنسية بغير أن يبحث خصائص إرادتها
وادراكها الصام توصلا للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحققه
لاستبعاد ركن القوة أو التهديد من جنابة هتك العرض ، فإن الأمر يكون
قد استخلص توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفي بذاتها لحمل
النتيجة التي رتبها عليها مما يجعله معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

(الطنن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ من ١٧ ص ١٧١؛

١١٤٢ - بيانات تسبب الأحكام في جريمة التحريض على الفجور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم اصطحب المجنى عليه
إلى منزله ثم عرض عليه إحضاره نسوة أو رجال لارتكاب الفحشاء معهم
فلما رفض أخرج المتهم قضيبيته وعرض عليه ارتكاب الفحشاء معه ، وكان
ما انتهى إليه الحكم من أن ما اقترفه المتهم هو ضرب من ضروب التحريض
على ارتكاب الفجور وأرضاء شهوات الغير وليس أرضاء مزاجه الخاص كما
ذهب المتهم إلى ذلك ، فإن ما يثيره المذكور في شأن العناصر المكونة للتحريض
لا يعمدو أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى لا يجوز إثارته أمام
محكمة النقض .

(الطنن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ص ٢٩٦)

١١٤٣ - تحديث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك
العرض - غير لازم .

لا يلزم أن يتحديث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .

(الطنن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ من ١٩ ص ١١٣٠)

١١٤٤ — ثبوت وقوع جريمة هناك عرض المدعية بالحقوق المدنية —
تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

إذا كان يبين من الحكم أن المحكمة أسست قفساها بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد ارتكب خطأ هو الاعتداء على عرض المجنى عليها وقد أصابها نتيجة هذا الخطأ أضرار مالية وأدبية تتمثل في استطلاة عورته إلى موضع العنة ومنها وخذش عاطفة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي في القضاء بالتعويض بعد أن ثبت عنى النحو سالف البيان وقوع الفعل الفسار ، وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، مما يستوجب الحكم على مقارنه بالتعويض .

(الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ من ٢١ من ٢٨١)

١١٤٥ — متى يعد الفصل شروعا في هناك عرض وحتى يصحرو فعلا
فأضحا — مثال لتسبيب مريب .

انه وان كان الركن المسادى في جريمة هناك العرض لا يتحقق الا بوقوع فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه يستميل الى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخذش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، الا انه متى ارتكب الجاني فعلا لا تبلغ درجة الجسامة التي تسوغ عدها من قبيل هناك العرض التلم ، فإن ذلك يقتضى تقصى قصص الجاني من ارتكابها ، فإذا كان قصده قد انصرف الى ما وقع منه فقط فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما اذا كانت تلك الأعمال قد ارتكبت بقصد التوغل في أهمل الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءا في تنفيذ جريمة هناك العرض وفقا للتواعد الصابة ولو كانت هذه الأعمال في ذاتها غير مخالفة للأداب . واذا كان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المسادى للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يلقى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المسادى لها ومؤديا اليه حالا ، وكان الثابت في الحكم أن المظنون ضده الأول قد استدرج الغلام المجنى عليه الى منزل المظنون ضده الثاني واتهما رلواده عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما وعندئذ أمسك المظنون ضده الأول بلباسه محاولا عبثا انزاله — بعد أن خلع هو (بنطلونه) — وأقبل المظنون ضده الثاني الذي كان متواريا في حجرة أخرى يربط ما يحدث ولمسك بالمجنى عليه وقبله في وجهه ، فإن الحكم المظنون فيه اذ لم يمن بالبحث في مقصد المظنون ضدها من اتيناه هذه الأعمال وهل كان من شأنها أن تؤدي بهما حالا وبباشرة الى تحقيق قصدها

من العبث بعرض المجنى عليه ، يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معينا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والاحالة .

(اللمن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ من ١٥١٨)

١١٤٦ - امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى عليها - تمسك الدفاع بهذا الطلب لمعرفة ما اذا كان الحيوان المنوى من مادة الطاعن ام لا - دفاع جوهرى - على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا والا اخلت بحق الطاعن في الدفاع .

مضى كان الدفاع قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كتلت من فصيلة مادة الطاعن ام لا ، وكتلت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعى الحديث تفيد امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، فقد كان متعينا على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهرى من طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، اما وهى لم تفعل والنفتت عن تحقيق ما اثاره الطاعن وهو دفاع له اهميته في خصوصية الواقعة المطروحة لما قد يترتب عليه من اثر في اثباتها ، ولم تناقش هذا الطلب او ترد عليه ، فان حكمها يكون معينا بالاخلال بحق الدفاع مما يعمى معه نقضه والاحالة .

(اللمن رقم ٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٤ من ٢٢ من ٣٣٢)

١١٤٧ - جريمة المسادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - لا تقوم الا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس او يسهل له هذا الفعل او يساعد عليه - عدم توافرها في حق من تقدم نفسها للغير - مجانبة الحكم ذلك - خطأ في تطبيق القانون .

من المقرر ان الجرائم المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ - الذى حدثت الواقعة في ظله - لا تقوم الا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس او يسهل له هذا الفعل او يساعد عليه وهى لا تقع من الاثنى التى تقدم نفسها للغير انما تقع من يحرضها على ذلك او يسهل لها هذا الفعل . ولما كان يبين من واقعة الدعوى - كما اثبتتها الحكم - ان شخصا آخر قدم الطاعة لتسليين لتفارس معها الفحشاء لقضاء مبلغ من المال ، وصورة الدعوى على هذا النحو لا تتوفر بها في حق الطاعة اركان جريمة التحريض على الدعارة او الفجور او تسهيلها او المساعدة عليها . ولما كان الحكم قد اخطأ التكليف القانونى لواقعة الدعوى ، وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن

بحث مدى توافر أركان الجريمة التي تترشح لها واقعة الدعوى ما يندرج تحت نصوص القتلون سالف البيان ، فإنه يتمين نقض الحكم والاحالة .
(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ من ٢٢ من ١٠٢٠)

١١٤٨ - مثال تسبب مبالغ في تبرير تضارب الجنى عليها في تحديد لون ملابس الطاعن مع تمكثها من تمييز ملامحه .

لما كان تبرير الحكة لتضارب الجنى عليها في تحديد لون ملابس الطاعن بحالة الاضاءة وبارتباك الجنى عليها نفسيا بسبب مغلابة الطاعن لها وطمعها ببطواه طمعتين لا يتعارض عقلا ومنطقا مع القول بتمكن الجنى عليها من تمييز ملامح الطاعن والتعرف عليه ولو كان ضوء الصباح الفازي الذي يضيء المكان خافتا ، ذلك بأن الطاعن كان لصيقا بها حينما هم بوقامها كرها فهبت من نومها ولمسكت به مستغنية فاضطر الى طمعتها ببطواه طمعتين ، وهي امور تسمح بجريتها بل وتلح على الجنى عليها في التعرف على شخصه ، وليس كذلك الحال بالنسبة للون لمبسه ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الشأن من حالة التناقض .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٨ من ٢٤ من ١٠٠٣)

١١٤٩ - جريمة هتك العرض - ركن القوة - لا يلزم أن يتحدث عنه الحكم استقلالاً - تكفي الظروف والوقائع .

لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في جريمة هتك العرض على استقلال متى كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ من ٢٤ من ١١٦١)

١١٥٠ - قول الجنى عليها أنها عابطة بالأجرة - لدى الاتهام بهتك عرضها - استخلاص الحكم منه توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات - له أصله في الأوراق - عدم جواز المجادلة في ذلك أبلم التقض .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن ما استخلصه الحكم من أن الجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عابطة بالأجرة ، يرد الى أصل ثابت في الأوراق ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة وما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين

٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف العاملة بالأجرة عن المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا على وجهه معين تأديبا إلى مناقضة الصورة التي ارتسبت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ من ٢٥ ص ٦١٧)

١١٥١ - هتك عرض - ماهيته - تدليل سائق على وقوعه .

من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه - لما كان ذلك - فإن الحكم المظنون فيه إذ استدلل على ثبوت ارتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة باقوال المجنى عليه وباقى شهود الحادث وأطرح ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع فسق قديم أو حديث مبررا أطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفي بذاته حصول احتكاك خارجي بالصورة التى رواها المجنى عليه فإن هذا الذى خلص اليه الحكم سائق وكاف لحمل تضاياه ويتفق وصحيح القاتون .

(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢ من ٦٢ ص ١٣٧)

الفصل الخامس

مسائل عامة

١١٥٢ - المرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية .

كل مجلس بجزء من جسم الإنسان داخل فيها يعبر عنه بالمعورات يجب أن يعد من قبيل هتك العرض والمرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية فالقناة الرفيعة التي تمشى سائرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تقبيلها في وجنتيها اختلاا بحياتها العري واستطالة على موضع من جسدها تعدده هي ومثيلاتا من المعورات التي تحرص على مسترها فتقبيلها في وجنتيها لا يخرج عن أن يكون فعلا فاضحا مخلا بالحياة منطبقا على المادة ٢٤٠ ع « قديم » .

(الطمن رقم ٣٥٦ سنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/١/٢٢)

تعليق : ينتقد الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور اتجاه محكمة النقض في الحكم محل التطبيق والذي حددت فيه هتك العرض بأنه كل مجلس بها في جسم المجنى عليه مما يعبر عنه بالمعورات ، ذلك أن هذا الاتجاه يؤدي إلى التضييق من دائرة ما يعد هتك عرض فضلا عن الصعوبة التي تصادفنا عند تحديد ما يعتبر عورة وما لا يعتبر (دروس في جرائم الاعتداء على الأشخاص - ١٩٦٣ ص ٦٩) . وقد عادت محكمة النقض فقررت أن ضابط العورة لا يصلح دائما مناطا لهتك العرض . (انظر : أحكامها في ١٩٣٤/١٠/٢٢ ، ١٩٣٤/١٠/١٥ ، ١٩٥٨/٣/١٧ ، ١٩٥٨/٦/١٦ . ومع ذلك تارن حكمها في ١٩٥٦/٢/١٤ حيث أطلقت عباراتها بما قد يفيد عودتها إلى الأخذ بمعيار العورة) .

١١٥٣ - سلطة المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد .

إن تقدير أقوال الشهود من إخص خصائص محكمة الموضوع . فلها في مسبيل تكوين اعتقادها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والأخذ منها بما تطئن إليه واطراح ما عداه ، دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك . ومن فلا تثريب على المحكمة في اعتمادها على أقوال المجنى عليه فيما يتعلق بواقعة هتك العرض الواقعة عليه وعدم تعويلها على تلك الأقوال فيما يتعلق بواقعة المرقعة التي يدعيها .

(الطمن رقم ١٥٦٥ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

١١٥٤ - الفرق بين جريمتي هتك العرض والفعل المخل بالحياء .

كل فمسل مخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهو هتك عرض . أما الفعل المخل بالحياء الذي يخدش في المرء حياء المعين والأذن ليس الا غيو فعل فاضح . فاذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنهيا للنوم سمعت طرقا على باب غرفتها فاعتقدت أن الطارق زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم فدخل الغرفة ، ثم لمسا حاولت طرده وضع يده على فمها واحتضنها بأن ضم صدرها الى صدره ثم القاهها على السرير فاستفادت فركلها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته في جنائية هتك العرض بالقوة - فانه يكون سليما لتوافر اركان هذه الجريمة في حقه .

(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

١١٥٥ - الاعتراف - لا يلزم أن يكون صريحا - يكفي أن تحصل

أقوال المتهم معنى الاعتراف .

انه وإن كانت أقوال المتهم (الطاعن) في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة الشروع في هتك العرض المسندة اليه الا انه متى كان الحكم قد أول اجابات المتهم بما تؤدي اليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند اليه فانه يكون سليما في نتيجته وجنبا على فهم صحيح للواقع . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفة التثبت بالأوراق يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٢٢٢)

١١٥٦ - ثبوت الفقرة الأولى من القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

شئى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والإثنى على السواء .

دل المشرع بما نص عليه من صيغة عامة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على اطلاق حكمها بحيث يتناول شئى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والإثنى على السواء ، وذلك يدخل فيه أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق كما يدخل فيه مجرد القول ولو كان عرضا ما دام هذا العرض جنيا في ظاهره وفيه بذاته ما يكفي للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وأغوائه بقصد ارتكابه الفجور والدعارة .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ص ٢١١)

١١٥٧ - تقدير قيام التحريض على البغاء - موضوعي .

متى كان الشانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض ، فان تقدير قيام التحريض او عدم قيامه من الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتق ، ويكفي أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .
(الطنن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ص ١٩ ص ١٩٦)

١١٥٨ - عقوبة - العقوبة المبررة - جريمة هتك العرض والنصب - عقوبة الجريمة الأشد - المصلحة في الطعن ..

متى كان الحكم قد دان الطاعن بجريمتي هتك العرض بالقوة والنصب ووقع عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فانه لا يجدي الطاعن ما يشتره بصدد انقضاء جريمة النصب .

(الطنن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٤ ص ٢٢ ص ٣٨)

١١٥٩ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة - دفاع الطاعن باحتمال أن تكون أصابة المجنى عليه في جريمة هتك عرض من آلة قاطعة - دفاع قصد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت - التفات المحكمة عنه - لا إخلال بحق الدفاع ما دام لم يطلب تحقيقاً معيناً في هذا الشأن .

لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي لثبوتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة .. وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من احتمال أن تكون أصابة المجنى عليه (في جريمة هتك عرض) من آلة قاطعة لم يعتمد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت اليها المحكمة دون أن يطلب اليها تحقيقاً معيناً في هذا الشأن ، فليس له من بعد أن ينمى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها بما يفرض معه النمي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله .

(الطنن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ ص ٢٤ ص ١٤٥)

١١٦٠ - تقدير الدليل - تطابق أقوال الشهود والدليل الفضي

ليس بلازم .

لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي

أن بالمجنى عليها سجلت ظفرية بالغذاء الإيمن تحصد شبن انغماس الاظفار بالجسم أما الجرح الخدشي السطحي وكذا الجرح بالفرج نجائز الحدوث من ظفر المتهم منسد محلولته الأيلاج وإن غشاء بكارتها سليم وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يدل على حدوث أيلاج بالقبول وإنما يدفع الأصبع في موضع المنة وهو ما لا يتمارض مع ما نطه الحكم من أقوال والد المجنى عليها نقلا عن ابنته بأن الطاعن وضع أصبعه في فرجها ما يشير الطاعن في خصوص التناقض بين التحليلين القولى والفنى يكون على غير أسس .

(الظمن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ١٠٢)

١١٦١ - محكمة الموضوع - سلطانها في تقدير الدليل - هناك عرض .

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم تضاد أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هناك العرض التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبى الشرعى وتقدير المعامل الكيماوية وهى أدلة تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فإن التفاته عما ثبتته ضابط الشرطة من عدم مشاهدته لإثبات منوية بجسم المجنى عليها لا يعيبه ما دام قد أقام قضاؤه على أدلة تحمله لها معينها من الأوراق .

(الظمن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٥ س ٢٩ ص ٤٩)

مرب الحبوب

حرب المحبوسين

١١٦٢ - الإعفاء الوارد بالمادة ١٤٥ عقوبات - نطقة .

أن الإعفاء الوارد بآخر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ما دامت وبسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة ملحقها عليها ، غلام لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها سرقه ، أو أخفت مخدرا يحرضه ابنها مع علمها بأنه مخدر محرم أحراره ، أو أخفت جثة قتيل قتله ابنها ، أو رأت ابنها طعن أنستيا بسكين ، أو أطلق عليه عيارا فلاريا فاصابه ، وخشيت أن المصلب يذكر اسم ابنها ويتهمة فلجهازت عليه بغير باعث آخر مسوى انتفاذ ابنها من خطر التبليغ عنه - هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مثلها اعفاؤها من العقاب لمجرد أن فعلها لم يكن مسوى إخفاء لأدلة جريمة وقعت من ابنها ، ولم تقصد به غير هذا الإخفاء ، بل تجب عقوبتها على أي فعل ترتكبه من هذه الأعمال بحسب المخصوص عليه في القسطنطين ، ولا ينفعها التمسك بالمعبرة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة ، وكل ما في الأمر أن لا محل للتفكير في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها ، لأنها معناه قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل بأنه اعانة لابنها على الفرار من وجهه القضاء .

(الظن رقم ٤٩ لسنة ٢ في - جلسة ١٢/٣٦/١٩٤٢)

١١٦٢ - إخفاء أدلة الجريمة إذا كون بذاته جريمة مستقلة - وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات .

أن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل ملحقها عليها . فكلفة الطرق التي يبتنها تلك المادة هي أفعال اعانة الجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته يكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القسطنطين ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القسطنطين فلا تصدق عليه هذه المادة وأذن فالمراد من عبارة « وأما بإخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها هو الإخفاء الذي ما كان القسطنطين يعاقب عليه ، كإخفاء المفاتيح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة ، أو إخفاء المعنى التي استعملت في ضرب ، أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها ، أو وضع تراب على محل فيه دم من أثر الحادثة ، أو كخبر ذلك من الأمور التي ليس في فعلها إجرام ، أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة يكونا في ذاته لجريمة أخرى يعاقب عليها قانونا ، كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) ، أو إخفاء جثة القتيل (مادة ٢٠٣) ، أو الأجهزة على القتيل قبل أن يتم على قاتله (وهي جنائية تقس تحت متناول المادة ١٩٨ عقوبات) ، أو إعفاء المسود المخدرة

مع العلم بأنها مخدرة (وهي احراز مسا ينطبق عليه قانون المخدرات
مادة ١٣٥) ، فان مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا ،
وان كانت كلها في الواقع اخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالمذاق
مسوى اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، ليست البتة من
مقصود التشريع بعبارة « وأما باخفاء أدلة الجريمة » بل ان كل صورة
منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، غاية ما يمكن القول
به هو ان الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة
النصوص عليها في القانون ، وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦
مكررة ، ويقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات
الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦)

١١٦٤ - الاعفاء الوارد بالمادة ١٤٥ عقوبات - نطقه .

ان المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات قد وضعت للعقاب على
حالات الاعفاء التي لم يكن معاقبا عليها فتطبيقها افن لا محل له فيها يكون
العقاب مقررا له بنص صريح خاص . والاعفاء الوارد بأخر هذه المادة
لا ينصب الا على اخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الاخفاء ليست في
ذاتها جريمة معاقبا عليها . فالزوجة التي تهرز مخدرا مملوكا لزوجها
لتخفيه كدليل عليه لا ينفعها التمسك بهذا الاعفاء لأن احراز المخدر
في حد ذاته جريمة معاقب عليها بنص خاص في قانون المخدرات (المادة ٣٨
فقرة ٦) بصرف النظر عن الباعث عليه ولما كان الغرض منه ما دام هو
حصولا في غير الحالات الاستثنائية الواردة في القانون ذاته .

(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠)

١١٦٥ - تحقق الجريمة المتصوص عليها في م ١٢٨ ع بهرب المتهم الذي ضبط معه مخدر من الخفي الذي كلفه ضابط البوليس بالمحافظة عليه .

إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس فتش المتهم فوجد معه
هيروينا فكلف الخفي بالمحافظة عليه حتى يفتش منزله فانفلت المتهم من
الخفي وفر هاربا فمهرابه يتبع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات
لحصوله على اثر ضبطه متلبسا بالجريمة .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣)

١١٦٦ - شرط العقاب على جريمة الهرب المتصوص عنها في م ١٢٨ ع .

يشترط للعقاب على جريمة الهرب المتصوص عنها في المادة ١٣٨

من قانون العقوبات أن يكون العرف قد حصل بمعد القبض على من وقع منه العرف . فلا جريمة إذا لم يكن هنالك قبض مسبق . وأذن ماذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن المتهم عندما علم من مسكرته القنبلة بأنه سيقبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر بحبسه هرب قبل أن ينفذ عليه الأمر بالقبض وذلك لا يمد هرباً مما يعاقب عليه القانون ، سواء أكان قد صدر أمر بالقبض على المتهم أم لم يصدر .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/١/٢٠)

١١٦٧ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات - شرطه - المحلول عن الأقوال لا أثر له .

ان المادة ١٤٥ من قانون العقوبات وهي تنص على عقاب « كل من علم بوقوع جنائية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء . أما بأبواء الجاني المخنور ، ولما باخفاء أدلة الجريمة ، ولما بتقديم مطلوبات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لم يرد فيها ما يفيد أنه يشترط أن يصر المتهم كل مدة التحقيق على فعل الاعلنة الذي وقع منه ، بل لقد جاء نصها عاماً مطلقاً لا يقبل مثل هذا القيد ، ولا وجه لقياس هذه الجريمة ، في هذا الصدد ، على شهادة الزور ، فان الشهادة أمام المحكمة وحيدة لا تنجز لأن القضاء الذين يسمعونها لا يتغرون أثناء المحاكمة ، وهم إنما يصدررون حكمهم في الدعوى بناء على التحقيقات التي يجرونها بأنفسهم فيها ، فكل ما يجيء على لسان الشاهد أمامهم مهما كان فيه من خلاف أو تناقض - يؤخذ جملة عند التقدير على أنه هو ما تشهد به الشاهد ، أما التحقيقات الابتدائية فانها عمليات متعددة مختلفة متتالية قولها السرعة في العمل ولا يجب فيها الا يتغير المحقق ، وذلك لا يصح معه اعتبارها منذ البدء فيها حتى الانتهاء منها كلاً غير متجزى كما هو الشأن في المحاكمة . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان تمثيل من يعين الجاني في التحقيق على الفرار من وجه القضاء بالشاهد الذي يشهد زوراً أمام المحكمة لا يمكن أن يكون - لو جاز هذا التمثيل - الا في حالة ابداء أقوال كافية في التحقيق بشأن الجريمة أما سائر الحالات الواردة في المادة ١٤٥ فالتمثيل فيها ممتنع بالبداهة . ولما كان ذلك ، وكان الواجب أن يكون حكم الجريمة الواحدة واحداً في جميع الصور التي عددها القانون لوقوعها ، ثم لما كانت المادة ١٤٥ المذكورة تعد اقتبست من شرائع لا تجعل لمحول المتهم عن فعل الاعلنة تأثراً في مسؤوليته الجنائية ، وكانت قد استنتجت من حكمها أشخاصاً لم ينص في مواد شهادة الزور على اعتناهم من العقاب ، وكذلك لما كانت المادة ١٤٤ ع. المأخوذة

من القاتلون الفرنسي قد نصت على جريمة تشبه تلك التي نص عليها في المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل عنها أحد عندهم أن حكمها حكم شهادة الزور فيما يختص بمطول المتهم عن فعل الاعانة - لما كان ذلك كله كذلك فانه يتعين القول بأن عدول المتهم بالجريمة الواردة بالمادة ١٤٥ ع عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا يصح أن يرفع عنه المسؤولية الجنائية .

(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤)

١١٦٨ - الإعفاء الوارد بالمادة ١٤٥ عقوبت - نطاقه .

انه وإن كان صحيحاً أن قانون العقوبات نص في المادة ١٤٥ على إعفاء الزوجه من العقاب إذا هي أعانت زوجها الجاني على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت الا أنه متى كان عملها يكون جريمة أخسرى كان عقابها عن هذه الجريمة وإجبا ما دام أنه لا نص على إعفائها من عقوبتها . وإذن فإذا كانت الزوجه قد ضبط معها مخدر فأنها تكون مستحقة للعقاب ولو كانت حيازتها له حاصلة بقصد تخليص زوجها .

(الطعن رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/١٥)

١١٦٩ - هرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش معاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده .

فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن مسلماً إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استغلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمراراً للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما يقتضاه وفقاً الأحكام قانون العقوبات الا يعاقب المتهم الا بعقوبة واحدة ، ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، وكان هرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمراراً لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٦/١٥)

١١٧٠ - الجريمة المخصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات -
شرط تحققها - عدم تلحق العدول عن الأتوال .

لا يستلزم لتوفر الجريمة المخصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصير المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتملأها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالاً غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم من هذه الأقوال بمعد ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٥)

١١٧١ - متى تتوافر عناصر الجريمة المخصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات .

إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات اذ نصت على أن « كل من علم بوقوع جنسية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كلكت على الفرار من وجه القضاء إما بلباوء الجاني المذكور وإما باخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يملأه » الخ الخ . ثم أوردت بمعد ذلك العقوبات التي رتبها الشارع جزاء على الصور المختلفة تلك الجريمة - اذ نصت على ذلك لم تفرق في تحدتها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة . فمضى ثبت في حق المتهم أنه أخفى دليلاً من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها مقاصداً من تلك اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة وأستحق العقاب .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦)

١١٧٢ - الإعفاء الوارد بالمادة ١٤٥ عقوبات - نطقه .

انه وإن كانت المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تنص على عدم انطباق احكامها على الزوج أو الزوجة إلا انها إنما تملأه كل من علم بوقوع جنسية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بلبية طريقة كلكت على الفرار من وجه القضاء ، فهذه الجريمة وحدها هي التي تنفي منها الزوجة ، ومن ثم فلا ينسحب الإعفاء على ما يقع منها من أفعال تكون جريمة قائمة بذاتها خلاف الجريمة المخصوص عليها في تلك المادة . فإذا كلكت جريمة احراز الزوجة مخفراً متوافرة فلن ادانتها في هذه الجريمة تكون تطبيقاً صحيحاً للقانون .

(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٨)

(م - ٣٠)

١١٧٣ - متى تتوافر عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥

عقوبات .

إذا كان الحكم قد ثبت أن المتهم تمعد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي عُثر بها الجناة ، وأنه كلن يعلم بوقوع هذه الجريمة ، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لاعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فان عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا .

(الطنن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٥/١/٥)

١١٧٤ - الاعفاء الوارد بالمادة ١٤٥ عقوبات - نطقه .

إذا ضبطت الزوجة محرزة مادة مخدرة فان القضاء بادانتها يكون صحيحا لتوافر أركان الجريمة في حقها ولا عبء بعد ذلك بأن يكون الاحراز طارئا أو غير طارئ ولا بالقول بأن الزوجة كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذي يادر بتسليمها المخدر عند رؤيته رجال البوليس وكذلك لا تستفيد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على اعفائها من العقاب ان هي اخفت أدلة الجريمة التي ارتكبتها زوجها لأن هذا الاعفاء يقتضى أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها .

(الطنن رقم ٦٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٥٥/١١/١٤)

١١٧٥ - اقتران جريمة هرب المقبوض عليه بالقوة أو بجريمة

أخرى - يوجب القضاء بمقوبة كل من الجريمتين رغم ارتباطهما -
أسس ذلك - المادة ٣/١٣٨ عقوبات .

لما كانت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات قد نصت على أن « كل انمسان قبض عليه قاتونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . فاذا كان صادرا على الذم امر بالقبض عليه وايداعه في السجن ، وكان محكوما عليه بالحبس أو بمقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية . وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب في احدى الحادثتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى » فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض

عليهم إذا كان الهرب مصحوبا بالقتل أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الغرض . لمسا كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد دان المظنون ضده بجريمة الهرب بمسد القبض عليه قانونا وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجريمة احراز مخسر فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بمقوية كل من الجريمتين المرتبطتين بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار اليها . أما وقد خالفت هذا النظر واعملت في حقه المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات وقضت على المظنون ضده بمقوية واحدة هي المقررة لجريمة احراز المخدرات فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القائلون .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ من ٢٧ من ٢٠٦)

وصف التهمة

الفصل الأول - تقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى

الفصل الثاني - عدم التقيد بوصف النيابة للواقعة

الفرع الأول - بالنسبة لمحكمة الموضوع

الفرع الثاني - بالنسبة لمحكمة الجنايات

الفرع الثالث - بالنسبة لفرقة الاتهام

الفرع الرابع - بالنسبة للنيابة العامة

الفصل الثالث - ما لا يعتبر تغييرا لوصف التهمة

الفصل الرابع - متى يجب لفت نظر الدفاع الى تعديل الوصف

الفرع الأول - بالنسبة لاضافة واقعة جديدة

الفرع الثاني - بالنسبة لادانة المتهم عن جريمة مختلفة

الفرع الثالث - بالنسبة لاضافة مواد جديدة تسوء مركز المتهم

الفصل الخامس - تغيير الوصف بغير مسبق تعديل في التهمة

أو لفت نظر الدفاع

الفرع الأول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها

التحقيق ودأرت حولها مرافعة الدفاع ولم

يترتب عليه استناد تهمة أشد عقابا من

التهمة المنسوبة اليه .

الفرع الثاني - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها

الجريمة الموجهة اليه في امر الاحالة .

الفرع الثالث - اذا كان التعديل في مواد القانون فقط .

الفرع الرابع - الخطأ المسلد .

الفصل السادس - وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية

والطعن بالنقض .

الفصل السابع - مسائل متنوعة .

الفصل الأول

نقد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى

١١٧٦ - توجيه التهمة الى المتهم بلته ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة لا يسف لها ادانته في جنحة ضرب المجنى عليه .

إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم في امر الاحالة المطلوبة بمحادثته من اجلها هي انه ارتكب جنائية بأن ضرب المجنى عليه « فوق رأسه فاحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من العظام المنخفضة » ونظرت الدعوى أمام المحكمة وانتهت فيها المرافعة على اعتبار هذا الوصف الذي بين فيه على وجه التعمين والتحديد الفعل الجنائي المنسوب الى المتهم مقارفته وهو ضرب المجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة فإن المحكمة تكون مخطئة إذا ادانت المتهم لا في الجنائية المذكورة بل في جنحة ضرب على أساس أنه ضرب المجنى عليه « فاحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي » . وذلك لأنه إذا كتلت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر أن إصابة الرأس سائلة الذكر كانت من فعل المتهم فإنه كان يمتنع عليهما أن تقضى ببراءته من التهمة التي اُحيل اليها من اجلها لو أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكم عنها وتبين له الفعل الذي تسنده اليه ليدلى بدفاعه فيه . وبعبارة أخرى تعدل في مواجهته التهمة الواردة بلر الاحالة على النحو الذي ارتأته بأن توجه اليه بالجلسة الفعل الجسيم بشرط الا تخرج في ذلك عن دائرة الانفصال التي شملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى المتهم فيها ، وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات التي لم يقصد بها عند تقرير حق المحكمة في تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتحديد على الوجه الوارد بها القتل من الضمانات القانونية التي تكفل لكل منهم الحق في المدافعة عن نفسه أمام القضاء قبل أن تنزل به اية عقوبة في شأن ايه واقعة جنائية يسند اليه ارتكابها لما إن تدين المحكمة المتهم في جريمة أخرى قوامها فعل آخر غير الذي تسببت عنه العاهة بالمراس خارجة في ذلك عن الفعل الأول والوصف الأول المقتضى به الدعوى اليهسا والذين تصر المتهم بدفاعه عليهما - ولم يكن ليطالب قانوناً بأكثر من هذا - فإنها بذلك تكون قد عاقبت المتهم عن واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة . وبهذا تكون قد أخلت بحقوق الدفاع أخلافاً يستوجب نقض حكمها .

١١٧٧ - عدم تعيد محكمة الجنايات بالواقعة في نطقها الضيق المرسوم في امر الاحالة وانما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها هي من التحقيق فلا كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها ان تكون قابلة لتجزئة فان ما يذكر منها بلور الاحالة يجر معه حتما وبطبيعة الحال ما لم يذكر .

ان قleton تشكبل محكم الجنايات اذ نص في المادة ١٢ (١) على ان « لقاضي الاحالة تعديل التهمة المبينة في ورقة الاتهام او تشديدها دون ان يسند للتهمة وقتل لم يتناولها التحقيق » ، وفي المادة ٣٧ على انه « يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل او تشديد التهمة المبينة في امر الاحالة - اذا اقتضت الحال ذلك بشرط ان لا توجه على التهمة عملا لم يشملها التحقيق » - اذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على ان التسارع اراد - كما هي الحال في قleton التحقيق الجنائي الهندي (مادة ٢٢٧) وقleton التحقيق الجنائي السوداني (مادة ١٩٥) اللذين اخذ منهما هذان الفصان - ان يجعل للواقعة الاصلية بجميع عناصرها التي تناولتها التحقيقات الابتدائية اعتبارا عند المحاكمة التي تطلب بناء على هذه التحقيقات فلا تكون المحكمة وهي تفصل في الدعوى معقدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في امر الاحالة وانما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها هي من التحقيق الذي تجر به بالجلسة في حدود الدائرة الواسعة التي تحيط بالواقعة الاصلية ، اذ ان ما يرد في امر الاحالة ليس الا موجزا لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضي الاحالة فيما تخض عنه التحقيق فيها . ولما كان هذا الرأى بطبيعة الحال لا يلزم ، وليس من شأنه ان يلزم المحكمة صاحبة الرأى الاعلى ، فان لها ان تخالفه وتتخذ للتهمة اساسا آخر تستنده هي من جميع التحقيقات التي اجريت في موضوع الواقعة بعناصرها المكونة لها . ولا يرد على ذلك بان لسلطة الاتهام او التحقيق او الفصل فيما اسفر عنه التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى ، فان ذلك محله ان تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن بعض ، ففى هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يصح للمحكمة ان تتعرض لما صرف النظر عنه ولم ير تقديمه اليها . اما اذا كانت الواقعة المسائية واحدة لا يتصور فيها ان تكون قابلة لاية تجزئة او قسمة فان ما يذكر منها بلور الاحالة يجر معه حتما وبطبيعة الحال ما لم يذكر ، حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة . كما لا يرد على ذلك بان حق التهم في الدفاع يقتضى ان تعين له التهمة التي توجه اليه ليحضر رده عليها . فان حق المحكمة في تعديل التهمة لانساء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٢٨ من القleton المذكور ، وهو ان تبين التهمة الجديدة للتهمة .

ولا تأخذه على غرة منه دون أن تتيح له فرصة تقديم دفاعه كاملاً على أساس معين من الوقائع .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٢/١)

١١٧٨ - تقيد المحكمة في محكمة المتهم في حدود التهمة الواردة في عريضة الجنبعة المباشرة .

إن القضاة قد غول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفة والجنب الحق في رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها ومتى رفعت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تتحرك معها ويصبح من حق المحكمة وأوجبها الفصل فيها في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التي تبديها في الجلسة . وإن غمتي كان الحكم لم يتجاوز في محكمة المتهم حدود التهمة كما وردت في عريضة الدعوى المباشرة فلا يقبل من المتهم أن يدعى أن المحكمة تجاوزت سلطاتها في القضاء في الدعوى العمومية إذ هي لم تأخذ بالوصف الذي أعطته النيابة للتهمة .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٤/٢٢)

١١٧٩ - وجوب تقيد المحكمة بواقعة اتهام المتهم بتبديد ما تسلمه من المجنى عليه لا تسلمه عند الضبط وأخذ عليه التمهيد بعدم التصرف فيه .

إذا كتلت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه اشترك بطريق الاتفاق مع آخر في تبديد أخشاب للمجنى عليه فبرأته محكمة أول درجة ثم أدانته المحكمة الاستئنافية ولم يحل في ذلك إلا أنه عند ضبط الأخشاب عنده أثناء التحقيق ادعى أنه تسلمها من الفاعل الأصلي ثم تمهد بعدم التصرف فيها ورغم هذا التمهيد فإنه تصرف فيها وبددها ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة التي اتهم فيها أمام محكمة الدرجة الأولى خاصة بما تسلمه الفاعل من المجنى عليه لا بما تسلمه هذا المتهم عند الضبط وأخذ عليه التمهيد بعدم التصرف فيه .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم - وهو شريك - يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر بوصفه فاعلاً لوحدة الواقعة المتهمين مما فيها مما مقتضاه - تحقيقاً لحسن سير العدالة - أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما كليهما .

(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٨)

١١٨٠ - استناد المحكمة الى المتهم عدم اتخاذ الحيلة في قيادة السيارة على ضوء ما ورد بوصف التهمة من انه كان مخالفا للوائح لا يعتبر استنادا لواقعة جديدة .

اذا كانت المحكمة استندت الى المتهم انه لم يتخذ الحيلة اللازمة في تيفاته السيارة ، مستظهرة ذلك من ذات الوقائع المسندة اليه وفي ضوء ما ورد بوصف التهمة من انه كان مخالفا للوائح ، ومن بينها لائحة السيارات التي تقتضي بأن يتخذ السائق الحيلة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور ، فانها لا تكون قد استندت اليه واقعة جديدة .

(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١/١)

١١٨١ - عدم تقيد المحكمة بتوقيع العقوبة الخاصة بجريمة انشاء تقسيم على ارض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة متى رفعت الدعوى عن واقعة اقامة بناء بدون رخصة .

لما كانت المحكمة متيدة في حكمها في تطبيق القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما تقتضي به المادة ٢٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت النيابة لم تطرح على محكمة الموضوع ان الارض المقام عليها البناء هي مما ينطبق عليه القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بل قصرت التهمة على ان المتهم اقام بناء بدون رخصة وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - فان المحكمة لا تكون قد اخطأت اذ لم تقض على المتهم بالعقوبة الخاصة بجريمة انشاء تقسيم على ارض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٤/١٩)

١١٨٢ - ثبوت ان الواقعة التي دارت عليها المرافعة امام محكمة اول درجة هي ان المتهم اقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص - تناول الدفاع امام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو - قضاء المحكمة بالفناء الازالة خطأ .

متى كان الثابت ان الواقعة التي دارت عليها المحاكمة امام محكمة اول درجة هي ان المتهم اقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص ، وقد

تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثلثي درجة واقعة الدموى على هذا النحو ، فلن قضاءها بإلغاء الإزالة استنادا الى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بهذا الدعوى يكون خلطاً .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٨ ص ١١٦٦)

١١٨٢ - تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستتية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجراؤه وإنما هو تعديل للتهمة لا تملكه المحكمة الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستتية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجراؤه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات بغير مسبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة ، خصوصاً اذا كانت تهمة الشروع في القتل قد خللت من أية إشارة الى المصاهرة المستتية .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٨ من ٨ ص ٣٦٧)

١١٨٤ - تحديد التهمة بأمر الاحالة او بورقة التكليف بالحضور - تغيير المحكمة للوصف او تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة مما يترتب عليه تشديد العقوبة - لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بغير مسبق تعديل في التهمة .

دل الشارح بما نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تحدد بأمر الاحالة او بورقة التكليف بالحضور وأن ما تجريه المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للفعل المسند للمتهم أو من تعديل للتهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة من الحد المنصوص عنه في أمر الاحالة أو في ورقة التكليف بالحضور - ما يجري من تغيير في الوصف او تعديل في التهمة - لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بغير مسبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٧٨)

١١٨٥ - وصف التهمة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يورده .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن نحص التواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . وحق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقليله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً تتبع له فرصة تقديم دفاعه ، ويتحقق التنبيه بنية كافية يتم بها لغت نظير الدفاع إلى الوصف الجديد وتكون محققة للفرص منه ، مسواء كان التنبيه صريحاً أو ضمياً ، باتخاذ أى إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مخلولة إليه .

ولما كان الثابت أن الدعوى لقيت بوصف بيع الطاعن «مسحوق شيكولاته» مغشوشاً مع علمه بذلك ، فقصت المحكمة الجزئية بالبراءة ، وكانت النيابة العامة قد أسست استئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة ، وهو ما استندت إليه المحكمة الاستئنافية في ادانة الطاعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف في مذكرته المكتوبة التي قدمها في فترة حيز القضية للحكم أمام محكمة ثانية درجة مما يتحقق به التنبيه على الوجه الذي يتطلبه القانون . وليس في تعديل وصف التهمة تفويت لأحدى درجات التقاضي ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هي بعينها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفي عن الحكم المطعون فيه قالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤١٢)

١١٨٦ - عدم تقيد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدعوى - وجوب ردّها التواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد التواقعة بمعد تجميعها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ، ما دام أن الواقعة المسلية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد الذي دين الطاعن به . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة اختلاس المواد البترولية المسلمة إليه بسبب وتليفته الأمر المنطبق على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وانتهت المحكمة في حكمها إلى أن الطاعن بصفته موظفاً عمومياً - استولى بغير حق على المواد البترولية المملوكة للجمعية التعاونية للبترول

طبقاً للمادة ١١٣ من قانون العقوبات . لما بان لها من أن المواد المختلصة لم تكن قد سلمت للطاعن بحكم وظيفته . ومن ثم فإن الوصف الذي دين به لم يبين على وثائق جديدة غير التي كانت أساساً للدعوى المرفوعة ، ودون أن تضيف المحكمة إليه جديداً مما يستأهل لفت نظر الدفاع ، وبالتالي يكون ما ينمى الطاعن على الحكم من الإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥ من ٢١ ص ٩٦٢)

١١٨٧ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى - عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية - أداة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغير الغرض المنصرفة من أجله عملاً بقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ - الفسر منطبق عليهما - خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى انطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المسادية ذاتها - وجوب النقض والإحالة ما دامت العقوبة المقررة بها أشد من تلك المقررة بالقرار الأخير .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسيغه النيابة العامة على الفعل المندرج لتبنيها وأن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رُفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في حق الطاعن أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي لا ينطبق على الواقعة دون أن ينظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المسادية ذاتها ، وهي أن الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغير الغرض المنصرفة من أجله وينزل عليها حكم القانون الصحيح ، وكانت العقوبة المقررة بها أشد من العقوبة المنصوص عليها في القرار الوزاري الأخير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحصيل الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ عليها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ من ٢٤ ص ٩٦٧)

١١٨٨ — حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة دون التقيد بالوصف

المحالة به — هذه .

لأن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة — إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالأدلة المتقدمة عن واقعة مادية غير التي وردت في أمر الإحالة أو طلب التكييف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المظنون ضده بوصف أنه وهو متهم بجنسية الجمهورية العربية المتحدة غادر أراضيها دون أن يكون حاصلًا على إذن من الجهة المختصة ، وقضى الحكم ببرأته وأقام قضاءه على ما ثبت من محضر الضبط من أنه ضبط داخل الأراضي المصرية ولم يغادرها ، وكان الفعل المسمى لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المسمى المكون لجريمة التواجد بمنطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير العربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكييف بالحضور فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ من ٢٥ ص ١٧٦٩)

١١٨٩ — عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى —

عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على العمل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وكل ما تلتزم به في هذا النطاق إلا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكييف بالحضور .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ من ٢٧ ص ٢٨٠)

الفصل الثاني

عدم التقيد بوصف القياية الواقعة

الفرع الأول - بالنسبة لمحنة الموضوع

١١٩٠ - التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة لا على أساس الوصف الذي وصفته النيابة للنهبة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي واقعة ضرب نشأت عنه عاعة مستتية ولم يكن فيها أثبتة الحكم بما يفيد وقوع الجريمة بسبق إصرار أو تردد فليس ثمة محل لأن تطبق المحكة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ الذي طلبته النيابة على أساس أن الجريمة قد وقعت مع سبق الإصرار بل الواجب تطبيقه هو حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس فإذا أرادت المحكة استعمال الرأفة عندئذ جاز لها أن تنزل بالمعقوبة إلى الحبس الذي لا يتقص عن ثلاثة شهور ميلًا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ ع .

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٨)

١١٩١ - رفع الدعوى على المتهم بوصف أنه ارتكب جريمة تزوير ونصب وانتهاء المحكة إلى أن الواقعة تعيد الحسول على مخالصة بطريق التهديد يوجب عليها أن تقضى في الدعوى على هذا الوصف الأخير مع عدم الإخلال بحق الدفاع .

على قاض الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن يقضى فيها يثبت لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف النهبة بوصف آخر غير ما أعطى لها في صيغة الاتهام أو تطبيق مادة قانونية أخرى خلاف المادة التي طلب الاتهام معاقبة المتهم بموجبها . فليس له إذن أن يقضى بالبراءة في دعوى قدمت له بوصف معين إلا بعد تغليب وقائمه على جميع الوجوه القانونية والتحقيق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قتلونا للعقاب . وذلك مع مراعاة حقوق الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع المعروضة ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع إلى ما يراه من وصف جديد . فإذا رغمت

الدعوى على المتهم بوصف أنه ارتكب جريمة التزوير في محرر عرقي وأنه توصل إلى الاستيلاء على مخالصة من المجنى عليه باستعماله طرعا احتيالية الخ وركت المحكمة أن الوقائع المسندة إلى المتهم لا تفيد التزوير ولا النصب ولكنها على فرض صحتها تفيد الحصول على مخالصة من المجنى عليه بطريق التهديد المعاقب عليه قانونا وجب على المحكمة في هذه الحالة أن تتنقى في الدعوى على هذا الوصف الأخير مع عدم الإخلال بحقوق الدفاع .

(الطنن رقم ٢٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/١٠/١)

١١٩٢ - اقتصر حق تعديل وصف التهمة على المحكمة لا النيابة بالجلسة .

إن المحكمة إنما تفصل في الدعوى على أساس وصف التهمة المقدم به المتهم للمحاكمة والمصادر المطلوب محاكمته بمقتضاها من الجريمة المبينة بهذا الوصف . فهذا الوصف وهذه المواد هي التي تعتبر أساسا للمرافعة في جلسة المحاكمة ولو تقدمت من الخصوم في الجلسة طلبات مخالفة لها . فإذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم بوصف أن الضرب وقع منه على المجنى عليه بناء على إصرار سابق وأدانتها المحكمة على هذا الأساس فليس له أن يعيب عليها أنها أخذته من سبق الإصرار مع أن النيابة في الجلسة لم تتمسك به .

(الطنن رقم ١٨٣٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/١٢/٩)

١١٩٣ - حق محكمة الموضوع في تعديل التهمة المرفوعة أمامها بشرط ألا توجه إلى المتهم أفعالا لم يشتملها التحقيق .

لمحكمة الموضوع - إلى حين النطق بالحكم أن تعدل في التهمة المرفوعة أمامها بشرط ألا توجه إلى المتهم أفعالا لم يشتملها التحقيق . فإذا كانت محكمة أول درجة قد أوردت في حكمها ما شمله التحقيق . واستخلصت منه استخلاصا سائفا أن أهمال العمدة المتهم لم يكن في تقريره أن نكر القرعة متخيب عن البلاد حالة كونه مقبيا بها (كما هو نص التهمة المرفوعة بها الدعوى) بل في أنه لم يبلغ عن عودة هذا النفر بعد غيابيه ، ثم عاقبته على هذه التهمة الأخيرة ، فاتها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ومع ذلك فقد كان للدفاع من المتهم في هذه الحالة - إذا كان قد رأى أن في هذا التعديل إجحافا به - أن يتظلم منه إلى المحكمة الاستئنافية . لما هو لم يفعل فإن ذلك يستطحقه في إثارتها بعد ذلك لدى محكمة النقض .

(الطنن رقم ٦٧٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٢/٩)

١١٩٤ - حق المحكمة في تصحيح وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها .

للمحكمة أن تصحح وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها .
وما دام المتهم قد ترافع على أساس وصفها الجديد فلا يقبل منه أن يتمسك
بمصور وصف التهمة الأولى .

(الطنن رقم ١٨٥٢ لسنة ١٢ في - جلسة ١٦/١١/١٩٤٢)

١١٩٥ - اقتصر حق تعديل وصف التهمة على المحكمة لا النيابة بالجلسة .

مضى كان المتهم قد أحيل الى محكمة الجنائيات لمقابته باعتباره أنه فاعل
لجنائية القتل فانه لا يكون عليه ينقضى. القساقون ان يمتد بغير هذا
الوصف مما يبدى لئنساء المرافعة ، ما دامت المحكمة لم تنبيه الى انهاء
هي - لا مثل النيابة بالجلسة - قد رأت ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء
على طلب الخصوم ، أن تعدل الوصف أو التهمة على الصورة التي تبينتها
وتوجهها عليه صراحة . لها التعديل الذي تقترحه النيابة أمام المحكمة
فلا يكون ملزماً لسائر الخصوم ولا لها هي ، ولا يكون من شأنه تحويلهم
عن الوصف الأول المرفوعة به الدعوى من بادى الأمر والذي صدر الحكم
بناء عليه في النهاية .

(الطنن رقم ٨٧١ لسنة ١٥ في - جلسة ٢٤/٤/١٩٤٥)

١١٩٦ - إعطاء المحكمة الوصف القانوني الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يستلزم تنبيه الدفاع .

مضى كان الحكم لم يسند الى المتهم غير الواقعة المرفوعة بها الدعوى
عليه ، بل أعطاه وصفها القانوني الصحيح ، فان ما يدعيه المتهم من
أن الحكم قد غير التهمة دون تنبيه الى هذا التغيير . ذلك لا يكون له من
وجه ولا يمتد به .

(الطنن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ في - جلسة ١٢/٣/١٩٤٦)

١١٩٧ - لا عبرة بوصف التهمة ما دامت المحكمة قد استقررت واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانت المتهم بها .

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على التهمة بأنها وجدت مشردة

قد اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش بأن امتنعت الدعارة السرية ، فادانتها المحكمة الابتدائية لا على أساس مجرد اتهامها للدعارة السرية بل أيضا لما ثبت لديها من أن التهمة كانت تدبر منزلا للدعارة السرية الأمر الذي يكون جريمة معاقبا عليها في القانون وأيدتها المحكمة الاستئنافية في ذلك ، فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ولا عبرة بوصف النيابة للتهمة ما دامت المحكمة الابتدائية قد استظهرت واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة التشرد كما هي معرفة به في القانون والتهمة لم تعترض لدى المحكمة الاستئنافية على تعديل محكمة لول درجة لوصف التهمة .

(الظمن رقم ١٦٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١١/١٥)

١١٩٨ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة امامها بوصفها الصحيح في القانون .

المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة ، ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة امامها بوصفها الصحيح في القانون .
(الظمن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢١)

١١٩٩ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة امامها بوصفها الصحيح في القانون .

للمحكمة ان تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلتفت الدفاع الى ذلك ما دامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته للجريمة عن الوقائع التي عرضت عليها أو تناولها الدفاع .
(الظمن رقم ٢٧٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٤/٩)

١٢٠٠ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة امامها بوصفها الصحيح في القانون .

ان رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة الى واقعة معينة يوجب على قاضي الموضوع تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المروعة

بها الدعوى فهو أن يكون متقيداً بالوصف الذي وصلت به ولا بنصوص القسطن التي يطلب اليه توقيع الحثوية على أسس انطباقها .

(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١٥٢/٢/٤)

١٢٠١ - حق المحكمة في دلالة التهم عن الواقعة المرفوعة عنها الدعوى بوصفها للقانون الصحيح بشرى تقيد بالمواد التي طلبتها التبعة .

ما دامت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى هي ذاتها التي دّين فيها الطاعن بوصفها للقانون الصحيح فلا يكون هناك محل لسا يشتر من أن المحكمة قد طبقت في حقه مواد غير التي طلبتها التبعة العمومية .

(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٢/١٢/١٥)

١٢٠٢ - إلزام المحكمة بتبويب الواقعة المرفوعة لديها بجميع كبريتها وأوصافها وتطبيق نصوص القسطن عليها تطبيقاً صحيحاً وليس عليها في ذلك إلا أن تلت نظر الدفاع .

إن المحكمة مكلفة بأن تحسم الواقعة المرفوعة لديها بجميع كبريتها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القسطن تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو القسند ما دلت الواقعة المرفوعة بها الدعوى من غير ، وليس عليها في ذلك إلا مراعاة التبعات التي نصت عليها المادة ٢٠٨ من القانون لأجرائات الجففة وعلى تبيين التهم ومنحه اصلاً لمفسر محله فلا يلزم ذلك .

(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٢/١٢/٢٢)

١٢٠٣ - إلزام المحكمة بتبويب الواقعة المرفوعة لديها بجميع كبريتها وأوصافها وتطبيق نصوص القسطن عليها تطبيقاً صحيحاً وليس عليها في ذلك إلا أن تلت نظر الدفاع .

من حل المحكمة بل من وأجبها أن تكيف الواقعة المرفوعة لديها بجميع كبريتها وأوصافها القانونية التي تستلزمها من الوقائع المرفوعة بها الدعوى وليس عليها في ذلك إلا أن تلت نظر الدفاع حتى يتناول الوصف المعبر في مرامته .

(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٥/٢/١٥)

١٢٠٤ - المحكمة هي صاحبة الرأي في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها .

المحكمة هي صاحبة الرأي الآخر في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، فلا تنتقد بالوصف الذي ترفع به الدعوى .
(الطنن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٥٥)

١٢٠٥ - عدم نقيد المحكمة الاستئنافية بالوصف القانوني للواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي ما دامت لم تضيف اليها شيئاً من الأفعال التي لم تكن موجهة لاثبتهم .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف اليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم بل كانت الواقعة المسامية التي اتخذتها المحكمة في حكمها اسماً للوصف الجديد هي نفس الواقعة المسندة إلى المتهم والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت في شيء بدفاع المتهم إذ لم تلتفت نظره إلى التعديل المذكور .
(الطنن رقم ٦١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٥)

١٢٠٦ - عدم نقيد المحكمة بوصف النيابة للتهمة - وعليها تمحيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .

لا تنتقد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة المسامية على التمثل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً .
(الطنن رقم ١٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٤٦ س ٧ ص ٢٧٥٨)

١٢٠٧ - سلطة المحكمة في تغيير وصف التهمة من اشتباه إلى عود للاشتباه .

إن المحكمة لا تنتقد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة المسامية على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها

بجميع كيونها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها. نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن أدلة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه ملحق لحالة الاشتباه .

(الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١١-١٢)

١٢٠٨ - اعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى - جوازها دون التقيد بوصف التسليم .

للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوع بها الدعوى ما دامت المحكمة لم تعتمد إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودأرت على أساسها. المرافعة دون أن تتقيد بالوصف الذي وضعت به التهمة العنصرية الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تهريبها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ٧١٦)

١٢٠٩ - لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا يمنع المحكمة من أن تكون عقيدتها بمعد ذلك بما تطعن إليه من أدلة .

قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا يمنعها من أن تكون عقيدتها بمعد ذلك بما تطعن إليه من أدلة ومناصر في الدعوى .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣٥٨/١١/١٤ من ٩ ص ٩٧٦)

١٢١٠ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تكيف واقعة الدعوى التي سبق طرحها على محكمة أول درجة لتكييف القانوني الصحيح وبين عناصر التهمة وتبنيها بشرط عدم إضافة فعل جديد أو تشديد العقوبة - مثال في إضافة أحد عناصر الخطأ .

الأصل أن الاستئناف - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تطعن الوقائع التي سبق طرحها على التاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفاصيل التهمة وتبين عناصرها وتحددها وكل ما عليها هو ألا توجه اتهاماً جديداً إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو

المختلف وحده — فإذا كانت محكمة أول درجة قد تضرعت بحثها في تناول ما وقع من التهم من خطأ تيفاته المسيرة بسرعة وعدم احتياطة ومراعاته اللوائح ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت إلى ذلك عنصرا آخر كان مطروحا على محكمة الدرجة الأولى وهو تيفاته المسيرة وهي غير مستوفاة شروط الأمن والمتانة فلها لا تكون قد خلفت القانون .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ في — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ٢٥١)

١٢١١ — عدم نقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على فعل التهم — عليها تحييص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها دون لفت نظر الدفاع ما دام ان الواقعة المسالية التي اتخذتها اساسا للتضير الذي ادخلته على الوصف القانوني هي بذاتها الواقعة المبينة باهر الاحالة دون ان تضيف شيئا .

الاصل ان المحكمة لا تتنيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى التهم ، بل هي مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها ووصفاتها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حيلة الى ان تلتفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام ان الواقعة المسالية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتضير الذي ادخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة بدون ان تضيف اليها شيئا ، بل نزلت بها من جنابة الى جنحة بعد استئزال الظرف المشدد المخطط للمقوية — فإذا كانت الواقعة ان المتهمين انتهوا بجنابة الشروع في القبض على المجنى عليه بدون وجه حق المصحوب بتعذيبات بدنية ، وكانت الواقعة كما اوردها الحكم في مدونته وكما دارت المحاكاة تتوافر بها اركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بقبض على ذوى الشبهة — وهي الجريمة المعقبة عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات — فان الحكم اذ انتقص من الواقعة الظرف المشدد المستند من التعذيبات البدنية — بدعوى انها لم تكن على درجة من الخطورة لتكوين ذلك الظرف وتطبيقا للمقوية — وخلص الى اعتبار الواقعة شروعا في جنحة قبض غير معقبة عليها طبقا للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئا في القانون مما يقتضى تصحيحه .

(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ في — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ من ١٠ ص ٤٨٢)

١٢١٢ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تكيف واقعة الدعوى التي سبق طرحها على محكمة أول درجة التكيف القانوني للصحة .

لا يتدرج في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي - وهو في معرض تحييصه للواقعة المطروحة - قد استبعد عنها جريئة التنبيد حين رأى أن تهمة النصب أكثر انطباقا عليها ، وذلك أن قضاءه في الأمر لا يعدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة وإطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المخفى به نظرا الى امتتنافه من جانب المتهم ، ولا يحرم المحكمة الاستئنافية ختها في أن ترد الواقعة - بعد تحييصها - الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني للسليم .
(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ من ٧١١)

١٢١٣ - عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة - وجوب تطبيق القانون تطبيقا صحيحا - شرط ذلك .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبهما أن تحصى الواقعة المطروحة عليهما بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليهما نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليهما . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الإنهاء أو التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستتلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المسالمة واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة ..
(الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ من ٣١٥)

١٢١٤ - دعوى جنائية - وصف التهمة - عاهة مستتية - قتل عمد .

لا يتعد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المجنى عليه على اعتبار أنه عاهة مستتية ، ما دامت قد انتهت الى التكيف الذي رفعت به الدعوى وهو القتل العمد ، واستظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجنائية ودلت على ذلك بأجلة مسانعة .

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ ص ١٢ من ١٩٨٥)

١٢١٥ - وصف التهمة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع -
ما لا يوغره - موجد مخدرة .

من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها ووصفها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المسببة التي اتخذتها المحكمة أساساً للتفسير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة المسببة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئاً . ولما كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أحرار جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الأحرار كان بقصد التعاطي ، غفرت الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأعمال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم ، فمثلاً لا تكون قد دخلت بحقه في الدفاع ، وهذا فضلاً عن أن تغيير الوصف كان في صالح الطاعن . ومن ثم يكون النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ٢٢ ص ٤٣٠)

١٢١٦ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي نسبته النيابة المسببة على الفعل المسند إلى المتهم - هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها ووصفها ووردتها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها - شرط ذلك - أن تكون الواقعة المسببة المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد - ليس للمحكمة أن تقضي بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة المسببة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها ووصفها وأن ترددها بعد تحميمها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها طالما أن الواقعة المسببة المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد ، فليس للمحكمة إذن أن تقضي بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد تعليق وقائعها

على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قتلونا للعقاب .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٨ من ١٥ ص ١٤٧) .

١٢١٧ - تعديل التهمة - ما لا يعد كذلك - مثال .

الأصل أن المحكمة لا تنتقد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هى مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة امامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة الى أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام أن الواقعة المسببة التى اتخذتها أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئاً بل نزلت بها الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للمعوبة . ولما كانت واقعة القتل العمد التى دين بها الطاعن الأول قد وجهت اليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة فإن الحكم اذ قضى بادانته عن هذه التهمة يكون صحيحاً ولا وجه لما يثار فى خصوصها من دعوى الاخلال بحق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجهة اليه فى امر الاحالة ، وكان الثابت أيضاً أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المسندة اليهم فى امر الاحالة بعد أن استبعد جريمة التجهيز وظرف سبق الاصرار لعدم ثبوتها فى حقهم قد أسس هذه الادانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصبة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصياً توافقوا على التعدى والإيذاء بضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الاعتداء بالفعل من بعضهم وهى عناصر اشتعل عليها أصلاً وصف التهمة كما دارت عليها مرافعة الدفاع بالجلسة . ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلاً فى التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه .

(الطن رقم ١٧١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ من ١٥ ص ١٨٧)

١٢١٨ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند اليهم .

من المقرر أن المحكمة لا تنتقد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هى مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً

صحيا ، دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفاع الى ذلك ، ما دام ان الواقعة المادية التي دارت على أساسها المرافعة هي لم تتمتع ، وهو ما يستدعي حتمية مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها . ولما كان قوام الوصف القانوني الصحيح الواجب التطبيق هو الواقعة عينها التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وصار إثباتها في الحكم دون خروج على حدودها أو تجاوز لنطاق عناصرها انقلاوية . وكان الرسوم الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٢ في شأن المياه الفازية ومواصلاتها انما صدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ببيع الغش والتقليد قد جاء خلوا من تقرير أية عقوبة واذا ما كانت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام هذا المرسوم هي بذاتها التي رصدتها الشوارع لارتكاب جريمة الغش التي دين بها الطاعن وفقا لأحكام المواد ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ١٣٥ لسنة ١٩٤٩ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ . ومن ثم فانه ليس في أعمال حكم القانون على وجهه الصحيح أي افتئات على الضمانات المقررة للمتهم .

(الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ١٠٧)

١٢١٩ - محكمة الاستئناف - وصف التهمة .

من المسلم به أنه وان كان الأصل ان المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة غير انها مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وان حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم الى التهمة المحسلة وان تنبئه اجلا يتيح له فرصة تقديم دفاعه ان طلب ذلك ، ويتحقق هذا التنبيه بأي كيفية تلفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد سواء اكان هذا التنبيه صريحا أو ضمنيا - ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد استجابت لحكم القانون ولم تقض ببراءة المظنون ضدهم الا بعد ان محصت الواقعة المطروحة امامها بجميع أوصافها القانونية وبعد ان عرضت للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وتالت كلمتها في مدى انطباقه على الواقعة التي رفعت بها الدعوى وهي ممارسة المظنون ضدهم الفناء في حديقة عامة ، وكان المتهمون قد تراءفوا على ضوء مذكرة النيابة فمروا انهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات في الاذاعة وطلبوا رفض استئناف النيابة وتأييد حكم المراءة ، فان ما تقونه

النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القسطن في شأن منحى الواقعة بجميع أوصافها لا يصانف محلا ..

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ من ١٦ من ١١٤)

١٢٢٠ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تسبقه النيابة على الفعل المسند الى المتهم - من واجبها منحى الواقعة المطروحة بجميع كيوها وأوصافها وتطبيق نصوص القسطن عليها تطبيقا صحيحا - ظاهرا أن الفعل المسند المكون للجريمتين واحد ، ويشترط أن تبين المحكمة للمتهم التهمة المصحلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعة عنها كاملا - مثال في جريمة هدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القلمية على شئون التنظيم .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبقه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل من واجبها أن منحى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القسطن تطبيقا صحيحا غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها . وهى مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينتها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الاتهام أو التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن هذا محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة مختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المسادبة واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة . كما لا يقدر في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التى توجه اليه ليرتب دفاعة عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة بالضائع الوقائع الضيقة بهذه التهمة التى تكون معها وجه الاتهام الحقيقى والمستندة من التحقيق الابتدائى يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المصحلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعة عنها كاملا . ولما كليت جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القلمية على شئون التنظيم . وأن كانت كل جريمة منها تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن قوام الفعل المسند المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقسطن ، فالواقعة المسادبة التى تتبل في عمل الهدم هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف التى يمكن أن تعطى لها والنمى تباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقسطن وجميعها نتائج متولدة عن هذا الفعل . وكلفت الواقعة المسادبة التى رعت بها التهمة الأولى على المطعون ضده

قد ترتب عنها جريمة هدم البناء دون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وعدم البناء دون ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم ، وكان في تولفركان الجريمة الأولى ما يقتضى - تطبيقا للمادة الخامسة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القتل ، وليس في هذا اضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساسا لهاتين الجريمتين هي بذاتها التي انتهت بها الدعوى . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة الأولى المسندة الى المتهمين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(التمن رقم ٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١ س ١٦ من ٥٢٨)

١٢٢١ - وصف التهمة الذى تسبغه النيابة العامة - تقدير المحكمة للوصف القانونى للتهمة .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ونفس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييسها الى الوصف الذى ترى هي أنه الوصف القانونى السليم - ولما كتبت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة الى الطاعن الثالث انما تكون جريمة احراز حشيش لا جلبه - ولم يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية لو اضافة عناصر جديدة تضاف عن الواقعة الأولى - ذلك بأن الجلب في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الى داخل اراضى الجمهورية فهو في مألوف القانونى الدقيق ينطوى ضمنا على عناصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة عليها وقد نفت المحكمة عن الطاعن الجلب لانعدام الدليل على مساهمته فيه وابقت شطرا من الاعمال الاخرى المسندة اليه من بدىء الأمر والتي تتمثل في نقل الشلابة التى تحوى المخدر من شركة للنقل بالقاهرة الى مسكن المتهم الثالث الأمر الذى تتوافر به - مع ثبوت علمه المؤتم - الحيازة بركبتها المادى والمعنوى للجريمة التى دائته بها - ومن ثم فان هذا التعديل لا يجاقى التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقا في اثاره دموى الاخلال بحق الدفاع - ولا تلغزم المحكمة في

هذه الحالة بتنبية المتهم أو المظلم عنه إلى ما لجرت به من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رُفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ص ٦٠٠)

١٢٢٢ - بعدم تقيد المحكمة بوصف النيابة الواقعة - شرط ذلك - عدم اتقنيه إليه لا يخل بحق الدفاع :

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى وإذا كانت الواقعة المدلّية المبينة بمر الإحالة - والتي كانت مطروحة بالجلسة - هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الغليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستيقاء ظرف سبق الأصرار والترصد المشعدين دون أن يتضمن التعديل أسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فان الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين استقرت الطاعنين مرتكبي جريمة الضرب المفضي إلى الموت لا يجافي التطبيق السليم في شيء . ولا محل لمسا يثّر المتهم من دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم والمظلم عنه إلى ما لجرت به من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رُفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٦٢)

١٢٢٣ - المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة الواقعة .

من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور - بل أن من واجبتها أن تسبغ على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح تثبتاً للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائياً بطبيعته ولئیس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني الذي ترى في

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٣٢)

١٢٢٤ - وصف التهمة - محكمة الموضوع - الإخلال بحق النفع ما لا يؤثر .

الأصل أن المحكمة لا تنتقد بالوصف القانوني الذي تسيغه التسمية العملية على الفعل المسند إلى المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم - ولما كانت الواقعة المادية المبينة بآثار الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي أضرار المخدر هي بذاتها الواقعة التي انتزعتها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادي والمعنوي - أساساً للوصف الجديد الذي دأب الطعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين استبعدت قصد الاتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بآثار الاحالة واعتبرت أن الإضرار بغير قصد الاتجار أو التعاطي ، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، ومن ثم فإنه لا يجافي التطبيق القانوني السليم في شيء - ولا يخول للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣ ص ١٧ من ١٥)

١٢٢٥ - تعديل المحكمة لوصف التهمة - لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع - شرط ذلك +

من المقرر أن المحكمة لا تنتقد بالوصف القانوني الذي تسيغه التهمة العملية على الفعل المسند إلى المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً فمن حق المحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بمعد تجميعها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم - ولما كانت الواقعة المادية المبينة بآثار الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة - وهي حيازة المخدر - هي بذاتها التي انتزعتها المحكمة أساساً للوصف الجديد الذي دأب الطاعن به دون إضافة شيء جديد إلى تلك الواقعة - بل نزلت بها - حين استبعدت قصد الاتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بآثار الاحالة - وهو الحيازة بغير قصد الاتجار أو التعاطي - ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - فإنه لا محل لما يثريه الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ ص ١٧ من ١٨)

١٢٢٦ - عدم تشيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تعطيه النسابة العامة للواقعة - من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون - بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تعطيه النسابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم - وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسامية الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد - فإذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسامية أنتى أقيمت بها الدعوى - فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك - فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التفسير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع - ومتى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة قد اتخذت من تصدد الأعمرة النارية من الطاعن الأول عنصراً من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها وتسببت في الوقت نفسه إلى هذا الطاعن أنه هو وحده المحدث لجميع إصابات المجنى عليه مع أن الواقعة التي شطبها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن إطلاق الأعمرة وأحداث تلك الإصابات من الطاعنين معاً - فإنه - في واقعة هذه الدعوى - كان يتعين على المحكمة - وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى الطاعن الثاني (وهي اشتراكه مع الطاعن الأول بطريقى التحريض والاتفاق على ارتكاب جريمة القتل العمد) ثم أدانته على هذا الأساس - أن تنبهه إلى هذا التعديل الجديد ليؤدي دفاعه فيه - ومتى كان لا يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة نبهته إلى ذلك ، فإن إجراءات المحكمة يكون قد شأبها عيب الإخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ من ١٧ ص ١٢٥٧)

١٢٢٧ - وصف التهمة - جريمة - ضرب أقصى إلى الموت - قتل - عمد - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يؤثره .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسميه النسابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد

تحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة -
 وإذا كانت الواقعة الملعنة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة
 بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا
 للوصف الجديد الذي دأب الطاعن به - وكان مرد التعديل هو استبعاد
 نية القتل دون أن يتضمن أسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف
 عن الأولى - فإن الوصف المعدل الذي نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت
 الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضي الى الموت بدلا من جريمة القتل العمد
 لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في اثارة دعوى
 الاخلال بحق الدفاع - إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحال
 بتبنيهم أو الدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف ما دام قد
 اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى -
 ومن ثم فقد انحصرت عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٣ من ١٨ من ١٩٨٠)

١٢٢٨ - وصف التهمة - نيابة عامة .

لا تنقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على
 الفعل المسند الى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف
 القانوني الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ من ١٩٦٨)

١٢٢٩ - وصف التهمة - تعوين - نقض - حالات الطعن بالنقض .

من واجب المحكمة بنص المادتين ٣٠٨ ، ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات
 الجنائية أن تنقض بمعاقبة المتهم بالمعقوبة المقررة في القوانين متى كانت
 الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثلثة قبله وتكون فعلا معلقا عليه - وهي
 مكلفة في سبيل ذلك بأن تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها
 وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا - غير مقيدة في ذلك بالوصف
 الذي نسبته النيابة - لأن المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل
 فيها - ولما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة الطعون ضده من تهمة
 الاقتناع من بيع سلعة مسمرة « بسجير بلهونت » فاسببها على أن
 السلعة موضوع الجريمة لم تخرج في جدول المواد المسمرة ألا بمقتضى
 القرار ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر بعد وقوع الفعل المسند الى المظعون
 ضده - وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المرفوعة
 به للدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيع سلعة غير مسمرة أو

غير محددة المربع بالعيس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبشرط لا نقل من خيمة جنيتها ولا تزيد على خمسين جنيتها او بلعدى هاتين العقوبتين - فان الحكم المطعون فيه لا يرضى ببراءة المتهم تقييدا منه بالوصف الذي استنبته النيابة خطأ على الفعل خلافا عن النص القانوني الواجب التطبيق - يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٨١)

١٢٢٠ - وصف التهمة - بناء - تقسيم - تطبيق - نص - المصلحة في الطعن .

من المقرر ان محكمة الموضوع لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسببه التهمة المعلقة على الفعل المسند الى المتهم - ومن واجبا ان تنص الواتمة المطروحة عليها بجميع كيومها والوصفها وان تطبق عليها نص من القانون تطبيقا صحيحا - ذلك انها وهي تشمل في الدعوى لا تقتيد بالواتمة في تطبيقها الضيق الرسوم في وصف التهمة المعلقة عليها بل انها مطلوبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة - وكل ما يلزم به في هذا النطاق هو الا تطبق المذهب من واتمة هي التي وردت بالمر الإحالة او طلب التكليف بالحضور - ولما كان الحكم المطعون فيه وان لم يعرض لجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها التي تنصلها الواتمة الجنائية المرفوعة عنها الدعوى كما وردت بأمر الأحالة - وهي انشئة تقسيم واقلة بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك - الا انه لا جدوى من النعم عليه لهذا السبب لأن اقامة البناء على أرض غير مقسمة واقلة بغير ترخيص تجعلها وحدة الفعل المبادئ وهو اقامة البناء على خلاف احكام القانون الامر الذي يستوجب - عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - توقيع العقوبة الاشد وهي المضرورة لجريمة اقامة البناء بغير ترخيص - التي دين المظنون ضده بها ومقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٢٦)

١٢٢١ - وصف التهمة - محكمة الموضوع .

من المقرر ان محكمة الموضوع لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسببه التهمة المعلقة على الفعل المسند الى المتهم - بل من واجبا ان تنص الواتمة المطروحة عليها بجميع كيومها والوصفها وان تطبق عليها (م - ٣٢)

نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً - ذلك بأنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة الجارية عليها ، بل أنها مطلوبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها لكي يتبينها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة .

(الطعن رقم ١٨٠٨ - جلسة ٢٢ في - جلسة ١٩٧٧/١٢/١١ ص ١٨ من ١٢٢٨)

١٢٢٢ - نطاق حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة وإسباغ وصف القانوني عليها .

جرى قضاء محكمة النقض في تفسير نص المادتين ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة الموضوع تكلفتها بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع مكوناتها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولها كذلك تعديل التهمة بتحويل كلياتها الاسدي ولو بإضافة الظروف المشددة التي قد يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة وتقليص العقوبة ما دامت الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقتضي به المادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه التهم ومنحة إجلال لتخصيص ثقافة إذا طلب ذلك منصوصاً للاقتضات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعاً كلياً حقيقياً لا مبدورياً ولا شكلياً أمام سلطة القضاء في التهمة بمدة أن يكون قد أحيط بها علماً وصار على بينة من أمره فيها كون أن إسباغاً بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجرته المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات القانون المبينة على تعديل نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والتهم المعلن بوجه التشكيك بالحضور أو بغير الإحالة وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسر أن سلطة التحقيق لا تقضي في مسؤولية التهم فلا يتصور أن تستبد بالتكييف النهائي لجريمتها - بل أن هذا التكييف مؤقت بطبيعته - وأن قضاء الحكم بما يتوالت لديه من الملائية وسفوية المرافعة وسواهما من الضمانات التي لا تتوالى في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كلمته هي العليا في شأن التهمة وتكييفها سواء ما استنده من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو ما يكشف عنه التحقيق الذي يجريه بجلسة المحاكمة - فإذا كللت الدعوى قد رفعت على الطاعنين الموظفين بمصلحة الضرائب بتهمة ~~الارتشاء~~ ^{الارتشاء} اعتبر ~~بأنهم~~ ^{بأنهم} ارتعائاً جنه من المشتري للسيطرة المحجوز عليها لتسهيل بيعها له بأقل من ثمنها فتبينت المحكمة من الشواهد والأدلة المطروحة على بسط البحث في للجلسة أنها استولوا على هذا المبلغ يعينه اختلاساً من ثمن السيارة

فهذا من حقها في نهم الواقع في الدعوى وتخرى حكم افتقون فيه - ولا معقب عليها فيما أرتلت ما دامت قد اختلفت تضامها على ما ينسوخه - ولا يعتبر ما أجرته المحكمة تغييرا في الواقعة بل تعديلا في التهمة بردها الى الوصف الصحيح المطلق عليها - ولما كانت المحكمة قد نبهت الطاعنين الى هذا التعديل فترافعا بلسان محليهما على لسانه دون اغتراض منهما او طلب للتجليل - غلبها لا تكون قد غلبت بهما في الدفاع - - -

(الطنن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق. ش. جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ من ٢٠ إلى ٢١)

١٢٢٢ - حق المحكمة في تعديل الوصف الذي تسببه التهمة العامة على الفعل المسند الى المتهم - نطقه - مثال .

الاصل هو ان المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي يغلبه التهمة العامة على الفعل المسند اليه بل هي مكنته بغير فرد الواقعة بصحة تجميعها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها - ما دام ان الواقعة المسندة المثبتة بلر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي انتقدتها المحكمة لاسلها للوصف الجديد - ولما كانت الواقعة المسندة الواردة بلر الاحالة - والتي كانت مطروحة بالجلسة - وهي اخذ للطنن لنفسه ولاخرين ببلغا على سبيل التهمة والاختلال بواجبات وظيفته - هي بذاتها الواقعة التي اتخذها المحكم المظنون به بعد ان تحقق من توافر مركبتها المسند والمضيق اسليا للوصف الجديد الذي دلت الطامن به - وهو اخذ عطية لاداء عمله بغير انه من اممالي وظيفته - وكان تصدى المحكمة لشروط الاختصاص وانتهؤها بناء على الوقائم الثابتة بالتحقيقات والتي كانت مطروحة للمحكمة والمناقشة بالجلسة الى ان الطامن قد زعم ان له اختصاصا حين ادعى ان مال النزاع القائم بين الشبكي وبين هيئة التلمينات الاجتماعية هو ان يعرض عليه ، هو من قبيل تجميع الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء ركن من اركان الجريمة وهو ركن الاختصاص واعطاء الواقعة وصفها القانوني التسليم بما ليس فيه اضافة ليعبر جديدا او اخذا بصورة مغايرة للصورة التي ابرست في ذهن المحكمة وبينتها في صدر حكمها - فان تسيب الحكم بالاختلال بحق الدفاع وبالتفويض لتبليبه على صورة متعارضة يكون على غير اساس .

(الطنن رقم ٩١٨ لسنة ٢٩ ق. - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٠ إلى ٢١)

١٢٢٣ - تعديل وصف الجريمة بتقدير القاضي - اثره - صحته

منى كل مرد التعديل في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة

— هو قصره على المبلغ المخفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ كله الذى تظاهر الموظف بطلبه وبغير أن يتضمن التصديق اسناد واقعة مالية أو اضلحة عناصر جديدة الى الواقعة المسادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة — وهى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا لقضائه بالادانة — فانه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع — اذ المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتقبيبه انهم أو المدافع عنه الى ما لجرته من تعديل فى الوصف .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٦ فى — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ١٤١٩)

١٢٣٥ — نطق بحق المحكمة فى تعديل وصف التهمة — مثال فى تعديل الوصف من ادارة محل عمومي بدون ترخيص الى ادارة محل عمومي بدون إذن خاص .

من واجب المحكمة بنفس المادتين ٢٠٤ / ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان تقضى بجماعية المتهم بالعقوبة المقررة فى القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون غملا محتملا عليه — وهى مكلفة فى سبيل ذلك بان تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع مكوناتها ولوصفها وان تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تنسبه النيابة لان المحكمة هى وحدها صاحبة الولاية فى انفصل فيها — ولما كان يبين من الاطلاع على المرفوعات انه اسند السى المطعون ضده فى محضر ضبط الواقعة انه ادار محل « مطعم » بغير إذن خاص — مخالفا بذلك نص المادة ١٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الا ان النيابة العامة اسبغت خطأ على الواقعة — وصف انه ادار محلا بدون ترخيص — وكانت المادة ١٢ من القانون مسالف الذكر تنص على انه « لا يجوز لاي شخص أن يستقل محلا عاما أو أن يجعل مديرا له أو مشرعا على اعماله الا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك » — فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده تنقيدا منه بالوصف الذى اسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتا عن النص القانونى الواجب التطبيق ودون ان يبنى باستجلاء ما اذا كان المتهم قد حصل على ترخيص خاص باستقلال المحل من عدمه — توصلنا الى رد الواقعة الى وصفها القانونى الصحيح يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ فى — جلسة ١٩٧٠/٦/٧ من ٢١ من ١٨١٥)

١٢٣٦ هـ لا تنقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ولها أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسادية المبينة بأمر الإحالة والتسليم كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها التي أخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .

من المقرر قانونا أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بمصدق تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها التي أخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد — ومتى كانت الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعن أعلن بالقول والتهديد موظفين عاملين أثناء تواجدهم بهيئة للفتيش عليه ولذلك السبب وهي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة إذ أسند فيه إلى الطاعن المذكور أنه يستعمل التهديد مع هؤلاء الموظفين بأن اشهر سكيناً مهدداً من يقترب منه بالإيذاء — لهذا التهديد — الذي أسفدت عليه اننيابة العامة أن الطاعن استعمله لحمل الموظفين للذكورين بضرر حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم ينطوي على اهانة لهؤلاء المجنى عليهم لأن الاهانة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تكون بالإشارة أو القول أو التهديد — ومن ثم يبين أن جوهر الواقعة المسادية المبينة بأمر الإحالة هو بذاته جوهر الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد — ومن ثم فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع .

بالطن رقم ٦٨٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٧ ص ٢٢ من ١١٩١

١٢٣٧ هـ — عدم تنقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم .

(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٦ ص ٢٢ من ١٤٢٥)

١٢٢٨ - اتصال محكمة ثاني درجة بالدعوى - مقيد بالواقعة التي طرحت على محكمة أول درجة - بحق المحكمة في تعديل وصف التهمة - مشروط ألا يكون من شأنه الصداك تغير في أساس الدعوى نفسه .

من المقرر أن المحكمة وإن صح لها ألا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته - وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم - ألا أنه ليس لها أن تحدث تغييراً في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة .

(اللمن رقم ٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ من ١٥٢٤)

١٢٢٩ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة على الفعل - حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني بالسليم الذي ترى انطباقه - أخذها الطاعن بالقدر المتيقن في حقه واعتباره مرتكباً لجريمة الضرب البسيط بدلاً من القتل العمد الذي رفعت به الدعوى - لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تنبه المحكمة التهم أو المدافع إلى ما أجرته من تعديل الوصف في هذه الحالة .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة . وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي ذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو استبعاد نية القتل وعدم اطمئنان المحكمة إلى أن الطاعن هو محدث الطعنة التي أودت بحياة المجنى عليه فأخذت هذا الطاعن بالقدر المتيقن في حقه دون أن يتضمن التعديل إسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف من الأولى فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب البسيط بدلاً من القتل العمد لا يجاني التطبيق السليم في شيء ولا يعطى هذا الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة بتبنيته التهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل الوصف ما دامت قد اقتصررت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى وأخذته بالقدر المتيقن في حقه ومن ثم فقد انصرفت عن الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

(اللمن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧١ ص ٢٢ من ١٧٤٦)

١٢٤٠ - عدم تنقيد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند الي المتهم .
حقها في أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف القانوني السليم طالما لم
يتضمن تعديلها اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة - استبعاد
المحكمة قصد الاتجار وادانتها الطاعن باعتباره احراره للمخدر مجردا عن اى
من قصدى الاتجار او التعاطى تطبيق سليم .

الاصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف الذى تسبفه النيابة العامة
على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من
شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى
الوصف القانوني السليم . واذ كانت الواقعة الملحة المبينة بلمر الاحالة
والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احرار
الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا
للوصف الجديد الذى دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم تيسام
الدليل على كوافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا . القصد باعتباره
ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن اسناد واقعة ملحة او اضافة عناصر
جديدة تخطف من الاولى فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق
حين اعيرت احرار الطاعن للمخدر مجردا عن اى من قصدى الاتجار او
التعاطى انما هو تطبيق سليم للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكانة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣٦٦/١٢/٢٦ ص ٢٢ ص ٨١١)

١٢٤١ - مدى تنقيد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذى تسبفه
النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذى تسبفه
النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحصى الواقعة
المطروحة بجميع كيوفها ووصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا
صحيحا ذلك انها وهى تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق
المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها ، بل انها مطالبة بالنظر في الواقصة
الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الاوراق ومن
التحقيق الذى تجريه في الجلسة ، وكل ما تلزم به هو الا تعاقب المتهم
عن واقعة غير التى وردت بالمر الاحالة او طلب التكييف بالحضور ، ومتى كانت
النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على المظنون ضده بوصف اته
عرض للبيع خبزا مفسوشا على النحو المبين بالحضر مع علمه بذلك
وطليت معاقبته طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية
وتنظيم تداولها . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر - وهو يقضى

بالبراءة — على القول بأن « الردة عنصر من العناصر الداخلة في تركيب الخبز وأن رغف الخبز على الردة مهما كلفت خسوفتها لا تفقد الخبز خواصه الطبيعية » دون أن ينظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — الخامس باستخراج النقيق وصناعة الخبز — على الواقعة المادية ذاتها وهي استعمال ردة غير مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في القرار فلهذا يكون قد خالف القانون ومخطئا في تطبيقه بما يوجب نقضه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ عليها فلهذا يتمين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ في — جلسة ١٩٧٢/٢/١ من ٢٢ ص ١١٧)

١٢٤٢ — النعي حول الوصف القانوني للتهمة الأولى — الشروع في القتل — لا يجدى — ما دام أن فعل الاعتداء هو بذاته قوام جنسية والتعمدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات موضوع التهمة الثانية — وما دام أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعلقت المتهم بالمعقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية .

لا جدوى من النعي حول حقيقة الوصف القانوني لتهمة الشروع في القتل ما دام أن فعل الاعتداء فيها أيا ما كان وصفه هو بذاته قوام جنسية التعمدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون مكانة المخدرات موضوع التهمة الثانية ، وطالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون المعقوبات بالنسبة إلى الجريمتين وعاقبت المظنون ضد المعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الثانية .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٢ في — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٢ ص ٣٦٩)

١٢٤٣ — عدم نفي المحكمة بوصف النيابة للتمتع المسند إلى المتهم — حقيا في تعديله إلى الوصف القانوني السليم — تعديل وصف التهمة من عامة مستديمة إلى ضرب زانت مدة علاجه على عشرين يوما — عدم تنبيهه المتهم إلى ذلك التعديل — لا أخلل فيه بحق النفع لأن التعديل لم يتضمن اسناد واقعة مادية أو إضافة لعناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رُفعت بها الدعوى .

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسميه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن تسرد

الواقعة بعد تحييصها الى الوصف الذى ترى هى انه الوصف القانونى السليم .

واذ كانت الواقعة المسلحة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة - تهمة الضرب الذى تخلفت عنه عاهة مستتبية - هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به - الضرب الذى زادت مدة علاجه على عشرين يوما - وكان مجبر التعديل هو عدم قيام الدليل على ان العلة المستتبية التى وجدت بالمجنى عليه قد حدثت نتيجة اعتداء الطاعن عليه ولم يتضمن ذلك التعديل استناد واقعة مادية او اضافة عناصر اخرى تخلف عن الاولى مما لا يعطى الطاعن حقا فى اثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم تنبيهه الى ذلك التعديل - لان المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبنيهم او المدافع عنه الى ما اجرته من تعديل فى الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ من ١٩٧٢)

١٢٤٤ - محكمة الموضوع - حقا فى رد الواقعة الى الوصف القانونى السليم - استبعاد المحكمة قصد الاتجار بن واقعة احرار المخدر المبينة بأمر الاحالة لا يخول الطاعن اثارة دعوى بطلان الاجراءات او الاخلال بحق الدفاع - علة ذلك ؟ دفعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت اليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .

الاصل ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العلية على الفعل المسند الى المتهم متى رأت ان ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف الذى ترى هى انه الوصف القانونى السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهى احرار المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه - بعد ان تحقق من ركنيها المادى والمعنوى - اساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به دون ان تضيف اليها المحكمة شيئا جديدا بل نزلت بها - حين استبعدت قصد الاتجار - الى وصف اخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واعتبرت ان الاحراز بغير قصد الاتجار او التعاطى ولم يتضمن هذا التعديل اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة تخلف عن الواقعة الاولى ، فان ذلك لا يخول الطاعن اثارة دعوى بطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع لان دفعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة

الجريمة التي نزلت اليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها ، ويكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ ص ٢٣ من ١٢٢٢)

١٢٤٥ - تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ ليس مجرد تغير في الوصف تلك اجراءه عملا بالمادة ٣٠٨ اجراءات - هو تعديل في التهمة نفسها يستل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ - وجوب ثقت نظر الدفاع الى هذا التعديل والا كان للحكم مشوب بالبطالان - لا يؤثر في ذلك تضمن واقعة الدفاع ان الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون ان يكون على بينة من عناصر الاهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .

التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الاعمال المسندة الى الطاعن في امر الاحالة مما تلك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل في التهمة نفسها يستل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في امر الاحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما يطمئن معه على المحكمة ان ثقت نظر الدفاع الى ذلك التعديل وهي اذ لم تعمل فان حكمها يكون مشوب بالبطالان . ولا يؤثر في ذلك ان يكون الدفاع قال في مرافعته « ان القضية ليست قضية قتل عمد كما وصفت وان المتهم يُميد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ » . لان هذا القول صدر منه دون ان يكون على بينة من عناصر الاهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها . ومن ثم يطمئن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٧ ص ٢٢ من ١٢٢٢)

١٢٤٦ - محكمة الموضوع - عدم تقيدها بالوصف الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند للتهمة .

من المقرر ان محكمة الموضوع لا تقتيد بالوصف الذي نسبته النيابة العامة للفعل المسند الى المتهم بل واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك انها وهي تفصل في الدعوى غير متيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تتبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ ص ٢٤ من ١٢٩٢)

١٢٢٧ - لا يجوز للمحكمة تغير التهمة المرفوع بها الدعوى -
لها ان ترد التفاصيل الى صورتها الصحيحة - جريمة الخطف بالتحويل
يستوى فيها ارتكاب الجاني الخطف بنفسه او بواسطة غيره .

انه وان كان لا يجوز للمحكمة ان تغير في التهمة بان تسند الى المتهم
افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، الا ان التغير المحطور هو
الذي يقع في الاعمال المؤسسة عليها التهمة . لما التوصلات التي يكون
الفرض من ذكرها في بيان التهمة هو ان يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية
ارتكاب الجريمة ، فان للمحكمة ان تردّها الى صورتها الصحيحة ما دامت
فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها امر الاحالة. والتي
كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم ان ينسب الى الطاعن
ارتكابه فعل الخطف بنفسه خلافا لما جاء بلر الاحالة من ارتكابه التعمّل
بواسطة غيره ما دام الحكم لا يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل
وهي تهمة الخطف بالتحويل ، وما دام يحق للمحكمة ان تستبين الصورة
الصحيحة التي وقع بها الحادث اخذاً من كافة ظروف الدعوى واخذلتها
المطروحة والتي دارت عليها المرافعة اذ ان الطاعن لم يسأل في النتيجة وبغض
النظر عن الوسيلة الا عن جريمة الخطف بالتحويل التي كانت معروضة على
بساط البحث وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٨٨ من قانون
انقويات التي يستوى فيها ان يرتكب الجاني الخطف بنفسه او بواسطة
غيره . ومن ثم فان المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل
الذي تم في الدعوى .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ من ٢٤ ص ١٢٠١)

١٢٤٨ - محكمة موضوع - وظيفتها - عدم نقيدها بالوصف القانوني
الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند للمتهم - مخالفة ذلك - نزهه .

من المقرر ان محكمة الموضوع مكلفة بان تحصى الواقعة المطروحة
امامها بجميع كيونها ووصفاتها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً
صحياً دون ان تنقيده بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند الى المتهم . ولا يقدر في هذا ان حق الدفاع يقضى بان تعين
للمتهم التهمة التي توجه اليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بان حق المحكمة في
تعديل التهمة في اثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨
من قانون الاجراءات وهو ان تبين للمتهم (التهمة المعلقة وتتيح له فرصة
تقديم دفاعه عنها كاملاً ، ومن ثم فان الحكم المضمن فيه اذ اغفل افعال نص
المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم
تداولها ولم يفصل في الدعوى على هذا الاساس وينزل عليها حكم القانون
يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما ينمى عنه أن يكون مع النقض الإحالة .

[الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ من ٢٤ ص ١٢٤٢]

١٢٤٩ - محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل - واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا - كل ما تفرم به إلا نطقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبيق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطقتها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تفرم به هو إلا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور .

[الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٤ من ٢٤ ص ٩٠٤]

١٢٥٠ - عدم تعديل المحكمة لوصف التهمة المرفوع بها الدعوى الجنائية وتعديلها لمادة العقاب - أترم .

إذا كان الثابت أن المحكمة لم تجر أي تعديل في صدد وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بل كان التعديل الذي أجرى في صدد مواد القانون فقط بتطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات بدلا من المادة ١١٢ مكرر من القانون المذكور وهو النص القانوني الصحيح المنطبق على واقعة الدعوى - مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع - فإن تعييب الحكم بأنه انطوى على إخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

[الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ من ٢٤ ص ١٠٩٨]

١٢٥١ - وصف التهمة - محكمة الموضوع - حريتها .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تحييص الواقعة

المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وإن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطقتها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطلوبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تتبين من مناصرها المطروحة عليها وفي التحقيق الذي تجريه بالجلسة .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ من ٢٦ ص ٢٢١)

١٢٥٢ - عدم تنقيد المحاكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم .

الأصل أن المحاكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحاكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١ من ٢٦ ص ٤٧١)

١٢٥٣ - محكمة الموضوع - غير مقيدة بالوصف الذي ترفع به الدعوى - عليها تبين حقيقة الواقعة المطروحة وإن تسبغ عليها الوصف الصحيح - بخلاف ذلك - خطأ في القانون .

من المقرر أن محاكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وإن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطقتها المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطلوبة بالنظر إلى الواقعة الجنائية كما رغمت بها للدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٦ من ٢٧ ص ٨٢)

١٢٥٤ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة - حده - لا تعاقب المتهم عن واقعة غير المطروحة عليها .

من المقرر أن محاكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني المسبب على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون التي تحكمها تطبيقاً صحيحاً وكل ما يلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير تلك التي وردت بآثار الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور .

(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ من ٢٧ ص ٢١٠)

١٢٥٥ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف المسبغ على الواقعة -
حقها في ردها إلى الوصف القانوني السليم - حد ذلك - استبعاد المحكمة
لطرف العود من وصف الواقعة - لا يستوجب لفت نظر الدفاع عن المتهم .

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد
تحصيلها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما
كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة -
وهي اختفاء الأشياء المتصلة من جريمة السرقة - هي بذاتها الواقعة
التي اتخذها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق ركنها المادي
والمعنوي - أساساً للوصف الجديد الذي دان به دون أن تضيف إليها
المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين استبعدت ظروف العود -
إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت الواقعة جنحة
أخف من سرقات مجردة من أي ظرف مشدد ، ولم يتضمن هذا التعديل
أسناد واقعة مادية أو أصناف عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ،
فإن ذلك لا يخلو للمطاع إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في
الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها
المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .

(الطن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥) في جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ ص ١١٥)

١٢٥٦ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه
النيابة على الفعل المبني إلى المتهم ، عليها أن تنجي الواقعة المطروحة
عليها بكافة كيونها وأوصافها وأن تطبق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً -
كون الواقعة المادية التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان
للمتهم به هي بذاتها الواقع التي رفعت بها الدعوى وطرحت بالجلسة -
دون إضافة جديدين إليها - لا يستاهل لفت نظر الدفاع - مثال - .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحصيل
الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها ، وأن تطبق عليها
نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك
ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة
هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به ،
دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال في الدعوى
المطروحة - إذ يوجب القانون على المحكمة أن تطبق نصوص القانون
تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المطروحة ، كما صار أثبتتها في الحكم وليس
في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم .

(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١ من ٢٢ ص ٢٤٠)

١٢٥٧ - وصف التهمة - محكمة الموضوع - سلطتها في تعديل تاريخ الحدث دون لفت نظر الدفاع .

لما كان ما انتهى اليه الحكم من رد تاريخ الحدث الى الوقت الذي اطمأن الى وقوع الاختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصته المحكمة من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا في كيانها المادي ملا يعد ذلك في حكم القاتلون تعديلا في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع اليه ليرافع على أساسه ، به يصح اجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(اللمن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢ ص ٢٨ ص ١٥)

١٢٥٨ - وصف التهمة - محكمة الموضوع - سلطتها في تعديل وصف التهمة - مدى هذه السلطة .

لما يكن بين من الاطّلاع على الاوراق ان التهمة للعامة اتهمت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف انه بصفته موظفا عموميا من الائتاء على الودائع « أمين مخزن المهددة بمضغ حربي ٨١ » استولى بغير حق على مال للدولة هو الزنوج المبينة بالحضر والملوكة للجمعية التعاونية والمسلمة اليه بسبب وتلفيته ، وطلبت من قضاء الاحالة اخلاله الى محكمة الجنايات . واذ احيل الطاعن بهذا الوصف ، قضت المحكمة بإدانته من ذات الفعل بوصف أنه « بصفته موظفا عموميا ومن الائتاء على الودائع » مساعد أمين مخزن بالمضغ الحربي ٨١ « اختلص كمية السلوان والبنزين البالغ قيمتها ١٠١٢ ج و ٧ م والمسيطة اليه بسببه وظيفته وبصفته أميناً عليها » . ولما كان الاصل ان المحكمة لا تقتيد بالوصف للقائض الذي تنسبه للكتابة المسبلة على الفعل للسند الى التهم ، بل هي مكلفة بتحييم الواقعة المطروحة بجنب كيوها وأوصافها ، وان تطبق عليها نصوص للقانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلفت نظرها للدفاع التي ذلك ، لهدام ان الواقعة المسامية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي صدر به للمتهم ، دون أن تضيف اليها المحكمة شيئا - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - اذ يوجب القاتلون على المحكمة أن تطبق القاتلون تطبيقا صحيحا على الواقعة المطروحة كما صار أثباتها في الحكم وليس في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم .

(اللمن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢ ص ٢٨ ص ١٥)

١٢٥٩ - سلطة محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة .

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة الصلبة على الفعل المسند إلى المتهم .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٦)

١٢٦٠ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة .

الأصل أن المحكمة لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العلنية على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تصديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥٢٠)

١٢٦١ - سلطة المحكمة في تعديل وصف التهمة - الإخلال بحق

الدفاع - ما لا يفره .

الأصل أن المحكمة لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة الضامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، دون حاجة إلى أن تلتفت نظراً للدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المساداة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بقاها الواقعة التي اتخذها الحكم اسماً للوصف الذي دأن المتهم به ، دون أن تضيقه إليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن بإيخال متهم آخر مجهول دون لفت نظره إلى ذلك . وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة - وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة - وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغاير فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القسانون تغييراً لوصف التهمة المجل بها الطاعن - بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة لئلا يترافع على أسسه ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم لاخلاقه بحق الدفاع يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ ص ٦٠٤)

١٢٦٢ - جنحة سرقة - عقوبة - عدم اختصاص - خطأ في تطبيق القانون .

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني ، الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة الممسدة إلى المذهب ، ولكن من واجبها أن تبحر في الواقعة المطروحة على جميع كيونها وطوائفها وأن تطبق عليها القوانين تطبيقاً صحيحاً - وكانت الواقعة المطروحة على محكمة الجنيت - دون إجراء تحقيق فيها بالجلسة - تعد من بعد أعمال القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ - جنحة سرقة ملاب عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات - قد كل على المحكمة - محكمة الجنيت - أن تحكم بعدم اختصاصها بتطبيق الدموي وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً بنظرها - لما وهي ولم تمل وتصلت في موضوعها وانزلت على المظنون مدة عقوبة الجنيت فلما تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٣٨٨/٥/١٥ من ٢٩ من ١٤١٦)

١٢٦٢ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف القضية - هذه : التزم للواقعة المسجلة الجنية بلير الإحالة - مثال في مواد مخدرة .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تصفه النيابة العامة على العمل المسند إلى المذهب ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بل مبدئياً وفي من خطئه أن يضع المحكمة من تعديله حتى رأت أن يورد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف القانوني السليم ، وإذا كانت الواقعة الممسدة الجنية بلير الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احرار الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المظنون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دأب المظنون به - وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار الذي كان مستلزماً لهذا القصد باعتباره طرفاً مشدداً العقوبة - دون أن يتحقق التعديل استناداً ولقمة بلدية أو إضافة منظر جديدة تختلف عن الأولى - فإن الوصف الذي نزلت عليه المحكمة في هذا النطاق حين اعثرت احرار المظنون للبحر مجرداً عن أي من تصدي الاتجار أو التصنل - لما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يستلزم أعمال المادة ٢٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن احرار مجرد من أي من القصدتين اللتين عليهما أن تستظهر أيهما وتقيم على فواررة الكليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المسجلة المطروحة عليها .

(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ في - جلسة ١٣٧٦/٢/١٨ من ٢٠ من ١٣٧٦)

الفرع الثاني

بالنسبة لمحكمة الجنايات

١٩٦٤ - حق محكمة الجنايات في أن تعطى لذات الأعمال المسندة في أمر الإحالة وصفا تحتله قانونا غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة

ان المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تبيح للتحكينة بدون تعديل في التهمة على الطريقة المدونة بالمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من ذلك القانون أن تغير في حكمها بالمعقوبة وصف الأعمال المسندة للمتهم إلا في حدود المادة ٣٢ من القانون نفسه أي أن تعطى لذات الأعمال المسندة في أمر الإحالة وصفا تحتله قانونا غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة - فإذا كانت الأعمال المسندة الى المتهم في أمر الإحالة لا تحتل أي وصف آخر غير وصف الاشتراك في الجريمة ولا يمكن بوجه من الوجوه أن توصف بقها عمل أصلي فمن الخطأ أن تصفها المحكمة بأنها قتل أصلي ووصفها كذلك مخل بحق الدفاع مبطل للحكم - ولا يعني أن تقول في حكمها « انه وإن كانت التهمة الموجهة الى المتهم الثاني هي تهمة الاشتراك في جريمة القتل بطريق الاتفاق والمساعدة والتواجد في محل الحادثة مع الفاعل الأصلي حسب وصف النيابة وهذه الأعمال هي مشاركة في الجريمة تدعى بالتكتم بها الى مرتبة المرتكب لها Coauteur وقد تناول الدفاع كل هذه النقطه ولذلك فتعديل الوصف بالشكل الذي رآته المحكمة لم يخل بدفاع المتهم » - لا يعني هذا القول لأنه غير قانوني اذ الصلح الذي تؤخذ منها الأوصاف القانونية للجرائم لا تحتل أن يكون فيها تقريب ومداينة .

(الجلسة رقم ٩٩ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٢٢/١/٢٢)

١٩٦٥ - حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة مقيس بالواقعة المينة في أمر الإحالة .

ان حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة مقيس بالواقعة المينة في أمر الإحالة بحيث لا يجوز لها عند التعديل أن تستند الى المتهم وقائع جديدة غير ما يكون متصلا بذلك الواقعة .

(الجلسة رقم ١٣٨ لسنة ١٢ في - جلسة ١٩٢٢/٥/١٨)

١٩٦٦ - حق محكمة الجنايات في العدول عن الوصف الذي وجهته الى المتهم وإدائته بالوصف الذي أحيل به اليها .

إذا كانت التهمة التي أحيل بها المتهم الى محكمة الجنايات هي أحداثه

عامة بالمجنى عليه - ثم في انتشاء نظير الدعوى وجهت اليه المحكمة تهمة الاشتراك مع آخر في ضرب المجنى عليه ضربا نزلت عنه الصاعقة - ثم ادانته في التهمة التي أحيل بها اليها وفكرت في حكمها واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها ولوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده - فانه لا يصح أن ينمى عليها أنها لم تتعرض الى تهمة الاشتراك التي وجهتها اليه أثناء نظر الدعوى - اذ ذلك منها يحمل على أنه أنه كان من قبيل الاحتياط فقط - وما دامت هي بعد سماعها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها قد انتهت الى عده فاعلا للجناية فإن التعميل الاحتياطي لا يبقى له محل ولا يكون له من مقتضى .

(الطنن رقم ٣٠٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/٢٩)

١٢٦٧ - حق محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة لثفت نظر الدفاع ما دام حسنا التعميل لا يعدو وصف الوقائع المسندة الى المتهم وليس فيه اسناد تهمة عقوبتها اشد .

لمحكمة الجنائيات ان تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة لثفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة الى المتهم وليس فيه اسناد تهمة عقوبتها اشد من تلك الواردة بأمر الاحالة .

(الطنن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٤١/٦/٤)

١٢٦٨ - حق محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة باسقاط بعض عناصرها واطراح بعض ظروفها دون لثفت نظر الدفاع ما دامت الواقعة المسندة اليها المبنية بأمر الاحالة هي التي اتخذتها المحكمة اساسا للوصف الجديد .

لا تثير على المحكمة في تعديل وصف التهمة باسقاط بعض عناصرها واطراح بعض ظروفها دون لثفت نظر الدفاع الى ذلك ما دامت الواقعة المسندة اليها المبنية المحكمة في حكمها اساسا للوصف الجديد الذي أخذت به منهم هي نفس الواقعة المبنية بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة على أساسها دون أن تضيف اليها شيئا .

(الطنن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١)

١٢٦٩ - حق محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة بانسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون أن تحت نظر الدفاع ما دامت الواقعة المسماة الميينة بلبر الاحالة هي التي اتخذتها المحكمة لسلسلة الوصف الجديد .

إذا رغبت الدعوى على المتهمين باعتبارهما شريكين بطريق الاتفاق والمساعدة في القتل الممدوح سبق الإصرار والترصد فاعتبرت المحكمة فاعلين في الجريمة المذكورة وتبين من الحكم أن الواقعة المسماة التي اتخذتها المحكمة لسلسلة الوصف الجديد الذي أخذت به المتهمين هي ذات الواقعة الميينة بلبر الاحالة والتي كلفت مطروحة بالجلسة دون أن يتضمن التفسير واقعة جديدة ودون أن تضيف إليها شيئاً ، فإن المحكمة لا تكون قد أخذت بحق المتهمين في الدفاع ولا تكون ملزمة بلغت نظره إلى هذا التعديل .
(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٩)

١٢٧٠ - حق محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة بانسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون أن تحت نظر الدفاع ما دامت الواقعة المسماة الميينة بلبر الاحالة هي التي اتخذتها المحكمة لسلسلة الوصف الجديد .

إذا كانت المحكمة حين أخذت المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذي اتهمته به النيابة للاعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها لم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المسماة الميينة بلبر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها فإن المحكمة إذا لم تلت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أخذت بدفعه .
(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٩)

الفرع الثالث

بالتنسبة لغرفة الاتهام

١٢٧١ - سلطة غرفة الاتهام في تكيف الجريمة المطروحة عليها وتعديل وصف التهمة دون طلب من سلطة الاتهام .

له يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكيف الجريمة المطروحة لنظرها وأحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى بغير طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أي تعديل في هذا الوصف .
(الظمن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ ص ٢٧١)

١٢٧٢ - سلطة غرفة الاتهام في تكيف الجريمة المطروحة عليها وتعديل وصف التهمة دون طلب من سلطة الاتهام .

مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لفسرفة الاتهام أن تكيف الواقعة المعروضة عليها التكيف الذي تراه مطابقاً للقانون وأن تسبغ عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات - ما دامت الواقعة تحتل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها .
(الظمن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ في - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١١ ص ٧٠٢)
(الظمن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ ص ٢٧١)

الفرع الرابع

بالتنسبة للنيابة العامة

١٢٧٣ - سلطة النيابة في أن تبدى لغرفة الاتهام ما تراه بشأن أوصاف المعطى للتهمة المسندة للتهمة .

من المقرر أن للنيابة العامة حق إبداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة ب مباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى التهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة .

(الظمن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ ص ٢٧١)

١٢٧٤ - وصف التهمة الملباة بالتهمة - غير نهائي - مؤدى ذلك .

الأصل أن المحاكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بل امر الإحالة أو ب ورقة التكليف بالتحقيق بل أن من واجبه أن يطلع على الواقعة المطروحة عليها ويصحبها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف التهمة هو انصراح من وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحاكمة من تصديقه متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا يتصرف إلى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحاكمة تشبيه المتهم أو المدافع عنه إليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى فنفي عاين السرعة وعقاب الطامع (المتهم) على صورة أخرى من الخطأ استبداه من جماع الأدلة والمفاسد المطروحة أمام المحاكمة على بساط البحث فإنه لم يتمد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها . بتحويل كيان الواقعة وبنيانها القانوني .

(الجلسة رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٦٦/١/٢ من ١٧ ص ١٥)

الفصل الثالث

ما لا يعتبر تغير الوصف للتهمة

١٢٧٥ - تقديم المتهم بوصف أنه سرق الخنزير بطريق الخطف وأدانتته على اعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالخنزير بعد تسلمه إياه من الجنى عليه .

إذا كانت المحكمة قد أذانت المتهم على اعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالخنزير بعد تسلمه إياه من الجنى عليه ليطلع عليه فلا يصح الاعتراض عليها بأنها عدلت الوصف المرفوعة به للدعوى وهو أنه سرق الخنزير بطريق الخطف إذ أن مؤدى الوصفين واحد .

(الظن رقم ٨٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٣١٢/٨)

١٢٧٦ - مصابقة المتهم في جريمة التلبس على أساس ما تبينته المحكمة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع اضرازا بغلامه الذي ثبت أنه المالك للمحجوزات في حين أن الدعوى رفعت باختلاسه الأشياء المحجوز عليها لصالح الحاجزة مع تسليمها إليه على سبيل الوديعة بصفته حارسا .

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه اختلس الأشياء المحجوز عليها لصالح الحاجزة وكانت قد سلمت إليه على مسبيل الوديعة بصفته حارسا فدلتته محكمة الدرجة الأولى على استناده بها تبينته من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع اضرازا بغلامه الذي ثبت أنه المالك للأشياء ثم لدى المحكمة الاستئنافية لم يعترض المتهم على ذلك فلا يكون له أن يتسكك أمام محكمة النقض بأن الحكم الاستئنافية قد عاقبه على ولقعة لم ترفع بها الدعوى عليه ، وعلى أن الواقع أن المحكمة لم تسند إليه واقعة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وإنما هي محصتواقعة الدعوى وربمتها إلى حقيقتها دون أن تضيف إليها شيئا جديدا - ولا تثريب عليها في ذلك .

(الظن رقم ١٢٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٣١٢/١٤)

١٢٧٧ - اعتبار المحكمة المتهم مساهما في القتل بطريق امساك الجنى عليها وتعطيل مقاومتها بعد أن كان كغيره الاطالة يعتبره مساهما في القتل بظنه الجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر .

إذا اعتبرت المحكمة المتهم مساهما في القتل بطريق امساك

ينشئ الجنى عليها وتعطيل مملوكتها بينها كان المتهم الآخر بطعنهما بالسكين بعد أن كان أمر الاحالة يعتبره مساهما في القتل بطعنه الجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر — فهذا ليس فيه تغيير أو تعديل في التهمة من شأنه الاخلال بدفاعه .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١١/٢٩)

١٢٧٨ - تعديل المحكمة لوصف التهمة من غير قصد عند سرد الوقائع متى أيدت الحكم الغيبي لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت .

إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الطاعنين بأنهما وآخر
 « لاستعملوا علامات غير مسجلة لشركة أسبرين بلير في الحالة المنصوص
 عنها في الفقرة ٥ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهم
 زوروا بيانات تجاريا للشركة المذكورة » وطلبت النيابة معاقبتهم طبقا للمادة
 ٢٤ من القانون المشار إليه وقضى غيابيا بآدانتهم في هذه التهمة — وكان
 الثالث بمحاضر جلسات المعارضة والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهم ظلت
 كما زعمت بها الدعوى دون أن يدخل عليها أى تعديل — وأن محكمة
 المعارضة في الحكم الابتدائي والمحكمة الاستئنافية في حكمها قد أجرتا مادة
 القانون التي تنطبق عليها بوصفها هذا وأن كانت محكمة المعارضة عند
 تحريرها الحكم الصادر في المعارضة ظلت — عند سرد الوقائع وما سبق أن
 تم في الدعوى — أن الطاعنين يعارضان في الحكم الصادر ضدهما لأنهما
 وآخر « زوروا علامات أسبرين لشركة بلير التي تم تسجيلها طبقا للقانون »
 — إذا كان هذا وذلك فانه إذ كان تعديل التهمة لم يصدر به طلب من
 النيابة — وكانت المحكمة في حكمها الذي أصدرته في المعارضة لم تقل بأنهما
 هي رأت إجراء أى تعديل بل اكتفت بتليد الحكم الغيبي لأسبابه وطبقت
 مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت — والمحكمة الاستئنافية
 عند نظرها الدعوى قد فصلت فيها على هذا الأساس دون أى تعديل — إذ
 كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل في التهمة — أما ما أدرج
 في حكم المعارضة على النحو المتقدم فانه لا يمكن أن يكون خطأ في التحرير
 غير مقصود من المحكمة ولم يترقب عليه أى أثر .

(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

١٢٧٩ - تقديم المتهم للمحاكمة باعتباره شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير وأدانتته باعتباره شريكا لمجهول .

إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعتباره شريكا مع آخر معلوم في

٥٢١.

جريمة التزوير - وراثة المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة وإن الذي ارتكبها مجهول - فاعتبرت المتهم شريكا لهذا المجهول - فليس في هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكو منه المتهم .
(الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٢/٢٩)

١٢٨٠ - قول المحكمة أن المتهم كان يسير بسرعة لذا تكن وجه الخطأ المسند إليه أن الحادث نشأ عن أهمله وعدم احتياطه وعدم اتباعه للوائح بأن قلا السيارة على يسار الطريق .

إذا كان وجه الخطأ المسند الى المتهم هو أن الحادث نشأ من أهمله وعدم احتياطه وعدم اتباعه للوائح بأن قلا سيارته على يسار الطريق ، وكانت المحكمة في حكمها بإدائته - وهي في صدد بيان ظروف الحالة التي كان يسير فيها والتي نجم عنها بحسب هذه الظروف قتل الجاني عليه - قد قالت أنه كان يسير بسرعة فذلك لا يعد تعديلا في التهمة .
(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

١٢٨١ - التزيد في بيان الطريقة التي حصلت بها الواقعة كما تضمنتها أمر الإحالة .

إذا كان ما انتهت إليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنتها أمر الإحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم ومن ثم فلا أخلال بحق الدفاع .
(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٥/٨)

١٢٨٢ - التزيد في بيان الطريقة التي حصلت بها الواقعة كما تضمنتها أمر الإحالة .

إذا كان ما استخلصه الحكم بعد تحييصه لواقعة الدعوى لا يعدو أن يكون تزييدا في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة الى الطامن كما تضمنها الوصف الذي أعطته النيابة لها وكما كانت معروضة على بساط البحث - وتناولها المضاءن في مرافعته - فلا يعتبر تعديلا في وصف التهمة التي اتهمت بها الدعوى الجنائية .
(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢)

١٢٨٣ - استبعاد المحكمة ظروف سبق الإصرار .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأن ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار ولم يقتصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب انضى إلى موته - فدانتهم المحكمة بهذه الجريمة ذاتها بعد أن استبعدت ظروف سبق الإصرار لعدم ثبوته في حقهم وأسست هذه الأدانة على النتيجة القانونية المستخلصة من قيام الاتفاق بينهم على ضرب المجنى عليه وبمباشرة كل منهم ضربه - فإن ذلك منها لا يعد تغييراً في الوصف القانوني للثمة .

(الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/١/١٩)

١٢٨٤ - معاقبة المتهم عن ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظروف سبق الإصرار - عدم اعتبار ذلك تغييراً لوصف التهمة أو تمديلاً لها - تنبيه الدفاع غير لازم .

إذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للثمة كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة - وأنها عاقبته في حدود حقها عن ذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استبعدت ظروف سبق الإصرار فلا محل لمسا ينعاها تغييراً في الوصف مستوجباً لتنبيه الدفاع .

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ من ٧ ص ٧١)

١٢٨٥ - تصحيح المحكمة ببيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يضرج عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع - عدم اعتباره تغييراً لوصف التهمة الحال بها المتهم .

إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة - وكانت مطروحة على بسط البحث فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة الحال بها المتهم مما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة لينتفع على أساسه بل يصح إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ من ٧ ص ٩٥)

١٢٨٦ - محكمة الجنائيات - بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشلن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة اليه في قرار الاتهام دون لفت نظر الدفاع .

لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات - بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشلن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة - وانن فاذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل الممسد مع سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لمسا ينمائه المتهم من عدم لفت الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .

(الطنن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٧٠)

١٢٨٧ - سلطة محكمة ثلثي درجة في رد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم الى تاريخ بدنها والحكم في الدعوى بما يطبق القانون - ليس في ذلك اساءة الى مركز المتهم القانوني ولا يعد تغييرا لوصف التهمة .

في وسع محكمة ثلثي درجة ان ترد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم الى تاريخ بدنها وتحكم في الدعوى بما يطبق القانون - وليس في هذا اساءة الى المركز القانوني للمتهم ولا يمس حقوقه المكتسبة بمنطوق حكم محكمة اول درجة كما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة .

(الطنن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٠٨)

١٢٨٨ - اسناد المحكمة فعل اطلاق العيار الناري الذي اصعب المجنى عليه الى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم - لا يعد اضافة واقعة جديدة او تغييرا في وصف التهمة .

اسناد المحكمة فعل اطلاق العيار الناري الذي اصعب المجنى عليه مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم - لا يعتبر اضافة لوازمة جديدة او تغييرا في الوصف مستوجبا لتبنيه الدفاع .

(الطنن رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ من ٨ ص ٢٢٦)

١٢٨٩ - اعتبار الحكم المتهم حقا للوحدات المخدرة مع ان الدعوى رفعت عليه بانه اخرها - ليس تغييرا في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتبنيه اليه .

متى كانت المحكمة قد اثبتت على المتهم بالادلة التي اوردها انه هو

صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للتجارة فيها وتوزيعها مستعينا في ذلك بزوجه - فإن المحكمة لا تكون قد أخذت بحقه في الدفاع حين اعتبرتها نزا للواد المخدرة المضبوطة مع، ان الدعوى رنعت عليه بأنه أحرزها - لأن هذا الاعتبار منها لا يعد تغييرا في الوصف القانوني للعمل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتبنيها اليه .

(الطنن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ص ١٠٠١)

١٢٩٠ - تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة لا يعد تغييرا لوصف التهمة - جواز حصوله دون لفت نظر الدفاع .

إذا انتهى الحكم الى وصف الطريقة التي تم بها الخطف بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت مبروزة على بساط البحث وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للمناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ، فان ذلك لا يعد في حكم القسانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما يصح اجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع اليه في انجلسة ليرافع على أسسه - فاذا كانت النيابة العامة اتهمت المتهمين بخطف المجنى عليه الذي لم يبلغ سنه ستة عشرة كيلة بالأكراه وحيسه في منزل مهجور بدون أمر أحد من الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بذلك وكان ذلك مصحوبا بالتهديد بالقتل والتعذيب البدنية ، فاستبعد الحكم واقعة حبس المجنى عليه وتعذيبه وتهديده الواردة بقرار الاحالة بقوله انه لا محل لاسنادها الى المتهمين في خصوص الدعوى الحالية بوصف انها جرائم مستقلة مكتفيا باعتبارها من عناصر الجريمة التي دان المتهمين بها - اذا كان ما تقدم فان النemy على الحكم لاخلاله بحق الدفاع بقوله ان المحكمة لم تنبه المتهمين أو المدافعين عنهم الى ما أجرته من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الاتهام بان دانتهم بالسادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلا من المواد ٢٨٠ و ٢٨٢/١ و ٢٨٨ التي طلبت النيابة عقابهم بها يكون غير سديد .

(الطنن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ من ١٠ ص ١٩٢)

١٢٩١ - حق المحكمة في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى بما لا يمس العقوبة المقررة دون ان يعتبر ذلك تعديلا للتهمة أو للوصف مستوجبا لفت نظر الدفاع .

يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة الموجهة في أمر الاحالة بما لا يمس العقوبة

المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لفت نظر الدفاع —
 فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بينهما أحداثا بالمصاحب
 أصابتين تخلفت عنها عامتان مستقبيلتان ويعد أن نظرت الدعوى مصدر
 الحكم بدانة الطاعن على أساس أن العائنين قد تخلفتا عن ضربة
 واحدة هي التي أحدثها الطاعن — وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه
 بترار الاتهام ، فيكون الفصل المسادى الذي دين به الطاعن قد ظل واحدا
 لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تضاف إليه جديدا — فلا تصدق
 في الوصف ولا اضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع اخلال
 بحق الدفاع .

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ من ١٠ ص ٢١٠٣٢

١٢٩٢ — وصف المحكمة التهمة — بنى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به
الدعوى : إذا لم يتضمن اضافة جديد بما ورد بغير الاحالة — مثال في
سرقة بلكراه — اثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .

إذا كانت التهمة الأولى التي أحيل بها الطاعن إلى محكمة الجنابات ،
 هي أنه مع آخرين « سرقوا النقود والساعة المينة بالحضر والمملوكة له...
 حالة كون المتهم الاول حبلًا سلاحا ظاهرا (مطواة) وكان ذلك بطريق
 الاكراه الواقع عليه ، بأن اوهوه أنهم من رجال الشرطة واستولوا بهذه
 الصفة على نقوده وساعته ، فلما طلبهم بردها ضربه الاول بمطواه في
 أذنه بينما انهال عليه باقي المتهمين بقصد شل مقاومته فتبكتوا بهذه
 الوسيلة من الاكراه من الفرار بالمسروقات ، وقد ترك الاكراه اثر
 الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي » وقد خلاص الحكم الى وصف هذه
 الواقعة بالنسبة للطاعنين بلونها : ١ — سرقا مع آخرين النقود والساعة
 المينة بالحضر لـ ... بطريق الاكراه الواقع عليه بأن اوهوه ...
 الخ — ٢ — سرقا مع آخرين النقود والساعة سالفة الذكر لـ ... حالة
 كون احدهم يحمل سلاحا (مطواة) ضربه بها ، فليس في هذا الوصف
 الجديد ما يتضمن اضافة واقعة جديدة إلى الطاعن لم يشهدها أمر الاحالة ،
 فضلا عن أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة
 اليه جميعا — بما فيهما التهمة الثانية — مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة
 واعتبرها كلها جريمة واحدة ووقع عليه العقوبة المقررة لأحد تلك
 الجرائم ، وهي جنابة السرقة ، بالاكراه ، فانه لا يكون للطاعن — من بعد —
 مصلحة في هذا الوجه من الطعن .

(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥ من ٢١ ص ١٢٦٥)

الفصل الرابع

منى يجب لفت نظر الدفاع الى تعديل الوصف

الفرع الأول

بالنسبة لاصافة واقعة جديدة

١٢٩٢ — اعتبار المحكمة المتهم شريكا لا فاعلا متى اقامت التعديل على وقائع تخالف الوقائع التي لىس عليها الاتهام الأول .

انه وان كان من حق المحكمة ان تغير وصف التهمة دون ان تلغى الدفاع فتعتبر المتهم شريكا مع انه مقدم اليها على انه فاعل أصلى الا ان ذلك مشروط بالا يكون السند في التغير وقائع أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها . فاذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة غير التي أعلن بها المتهم ان المحكمة تكون قد خالفت القانون . واذا رافعت الدعوى على المتهم باعتباره فاعلا أصليا في جريمة النصب ، وكانت الوقائع التي قام عليها اتهامه هي انه توصل الى الاستيلاء على نقود من المجنى عليه بعد ان أوهمه بوجود مسند دين غير صحيح حوله اليه وعدلت المحكمة وصف التهمة من غير تنبيه المتهم فجعلته شريكا في جريمة النصب ، واقامت التعديل الذى أجرته على وقائع تخالف الوقائع التي لىس عليها الاتهام الأول فاعتبرت ان الذى اتصل بالمجنى عليه وأوهمه بوجود السند غير الصحيح لىس هو المتهم بل هو شخص آخر وان هذا الشخص لم يحصل من المجنى عليه على نقود بل على مخالصة بجزء من دين عليه فان المحكمة بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع أخلا لا ظاهرا ويتمين نقض حكمها .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٣٩/٦/٥)

١٢٩٤ — تغير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة لا يقتضى تشبيه المتهم اذ ان التعديل قلص على استبعاد بعض الأفعال التي تنقل من جسامه الجريمة الواردة في الوصف الأصلي وهو نية القتل .

للمحكمة بمسفة عالية ان تعدل التهمة في الحكم بدون ان تكون ملزمة بلغت الدفاع كلها كان التعديل لىس من شأنه خدع المتهم او الاضرار بنفاعه . فلها ان تنزل بالجريمة المرفوعة الى اية جريمة دونها في العقاب اذا كان أساس ذلك استبعاد بعض الأفعال التي تنقل من جسامه الجريمة الواردة في الوصف الأصلي . واذا فاعلا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة شروع

في قتل ، وكانت وقائع التهمة التي اتبعتها المحكمة ، اعتيادا على الكشف الطبي الذي أشار إليه الوصف وجرت على أساسه المرافعة هي أحداث جروح بأصبع المجنى عليه ورأسه وظهره وتخلف عاهة مستديمة عنده هي بتر أصبعه المصابة ، فاستقيمت المحكمة نية القتل لدى المتهم عدم ثبوتها واعتبرت ما وقع منه جنائية أحداث عاهة مستديمة ، وعاقبته على ذلك من غير أن تنبئه الى هذا التعديل فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣٣٨/١٠/١٧)

١٢٩٥ - توجيه التهمة الى المتهم بأنه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة ورات المحكمة ادانته في جنحة ضرب المجنى عليه عمدا .

إذا كانت التهمة الموجهة في أمر الاحالة الى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد بين فيها ، على وجه التحديد ، الفعل الجنائي المنسوب اليه ارتكابه ، وهو ضربة المجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه اصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة المستديمة ، ولم يثبت لدى المحكمة ، وهي تصنع الدعوى ان اصابة الرأس المذكورة كانت من فعله فإنه يكون من المتعين عليها ان تقضي ببرأته من هذه التهمة التي أحيل اليها من أجلها لو ان توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت ان تجلحه عليها ، وتبين له الفعل الذي تستند اليه ليدلى بدفاعه فيه ، او بعبارة اخرى تعمل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الاحالة على النحو الذي ارتأته بأن توجه اليه في للجلسة الفعل الجديد بشرط الا تخرج في ذلك من دائرة الاعمال التي شملتها التحقيقات الابتدائية كما هو مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات . فإذا هي لم تفعل بل ادانت المتهم في جريمة ضربه المجنى عليه عمدا واحداً به بعض الاصابات التي لا تحتاج الى علاج أكثر من عشرين يوماً غانها تكون قد ادانته في جريمة قوامها فعل آخر غير الذي تسببت منه العاهة بالرأس ، وتكون قد عاقبته من واقعة لم تكن مطروحة امامها وفقاً للقانون ، وبذلك يكون حكمها خاطئاً .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣٤١/١/٢٢)

١٢٩٦ - تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة بموجب لفت نظر الدفاع اذ ان التعديل لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل ينصب على التهمة نفسها .

ان تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة

مستقيمة ليس مجرد تغيير في وصف الأعمال المبنية في أمر الإحالة مما تلك محكمة الجنائيات ، عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات لإجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإثبات هو تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا في انتهاء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، لأنه يتضمن واضحة جديدة غير ولتمة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة . وإثنان على المحكمة لذا رأت إجراء هذا التغيير أن توجه على المتهم تهمة أحداث العاهة المستديرة قبل أن تحكم فيها . وخصوصاً إذا كانت تهمة الشروع في القتل ليس فيها إشارة إلى العاهة المستديرة ولا إحالة إلى الأصلية التي أثبتتها الكشف الطبي .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/٢٩)

١٢٩٧ - تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة
يجب أنت نظر الدفاع أن التظليل لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة
فرعية هي ثمة القتل بل ينصب على التهمة نفسها .

إنه لما كانت التهمة في قضايا الجنائيات تحدد بالأمر الصادر من قاضي الإحالة ، وكان القانون صريحاً في أن المحكمة هي التي تحل محل تعديل وصف الأعمال المبنية في ذلك الأمر ، فهذا مؤداه أنه إذا صرحت النيابة أو المدعي بالحقوقي العينية في الجلسة بتعديل الوصف المبين في أمر الإحالة ، فإن هذا التصريح لا يعجز أن يكون طلباً من الطلبات التي تقدم في الجلسة والمحكمة - دون غيرها - القول الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الجرم الذي رمتها القانون والشروط التي بينها . وإذن فإذا كان محضر الجلسة خالياً بما يفيد أن المحكمة أثرت الوصف الذي تقيمت به النيابة في التظليل بملتبس التهمة جنائية أحداث عاهة ومن أن المتهم قد ترفع على أساس هذا الوصف فإن المحكمة تكون قد اضطرت إذاً هي نفسها غشيت المتهم بالمعقوبة على أن ما وقع منه جنائية أحداث عاهة لا شروع في قتل كما هو وارد في أمر الإحالة ، لأنها بذلك تكون قد أضافته في جريمة لم ترفع بها الدعوى عليه .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/٢٩)

١٢٩٨ - تعديل التهمة من ضرب انتهى إلى الموت إلى قتل خطأ .

إذا كان المتهم قد أخل إلى محكمة الجنائيات بتهمة ضربه المجنى عليها ضرباً لم يقصد منه قتلها ولكنه انتهى إلى موتها غفرت المحكمة التهمة وعاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعدم احتياطة وتحرزه من غير أن

تلقت الدفاع الى ذلك فانها تكون قد اخطأت باستفادها اليه واطمة لم ترد في الاحالة . وكان الواجب عليها اذا كانت تلك الواقعة وما شمله التحقيق ان تجرى هذا التعديل في الجلسة بمواجهة الدفاع — كما هو مفهوم المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات . اما ان تجرى التعديل في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى فان ذلك منها يطل حكما . لان التعديل على هذا الوجه لا يكون الا في حالة تغيير وصف الاعمال المرفوعة عنها الدعوى وما شاكل ذلك من الاحوال التي نصت عليها المادة ٤٠ .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٦/٤

١٢٩٩ - تقديم المتهم على اساس انه احدث ضربا جراس المجنى عليه وتبين للمحكمة انه لم يحدث ضربات الرأس بل احدث ضربات الظهر .

مضى كان المتهم قد قدم للمحاكمة على اساس انه احدث ضربا جراس المجنى عليه نشأت عنه عاهة ، وكان بالمجنى عليه آثار ضرب براسة نسبت الى هذا المتهم وآثار بظهوره نسبت الى شخص آخر ، ثم تبينت للمحكمة ان هذا المتهم لم يحدث ضربات الرأس بل احدث ضربات الظهر فلا يكون لها بقتضى القانون ، لاختلاف الواقعة ، ان نتيجة هذه الاضربات لو ان نفذت التهمة في الجلسة وتتيح له الفرصة لادعاء دفعه في شأنها ، اما اذا حسم اجرت هذا التعديل في الحكم في غير مواجهته ، مع ان الامر ليس بخصوص واقعة واحدة بعينها بخلاف في وصفها على حسب صحيح القنون حتى كان يجوز لها ذلك بناء على الترخيص الخاص بالواقعة بالاعتماد على حكمها يكون ممينا لمعنا نقضه .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٦/٨

١٣٠٠ - توجيه التهمة الى المتهم بأنه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة وراث المحكة ادانته في جنحة ضرب المجنى عليه عمدا .

اذا كانت للدعوى قد رفعت على المتهم جنحة ضرب المجنى عليه عمدا بمما على رأسه فلهذا به لصلبة معينة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم تشككت المحكة في نسبة هذه للواقعة اليه وانتمت للأسلوب التي ذكرتها بحكمها بأنه لا شك قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به لصابات بالرأس والاذن اليسرى ، فادانته بذلك

(م - ٣٤)

دون أن تسمح دفاعه إلا فيما يخص بالاصابة التي جاءت في الرأس ونشأت عنها العامة ، فإن حكمها يكون معينا متعينا نقضه لإبطاله على إضلال بحقوق الدفاع ، إذ كان يجب عليها أن تجرى التعديل بالجلسة في مواجهة الدفاع نريد عليه بما يراه .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٧/٣)

١٢٠١ - رفع الدعوى على المتهم بانه اشترك بطريق التهريض والاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليه ورت المحكمة ادانته في تهمة انه ضرب المجنى عليه .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بهيللدعوى على المتهم هي أنه اشترك ، بطريق التهريض والاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليه فدللت المحكمة في تهمة أنه ضرب المجنى عليه ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما دون أن تلت الدفاع إلى ذلك ، فلما تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير الواقعة التي دللت المحكمة أنهم فيها . فلتجاء هذا التعديل في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه ينطوي على بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١١/١٨)

١٢٠٢ - رفع الدعوى على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقرن بجناية خطف اتى ورت المحكمة ادانته في تهمة الاشتراك في القتل باعتبارها نتيجة محتملة لاشتراكه في جناية الخطف .

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي القتل العمد مع سبق الإصرار المقرن بجناية خطف اتى ثم ادانته المحكمة في تهمة الاشتراك في القتل باعتبارها نتيجة محتملة لاشتراكه في جناية الخطف ، ولم تتحدث في حكمها عن قيام تهمة القتل لديه ، وثبتت سبق الإصرار منه ، وقررت أنها لا تعرف على وجه التحديد من من الخاطفين هو الذي قتل المجنى عليه . فإن حكمها يكون معينا إذ كان يتعين عليها - وقد استبعدت من التهمة التي كانت موجهة إلى هذا المتهم سبق الإصرار وتميزت أن القتل وقع من مجهول من بين الخاطفين وراية أن تستبقي مسؤولية المتهم من هذه الجناية على أساس آخر من وقائع الدعوى غير وارد في الوصف الحالية به عليها - أن تلت الدفاع إلى ذلك ليقول كلمته فيه .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤)

١٣٠٣ - توجيه التهمة الى المتهم بلته ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها الماعة ورات المحكمة ادانته في جنة ضرب المجنى عليه عمدا .

اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بلته ضرب للمجنى عليه فأحدث به اصابة معينة بالذات هي التي نشأت عنها الماعة ، فلا يجوز للمحكمة أن تعاقبه في الحكم على أساس أنه وإن كان لم يثبت لديها أنه هو. دون غيره الذي أحدث تلك الاصابة فقد ثبت أنه لا شك تمد أحدث بالمجنسى عليه ضربا أعجزه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما - لا يجوز لها ذلك بل يكون عليها أن تعدل التهمة بالجلسة وتوجه على المتهم الدعوى المبنوية بالاصابات الاخرى التي قايلت عنها ، والا كان حكمها معيبا ولجلا نقضه ، اذ هي تكون في الواقع قمر لدانته بتهمه لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أصابها .

(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١٢٩/٥/١٢)

١٣٠٤ - رفع الدعوى على متهمين بأنهما اتفقا على ارتكاب حوادث السرقات ليلا وأن أولهما قتل المجنى عليه عمدا وثانيهما اشترك معه بطريق الاتفاق والمساعدة ورات المحكمة ادانة المتهمين على أساس أن الثاني قتل عمدا والاول شروع في القتل .

اذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بأنهما اتفقا على ارتكاب حوادث السرقات ليلا وأن أولهما قتل المجنى عليه عمدا وثانيهما اشترك معه بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا على سرقة المسارين وذهبا بالفتح الى الطريق يحمل كل منهما سلاحه . غتبت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذا الاتفاق الجنائي ، ثم بالجلسة فوضت النيابة للرأى للمحكمة بالنسبة الى الثاني على اعتبار أنه هو القاتل دون الاول ، فاستبعدت المحكمة تهمة الاتفاق الجنائي وقضت بادانة المتهمين على أساس أن الثاني قتل عمدا والاول شروع في القتل، فانها لا تكون قد عدلت التهمة بالجلسة من تلقاها نفسها ولا بناء على ما بدا من النيابة ، بل هي قد عدلتها في الحكم بناء على واقعة جديدة غير المرفوعة بها الدعوى على المتهم الثاني ، ولهذا يكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٧٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١٢٨/١٢/٢٠)

١٣٠٥-١٣٠٦ - كون الفعل المستدلى به في ابر الاحالة هو انه امسك بالمجنى عليه ليمكن منها آخر من ضربه ورات المحكمة ادانته على أساس انه هو الذي باثر ضرب المجنى عليه .

ان القاتون وإن اجاز لحكمة الجنائيات تعديل التهمة المبينة في ابر

الاحالة لو تشديدها الا انه تبدها في هذا بلغت الدفاع الى التفسير ليقترن على لسانه فلذا كان الفعل الذي لئسد الى المتهم في امر الاحالة هو انه لمسك بالمجنى عليه ليكن متها آخر من ضربه ، وكلفت المحكمة قد ادانته في حكمها على لسان له هو الذي بشر ضرب المجنى عليه بالعما على رله ، فلما تكون قد لئسعت ليه عملا جديدا دون ان تلقت الدفاع ويكون حكمها مبيها ولجب النقض .

(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨)

١٣٠٧ - توجيه التهمة الى المتهم بانه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العادة وركت المحكمة ادانته في جنحة ضرب المجنى عليه عمدا .

اذا كانت الدعوى قد رغمت على المتهم لحاكمته بالمادة ٢٤٠، فترة اولى من تلتون العتوبيل لانه ضرب المجنى عليه فحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عنها عاة براسه ، ونظرت الدعوى وخلصت المرافعة فيها على هذا الاساس ، ثم ركت المحكمة ازاء شيوخ الضربة التي نشأت عنها العادة بين المتهم وآخرين ان تعلقبه طبعا للمادة ٢٤١ فقرة اولى ع على اساس انه ضرب المجنى عليه الذي وجدت به عذة اصابات بالرلس والمساعد فحدث به اصابة اهجزته من لمساله مدة تزيد على العشرين يوما ، فهذا يعد تعديلا للتهمة . واذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تتبين ثبوت نسبة الاصابة التي نشأت عنها العادة الى المتهم ، وتبينت في ذات الوقت انه لا بد ضرب المجنى عليه فحدث به اصابة بالرلس ، فلذا كان يضمن عليها ان توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي ركت ان تعلقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده اليه ليدلى بضعاه بصده ، واذا هي لم تعمل ثانها تكون قد ادانته عن واقعة اخرى غير المرفوعة بها للدعوى ويتمين نقض حكمها .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/٥/٢٠)

١٣٠٨-١٣٠٩ - تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاة يوجب لفت نظر الدفاع اذ ان التعديل لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل ينصب على التهمة نفسها .

ان تغيير وصف التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاة ليس مجرد تغيير في وصف الانعمال المبنية في امر الاحالة مما تلك محدثة الجنائيل - عملا بنفس المادة ٤٠ من قانون تشكيل محلكم الجنائيلات -

أجراه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في امر الإحالة وهي الواقعة المكونة للماعة ، وأذ كان القتون لا يغول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلت الدفاع عنه إلى ذلك فإن هذا التغيير يكون أخلافا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣٠١/١٠/٢٣)

١٣١٠ - رفع الدعوى على المتهم بقتله وضع عمدا نارا في زراعته وأحدث عمدا حلا وضعه النار فيها ضررا لغيره بأن امتدت من زراعته إلى الزراعة المجاورة والملوكة لآخرين فاضلقت المحكمة إلى هذه التهمة أنه أحدث عمدا حلا وضعه النار في زراعته ضررا لغيره هم الدائنون الحاجزون إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بقتله « وضع عمدا نارا في زراعة القصب المملوك له والوجود بالفيط وقد أحدث عمدا حلا وضعه النار في هذا القصب ضررا لغيره بأن امتدت النار من قصبه إلى بقية القصب المجاور والملوك للآخرين الخ » ، فاضلقت المحكمة إلى هذه التهمة وبكون أن تلت نظر الدفاع واقعة جديدة هي أنه أحدث عمدا حلا وضعه النار في هذا القصب ضررا لغيره وهم الدائنون الحاجزون ثم أدلتها بها مانها تكون قد اختلفت بحقه في الدفاع .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣٠١/٧/١٤)

١٣١١ - رفع الدعوى على متهمين بقتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه كل منهما عيارا ناريما ورتت المحكمة أدانة أولهما في كلا الصيغتين .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بآتيهما شرعا في قتل المجنى عليه عمدا مع مسبق الإصرار بأن أطلق عليه الطاعن عيارا ناريما الخ ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريما الخ ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وانتهت إلى تبرئة المتهم الآخر وأدانة الطاعن في كلا الصيغتين دون أن تلت نظر الطاعن ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن يشملها أمر الإحالة وهي إطلاق العيار الذي أصاب المجنى عليه فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوية بعبث جوهرى يستوجب إبطال الحكم . ولا يؤثر في ذلك ما أشارت إليه المحكمة من أن التهمة المستندة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي لو تمتها عليه متى كان الواضح من حكمها أن أدانته له

بالواقعة الجديدة قد كان لها اثر في استخلاصها لثبوت نية القتل لديه بما قلته من أن هذه النية متوافرة لديه « بدليل حيله ولتصله سلاحا ناريا قتلا بطبيعته وهو بندقية وتكرار إطلاقه النار منها وهو يصوبها الى الجنى عليه في المرتين مما يؤكد رغبته في القضاء على حيله » .
(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٥١)

١٣١٦ - ١٣١٢ - تقديم المتهم وآخرين بتهمة الاشتراك في تجبير
وقعت فيه جرائم ضرب فاستبعدت المحكمة تهمة التجبير ورت أدانته في
واقعة ضرب لم توجه اليه .

إذا كانت التهمة الموجهة الى الطاعن وآخرين هي تهمة الاشتراك في تجبير مؤلف من خمسة أشخاص يحلون نصيبا توافقوا على القمى والايذاء ووقعت في هذا التجبير جرائم ضرب ، وأن الطاعن ضرب بكرًا وخلفاء ، ثلاثاً مخككة أول درجة الطاعن في تهمة التجبير وتفت ببرأته من تهمة الضرب وأدانت الآخرين في تهمة ضرب زيد وفي تهمة التجبير ، ولما استؤنف الحكم رأت المحكمة الاستئنافية عدم توافر اركان جريمة التجبير بالنسبة لجميع المتهمين ، ولكنها أدانت هذا الطاعن في ضرب زيد مع أن هذه الواقعة لم توجه اليه ولم تدع عليه المرافعة في أي من درجتي المحاكمة ، فهذا الحكم يكون باطلا بالنسبة اليه ولا يصح القول بأنه كان متهماً بالتجبير ، وأن الضرب الواقع على زيد قد وقع في هذا التجبير بما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة اليه في أي من درجتي المحاكمة ولم يدافع عن نفسه فيها » .

لما باقى المتهمين منهم ولو أنهم لم تستند اليهم ايضاً واقعة ضرب زيد إلا أنهم قد استأنفوا وليدوا دفاعهم امام المحكمة الاستئنافية بالنسبة اليها ، ولذلك فلا يكون لهم أن يطعنوا في الحكم لهذا السبب .
(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٥٢)

١٣١٤ - تقديم المتهم بلحداث اصابة وحيدة للجنى عليه سببت
وفاته ورت المحكمة استناد أحداث احدى الاصابات الأخرى التي وجدت
بالجنى عليه .

إذا كانت الاصابة الوحيدة التي لحيل الطاعن من أجلها الى محكمة الجنائيات هي أنه أحدث بالجنى عليه اصابة بالبطن سببت وفاته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الاصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن ولكنها
١ - ... (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٥٢)

باعتبارها القدر المتبقي في حقه، وعاقبته بالسادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القسائون ، ذلك لأن القدر المتبقي الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه ، وكان يتعين على المحكمة لكي تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن شبهه الى ذلك تطبيقا للسادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/١/١٢)

١٢١٥ - توجيه التهمة الى المتهم بأنه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العامة وراث المحاكمة ادانته في جنحة ضرب المجنى عليه عمدا .

مضى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بمصا على رأسه فحدث به اصابة معينة هي التي نشأت عنها العامة ، ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة اليه واقتنعت للأسباب التي أوردها في حكمها بأنه قد اشترك مع آخرين فيها وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به اصابات بالرأس وادانته بذلك دون أن تسمح دفاعه الا فيها يختص بالاصابة التي نشأت عنها العامة ، فان حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق المتهم في الدفاع ، اذ كان يتعين عليها أن تنبهه الى هذا التغيير لابداء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين واسناد واقعة جديدة اليه لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٣/١٩)

١٢١٦ - ١٢١٧ - توجيه التهمة الى المتهم بأنه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العامة وراث المحاكمة ادانته في جنحة ضرب المجنى عليه عمدا .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بإالة راضة على رأسه فحدث به اصابة معينة نشأت عنها عامة ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة اليه بقوله انه اشترك مع آخرين فيها وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به اصابات بالرأس وادانته بذلك دون أن تسمح دفاعه الا فيها يختص بالاصابة التي نشأت عنها العامة ، فان حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق المتهم في الدفاع اذ كان يتعين عليها أن تنبهه الى هذا التغيير لابداء دفاعه في شأنه

وذلك لاختلاف الواقعتين واسناد واقعة جديدة اليه لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام .

(المن رقم ٥٥٦-خنة ٢٥ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٥٥)

١٣١٨ - تقديم المتهم وآخرين بتهمة الاشتراك في تجهر وقامت فيه جرائم ضرب فاستبعدت المحكمة تهمة التجهر ورات ادانته في واقعة ضرب لم توجه اليه .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهمين بأنها اشتركوا في تجهر مؤلف من أكثر من خمسة اشخاص الفرض منه ارتكاب جرائم التعدد مع عليهم بالفرض المقصود منه . فاستبعدت المحكمة تهمة التجهر لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت المتهمين بتهمة اقتراب الذي خلف عاهة بالجنى عليها وكانت واقعة الضرب التي يدين المتهمان بها لم توجه اليها بالذات ولم تدر عليها المرافعة اتساع المحكمة ، فإن الحكم اذ قضى بادانتها فيها يكون باطلا ، ولا يصح القول بأنها كانت متهمين بالتجهر وأن الضرب الواقع على الجنى عليها قد وقع اتساع التجهر ، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجبة اليها وذلك لاختلاف الواقعتين واسناد واقعة جديدة للمتهمين لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام وكان يتعين تنبيه الدفاع الى هذا التغير .

(المن رقم ٨١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٥٥)

١٣١٩ - احالة متهم الى محكمة الجنايات بجناية الاختلاس المطبق عليها المادة ١١٢ عقوبات - استبعاد المحكمة هذه التهمة واسنادها جحة السرقة الى المتهم اذ حال لعنصر جديد في التهمة - وجوب تبينه المتهم الى هذا التغير .

إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها الى محكمة الجنايات هي جناية الاختلاس المنطبقة عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية واستندت اليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وإدخلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فإنه يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى رايه فيه قبل أن يدين بقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه الى الوصف الجديد للمرافعة على لسانه طبقا لما تقتضيه المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(المن رقم ٨١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤)

١٣٢٠-١٣٢١ - تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاعة
مستدنية - تعديل في التهمة مما يستوجب لغت نظر الدفاع إلى ذلك .

التغيير الذى تجريه المحكمة في الوصف من جنابة شروع في قتل إلى
جنابة ضرب نشأت عنه عاعة مستدنية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال
المبينة في أمر الاحالة مما تبكك محكمة الجنائيات - عملاً بنص المادة ٣٠٨
من قانون الاجراءات الجنائية - اجراءه في حكمها بغير مسبق تعديل في
التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد
واقعة فرعية وهى نية القتل بل يجاوز ذلك إلى استناد واقعة جديدة إلى
المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهى الواقعة المكونة للماعة
مما يستوجب لغت الدفاع عنه إلى ذلك .

(اللمن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ١١٩)

(اللمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ٢١١)

١٣٢٢ - تعديل التهمة من تزوير إلى الاشتراك فيه - استناد
واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة - عدم تبييه المتهم إلى
ذلك لأخلل بحق الدفاع .

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فيه ونسبت
إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الاحالة دون أن تبييه إلى هذا
التعديل كى يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم
في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الاجراءات
الجنائية .

(اللمن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧ من ٢٧١)

١٣٢٣ - مراعاة التبيية على أساس أن المتهم وحده هو محسب
اصابات الجنى عليه بسكين - مراعاة الدفاع على هذا الاساس ذاته -
تحقق فرض التسارع من تبييه الدفاع .

منى تبين أن ممثل الادعاء ترافع في جلسة المحاكمة على اساس أن
المتهم وحده الذى أحدث اصابات الجنى عليه بسكين كما ترافع محامى
المتهم على هذا الاساس ذاته فان مؤدى ذلك أن الفرض الذى توخاه
الشارع من تبييه الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن الجنى
عليه بالسكين التى رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقاً لما كشفت عنه
واقعة الدعوى إلهما ، هذا الفرض يكون قد تحقق .

(اللمن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ ص ٧ من ٢٨٢)

١٣٢٤ - ١٣٢٥ - تعديل التهمة من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بحمل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة معقمة لجنايصة سرقة بحمل سلاح دون ان تنبه المتهم الى هذا التغيير اخلال بحق الدفاع .

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية لخرى - جنائية السرقة بحمل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتلة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنبئه الى هذا التغيير - فإن المحكمة تكون قد أضلقت بهذا التعديل عنصراً جديداً لم ترفع به الدعوى هو وقوع جنائية القتل كنتيجة محتلة لجناية السرقة ويكون حكمها ميباً لاخلاله بحق الدفاع .

(اللمن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ من ١٩١٧)

١٣٢٦ - تعديل التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - تصنيه نسبته للاهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى .

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لد نظير الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على اخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الاهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(اللمن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ من ٥٧)

١٣٢٧ - استئناف المتهم الحكم الابتدائي على أساس التعديس الذي أجرته محكمة اول درجة في التهمة من تبديد الى نصب - ورود الاستئناف على التعديل الوارد به .

متى كان المتهم حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة اول درجة في التهمة من تبديد الى نصب ، فلهذا يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصفاً على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطرر به مادام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

(اللمن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢ ص ٨ من ٥٨٦)

١٢٢٨ - التخليد المحكية من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه مرات متوالية متعصراً من عكس الإثبات لتوافر نية القتل وإسنادها إلى المتهم أنه هو وحده حدث جميع طعنات الجنى عليه رغم رفع الدفوى بحدوث هذه الطعنات عن المتهم وأقر - وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل الجديد .

متى كانت المحكية تعد الثبوت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية متعصراً من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل وتيسرت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده الحدث لجميع هذه الطعنات يلجأ إلى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الحالة ورفضت بهما الدفوى تضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وأقر « فلذلك كل من يجب على المحكية وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد الواقعة الجديدة إلى المتهم ، ثم أدانته على أساسها أن تنبيه إلى هذا التحليل الجديد للبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشطوبة بسبب جوهرى أثر في الحكم بما يبطله .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ١٧١)

١٢٢٩ - ١٢٣٠ - تغير التهمة من شروع في قتل عمد إلى جنحة اصابة خطأ ليس مجرد تغير في الوصف وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة للمتهم .

التغير الذي تجر به المحكية في التهمة من شروع في قتل إلى جنحة اصابة خطأ ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الحالة مما تلك محكية الجنائيات لإجرائه بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الحالة ، وهي واقعة اصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلاً في شأنها مما كل يقتضى من المحكية أن تلفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، إلا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جريمته اصابة الخطأ والقتل المعد مع سبق الإصرار والترصد بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الزاجب معلقته عليها ، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان المتهم بها .

(الطعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ من ١٠ ص ١٢٠)

١٣٣١ - أسناد المحكمة الى المتهم واقعة جديدة تكون مع الواقعة المتسوية اليه في وصف التهمة وجبه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الإجرامية التي اتاها المتهم - وجوب تنبيه المتهم الى التعديل الجديد .

يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجبه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الإجرامية التي اتاها المتهم - ان تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبيهه الى التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا هي أغلقت ذلك وقضت ببراءة المتهم استنادا الى أن رجل البوليس الحرسى ليس من اختصاصها اقتياد المتهم الى قسم البوليس كون أن تبين كلمتها فيها اسندته الى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما « لصرف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علم بها والتي كان يتعين عليهما القيلام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملا بنص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعنيه ويستوجب نقضه .

(الطنن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٦٥٩/٦/١ من ١٠ ص ١٥٨٩)

١٣٣٢ - تعديل التهمة من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - مغيرته لعناصر الواقعة المرفوعة بها الدعوى ومساسه بكيانها المادى وبنيتها القانونى مما يقتضى تنبيه المتهم الى هذا التعديل .

التفسير الذى أجرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وأن كان لا يتضمن في ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذى شيلته الأوراق - إلا أنه يعد مغايرا لعناصر الواقعة كما وردت في ورقة التكليف بالحضور ، ويمس كيانها المادى ، وبنيتها القانونى ، مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين الى التعديل الذى أجرته في التهمة ذاتها ومنحها أجلا لتحضير دفاعها اذا طلبا ذلك - لما يهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مخطئا في القانون وما يعنيه ويوجب نقضه .

(الطنن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٦٥٩/١٢/٢٢ من ١٠ ص ١١٠٤٥)

١٣٣٣-١٣٣٤ - تعديل التهمة من ضرب طبقا للمادة ١/١٤٢ عقوبات الى ضرب تحكمه المادة ١/٢٤١ عقوبات - يستلزم تنبيه الدفاع .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين لحكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت

المرافعة فيها على هذا الأسس - ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبيلها وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة أصابت أعجزته أحداها عن اشغاله الشخصية بسدة تزيد على العشرين يوما ، فانه كان يتمتع على المحكمة أن توجهه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تملأه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلى بخفاه في صده - وإذا هي لم تعمل فانها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم بما دامت العقوبة التي أوتعتها المحكمة - وهي الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عملا بالمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منقضية .

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨ من ١١ ص ٦١)

١٣٢٥ - تنبيه الدفاع الى تغيير الوصف او تعديل التهمة - كسلبية التنبية الضمني - مثال : مواجهة المتهم بالسلبية في الحالات التي يعتبر تولفها ظاهرا مشجدا للعقوبة .

لا يتطلب القضاة اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تغيير الوصف او تعديل التهمة بإضافة الظروف المشجدة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف بحلوله إليه فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بلحاز سلاح ناري بها استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سلبية الحكم عليه بالإشغال الشاقة المؤقتة في جنائية شروع في قتل - فاعترف بها في حضور محاميه ، فإن ذلك يكون كلفيا في تنبيه المتهم وتنبيه الدفاع عنه الى الظروف المشجدة المستند من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملقحة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قبلت باتباع أمر القانون في المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨ من ١١ ص ٦٩٢)

الفرع الثاني

بالنسبة لادانة المتهم عن جريمة تخفف في عناصرها القانونية
وفي واقعها المسادية عن الجريمة التي رفعت بها الدعوى

١٣٣٦ - ١٣٣٧ - تعديل التهمة من جنائية « سرقة بالإكراه » إلى
جنحة اخفاء أشياء مسروقة .

ان المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات تقضى بتبنيهِ الدفاع
التي تعديل التهمة وتناجيل الدعوى اذا كان التعديل يخشى منه ضرر بدفع
المتهم . والحق الذي خوله القانون لمحكمة الجنائيات في تعديل التهمة في
ذات الحكم ومن غير مسبق تنبيه الدفاع لا يكون - طبقاً للفقرة الثانية
من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات - الا في صورة عدم
ثبوت بعض الأفعال المسندة للمتهم أو اثبات الدفاع عنه لشيء يقتضى
تنزيل التهمة . وعليه فإذا عدلت المحكمة التهمة من جنائية « سرقة بالإكراه » إلى
جنحة « اخفاء لأشياء مسروقة » وأصدرت حكماً بهذا الاعتبار دون أن
تنبه الدفاع إلى هذا التعديل كان ذلك اختلافاً بحق الدفاع موجباً لنقض
الحكم . ومهما يقتل من أن جريمة الاخفاء التي انتهت إليها المحكمة في حكمها
هي جنحة اخفاء عقوبة من جنسية السرقة التي كانت مرفوعة بها الدعوى
فانه مما لا شك فيه أن عناصر السرقة بالإكراه غير عناصر الاخفاء والدفاع
في الاخفاء غيره في السرقة فتعديل المحكمة في حكمها للتهمة من سرقة إلى
اخفاء ضار بدفع المتهم وكان يجب تنبيهه اليه وتناجيل الدعوى اذا
اقتضت الحال .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٢١)

١٣٣٨ - تعديل وصف التهمة من اشتراك بالاتفاق والمساعدة مع
آخرين في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار إلى قتل عمد بدون
سبق الإصرار .

إذا قدم المتهم إلى المحاكمة باعتباره شريكاً بالاتفاق والمساعدة مع
آخرين في جريمة قتل عمد سبق الإصرار ثم استبعدت المحكمة ظرف سبق
الإصرار وعدلت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من اشتراك في قتل بطريق الاتفاق
والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق إصرار وعاقبته على ذلك بدون تنبيه الدفاع
إلى هذا التعديل في وصف التهمة فذلك يعتبر اختلافاً بحق الدفاع خصوصاً أن
استبعاد ظرف سبق الإصرار يجعل هذا المتهم مسؤولاً عن فعله وحده والفعل
المنسوب إليه بحسب قرار الاتهام بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار

لا يمكن اعتباره جريمة قتل تامة وهذا الاخلال بحسب الدفاع يستلزم نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/٧/٨)

١٣٣٩ - ١٣٤٠ - اعتبار المتهم فاعلا في الجريمة بعد ان كان مقدما باعتباره شريكا فيها .

إذا اعتبرت المحكمة المتهم فاعلا للجريمة ، بعد ان كان مقدما اليها باعتباره شريكا فيها واضلعت اليه واتمعت لم يشملها امر الاحالة ، وهي انه اطلق على الجاني عليه ميلا نازيا ، وذلك من غير ان تنبه الدفاع ، فانها تكون قد اخطأت ، ويتمين نقض الحكم بالنسبة الي العقوبة المخض بها ولا يهون من ذلك ان تكون العقوبة التي قضت بها عليه هي المقررة للجريمة التي احيل للمحاكمة من اجلها ، متى كانت الواقعة التي رتب عليها اعتباره فاعلا وقدرت العقوبة على اساسها تختلف عن الواقعة الميئة في امر الاحالة وانتي كان يتمين عليها ان تنقيد بها ما دأبت لم يتبع الطريق القانوني لتعيين النعمة . ثم انه اذا كانت المحكمة قد قررت ان يطرح للدعوى تبرر مطلقة التهم بالرأفة وتخفيف العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة اعدام المقررة للفاعل ، فله يكون من التهمين تبعاً لذلك محلته بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشرة سنة بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة التي لا يحكم بها على الشريك الا في غير الاحوال المستوجبة للرفقة .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٧/١٢)

١٣٤١ - تعطيل التهمة من اشتراك في جنسية اختلاس موظف بضاعة مسلمة اليه بسبب وظيفته الى اخفاء اثباته مسروقة .

إذا كتبت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي انه اشترك في جنسية اختلاس موظف بضاعة مسلمة اليه بسبب وظيفته بان اعله باخفاء ابضائع المختلسة فلا يجوز للمحكمة اذا رأت تبرئة الموظف لعدم ثبوت التهمة الاختلاس الموجهة اليه ان تدن هذا التهم على اساس انه ارتكب جريمة اخفاء اثباته مسروقة دون ان تلفت نظر الدفاع . لان هذا في الواقع ليس مجرد تعديل في وصف الأعمال محل المحاكمة مما يصح لجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى ، وانما هو تغيير في التهمة ذاتها يوجب القانون لغت نظر الدفاع اليه في الجلسة ليتراجع على اساسه .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١)

١٣٤٢ - تعديل التهمة من تزوير أوراق مالية إلى جريمة استعمال هذه الأوراق المزورة .

إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى المتهم وأمر خلاص الإحالة بجلالته على المحكمة لمحاكمته عنها هي أنه زور أوراقا مالية من فئة العشرة القروش بأن اصطنع هذه الأوراق ووقعها بخمسة موزر لوزير المالية ، وأدانته المحكمة في جريمة استعمال هذه الأوراق المزورة دون أن تعدل التهمة في مواجهته بالجلسة ، فإن حكمها يكون باطلا ، إذ الجريمة التي أدين بها تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعها المسادية عن الجريمة التي رُفعت بها الدعوى عليه والتي أهد دفاعه على أساسها .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧)

١٣٤٣ - تعديل التهمة من جنابة قتل عمد إلى جنحة قتل خطأ .

إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليها عمدا فإدانته المحكمة لا في الجنابة المذكورة ، بل في جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تخفف في وصفها وفي أركانها عن جنابة القتل العمد التي أحيل بها ثمار المحكمة تكون قد أخطأت وأخطت بحق الدفاع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسع الدعوى لم تر-توافر أركان جنابة القتل العمد فإنه كان لزاما عليها إما أن تقتضي ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها وإما أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه منها وأن تبين له الجريمة التي رأت أسنادها إليه ليتمكن من ابداء دفاعه فيها بما دامت الأعمال التي ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأعمال التي نسبت إليه وشملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الامتياز على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع من نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به لية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة أسنادها إليه كلما كان تنبيه الدفاع إلى ذلك لازما قانونيا .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢)

١٣٤٤ - تعديل وصف التهمة - متى يجب تنبيه المتهم إليه ؟

إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانونية والاستعانة في

ذلك بمناصر أخرى تنسب الى تلك التي لقيت بها الدعوى — وتكون قد شملتها التحقيقات — كتعديل التهمة من اشتراك في تزوير الى فعل أصلي ، فإن هذا التغير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتخصير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. ولا يعترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين المستندتين للتهمة (وهما استيصال محرر عرفي مزور ونصب) ما دامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريمتين الآخرين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل — فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التعديل فلانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطالان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٢ ص ١٢٥)

١٣٤٥ - وصف التهمة - تعديل المحكمة الوصف القانوني - منطلقه - التقيد بالواقعة المطروحة .

من المقرر طبقا للمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التأكيد بالتحضور ، فإذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة الى المتهم وردت المرافعة في الدعوى على أساسها ، قد بين فيها على وجه التحديد الفعل الجنائي المنسوب اليه ارتكابه ، ولم يثبت لدى المحكمة ارتكابه هذا الفعل ، فانه يكون من المتهمن عليها أن تقضي ببرأته من التهمة التي أحيل اليها من أجلها. ولما ما أشارت اليه النيابة (للطائفة) من أنه كل من يتمين على المحكمة أن تصف الاعتداء الذي وقع من المتهم الوصف القانوني وتدينه عنه لا أن تقضي ببرأته ، فهو مبررود بأن منط ذلك هو التقيد بالواقعة المطروحة ، وعندئذ يتمين على المحكمة إخطاء الوصف القانوني لها .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ ص ١٢ من ٧١٦)

١٣٤٦ - محكمة - عدم تقيدنا بالوصف القانوني الذي تسببه التهمة العلية على الفعل المسند الى المتهم - شرط ذلك - انتهى على الحكم لهذا السبب - رتبة محكمة النقض .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العلية على الفعل المسند الى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بمعد تحييصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسندة اليه بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد.

لذا كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قبيل الدليل عن توفر نية القتل واستبعاد ظرف سبق الاصرار المشدد دون أن يتفحص التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فان الوصف الذي نزلت اليه في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً جريمة الضرب المفضي الى الموت لا جريمة القتل عمداً مع سبق الاصرار - هذا التعديل لا يجاقى التطبيق السليم في شيء ، ولا يعطى المتهم حقاً في اشارة دعوى الاخلال بالدفاع ، اذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المذافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رُفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥ س ١٢ ص ٢٠١)

١٣٤٧ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستتية - ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم - هو تعديل في التهمة نفسها - لا تلك المحكمة اجراءه الا في اتساء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى - مثال .»

ان تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستتية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة مما تلك محكمة الجنائيات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تلك المحكمة اجراءه الا في اتساء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يثير الطاعن جدلاً في شأنها . ولما كان ما أورده الحكم الطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع الى ما أجرته من تعديل هو بعينه الاخلال بحق الدفاع المنهى عنه في القانون ، وما ساقه الحكم تبريراً لهذا الاجراء لا يصلح سنداً لتبريره ، ذلك بأن طلب الدافع أخذ المتهم بالقدر المتيقن كان منه بعد نفيه نية القتل عنه - كما يدل على ذلك سياق مرافعته ، ولا يدل بذاته على أنه طلب اعتبار الواقعة ضرباً أحدث عاهة ، ولم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات الى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت اليه في المداولة من تعديل للتهمة ، وخصوصاً ان تهمة الشروع في القتل - كما وجهت الى الطاعن - قد خلت من أية اشارة الى العاهة ، ولا يفنى عن ذلك ورود وصفها في التقرير الطبي أو في شهادة الطبيب الشرعى في جلسة المحاكمة ، والدافع بعد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تعتمد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . ولما كان القانون لا يخول

المحكمة أن تملتب المتهم على أساس واقعة - شملت التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلت الدفاع عنه الى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦٦٢/٢/٥ من ١١ ص ٢٠١)

١٣٢٨ - احالة المتهم لمحكمة الجنات بتهمة العاهة المستتية .

قيام المحكمة بتغيير التهمة الى ضرب لحدث بالمجنى عليه اصابة اخرى ، وفبرئة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبته اليه بالذات - ذلك تغيير يفضي تنبيه المتهم اليه - مخالفة ذلك ومقتضيه عن التهمة الجديدة - اخلال بحق الدفاع .

اذا كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعن الاول لاحداثه، بالمجنى عليه اصابة تخلف لديه من جرائمها عاهة مستتية ، ولان الطاعنين الثاني والثالث احداثا بالمجنى عليه نفسه اصابات اعجزته عن اعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى القول بان المحكمة لا تطعن الى نسبة العاهة الى الطاعن الاول وحده وانتهى الى تبرئته من هذه التهمة ودان الطاعنين الثلاثة باعتبار أنهم ضربوا المجنى عليه عمدا فاحدثوا به الاصابات التي اعجزته عن اعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما طبقا لنص المادة ١/٢٤١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان مرافعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الاحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن الاول أو تلت نظر الدفاع الى هذا التعديل كي يعد دفاعه على أساسه مما يبطل اجراءات المحاكمة . ذلك ان المحكمة وان كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الاحالة بل ان من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، الا أنه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسندة التي اقيمت بها الدعوى وبينائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى خلاف التي اقيمت بها الدعوى - كتعديل التهمة من احداث اصابة معينة نشأت عنها عاهة الى ضرب لحدث اصابة أخرى بالمجنى عليه غير التي وردت بأمر الاحالة والتي دارت عليها المرافعة - فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتخصير دفاعه اذا ما طلب ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن الاول الى هذا التعديل فانها تكون قد اخلت بحتة في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة بالنسبة الى الطاعنين جميعا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦٦٢/١١/١٩ من ١٢ ص ٢٤١)

١٣٤٩ - وصف التهمة - شرط صحة تغييره .

من المقرر أن للمحكمة أن تسمح على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، ولا عليها أن لم تلتفت الدفاع الى الوصف الجديد ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . ومتى كان الثابت أن الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعن بوصف انه سرق دفاتر المجنى عليه كونه عاملا لديه بالأجر بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات وقد اذنته محكمة اول درجة بأنه بعد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سلمت اليه على سبيل الوكالة فبدها اضرارا بالمجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد استأنف الطاعن هذا الحكم وترافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان تعديل محكمة الدرجة الاولى وصف التهمة من سرقة الى خيانة أمانة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . فإن النعمى على الحكم بالأخلاق بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١٨/١٦ من ١٦ ص ٦٩)

١٣٥٠ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى ضرب اقضى الى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه - لا اخلاق بحق الدفاع .

الاصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبفه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف الذي ترى انه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسندة اليه بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجنسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد - ومتى كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن ، فإن الوصف الذي نزلت اليه في هذا النطاق حين اعتبرت انطاعن مرتكبا جريمة الضرب المفضى الى الموت لا جريمة القتل العمد - هذا التعديل لا يجاقف المنطق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في اثاره دعوى الاخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد العناصر للجريمة التي رغست بها الدعوى .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ من ١٧ ص ٥٨٦)

١٣٥١ - تعديل المحكمة وصف التهمة من احرار مخدر بقصد الاتجار الى احراره مجردا عن قصد الاتجار والتعاطى او الاستعمال الشخصى دون تنبيه الدفاع - لا اخلال بحق الدفاع .

الاصل ان المحكمة لا تتعبد بالوصف القانونى الذى تسبغه النسابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديل متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييدها الى الوصف القانونى السليم . واذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة - وهى واقعة احرار الجوهر المخدر - هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضلعة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احرار الطاعنة للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى انما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم اعمال حكم المادة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحنة الموضوع أن احرار مجرد عن أى من القصدين . ومن ثم فان المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الصورة بأن تنبه المدافع عن الطاعنة الى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد قصد الاتجار لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول حتما الجريمة التى نزلت اليها المحكمة ، وبذلك يكون ما نثريه الطاعنة من دعوى الاخلال بحق الدفاع فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ٨٥٢)

١٣٥٢ - مجادلة الطاعن حول الوصف القانونى لما اقترفه - لا جدوى منه - ما دامت العقوبة المقررة لجنحة استعمال القسوة التى يقر بانطباقها عليه .

لا جدوى للطاعن مما يثريه حول الوصف القانونى لما اقترفه مادامت العقوبة المقررة لجنحة استعمال القسوة المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من ذلك القانون والتي يقول الطاعن بأنها هى التى تطبق على ما اتاه .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٧ ص ١١٦١)

١٢٥٣ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عبد مع سبق الإصرار والترصد إلى سرقة ليلاً مع حمل سلاح دون لفت نظر الدفاع -
 اثره : ابتداء الحكم على إجراء باطل يعيبه بما يستوجب نقضه - تناول التحقيقات تهمة الشروع في السرقة - لا يغنى عن ذلك .

ان تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عبد مع سبق الإصرار والترصد إلى شروع في سرقة ليلاً مع حمل سلاح ليس مجرد تغيير في وصف الأعمال المسندة إلى الطاعنين في امر الاحالة مما تلك محكمة الجناسيات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تلك المحكمة لاجراءه الا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، لأنه يتضمن اسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة في امر الاحالة . وبني كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومضطر جلسة المحاكمة قد خلّت مما يدل على أن المحكمة قد نبهت الدفاع عن الطاعنين إلى تعديل وصف التهمة ، ولم يدع في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة ، وكان لا يغنى عن ذلك أن تهمة الشروع في السرقة ندد تناولتها التحقيقات ، إذ الدفاع غير ملزم بواجب الالتفات حيث تعدد المحاكمة عن واجبها في لفت نظره ، وكان القانون لا يخول المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة - شملت التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فلن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ ص ١٧ ص ١٢٣٢)

١٢٥٤ - وصف التهمة - تعديله - دفاع - الاخلال بحق الدفاع -
 ما لا يوفره .

إذا كان الثابت من لاوراق أن المحكمة عدلت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم من جنسية اختلاس إلى أخفاء أشياء متحصلة من هذه الجنسية دون أن تنبهه أو المدافع عنه إلى هذا التعديل - الا أنه لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصاله بالأشياء المختلسة وعلمه باختلاسها فإن التحويل الذي أجرته المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً لجريمة أخفاء أشياء متحصلة من جنسية اختلاس لا يلزمها بتغيير المتهم أو المدافع عنه إليه ما دامت لم تضاف إلى الفعل المسمى المرفوعة به الدعوى أية عناصر جديدة .

(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩/٧/١٩٦٧ ص ١٨ ص ٨٥٣)

١٣٥٥ - تغيير المحكمة التهمة من سرقة الى غش تجارى دون لفت
نظر الدفاع - اخلال بحق الدفاع .

لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى الجنائية او
التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها وانما يدخل فيها بصفته مضرورا من
الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى لحقه ، مدعواه
مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا فى تبينها لها .

(الظن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ فى - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ من ٢٢٤)

١٣٥٦ - تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق اصرار مقترن
الى شروع فى قتل مقترن دون تنبيه المتهم او المدافع عنه - لا اخلال بحق
الدفاع .

الأصل أن المحكمة لا تنتقد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة
العمامة على الفعل المسند الى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته
وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد
تحصيلها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على الواقعة الى
اتخاذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعنين به ،
وكان مرد التعديل هو استبعاد ظرف سبق الاصرار دون أن يتضمن اسناد
واقعة مدنية أو عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فإن الوصف المعدل انذى
انتمت اليه المحكمة حين اعتبرت الطاعنين - أخذ بالقدر المتيقن في حقهما -
قد ارتكبا جريمة شروع فى قتل مقترن بدلا من قتل عمد مع سبق الاصرار
مقترن ، لا يجازى التطبيق السليم فى شيء ولا يعطى الطاعنين حقا فى اثاره
دعوى الاخلال بحق الدفاع ، اذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحالة
بتنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دامت قد
افترضت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى .

(الظن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ فى - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ من ٢٢٤)

١٣٥٧ - تعديل المحكمة التهمة من جريمة هنك عرض بالقوة الى
جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو
الدافع عنه - اخلال بحق الدفاع .

تختلف جريمة هنك العرض بالقوة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٦٨ ،
٢ من قانون العقوبات فى ارتكابها وعناصرها عن جريمة دخول بيت
مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه المعاقب عليها بمقتضى المسائلتين ٢٧٠ ،

٢٧٢ من القنون المذكور . ولما كان التغير الذي أجرته محكمة الجنابات في التهمة - من الجريمة الأولى التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها إلى الجريمة الثانية التي أدين بها - ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه في حكمها بغیر سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، وبشرط تبينه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بنسأ على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسات المحاكمة أن مراعاة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بدأه دون أن تعطل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلغت نظر الدفاع كي يمد دفاعه على أساسه ، فاتها تكون قد أخضت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ ص ١٩ ص ١٠٢٧ ، ١٠٢٨)

١٢٥٨ - حق المحكمة في تعديل وصف التهمة - يقابله وإجبتها في أن تبين للمتهم التهمة المعدلة .

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن نعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله وإجب مقتر عليها بمقتضى المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أعمال نصوص القنون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولم يفصل في الدعوى على هذا الأساس يكون قد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه .

(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ ص ١٢ ص ٩٩١)

١٢٥٩ - تعديل محكمة لول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم - لا يؤثر في صحة الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم - عند استئنافه الحكم كان على علم بهذا التعديل - مثال .

حتى كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعنين بوصف أنها انتجا خبزا مخالفا للمواصفات القانونية وقد دانها الحكم الاستدائي عن

جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فان تعديل محكمة اول درجة لوصف التهمة على هذا النحو دون ان تلتفت نظر الدفاع عن المتهمين لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهمان حين استئنافا هذا الحكم كائنا على علم بهذا التعديل .

(المن رقم ١٣٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١٢٤)

١٣٦٠ - تغيير المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة هو تعديل في التهمة نفسها لا تلك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى - علة ذلك ؟ عدم لفت نظر الدفاع الى ما أجرته المحكمة من هذا التعديل - اخلال بحق الدفاع .

ان التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الاحالة بما تملك محكمة الجنائيات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تلك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لانه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة المستديمة والتي قد يؤثر الطاعن جدلا في شأنها ، وفي عدم لفت المحكمة نظر الدفاع الى ما أجرته من تعديل في هذه الحالة اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه ، اذ القاتلون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون ان تلتفت نظير المدافع عنه الى ذلك .

(المن رقم ١٠٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨٠٨)

١٣٦١ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم بما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ ج - هو تعديل في التهمة نفسها ينشئ على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة هي واقعة انقراض الخطأ - وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع الى هذا التعديل والا فسلب البطلان حكمها للاخلال بحق الدفاع .

التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة بما تملك

الحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في امر الاحالة وهي واقعة القتل وهي اذ لم تعمل ذلك فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع ويكون حكمها مشويا بالبطلان مما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٣ ص ١٧٩٨)

١٣٦٢ - تنبيه المتهم الى تعديل التهمة - ضرورة ذلك - كيفيتها -

مثال .

لا يتطلب القضاة اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق او من المرافعة في الجلسة - ولو كانت لم تذكر في امر الاحالة او بالتكليف بالحضور - وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم الى ذلك التعديل باية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا او بطريق التضمن او باتخاذ اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف محلولة اليه - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة سألت الطاعن عما نسب اليه فاعترف بضبط السلاح وملكيته له بدون ترخيص كما اعترف بالسابقة الواردة بصحيفة حالته الجنائية وذلك في حضور محاميه الذي اثنى ان هذه السابقة في مرافعته الشفوية وتناول الطرف المشدد بالناقشة والتفنيد ، فان ذلك يكون كافيا في تنبيه الطاعن والدفاع عنه الى الظروف المشددة المستند من صحيفة حالته الجنائية التي كانت مرفقة بملف الدعوى وتكون المحكمة قد تابعت باتباع امر القضاة في المادة ٢/٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم ينحصر عن الحكم دعوى الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٤ ص ١٢١٥)

١٣٦٣ - تفسير المحكمة للتهمة باضافة عناصر وظروف استباقت لها

دون لغت نظر الدفاع - اخلال بحق الدفاع - تغير وصف التهمة من جرح نشأت عنه عاهة الى شروع في قتل مع سبق الإصرار - يستوجب لغت نظير الدفاع - التزام المحكمة الحد الأدنى لمعقوبة جنائية الشروع في قتل المرفوع بهما الدعوى ابتداء - رغم استعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات - لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة الجرح الذي نشأت عنه عاهة مستندية التي عدلت المحكمة الاتهام اليها - لاسباب ذلك .

لما كان التفسير الذي أجرته المحكمة في التهمة من جنائية جرح نشأت

عنه عامة مستندية الى جنابة شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد وانما هو تصديق في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن اضافة عناصر جديدة الى الواقعة هي قصد القتل مع سبق الاصرار والترصد والتي قد يثير الطاعنون جدلا في شأنها كالمجادلة في توافر نية سبق الاصرار والترصد وغير ذلك ، مما يقتضي من المحكمة تنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لها وهي لم تفعل فان حكمها يكون قد بني على اجراء باطل بعينه . لما كان ذلك ، وكان لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة للمقتضى بهما - وهي السجن ثلاث سنوات تدخل في العقوبة المقررة لجنابة احداث الجرح الذي نشأت عنه العاهة المستندية ، وذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرافعة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجنابة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وهو ما يشعر بانها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى 'منى مما نزلت متيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عمسا حكمت به نولا هذا القيد القانوني .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ في - جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ من ٢٧ من ١٧٠١)

الفرع الثالث

بالنسبة لاضافة مواد جديدة غير واردة بامر
الإحالة تسيء الى مركز المتهم

١٣٦٤ - إحالة المتهم الى محكمة الجنائيات لمحاكمته وفتسا للمادة الأولى من قانون المجرمين المعتانين الاجرام ورات المحكمة اضافة المادة الثانية من ذلك القانون .

إذا كان الثابت أن المتهم أحيل على محكمة الجنائيات لمحاكمته وفتسا للمادة الأولى من قانون المجرمين المعتانين على الاجرام ، وأن النيابة طلت بالطلب معاقبته على هذا الأساس ولم تطلب تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن المحكمة لم تنبه الدفاع عن المتهم الى أن المادة الواجبة التطبيق هي غير المادة التي أحيل للمحاكمة على أساسها ، فليس للمحكمة مع ذلك إلا أن تقضى في الدعوى على أساس المواد الواردة في امر الإحالة ، لأن في تطبيق المادة الثانية من ذلك القانون تسوينا لمركز المتهم ، إذ هي تقضى بوجوب اعتبار المحكوم عليه مجرما اعتاد الاجرام .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١/٣١)

١٣٦٥ - طلب معاقبة المتهم بالمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ قبل الفعالة ورأت المحكمة ادانته في الجريمة التي كان معاقباً عليها بالمادة السابعة من ذلك القرار الذي استمر سريان حكمها مع اختلاف واقعة كل جريمة عن الأخرى .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لمعاقبته بالمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ الذي صدر إبان الأحكام العرفية ثم ألغى ، غادنته المحكمة في الجريمة التي كان معاقباً عليها بالمادة السابعة من ذلك القرار الذي استمر سريان حكمها بعد رفع الأحكام العرفية ، وكانت واقعة كل جريمة يختلف عن واقعة الأخرى ، فإنها تكون قد أخطأت لمعاقبتها المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه .

(الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ١٧ في - جلسة ١٩٤٧/١١/٤)

الفصل الخامس

تغيير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة أو لغت نظر الدفاع

الفرع الأول

التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها التحقيق
ودارت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب عليه
استناد تهمة أشد عقاباً من التهمة المنسوبة إليه

١٣٦٦ - تعديل وصف التهمة تعديلاً لا يضار به المتهم لقيامه على
نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة .

إذا عدلت المحكمة وصف للتهمة المستندة إلى المتهم تعديلاً لم يضار به
لقيامه على نفس الوقائع التي شملها التحقيق والتي دارت حولها مرافعة الدفاع
يترتب على هذا التعديل استناد تهمة إلى المتهم أشد عقاباً من التهمة
المنسوبة إليه في ورقة الاتهام فليس ذلك مما يطمئن على حكمها إذ هذا
التعديل هو في الواقع إعطاء الوصف الصحيح للأفعال المستندة إلى
المتهم . وهذا تملكه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٠/٣٠)

١٣٦٧ - تعديل وصف التهمة تعديلاً لا يضار به المتهم لقيامه على
نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة .

للمحكمة أن تعطي الوقائع المطروحة عليها وصفها التسلطوني وليس
عليها أن تلتفت الدفاع إلى الوصف الذي أعطته ما دام هذا الوصف
لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/١٢/١٧)

١٣٦٨ - تعديل وصف التهمة تعديلاً لا يضار به المتهم لقيامه على
نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة .

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ولم يكن في هذا التعديل تسوية
لمركز أحد المتهمين بل كان الواقع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم فليس
لأي واحد منهم أن يتضرر من حصوله دون تنبيه إليه .

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/١)

١٣٦٩ - تعديل وصف الواقعة من قتل وشروع فيه الى قتل مقترن .

لا مخالفة للمادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات اذا كان الثابت ان قرار قاضي الاحالة نسب للمتهم مطلقين مستقلين هما القتل والشروع فيه ولم يزد الحكم على ذلك شيئا بل كان كل الذي فعله هو انه عدل في التطبيق القانوني فطبق المادة ١٩٨ فقرة ثمانية من قانون العقوبات على المتهمين المنسوبين للمتهم على أساس أن جنائية القتل المسندة اليه قد اقترنت بجنائية الشروع فيه بدلا من المسواد ١٩٨ فقرة أولى و ٤٥ و ٤٦ ع الواردة بقرار قاضي الاحالة .

(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٣٥)

١٣٧٠ - تصديق وصف الواقعة من جلب مواد مخدرة الى احرار

جواهر مخدرة .

عقوبة احرار الجواهر المخدرة هي بعينها العقوبة المقررة لجلبها ، وكلتا العقوبتين واردة بزيادة واحدة هي المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فاذا قدم المتهم الى المحكمة بتهمة جلب مواد مخدرة ، ورات المحكمة أن الواقعة الواردة عنه في جميع ادوار التحقيق وهي «تسلم الحشيش من بعض شركائه واخفاؤه في ملابسه ووضعه في سيارته » انها هي احرار لا جلب فاعطتها هذا الوصف ، فانها بذلك لا تكون قد اخلت بحق الدفاع لان جلب الحشيش وحراره هما من نوع واحد ، ولان المحكمة لم تنسب اليه واقعة جديدة بل هي اعطت الواقعة المسندة اليه في التحقيق وصفا القانوني الصحيح .

(الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/٩/١٩٣٦)

١٣٧١ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعي وانتهاء المحكمة الى اتسه

كان حقيقة كذلك وانما تجاوز فيما اتاه حدود الدفاع الشرعي ،

اذا تمسك المتهم امام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، ورات محكمة الموضوع انه كان حقيقة كذلك وانما تجاوز فيما اتاه حدود الدفاع الشرعي ، فانها لا تلزم بلفت نظره الى هذا التوجيه القانوني ما دامت قد استخلصته من الوقائع الثابتة في الاوراق والتي تناولتها المرافعة .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٧ ق - جلسة ٤/٥/١٩٣٧)

١٣٧٢ - تعديل وصف التهمة تعديلا لا يضر به المتهم لقليله على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة .

أن الفترة الأولى من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أجازت لمحكمة الجنايات أن تضر في الحكم الذي تصدره بالعقوبة وصف الأعمال المبينة في أمر الاحالة بغير مسبق تعديل في انتمية بشرط مراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ من القانون المذكور وبشرط أن لا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة . ونصت المادة ٣٣ المذكورة على أنه عند وجود الشك في وصف الأعمال المسندة إلى المتهم فإن كلفة الجرائم التي يمكن ترتيبها على هذه الأعمال يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخبرة . ومؤدى ذلك أنه يجوز قانونا للمحكمة عند الحكم بتمعقوبة أن تضر وصف الأعمال المسندة إلى المتهم دون أن تلفت نظر الدفاع - بأن تعطى لهذه الأعمال الوصف القانوني الذي يجب أن ينطبق عليها ما دامت هذه الأعمال تحتل الوصف الذي رفعت به الدعوى والوصف الذي أعطته لها المحكمة بحيث كان يجوز وصفها وقت رفع الدعوى العمومية بهذين الوصفين وما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التي أسس عليها رفع الدعوى وتناولها الدفاع أثناء المحاكمة وذلك بشرط ألا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة أو في ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة .

(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/٢/١٣)

١٣٧٣ - تعديل تهمة السرقة بطريق الإكراه إلى جريمة اخفاء ائسياء مسروقة متى كانت المنقشة في مرافعة الخصوم أمام المحكمة قد دارت على هذه الواقعة .

إذا قدم المتهم إلى محكمة الجنايات بتهمة السرقة بطريق الإكراه وكانت الواقعة الواردة في الأوراق والتي أسست عليها هذه التهمة هي أن المتهم عمل على تهريب المواشي المسروقة بالاتفاق مع باقي المتهمين وايداعها في بعض المنازل ودارت على هذه الواقعة المنقشة ومرافعة الخصوم أمام المحكمة ثم اعتبرت المحكمة ما وقع من المتهم جريمة اخفاء ائسياء مسروقة دون أن تلفت نظر الدفاع عنه فلا يجوز التظلم من ذلك لأن الوصف الذي أدين به المتهم لم يبين على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة عليه ولأنه لم يحكم عليه بأشد من العقوبة المقررة في القانون للجريمة المرفوعة بهما الدعوى .

(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/١/٥)

١٣٧٤ - تخصيص الطريقة التي استعملت في النصب من غير اضافة شيء الى الأفعال المرفوعة بها الدعوى .

إذا كان كل ما أجرته المحكمة من التعديل في وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التي استعملت في النصب ، فبعد أن كتبت التهمة المعلن بها المتهم مبينا بها أن النصب حصل بطرق احتيالية بغير تخصيص خصصته في بته كان بطريقة الاتصف بمسفة كاذبة . وذلك من غير أن تضيف شيئا الى الأفعال المرفوعة بها الدعوى والتي تتضمن اتصف الجاني بتلك الصفة ، فإن هذا ليس فيه ما يقتضى لفت نظر الدفاع .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٢٩/١١/٢٧)

١٣٧٥ - تغيير وصف الواقعة من شروع في الواقعة الى شروع في هتك عرض .

يجوز للمحكمة أن تغير في الحكم بالمعقوبة وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بدون مسبق تعديل في التهمة وبغير تنبيه الدفاع . وذلك لأن مدافعة المتهم أمام المحكمة يجب أن تكون على أسس جميع الأوصاف القانونية التي يمكن أن توصف بها الواقعة الجنائية المسندة اليه . فما دامت الواقعة المطلوبة بمقابته من أجلها لم تتغير ، وما دام لم يحكم عليه بمعقوبة أشد من المعقوبة المقررة للجريمة موصوفة بالوصف الذي رفعت به الدعوى فلا يخل منه أن يتعلل بأنه قصر مرافعته على هذا الوصف دون غيره . فإذا غيرت المحكمة وصف الواقعة من شروع في الواقعة الى شروع في هتك عرض من غير أن تنبه الدفاع الى ذلك فإنها لا تكون قد أخطأت ما دامت الواقعة وصفتها بهذا الوصف هي هي بعينها التي وصفت أولا بأنها شروع في الواقعة ، وهي التي تناولها الدفاع في مرافعته بالجلسة أمام المحكمة .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٣/١٧)

١٣٧٦ - تعديل وصف التهمة من سرقة الى اخفاء مسروق .

إذا كتبت المحكمة حين عدلت وصف التهمة من سرقة الى اخفاء مسروق لم تستند الى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى ، فإنها لا تكون ملزمة بأن تلتفت الدفاع الى التعديل الذي أجرته ، لأن القانون خولها في هذه الحالة أن تعدل الوصف في حكمها .

(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٢/٥/١٠)

١٣٧٧ - تعديل وصف التهمة من سرقة إلى إخفاء مسروق .

من كتبت الواقعة المرفوعة بهما الدعوى تتضمن اتصال المتهم بالاشياء المسروقة وعلمه بسرقتها فإن ادانته بإخفاء المسروقات يعد أن كان مقبلاً لمحاكمته عن سرقتها لا يكون خطأ ما دام لم ينسب إليه أى فعل غير الأعمال المرفوعة بهما الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٠)

١٣٧٨ - تعديل وصف التهمة من استعمال ميزان غير مضبوط وغير صحيح إلى هيازة ميزان مضبوط وغير مبرر مشروع .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه استعمل ميزانا غير مضبوط وغير صحيح مع علمه بذلك فادانته المحكمة في تهمة أنه حاز بغير مبرر مشروع ميزانا غير مضبوط ولا مضبوط دون أن تلفته إلى هيازة التصديق فلا تقرب عليها في ذلك ، إذ الاستعمال يتضمن الهيازة ، والواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد تتضمنها الواقعة التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى .

(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٦/١٤)

١٣٧٩ - تصديق وصف التهمة من اشتراك في سرقة إلى إخفاء اشياء مسروقة .

للحكمة ، بل عليها ، أن تطبق القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى في الحكم الذي تصدره ، وهي في ذلك غير ملزمة بتبنيه الدفاع ما دامت لم تجر أى تغيير في الواقعة المرفوعة بهما الدعوى . فإذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة لاشتراكه في سرقة ، فادانته في جريمة إخفاء اشياء مسروقة ، فلا تقرب عليها في ذلك متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء .

(الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

١٣٨٠ - تعديل الوصف من خيانة لمعة إلى سرقة .

المحكمة غير ملزمة بلفت الدفاع إلى تغيير الوصف القانوني للواقعة المرفوعة بهما الدعوى . فإذا كتبت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه يجد (م - ٣٦)

وأُتلف مسنداً ، فإدانته المحكمة بأنه سرق هذا المسند وأتلفه ولم تكن في ذلك قد أُلصقت واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بهسا الدعوى أمامها بل هي رأت هذه الواقعة ذاتها تعتبر في القسّاتون سرقة لا خيانة إيمانه ، فلا يقبل النعى على حكما أنها قد لُظمت بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٢٩/١/١٠)

١٢٨١ - تعديل الوصف من شروع في واقعة إلى هتك عرض .

ما دامت المحكمة لم تضيف إلى الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية أية واقعة جديدة بل عاقبت المتهم على هذه الواقعة بعد أن وصفتها الوصف القانوني الذي ارتأته فأبها لا تكون ملزمة بلفت الدفاع . فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بشروعه في واقعة فإدانته المحكمة في جنابة هتك عرض فأنها لا تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٢٩/١/٢١)

١٢٨١ م - تخصيص الطريقة التي استعملت في النصب من غير إضافة شيء إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى .

ما دامت المحكمة لم تعاقب المتهم على واقعة لم ترنح بها الدعوى ، بل عاقبته على الجريمة المرفوعة بهسا الدعوى عليه ، وغاية الأمر أنها بينت في حكما العناصر الواقعية التي تتكون منها هذه الجريمة ، وما ذأنت هذه العناصر كلها كانت معروضة على بساط البحث في الدعوى وكان مفهوم الاتهام عن طريق بيان التهمة بذكر الاسم الخاص للجريمة المرتكبة أن أساسها الوقائع القائمة في التحقيق المعروض - ما دألم ذلك كذلك فلا يصح النعى على المحكمة أنها ، مع كون النصب حين رفعت الدعوى بالنصب لم تبين في وصف التهمة الطرق الاحتمالية ، قد انفردت هي ببيانها في حكما دون أن تلفت الدفاع .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٢٩/٥/٢٢)

١٢٨٢ - إحالة المتهمين بإحراز أسلحة عدة وقيام المحكمة بتخصيص كل منهما بجانب من الأسلحة .

إذا كان المتهمان قد أحبلا إلى المحكمة لحاكمتهما عن إحراز أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بجائزة سلاح معين ، فخصت المحكمة كل

واحد منها بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع فلا إخلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع ما دام هذا التخصيص لم يشف إلى أيهما واقعة جديدة بل انقص من الواقعة التي انهم بها كل منها .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥١/٤/٢)

١٣٨٢ - تعديل الوصف من شروع في قتل شخصين مع سبق الإصرار إلى شروع في قتل مقتولين بدون سبق إصرار .

لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات - الذي كان معمولاً به وقت المحاكمة - أن تغير وصف الأفعال المسندة للمتهم في أمر الإحالة دون مسبق تعديل في التهمة ما دامت لا تستند إليه أفعالا غير التي وجهت إليه في أمر الإحالة ولا تحكم عليه بمقتوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الأفعال ، وإذن غمتي ككن المتهم قد أجيل إلى محكمة الجنائيات بتهمته « أنه شرع في قتل و و عيدا مع سبق الإصرار » فاستبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار ودانته بأنه شرع في قتل المجنى عليها الأولى عيدا وأن هذه الجنابة قد اقترنت بجنابة أخرى هي شروعه في قتل المجنى عليه الآخر عيدا وحكمت بمعاملة المتهم بالأطفال مدة خمس سنين ، فالأمر لا يكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩)

١٣٨٤ - بيان عناصر عدم الاحتياط في قيادة السيارة في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى .

لما كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليه بالاصابات الميئة بالمحضر وكان ذلك ناشئا عن مسدم احتياطه وتحرزه في قيادة سيارته فصدم المجنى عليه وأحدث أصابته ، وكان الحكم الابتدائي قد بين في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر عدم احتياط المتهم في قيادة السيارة بأنه كان ملتفتا عن أمر القيادة ولم يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يسير بسرعة فائقة فصدم المجنى عليه ونشأ عن ذلك أصابته ، وكان المتهم قد أبدى دفاعه على أساس ما تقدم أمام المحكمة الاستئنافية التي أبدت الحكم الابتدائي لأسبابه - لما كان ذلك ، فانه يكون في غير محله ما ينهائ المتهم على الحكم من خلوص وصف التهمة من تحديد نوع الإهمال المسند إليه والإخلال بحقه في الدفاع .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٤/١٢)

١٣٨٥ - لا تلقزم المحكمة بتبنيہ الدفاع الى تغيير وصف التهمة متى كانت الواقعة المساديه التي تضمنها الوصف الجديد مطروحة بالجلسة وسالوها بحقيق المحكمة ودارت عليها مرافعة الدفاع .

اذا كانت الواقعة المساديه التي تضمنها الوصف الجديد الذي اسندته النيابة الى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا تتريب على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبنيہ الدفاع الى هذا التغيير .
(اللمن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٥٦/٢/٧ من ٧ ص ١٥٧)

١٣٨٦ - تعديل المحكمة وصف تهمة الضرب المفنى الى الموت بما يتضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة ومسايطته عن باقى ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلا اصلا في الوصف الذي احيل به المتهم من غرفة الاتهام - لا اخلا بحق الدفاع .
متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفنى الى الموت حسبما انتهى اليه الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة ومسايطته عن باقى ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلا في الوصف الذي احيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة برمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تخيف المحكمة شيئا ، فان المحكمة اذ فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون او اخلت بحق الدفاع .

(اللمن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ٢٢٢)

١٣٨٧ - استناد النيابة الى المتهم وصفا جيدا للتهمة - طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيلام مرافعة الدفاع عليها - لا اخلا بحق الدفاع .

متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي اسندته النيابة الى المتهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مرافعة للدفاع ، فلا جناح على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبنيہ الدفاع لهذا التغيير .

(اللمن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٨٤)

١٣٨٨ - استظهرت المحكمة أن احراز المواد المخدرة كان بقصد التعاطي وتغيرها الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم - لا إخلال بحق الدفاع .

متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي غفرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شسيتها من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم فاتها لا تكون قد أخلت في شيء بنفاذه .
(الطنن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ من ١٠٠٩)

١٣٨٩ - أخذ المحكمة للمتهم بوصف معين بدلاً من وصف التيسابة - استنادها في ذلك إلى الواقعة المسادية المبينة بوصف التهمة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها - لا إخلال بحق الدفاع .

متى أخذت المحكمة المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذي اتهمته انبيلبة به ، للاعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها ولم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المسادية المبينة في وصف التهمة ، والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها فإن الحكم يكون سليماً .
(الطنن رقم ١١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ من ١٢٥٢)

١٣٩٠ - تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك - استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمساعدة المتهم بوصفه فاعلاً أصلياً وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة - تنبيه الدفاع إليه غير لازم .

متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار المتهم شريكاً في الجريمة هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً وهي بذاتها الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز المتهم .

(الطنن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ من ٨٦٢)

١٣٩١ - تعديل وصف التهمة من قتل عميد الى ضرب أقصى الى الموت - كون الواقعة المسادية المبينة بامر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة لا تختلف عن الأولى - لا اخلال بحق الدفاع .

مضى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تنبيه سابق من القتل العميد الى الضرب المفضى الى الموت لعدم قيام الدليل على توفر نية القتل وكانت الواقعة المسادية المبينة بامر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون اسناد واقعة مادية . او اضافة عناصر جديدة لا تختلف عن الأولى ، فانه لا يحق للمتهم اشارة دعوى الاخلال بحقه في الدفاع ..

(المن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ص ٩٤٤)

١٣٩٢ - تعديل وصف التهمة في حدود عناصر الوصف الاصلى وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة نتيجة استبعاد احد عناصره لا يحل للفت النظر اليه - مثال في قتل عميد .

اذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا الى المحاكمة بتهمة انهم والمتهم الرابع قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الاصرار بأن اطلقوا عليه عيارين ناريتين واعتدوا عليه بالضرب بالعصا قاصدين قتله - ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذى أجرته أن المتهم الرابع اطلق احد العيارين ولم توصل التحقيقات الى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذى ساهم فى الاعتداء بالبندقية الأخرى أو بالعصا فاعتبرتهم جميعا شركاء المتهم الرابع بالاتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنه الوصف الاصلى وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن اطلاق العيارين والضرب بالعصا كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فان هذا الذى أجرته المحكمة لا يعود أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، إذ هي لم تزد شيئا على الواقعة المروضة عليها ، بل انبها استبعدت جزءا منها لعدم ثبوته - فلا تشريب عليها اذا هي لم تفت نظر الدفاع الى ذلك .

(المن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ من ١١ ص ٢٤٢)

١٣٩٣ - وصف التهمة - ما لا يستلزم لفت نظر الدفاع .

اذا كان الحكم المطعون غيبة قد انتهى الى تعديل وصف التهمة المسندة الى الطاعن باستبعاد ظرف التحيل من جريمة الخطف المسندة اليه ودانته بقتنى المادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بدلا من المسادة ٢٨٨

التي طلبت النسيئة تطبيقتها ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودلوت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يمس ذلك في حكم التساقون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع اليه في الجلسة ليعترض على اساسه ، فان النعى على الحكم لاخلاله بحق الدفاع يكون غير مستبعد .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ١٦١)

١٢٩٤ - وصف التهمة - تعديله - متى لا يجب لفت نظر الدفاع -

مثال في قتل عمد .

لا يعمىب الحكم ان نسب الى الطاعن استعمال السكين خلافا لما جاء بالمر الاحالة - من انه وآخر قتلا المجنى عليه بأن القيا عليه حجرا وطعنه المتهم الآخر بسكين - ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالقتل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث اخذا من كافة ظروف الدعوى وانلتها واستنادا الى المنطق والعقل ، اذ ان الطاعن لم يسأل في النتيجة - ويفض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة التي نكتت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فان المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢ من ١٢ ص ١٦٦)

١٢٩٥ - وصف التهمة - دفاع - متى لا يلزم تنبيه الدفاع الى

تغيير الوصف .

اذا كتلت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف الجثة ، فقضت محكمة اول درجة - في نفس الواقعة - باعتبارها مخالفة بمعد استبعاد عنصر من عناصرها نقل الجريمة الى نوع اخف ، فلستألف المتهم هذا الحكم على اساس الوصف المعدل وقضت محكمة ثلثى درجة بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه دون ان تجرى تغييرا في الوصف الذي انتهى اليه الحكم المستأنف - فليس للمتهم من بعد أن ينمى على المحكمة الاستئنافية أنها أخذت بحقه في الدفاع بقالة انها لم تنبيهه الى التغيير في وصف التهمة .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ ص ١٠١٤)

١٣٦٦ - يبين كيفية ارتكاب الجريمة - على الوجه الصحيح -
لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة - ما دام أنه لا مغيرة فيه للعناصر المطروحة -
أجراء ذلك في الحكم - دون لفت نظر الدفاع في الجلسة - لا تترتب .

إذا كتبت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى
بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ،
وكل ما انتهى إليه الحكم في بيئته للطريقة التي تم بهما التزوير والاختلاس
لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كتبت معروضة على
بمسلم البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قلته في شأن كشوف التزوير
ولتها تقوم مقام الاستفردة ٦١ ع . ح . و إن الاستطلاعات التي أجراها
الطاعن شملت أقساط مدي الحياة ، لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغيرة
فيه للعناصر التي كتبت مطروحة ولا يعدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية
لارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه
في الجلسة .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٢ من ١٣٨٠)

١٣٦٧ - حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع -
طلبا لكتبت الواقعة المعروضة على المحكمة هي بطلان الواقعة التي
اتخذتها المحكمة أساسا لوصف الجديد .

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تصبغه النيابة العامة
على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ،
وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله ، متى رأت أن ترد الواقعة بعد
تحقيقها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، طالما أن
الواقعة المبينة بطلب التكليف بالحضور والتي كتبت مطروحة بالجلسة
هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . وإذا كان
ذلك وكتبت المحكمة قد عطلت وصف التهمة المرفوعة به الدعوى من تسهيل
ودعلة الغير إلى شروع في ذلك ، فإن الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا
للتعديل هي ذاتها الواقعة التي تضمنتها ورقة التكليف بالحضور والتي كتبت
مطروحة بالجلسة ، ومن ثم فلا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو
الدافع عنه إلى ما لجرت به تعديل في الوصف القانوني .

(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ في - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ من ٢١ من ١٢٦٢)

١٣٦٨ - تعديل المحكمة لوصف التهمة - متى لا يوجب تنبيه المتهم
أو الدافع عنه إليه .

حتى كتبت الواقعة المسندة إلى المينة بآثار الإحالة كتبت مطروحة بالجلسة ،

وهي ذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد ، وكان التعديل هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن تكون جريمة حيازة أوراق مالية مقلدة متداولة قانونا في الخارج بقصد تزويجها ، ولم يتمد التعديل استناد واقعة ملابية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، ذلك بأن الترويج في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الترويج ، فهو في محلوله القانوني الحقيقي ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته للتظاهر عليها ، فإن التعديل في الوصف الذي أجرته المحكمة لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل للوصف .

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١ من ٢٦ من ١٧١)

١٣٩٩ - محكمة الموضوع - حقا في تعديل وصف النية - اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى - لا يستتبع ضرورة تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .

إذا كانت الواقعة المبينة بلهر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن استناد واقعة ملابية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذي فزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكبا لجريمة الضرب المفضي إلى الموت لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف مادام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بهس الدعوى ، ومن ثم فقد انحصرت من الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ من ٥٢٠)

الفرع الثاني

الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها

الجريمة الموجهة اليه في امر الاحالة

١٤٠٠ - تعديل الوصف من احداث عامة مستتية الى اصلية خطأ .

اذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الاصابات الخطأ (المادة ٢٠٨ ع) ، بمس أن كانت هذه التهمة هي احداث عامة مستتية عبدا (المادة ٢٠٤) ، فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذي هو في محله .

(لمن رقم ٨٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١/١٦)

١٤٠١ - اعتبار المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

اذا رفعت الدعوى على متهمين باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمتي تزوير واستعمال بالمانتين ١٧٩ و ١٨٣ ع فاعتبرتهما محكمة الدرجة الاولى شريكين لجحول في ارتكاب التزوير دون توجيه التهمة اليهما بهذا الوصف وتابعتها المحكمة الاستئنافية ، فلا يكون في ذلك اخلال بحق الدفاع لأن الأعمال المسندة اليهما في وصف التهمة هي افعال أصلية في التزوير فهي شاملة لمعنى الفعل المادي ومعنى العلم والتعمد وكل ما أجرتة محكمة الموضوع هو انها استبعدت وقوع فعل التزوير المادي واستلقت فكرتي العلم والتعمد ونها استنتجت الاستفراك بالاتفاق وليس في القانون ما يمنعه من ذلك ولا ما يوجب عليهما أن توجه تهمة الاستفراك للمتهمين توجيهها خاصاً .

(لمن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/١٥)

١٤٠٢ - اعتبار المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

يجوز لمحكمة الموضوع بدون مسبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة اليه في امر الاحالة اما لعدم ثبوت بعض الافعال المسندة اليه واما لما يظهر من الافعال التي يثبتها الدفاع . فاذا قدم المتهم الى المحكمة بصفته فاعلا اصليا على أسس أن الطلقات النارية التي أحدثها بالجنى عليه سببت مع الاصابات الرضية الاخرى الوفاة فتبين لها أن تلك الطلقات النارية لم تحدث الوفاة وأن الوفاة نشأت عن ضربات رضية أحدثها متهمون آخرون مجهولون كانوا مع المتهم

فنزلت المحكمة به من جريمة القتل العمد إلى جريمة الاشتراك فأنها إذ فعل ذلك لا تكون قد غيرت في الوقائع المنسوبة إلى المتهم والتي كانت موضوع محاكمته على أن التعديل الذي أدخلته لم يسوئ مركزه بل كان في مصلحته إذ العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي طلبتها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ ع التي أحيل الطعن بموجبها ، وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بتغيير الدفاع إلى تغيير وصف التهمة .

(لمن رقم ١٢٧٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/٥/٢٥)

١٤٠٣ - اعتبار المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

لمحكمة الموضوع أن تغير في الحكم الذي يصدر منها بالعقوبة وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بخير مسبق تعديل في التهمة بشرط ألا توجه إلى المتهم أمعالا لم يشعلها التحقيق ولا يكون التغيير الذي تجريره من شأنه أن يخل بحق الدفاع فإذا اعتبرت المحكمة متنها شريكا في القتل ، وهو مقدم إليها بصفتها فاعلا أصليا ، وكانت الأفعال التي وصفتها بالوصف الجديد هي هي بمبينا الأفعال المسندة إليه في أمر الإحالة والتي هي أسس الاتهام ، فأنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . وكذلك لا مخالفة للقانون إذا قدم منهم إلى المحكمة باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة لشخص معين في جنائية قتل فاعتبرته شريكا لفاعل أصلي غير معين من بين المتهمين ، لأن أسس الاتهام واحد في الحالتين لم يتغير وهو الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة .

(لمن رقم ٩٩٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٥/٩)

١٤٠٤ - اعتبار المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

للمحكمة أن تعدل في وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ما لم يكن من شأن التعديل خدع المتهم أو الإضرار بدفاعه فلا جناح عليها في أن تعدل وصف التهمة بأن تعتبر المتهم شريكا بالاتفاق . في جنائية القتل مع سبق الإصرار يصمد إن كان مقما إليها باعتباره فاعلا أصليا مادام وصف التهمة المعلن إلى المتهم والذي دار عليه الدفاع يتناول فعل الاشتراك بالاتفاق الذي أسس عليه التعديل ، فأنها إذ تعمل ذلك لا تكون قد أسندت إلى المتهم وقائع جديدة ولا أضرت بدفاعه الذي دار على الواقعة نفسها .

(لمن رقم ١٥٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤)

١٤٠٥ - تغيير الوصف من جنائية سرقة بالكره الى جنائية سرقة بحمل سلاح متى كانت المرافعة في الجنائية التي قدم بها تتحمل وتعلق الجنائية التي عوقب عليها .

لمحكمة الموضوع أن تعدل وصف التهمة المروضة عليهما دون لفت نظر الدفاع مادام التعديل الذي تجريه لا يكون من شأنه أن يذبح التهم أو أن يضر بدفاعه . وإن فلا حرج عليهما في أن تغير وصف التهمة من جنائية سرقة بالكره الى جنائية سرقة بحمل سلاح إذا كان الوصف الذي قدم به التهم ودارت عليه المرافعة في الجنائية التي قدم بها يشمل وقائع الجنائية التي عوقب عليهما فانها إذ تشمل ذلك لا تكون قد أسفدت اليه وقائع جديدة .
(لمن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٣٨٨/١/٢١)

١٤٠٦ - نزول المحكمة في حكمها على المتهم من جنائية العامة المستديمة الى جنحة أحداث جرح .

إذا كانت التهمة المسندة في أمر الاحالة الى أحد المتهمين هي احداثه ضربات بالجنى عليه نشأ عن احداها عامة مستديمة وتبين للمحكمة أن هذا التهم مع متهم آخر اعتكيا على المجنى عليه فأحدث به كل منهما اصابة في رأسه ولم يتبين لها من بالذات منهما الذي ضرب المجنى عليه الضربة . التي سببت المصاهرة فاعتبرت شائعة بينهما وحلت كلا منهما المسؤولية عن القدر المتيقن فعاتبتهم بمقتضى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات فإن نزولها في حكمها على المتهم من جنائية العامة المستديمة الى جنحة أحداث جرح دون أن تنبه الدفاع الى التغيير الذي أجرته هو مما يجوز لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .
(لمن رقم ٦٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/٣/٢٧)

١٤٠٧ - نزول المحكمة في حكمها على المتهم من جنائية ضرب افضى الى الموت الى جنحة ضرب .

يجوز للمحكمة بدون مسبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى لعدم ثبوت بعض الأعمال المسندة اليه . فإذا كان الدفاع ترفع عن المتهم على أساس الجنائية المرفوعة بها الدعوى وهي احداثه جرحين ثلثت عنهما وفاة المجنى عليه ثم ادانته المحكمة - بغير أن تفتته - في جنحة احداثه الجرحين فقط بسبب عدم ثبوت نسبة الوفاة الى فعله فانها لا تكون قد أخطأت لأن القسانون أجاز لها ذلك على اعتبار أن دفاع

المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يقتلوا حتيا الجريمة التي نزلت اليها بسبب استبعاد احد الاعمال الداخلة فيها .

(لمن رقم ١٢٣٧ لسنة ٩ في - جلسة ١٩٢٩/٧/١٢)

١٤٠٨ - استبعاد ظرف مسبق الإصرار واخذ المتهم بالتظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٣٤ ع .

لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أن تعدل وصف التهمة المرفوع به الدعوى أمامها بغير لغت الدفاع اذا كانت الاعمال المبينة في أمر الاحالة والمطروحة عليها تسمح بإجراء التعديل على شرط أن لا يحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة التي طلبت النيابة توقيفها على مقتضى الأمر الصادر من قاضي الاحالة . فاذا أحيل المتهم الى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمادة ٢٣٠ ع وبهذه المادة مع المادتين ١٥ و ١٦ عقوبات عن الجريمتين المسندتين اليه في أمر الاحالة وهما جنائية القتل العمد مع سبق الإصرار وجنائية الشروع في القتل مع سبق الإصرار أيضا . ففتت المحكمة عنه سبق الإصرار وحكمت عليه بالاشغال انشائية خمس عشرة سنة تطبيقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية مع المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وذلك بدون لغت نظير الدفاع فانها لا تكون قد اخلت بحق الدفاع لأن ما أثبتته من اطلاق المتهم من بتحققه عيارين على شخصين بقصد قتلها مع سبق الإصرار واصابة كل عيار منهما مجنيا عليه بعينه هو ما كان مطروحا على المحكمة في حدود ما ورد في أمر الاحالة وما تناولوه الدفاع عن المتهم .

(لمن رقم ١٢٢٢ لسنة ٩ في - جلسة ١٩٢٩/١٠/٢٢)

١٤٠٩ - اعتبار المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تمد المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت لم تستد في ذلك الا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودأرت على أساسها المرافعة . ولا وجه للتظلم من ذلك لأن مرافعة المتهم يجب أن تكون على أساس الوقائع الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه موصوفة بكل الاوصاف التي يصح أن تعطى لها فتونا لا بالوصف المرفوعة به الدعوى وحده فان هذا الوصف بطبيعة الحال مؤقت ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تعمله في أي وقت الى الوصف الذي ترى هي أنه الصحيح .

(لمن رقم ١٨٨٢ لسنة ١٠ في - جلسة ١٩٤١/١/٢٠)

١٤١٠ - اعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

يجوز للمحكمة الى حين اصدار الحكم ان تعطى وقتاً للدعوى وصنفها القانوني الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسساً على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع على ان تخطر المتهم بالتعديل اذا كان من شأنه خدعه أو الاضرار بنفاذه .

فاذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه ارتكب تزويراً في محرر عرفي بأن محاميه عباراته وغير في تاريخه وفي بعض بياناته خبراته محكمة الدرجة الأولى على أساس أنه أمي يستحيل عليه اجراء المحو والتغيير ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فاستعرضت ظروف الدعوى واستنتجت منها ان المتهم كان لم يباشر تزوير الورقة لجهلة القراءة والكتابة الا أنه شريك بطريق الاتفاق والمساعدة والتحريض مع فاعل مجهول وذلك بعد ان لفتته الى هذا الوصف وطلبت اليه الدفاع على أساسه فلم يعترض بذلك ليس فيه ما يعدم اخلاقاً بحق الدفاع .

(طعن رقم ٦٩٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٣/١٧)

١٤١١ - تعديل الوصف من اشتراك في جنابة تزوير ورقة رسمية الى اشتراك في جنحة تزوير ورقة عرفية .

يجوز للمحكمة بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع ان تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يقتضون حتماً الجريمة مشدد . فاذا كان الدفاع قد ترفع عن المتهم على أساس الجنابة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وهي اشتراكه في جنابة تزوير ورقة رسمية ، فادانته المحكمة في الاشتراك في جنحة تزوير ورقة عرفية على أساس ان محضر مرز انفار تنقية دودة اللطن الذي وقع فيه التزوير لم يحرر بمعرفة موظف رسمي مختص بتحريه ، فانها لا تكون قد أخطأت . لأن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يقتضون حتماً الجريمة التي نزلت اليها باستبعاد الظرف الذي ينقلها الى جنابة .

(طعن رقم ٧٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٣/١٣)

١٤١٢ - انتهاء المحكمة الى أن السرقة بالاكراه لم تقع في طريق علم .

اذا كانت الدعوى قد اتهمت على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول مبلغاً من المبنى عليه بالاكراه وفي الطريق العام الأمر المعاقب عليه

بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبت ورات محكمة الجنائيات بمعد سماعها الدعوى أن السرقة بالاكراه لم تقع في طريق عام فعاقبت المتهم على مقتضى المادة ٣١٤ فقرة أولى فإن هذا التعديل الذي ليس من شأنه من قريب أو من بعيد الإضرار بدفاع المتهم الذي تناول فيما تناوله الواقعة الجنائية التي أدین فيها لا يطمعن في حكمها أذ كل ما أجرتة هو أنها استبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزءا وساطت المتهم عن الباقى ، وهذا من حقها بمقتضى صريح نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .

(لمن رقم ١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٢٢/١٢/٤)

١٤١٢ - تعديل وصف التهمة من سرقة بأكراه الى جنحة ضرب .

متى كانت واقعة جنلية السرقة بالاكراه التي رفعت بها الدعوى على المتهم داخلا في وصفها واقعة ضرب باعتبارها من العناصر المكونة للجنلية ولم تر المحكمة ثبوت السرقة فله يكون من حقها بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أن تعاقب عن الضرب متى رأت ثبوته عليه دون أن تلفت الدفاع اليه . لأن ذلك من شأنه أن يضيع على المتهم اية ضمانات من الضمانات المقررة للمحاكمات الجنائية أذ هو من جهته قد اعلن بالواقعة موضوع الجريمة التي أدین فيها ضمن وقائع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه فكان على الدفاع عنه أن يتناول بحث هذه التهمة من جميع وجوها جملة وتفصيلا ويحص كل عنصر من العناصر التي تتركب منها سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية التسانن . ثم انه من جهة أخرى كان في حقيقة الأمر مطلوبة محاكمته عن واقعتين تكونان مجتمعتين جريمة واحدة لها عقوبتها المقررة وكل منهما تكون في ذات الوقت جريمة لها عقوبتها وهو لم يدن الا في جريمة واحدة تكونها احدى هاتين الواقعتين وعقوبتها اضعف من عقوبة الجريمة التي تتكون من الواقعتين مجتمعتين .

(لمن رقم ٦٦٩ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٢٥/٣/١٩)

١٤١٤ - كون الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم بانها تكون جنلية رشوة هي التي عدتها المحكمة مكونة لجريمة النصب .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين بانها تكون جنلية رشوة هي التي عدتها المحكمة بكونه لجنحة النصب بمعد أن ثبت لديها أن العمل الذي اخذ المتهمان مبلغ النقود للامتناع عنه هو بعملهما ليس مما يدخل في اختصاصهما خلافا لما جاء في وصف التهمة وايهما بوصف كونهما من الموظفين العموميين (أحدهما موظف بالجبرك والآخر عسكري بوليس)

لوجهما المضى عليهم كذباً باختصاصهما به ليتوصلا بذلك منهم الى الاستيلاء على مالهم الذى تم لهما الاستيلاء عليه فلا تثريب عليهما في ذلك ، لأنها لم تسند اليهما في الحكم أى فعل جديد بل هى استبعدت بعض أعمال مما استند اليها من الأصل كانت ملحوظة في الأساس الذى اقيم عليه الوصف الأول ، لعدم ثبوتها في حقهما بنسأه على التحقيق الذى أجرته بالجلسة ثم وصفت الأعمال الباقية بالوصف الجديد الذى يتفق معها والذى أدانتها على أساسه بجريمة أخف عقوبة من الجريمة الموصوفة بأمر الاحالة وهذا لا شائبة فيه . فقد نصت المسألة { من قانون تشكيل الجنايات صراحة على أنه يجوز للحكمة « بدون مسبق تعديل في التهمة أى بغير أن تلتفت الدفاع في الجلسة أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الأعمال المستندة أو الأعمال التى كُتبت لها الخنا » والواقعة التى اثبتتها تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة القصب . فالطرق الاحتمالية متوافرة من سعيهما في تأييد مزاعمهما بأعمال خارجية إذ هما من الموظفين العموميين وصفتهما هذه تحمل على الثقة بهما وتصديق أقوالهما . ثم هما اتفقا على أن يستعين كل منهما بالآخر على تأكيد ككاذبيه فتم لهما مقصدهما وكلا الأمرين عمل خارجى يرفع الكذب الى مصاف الطرق الاحتمالية .

(لمن رقم ١١٥١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢)

١٤١٥ - كون الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم بأنها تكون جنحة رشوة هي التي عدتها المحكمة مكونة لجريمة القصب .

يجوز ، طبقاً للمادة {٤} من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، أن تنزل المحكمة في حكمها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى الى نوع أخف منها متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأعمال المنسوبة الى المتهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة ، وليس للمتهم أن يتظلم من حصول مثل هذا التعديل بدون لفت نظره اليه ما دام الوصف الجديد لم يترتب على اضافة عناصر جديدة الى الوقائع التى تناولها التحقيق ورفضت بها الدعوى العمومية . فلذا كان المتهم قد قدم مع متهمين آخرين الى محكمة الجنايات بتهمة أنهم سرقوا ليلاً في الطريق العام وحالة كون أحدهم حليلاً سراحاً زجاجة كونيك طلفيا من الجنى عليه ، واستولوا على مبلغ خمسين قرشاً منه بصفة رشوة للاعتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو اقتياده الى مركز البوليس بتهمة حيازته طلفيا في منطقة محرم فيها حيازتها ، فرأت المحكمة أن أحدهم ، وهو لميلاني منشآت ينحصر عمله في حراسة الطلمبات وليس من عمله ضبط المنوعات لو ارساله حائزها الى النقطة ، لا يكون حصوله الى

مبلغ الخمسين قرشاً جريمة رشوة لاعتداف هذا الركن من أركانها ، وانما يكون جريمة نصب لانتفاذه صفة كاذبة هي من حقه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس إذا وجدهم يحلون شسيتاً ممنوعاً .. ونوصله بذلك إلى سلب مبلغ الخمسين قرشاً ، ثم حكمت عليه المحكمة من أجل ذلك بالحبس مع الشغل لمدة سنة تطبيقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فإنه لا تثريب عليها في النتيجة التي انتهت إليها . وليس لهذا الطاعن أن يحتج بأن ركن الاحتيال هو عنصر جديد أضيف إلى الوقائع التي رفعت بها الدعوى عليه ، لأن هذه الوقائع نفسها وبذاتها تتضمن وجود هذا العنصر إذ هي تتضمن أن الطاعن وهو ليثاى بوليس أخذ نقوداً من الجنى عليه حتى لا يتخذ معه إجراء كونه بكنه يدخل في اختصاصه وهو اقتياده إلى مركز البوليس . فلذا استبعد من ذلك دخول هذا الإجراء في وظيفته فإن وقائع التهمة تظل متضمنة حصوله على النقود بطرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وهي ادعائه ، اعتماداً على ما توحى به وظيفته من الثقة في قوله ، أن من اختصاصه تفتيش الناس وضبطهم .

(المن رقم ١٤٧٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٢٢/١٢)

١٤١٦ - اعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

إذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بتهمة أنه وآخر شرعاً في القتل بأن أطلق كل منهما عياراً نارياً على من كانا يقصدان قتله ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أنه لم يطلق عياراً ما معدته شريكاً للأخسر بالاتفاق والتحريض على أسلحي ما تضمنه الوصف الأصلي من أن إطلاق العيارين كان بناءً على اتفاق سابق بين المتهمين ، فهذا الذي أجرته لا يعدو أن يكون تعديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، إذ هي لم تزد شسيتاً على الواقعة المروضة عليها بل أنها استبعدت جزءاً منها لعدم ثبوته ، وهذا من حقه أن تجريه في الحكم بالإدانة دون أن تلفت الدفاع .

(المن رقم ٨٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١/٢٨)

١٤١٧ - استبعاد ظرف سبق الإصرار ولغذ المتهم بالتعترف المتسند

المقصود عليه في المادة ٢/٢٣٤ ع .

لا تثريب على محكمة الموضوع إذا هي استبعدت ظرف سبق الإصرار من تهمة القتل الممد والشروع في القتل الموجهتين إلى المتهم وأخفته بالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الذي لم يكن مذكوراً صراحة في قرار الاتهام بغير توجيه نظر الدفاع إلى ذلك

(م - ٦٧)

ما دامت الوقائع التي أدانت المتهم فيها هي بعينها التي رفعت بها الدعوى العمومية عليه بعد أن استبعدت المحكمة منها ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته إذ هي عندئذ تكون في حدود حقها في تعديل وصف التهمة في الحكم دون لفت نظر الدفاع إلى ما تجرّيه من تعديل .

(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١١/١١)

١٤١٨ - اعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

لا جناح على المحكمة الاستثنائية إذا هي اعتبرت :للمتهم شريكاً مع آخرين في جريمة التزوير بمسد أن كان متهاً بأنه فاعل في هذه الجريمة ما دام هذا منها لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها الدعوى أصلاً بل كان مجرد إعطاء هذه الوقائع وصفها القانوني الصحيح .

(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٤/٧)

١٤١٩ - كون الواقعة المرفوعة بها الدعوى - وهي تكون جريمة القتل العمد - تتضمن الواقعة التي اتهم فيها المتهم وهي جنائية الضرب المفصّل إلى الموت .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم ، وهي تكون جنائية القتل العمد - تتضمن الواقعة التي اتهم فيها وهي جنائية الضرب المفصّل إلى الموت بناء على استبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناء على إضافة عنصر جديد إليها ، فليس للمتهم أن يتنظّم من عدم لفته إلى هذا التفسير . إذ لا حاجة في هذه الصورة إلى لفت الدفاع لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٢/١٦)

١٤٢٠ - تعديل الوصف من اشتراك في جنائية تزوير ورقة رسمية إلى اشتراك في جنحة تزوير ورقة عريضة .

للمحكمة ، دون أن تلتفت الدفاع ، أن تنزل بالواقعة من جنائية تزوير ورقة رسمية إلى جنحة تزوير ورقة عريضة لعدم توفر صفة الرسمية فيها .

(الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١)

١٤٢١ - نزول المحكمة في حكمها على المتهم من جنسية العامة المستديمة الى جنحة أحداث جرح .

إذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة الضرب الذي نشأت عنه عاة عامة بالأذن فدائته المحكمة في حكمها بالضرب البسيط فلا تثريب عليهما في ذلك ، إذ الواقعة المرفوعة بهما الدعوى عليه تتضمن في وضوح الواقعة التي اتين فيها بعد استبعاد أحد عناصرها وهو تخلف عامة عن الإصااية التي أحدثها فهي لم تسند اليه واقعة جديدة ، وهذا هو ما اشارت اليه المسادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات من عدم الحاجة فيه الى لفت نظر الدفاع ، وما ذلك الا لأن لفته في هذه الحالة يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال لدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

(اللمن رقم ١٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٢/٢٠)

١٤٢٢ - تمثيل الوصف من القتل الممد الى الشروع فيه .

إذا كانت النسيابة قد رغمت الدعوى على المتهمين بأنهما قتل عمدا المجنى عليه ثم استخلصت المحكمة من الأظلة التي طرحت أمامها أن هذين المتهمين قد أطلق كل منهما عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه لحددها فقتل عليه ولم يعرف من منهما الذي أصابه عياره ، فتمثلت وصف هذه الوقائع ذاتها من القتل الممد الى الشروع فيه فانها انما تكون قد استعملت الحق الذي خولها اياه القانون ، ولا يكون عليهما أن تلت الدفاع في هذه الحالة إذ هي لم تخرج عن الوقائع التي اشتملت عليها التحقيق وخصوصاً انما نزلت بالتعديل الى الأخف .

(اللمن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٧)

١٤٢٣ - اعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

للمحكمة أن تفر وصف الانصاف المسندة الى المتهم والطروحة أمامها دون حاجة الى لفت نظر الدفاع ما دامت لا تستند في ذلك الا الى الوقائع التي شملها التحقيق ورغمت بها الدعوى . فإذا قدم ثلاثة متهمين الى المحاكمة على أساس أن كلا من الأول والثاني منهم أطلق عياراً على المجنى عليه فاصليه وأن الثالث اشترك معهما بطريق المساعدة في ذلك ، فزلت المحكمة أن عياراً واحداً هو الذي أصاب المجنى عليه وأنه إذ كان مطلق هذا العيار من بين هذين المتهمين مجهولاً فقد

اعتبرت كلا منهما شريكا بالاتفق والمساعدة لمطلق العيار انذى اصاب .
وكان ما أوردته في حكمها عن وأتمة الدعوى وظروفها يبين منه ان كلا من
فيك المتهمين كان عالما بقصد الآخر ومنسويا بالتعيار الذي اطلقه
مساعدته في اتهام جريمة القتل التي وقعت ، فان ما أثبتته من ذلك تتحقق
فيه اركان الاشتراك بطريق المساعدة ويكون الحكم سليما ، ولا يضره
ما جاء به من ذكر الالتقاء اذ الواضح أنه تزيد لم يكن له أثر فيه .
(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١٤)

١٤٢٤ - اعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

لمحكمة الجنايات بمنتهى المسودة ٤٠ من قانون تشكيل مصالحم
الجنايات ان تغير في الحكم وصف الإيميل المبينة في امر الاحالة بغير لغت
نظر المنهم بشرط الا تحكم عليه بمعقوبه اشد من المعقوبه المقررة لجريمه
الموجهة اليه في امر الاحاله . فإذا كان التعديل الذي أجرته المحكمه هو
انهم اعتبرت الطاعن الاول فاعلاً أصلياً في جنائية القتل وشريكاً في جنائية
الشروع واعتبرت الناس فاعلاً أصلياً في الشروع وشريكاً في نفس بعد ان
أحيلاً لهما تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والشروع فيه ، فهذا التعديل
لا تجاوز فيه للحدود لمبينة في تلك المسودة فلا مخالفة فيه للقانون ولا اخلال
بحق المتهمين في الدفاع .

(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

١٤٢٥ - تعديل الوصف من شروع في قتل عمد الى جنحة ضرب .

لمحكمة الجنايات بمنتهى المسودة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات
بدون مسبق تعديل في التهمة ان تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت
اليها الجريمة الموجهة اليه في امر الاحالة لعدم اثبتت بعض الاعمال المسندة
اليه ، واذا ثبتت كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة الشروع في
اقتل العمد ، وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب ، فلا يكون
عليها ان تلغى الدفاع الى ذلك .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/١٠)

١٤٢٦ - تعديل الوصف من شروع في قتل عمد الى جنحة ضرب .

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند الى المتهم من جنائية

شروع في قتل مع مسبق الإصرار والترصد إلى جنة ضرب مقترن بهذين الطرفين لما رآته من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عنده ، وكانت الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها للوصف الجديد هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليهما المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا . فانها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم في تعديلها للوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تلتفت الدفاع إلى ذلك .
(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٢ في - بطنية ١٠/٢١/١٩٥٢)

١٤٢٧ - استبعاد ركن العلانية من واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى .

إذا كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى عليه من بادئ الأمر بعد أن انتقص منها ركن العلانية لما استخلصه من عدم توفرها واعتبر الواقعة مخالفة لمنطقة على المسادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فكل ما يثيره الطاعن في حدود تغيير وصف التهمة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٢)

١٤٢٨ - اعتبار المتهم شريكا لا غاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

لا مصلحة للمتهم فيما يقوله من أن المحكمة غيرت وصف التهمة بالنسبة له فاعتبرته شريكا بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه غاعلا ، دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن هذا التغيير لم يترتب عليه إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلا ، ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً نطبقتها من بادئ الأمر .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٢/١٥/١٩٥٤)

١٤٢٩ - كون الواقعة المرفوعة بها الدعوى وهي تكون جريمة القتل العمد تتضمن الواقعة التي اتين فيها المتهم وهي جنابة الضرب المفضى إلى الموت .

أن مجرد تغيير وصف الفعل المسند للمتهم في جنابة قتل عمد مع مسبق الإصرار إلى جنابة ضرب أفضى إلى موت مقترن بهذا الطرف دون

أن يتضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة لا يعتبر أخلاقاً بدفاع المتهم ، بل تكون المحكمة تد لجايته الى بعض ما طلبه من اعتبار الواقعة مجرد مشاجرة لا تلابسها نية القتل ولا ظرف مسبق الاصرار ، ومن ثم لا يصح التمس عليها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل .
(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١٩)

١٤٢٠ - نزول المحكمة في حكمها على المتهم من جنابة العامة الى جنابة احدث جرح .

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند الى المتهمين من جنابة احدث ماة الى جنابة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وكانت الواقعة المادية التي انتخفتها المحكمة في حكمها أساساً للوصف الجديد هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً بل اقتصر على استبعاد مسئوليتهم من العامة - فلما لا تكون قد أخذت بدفاع المتهمين إذا هي عدلت الوصف في حكمها دون أن تلفت الدفاع إلى ذلك .
(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٢٠)

١٤٢١ - استبعاد مسبق الاصرار والقرص - عدم الحكم بمقوبة تشدد من المقررة قانوناً للجريمة المسندة الى المتهمين - لا موجب لتنبيه الدفاع .

استبعاد مسبق الاصرار والقرص من التهمة لم يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سبباً لطعنهم في الحكم الصادر عليهم امستناداً الى أنهم لم يبنوها الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليهم بمقوبة تشدد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة اليهم .
(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ و ١٣٧)

١٤٢٢ - حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت عليها الجسمية المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير مسبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .
(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ و ٥٧٠)

١٤٢٢ - تعديل وصف التهمة بنفى ظرف مسبق الإصرار والتزول الى العقوبة الأخف - لفت نظر الدفاع غير لازم .

مضى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد اقتصر على نفي ظرف مسبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول الى العقوبة الأخف فانه لا ترتيب على المحكمة اذا هي لم تلت نظر الدفاع الى ذلك ما دام أن المتهم مسئول من العادة ونقاسا لاي الوصفين .

(الطنن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ص ١١٨٨)

١٤٢٤ - تحديد الحكم تاريخ الجريمة او اضافته بياناً بنسبة العاهة الى وصف التهمة - ليس تغيراً في التهمة ولا تعديلاً لوصفها مما يقتضى تنبيه الدفاع .

لأن كان الاصل انه لا يجوز للمحكمة ان تغير من التهمة بان تسند الى المتهم انعمالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، الا ان التغير المحظور هو الذي يقع في الأعمال المؤسسة عليها التهمة ، اما التتصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع التهمة ، فان للمحكمة ان ترددها الى صورتها الصحيحة ما دامت فيها تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة نفسها التي تضمنها امر الاحالة . فلا يعيب الحكم تعيين تاريخ الجريمة او اضافة بيان نسبة العاهة الى وصف التهمة حسبما ورد بتقرير الطبيب الشرعي ما دام انه لم يتناول التهمة التي رفعت بهما الدعوى بالتعديل وهي جريمة الضرب الذي أحدث عاهة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة - ومن ثم فلا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع الى هذا التعديل .

(الطنن رقم ٢٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ ص ٢٥ ص ٢٢١)

١٤٢٥ - وصف التهمة - محكمة الموضوع - مثال عن خلط الشاي .

لما كان قرار وزير التامين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي قد نص في المسادة الثالثة منه على انه « يحظر خلط الشاي الاسود بانواعه المختلفة بشاي اخضر او باية مادة اخرى او الشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السالف او حيازته بقصد الاتجار » كما نص في المسادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف احكام هذا القرار بالعقوبات المقررة بالمسادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي الحبس من مسقة اشهر الى سنتين

وانغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه . لمسا كان ذلك ، وكان من المتسرع ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة المصيبة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيونها ووصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في انجاسة ، وكل ما تلتزم به هو الاعتاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة ، او طلب التكليف بالحضور ، وأما وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه على توقيع عقوبة الجفحة على المطعون ضده طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن تنظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضة للبيع شايًا مخلوطاً مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التي وقعت على الطمون ضده فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع السكم للعقوبة حسبها حددها القرار الوزاري سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أفهل تجميع الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري سالف الذكر عليها وهو ما يعيبه بالنقص الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المنعقل بمخالفة القانون فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطن رقم ٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧١ ص ٣ ص ٨١٠)

الفرع الثالث

إذا كان التعديل في مواد القانون فقط

١٤٣٦ - التزام المحكمة بتطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون اجراء تعديل في الواقعة الجنائية .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت في حكمها على المتهم المادة ٣٠٨ مع المادة ٣٠٦ مع أن الدعوى لم ترفع عليه الا بالمادة الأخيرة فقط ، ثم أبدت المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف لأسبابه ، فانه لا يقبل من المتهم أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم . لأنه ما دام قد علم بذلك حصوله في الحكم الابتدائي كان عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أسامه ، ثم أن الأمر مقصوراً على تطبيق النص صحيح في الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه بإضافة المادة ٣٠٨

ولم تستند إليه المحكمة الفاظا من عبارات السب غير التي وردت بعريضة
الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٨)

١٤٣٧ - التزام المحكمة بتطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون إجراء تعديل في الواقعة الجنائية .

إذا كانت المحكمة لم تجر أي تعديل في الواقعة الجنائية المرفوعة بها
الدعوى العمومية على المفهم بل كان التعديل الذي أجرته في مسدد مواد
القانون فقط فهذا مما من سلطتها أن تجريه في الحكم دون لغت الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/١٩)

١٤٣٨ - التزام المحكمة بتطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون إجراء تعديل في الواقعة الجنائية .

مضى كانت المحكمة لم تجر أي تغيير في واقعة الدعوى وإنما طبقت
انقضاء الذي حل انقضاء المحاكمة محل الأوامر العسكرية السابقة التي
كانت تعاقب عليها ، فلا يصح النفي عليها أنها لم تلتفت الدفاع .

(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٦/٨)

١٤٣٩ - التزام المحكمة بتطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون إجراء تعديل في الواقعة الجنائية .

أن من واجب المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة
الدعوى ، ومن واجب المتهم أن يضمن دفاعه القانون الذي يعاقب على
الواقعة المسندة إليه . فإذا كانت النسابة قد رفعت الدعوى على المتهم
بأن عرض للبيع قمشة صوفية بسعر يزيد على المقرر تفتوا ، وطلبت
عقابه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وبالقصر الوزاري
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٧ ، فزالت المحكمة أن هذا القرار لا ينطبق على
واقعة الدعوى وأدانتها بمقتضى القرار رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٤٦ دون أن
تضر شيئاً من الوقائع المسندة إليه ، فلا يكون للمتهم أن ينعى على الحكم
أنه غلظة بنص قانوني لم يعلن به في ورقة التكليف بالحضور .

(الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

١٤٤٠ - تطبيق المحكمة على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى المواد المطلوب تطبيقها بعد استبعاد المادة ٢٣٤ عقوبات بفقرتيها .

ما دام الحكم لم يطبق على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى غير المواد المطلوب تطبيقها مستبعداً منها المادة ٢٣٤ ع بفقرتيها الأولى والثانية لعدم انطباقها على الواقعة فلا محل عندئذ للفت نظر الدفاع إلى هذا الاستبعاد وخصوصاً أن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة هي الإعدام فاستبعادها في مصلحة المتهم نفسه .

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١١/٢٨)

١٤٤١ - تطبيق المحكمة مواد القوانين التي تنص على العقاب على الواقعة التي رفعت بها الدعوى المباشرة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها .

متى كانت الدعوى المباشرة قد رفعت على المتهم بالتعذيب في حق المدعى بالحقوق المدنية علناً فإنه يكون على المحكمة أن تطبق مواد القوانين التي تنص على العقاب على الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها ، ولا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها لم تلتفت إلى هذا التصحيح ما دام أن وصف التهمة التي أدين فيها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه ، ولم تستند إليه المحكمة وتأتج جديدة .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢)

الفروع الرابع

الخطأ المادى

١٤٤٢ - التعميد الذي لا يعدو اصلاح خطأ مالى وقع في تاريخ الواقعة ولم يتناول ذات الواقعة الجنائية .

متى كان تعميل المحكمة في وصف التهمة لا يعدو اصلاح خطأ مالى وقع في تاريخ الواقعة ولا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه فيها فلا يصح للطعن في الحكم من هذه الناحية . وخصوصاً إذا كان الطاعن لم يصبه أى ضرر من التعميد . ولا يدعى في طعنه حصول ضرر له .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨)

١٤٤٢ - تدارك محكمة الجنائيات السهو الذي ورد في وصف التهمة في امر الاحالة بعدم ذكر سبق الاصرار والترصد اذا كان قد طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الطرفين في امر الاحالة ذاته .

اذا امر قاضي الاحالة بلحالة المتهمين الى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم ، اولهم طبقا للمواد ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ عقوبات وباتقيهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ ع لان الاول قتل عمدا فلانا وفلانا وبأن اطلق عليهما اعيرة نارية قاصدا بذلك قتلها . . وذلك مع سبق الاصرار والترصد ، ولأنه شرع مع الباقين في قتل آخرين (ذكرت اسمائهم) عمدا بأن اطلقوا عليهم اعيرة نارية . . الخ ولم يذكر أن ذلك كان مع سبق الاصرار والترصد ، ثم في الجلسة قررت محكمة الجنائيات رفع الدعوى على بعض المتهمين لأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الاول في جنائية القتل المسندة اليه ، وفي جلسة المرافعة نظرت الدعوى على أساس هذه الاوصاف كلها ، وقالت النيابة في مرافعتها ان المتهمين كانوا مترصين ببسلكتهم في مكان الحادث ، وتراعى الدفاع على أساس التصوير الذي صورت به النيابة الواقعة ، ففى هذه الصورة يكون عدم ذكر سبق الاصرار والترصد في تهمة الشروع في القتل ، كما وردت في امر الاحالة ، انما هو من قبيل السهو ، بفنيل طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الطرفين على التهمة المذكورة في امر الاحالة ذاته ومثل هذا السهو يجوز للمحكمة ، طبقا للمادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، أن تداركه وليس للمتهمين أن — يعترضوا بأن تداركه من شأنه الاضرار بدفاعهم . لأن جريمة القتل التي كانت موجهة الى المتهم الاول وصفت بأنها وقعت مع سبق الاصرار والترصد ، وتهمة الاشتراك في القتل التي وجهتها المحكمة الى باقي المتهمين في الجلسة اشتملت ايضا على هذين الطرفين ، وجرائم الشروع في القتل المسندة الى المتهمين ارتكبت في نفس الظرف التي ارتكبت فيها جريمة القتل بحيث أن هذه الجرائم كلها تعد في الحقيقة حادثة واحدة ، وقد توافقت النيابة على أساس أنها حصلت مع سبق الاصرار والترصد وتراعى المتهمون على هذا الاعتبار .

(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٤٤/١/١٧)

١٤٤٤ - التعديل الذي لا يمسحوا اصلاح خطأ ماذى وقع في تاريخ الواقعة ولم يتناول ذات الواقعة الجنائية .

اذا كان وجه الطعن أن النيابة اتهمت الطاعن أنه في يوم كذا ضرب فلانا ، ولكن المحكمة الاستئنافية آخذته على واقعة لاحقة إذ اثبتت في حكمها ان حادث الضرب وقع في يوم غير اليوم الوارد تاريخه في وصف التهمة ، وكان الطاعن لا يدعى في وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة لتلك التي رُفعت بها الدعوى العمومية عليه ، وكان الظاهر من سياق الحكم

انه لم تحصل الا واقعة واحدة هي التي حكم عليه من اجلها وان ما كان من خلاف في التاريخ هو نتيجة خطأ في الكتابة ، فانه لا يحق له ان ينعى على المحكمة انها قضت عليه بالمقوية من اجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى .
اذا الخطأ الكتابي لا يؤثر في سلامة الحكم .

(الطنن رقم ١٠٤٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٣)

١٤٤٥ - ذكر قضى الاحالة في امره ان الماهة باليد اليمنى في حين انها باليد اليسرى تلك المحكمة المحالة اليها الدعوى تصحيحه .

اذا كان الظاهر مما جاء بالحكم أن واقعة الماهة التي من أجلها قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد تضمنها التقرير المقدم من النيابة العمومية الى قاضي الاحالة كما تضمنها الامر الصادر من قاضي الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكل ما في الامر أنه ذكر فيها أنها باليد اليمنى في حين أنها باليد اليسرى - مجرد خطأ في الكتابة مما تملك المحكمة المحالة اليها الدعوى - بمقتضى المادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - تصحيحه والسر بالمحاكمة على أساس التصحيح ، ففي هذه الصورة لا يسوغ عد الواقعة مكونة لتهمة أخرى جديدة غير المرفوعة بها الدعوى ، ويكون من الخطأ الحكم بعدم الاختصاص .

(الطنن رقم ١٣٠١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/١٢)

١٤٤٦ - وقوع خطأ في كتابة رقم المسادة المطلوب معاقبة المتهم بها في امر الاحالة وتدارك المحكمة ذلك في حكمها .

مضى كان وصف الواقعة التي أسندت الى المتهم واحيل من اجلها الى محكمة الجنايات هو جنابة السرقة التي ادين بها ، وغاية الامر أنه وقع في امر الاحالة خطأ في كتابة رقم المسادة المطلوبة معاقبته بها تداركته المحكمة في حكمها ، فلا يقبل منه نفيه على الحكم أنه طبق عليه مادة جديدة دون لفت الدفاع .

(الطنن رقم ٥٩٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/٤/١١)

١٤٤٧ - تعديل محكمة اول درجة تاريخ الواقعة دون لفت نظير الدفاع عن اتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل .

تعديل محكمة اول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلفت اليه الدفاع عن

المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس. لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية أنها هي أعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحكمة الابتدائية من أخطاء.

(اللمن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٤ ص ٢٤٠)

١٤٤٨ - اعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور خطأ بتهمة حيازة « منج » غير مضبوطة - ادانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة بيزان غير مضبوط استنادا الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة - استئناف المتهم للحكم - عليه بحقيقة التهمة المسندة اليه وورود استئنافه عليها .

متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايير وقرار المتهم بضبط الميزان لديه الامر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « المنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة اليه ويكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

(اللمن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٦٧)

١٤٤٩ - الخطأ المسادي ببسيلة الحكم في تاريخ الواقعة لا يعيبه ما دام المتهم لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

إذا كان الحكم قد أورد في وصف التهمة أن المتهم قد ارتكب انفصال وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة في بسيلة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس إلا خطأ ماديا في بيان رقم السنة وصحته « ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فانه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يتقدح في سلامته طالما أن المتهم لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

(اللمن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ ص ٧٨٦)

١٤٥٠ - وصف المحكمة للتهمة - خطأ ملغى - أثره .

إذا كان الحكم قد أورد في وصف التهمة أن المتهم قد ارتكب انفصال الاشتراك في جلب المخدرات حالة كونه من الموقوف بهم كمكفحة المخدرات ،

الا ان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر التي تقضى بتشديد العقوبة في حالة اقتراف الجريمة من الموظفين أو المستخدمين الخاضعين لموافقة الواد المخدرة ، كما عابلت المتهم كغيره من المحكوم عليهم - فاعلين أصليين أو شركاء - ممن لا يتصفون بتلك الصفة وانزلت بهم جميعا عقوبة واحدة هي الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة ، مما يشير بوضوح الى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الظرف المشدد ، لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ الذي لا يعيب الحكم ، فضلا عن أنه لا جدوى للمتهم من اثاره هذا النعى ما دامت العقوبة المقررة بها مقررة في القانون لجريمة الاشتراك في جلب المواد للمخدرة مجردة من الظرف المشدد .

(الطنن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ من ١٩ ص ٤٨)

١٤٥١ - الخطأ المسمى في وصف التهمة .

لئن كان البين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له أنه وأن ورد في ديباجة كليهما وصف التهمة الاولى وليس الوصف المعدل الوارد بأمر الاحالة ، الا ان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن واقعة سرقة أجزاء من السيارة ومحتوياتها التي دين الطاعنان بها ، هي بعينها التي شملها التحقيق وأحيلت بها الدعوى ودارت عليها المرافعة أمام المحكمة ، ومن ثم فإن ورود وصف التهمة الاولى الذي عدلت عنه النيابة في ديباجة كل من الحكمين ، لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي من مكتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها وأتم الدعوى ، ومن ثم فهو لا يقسح في سلامة الحكم ..

(الطنن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ من ٢٦ ص ٢٢٢)

الفصل السادس

وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية والظمن بالنقض

١٤٥٢ - مناط عدم جواز الاضرار بالحكوم عليه بسبب تظلمه عند الاخذ به في الظمن بطريق النقض - مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز تصديه - عدم تناوله ما عدا ذلك من تقدير الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

مبدأ عدم جواز الاضرار بالحكوم عليه بسبب تظلمه عند الاخذ به في الظمن بطريق النقض انما يكون أعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثابتة ان تتعداه وهو لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

الظمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ من ٦٠٢

١٤٥٣ - الخطأ في وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .

الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .

الظمن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٢ س ١١ من ٢٢٦

١٤٥٤ - المبرة في قبول الظمن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة - مثال .

المبرة في قبول الظمن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للوائح القانونية مع العلم بذلك نقضت المحكمة الاستثنائية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المسألتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤١ - فإن الظمن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

(الظمن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ من ٧ من ٢٤٢)

(الظمن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ من ٣٧٥)

١٤٥٥ - سلطة المحكمة الاستئنافية في اعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح - عدم تعيد المحكمة بوصف الواقعة المعطى لها من النيابة او المدعى بالحق المدني ما دامت لم تسند لمتهم افعالا جديدة .

استئناف المدعى بالحق المدني وحده وان كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية الا انه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانونا - على محكمة الدرجة الثانية التى تملك اعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون ان توجه انى المتهم افعالا جديدة غير مقيدة في ذلك الوصف الذى تعطيه النيابة او المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة امام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٧٧)

١٤٥٦ - تعديل محكمة اول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع - علم المتهم بهذا التعديل ومدافعته عن نفسه على اساسه امام محكمة الدرجة الثانية - نية على الحكم الاستئنافى بالابطالان - غير مسيد .

تعديل محكمة الدرجة الاولى لوصف التهمة دون ان تلفت اليه الدفاع عن المتهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية معدام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع امام المحكمة الاستئنافية على اساسه .

(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٩٦)

١٤٥٧ - التكييف القانوني لوصف الجريمة يخضع لرقابة محكمة النقض .

ان انطبق نص المادة ١/٢٢ من قانون العقوبات على الواقعة كما اثبتها الحكم والقول بوحدة الجريمة او بتعددتها هو من التكييف القانوني الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، ومن ثم فان عدم تطبيق تلك المادة يكون من الاخطاء التى تقتضى تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩ ص ٢٢ ص ١٧١)

١٤٥٨ - خطأ الحكم في وصف واقعة الدعوى - متى لا تتوافر به المصلحة للطعن فيه .

لا مصلحة للطامن في التمسك بخطأ الحكم في اغسال وصف الواقعة

أننى قارنهما باعتبارهما شريكا ، ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهى :الاشغل
الشاقة المؤبدة تدخل فى نطاق عقوبة الشريك .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٤٥)

١٤٥٩ - العبرة فى قبول الطعن - بالوصف الذى رفعت به الدعوى اصلا دون الوصف الذى تقضى به المحكمة - مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة فى قبول الطعن هى بوصف
الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذى تقضى به
المحكمة ، ولما كانت الدعوى قد اقيمت على المظنون ضده على أساس
أن التهمة المسندة اليه جتحة ، فإن الطعن فى الحكم وإن كان قد صدر فى
التهمة باعتبارها مخالفة ، يكون جائزا .

(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٢ من ٢٢ من ٥٧٥)

١٤٦٠ - وصف التهمة - لسبب الطعن بالنقض - ما لا يقبل منها .

لما كان يبين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى بادانة الطاعن بعد
أن اعتبر الواقعة المسندة اليه جريمة أصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ كما
نشأ عن الإصابات عاهة مستعينة بالتطبيق للقرارات الأولى والثانية والثالثة
من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية ، فاستأنف الطاعن الحكم ،
ومحكمة ثلثى درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف الى حبس الطاعن شهرا واحدا مع الشغل ، لما كان ذلك ،
وكان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائى الصادر بادانته على علم بالتعديل
الذى أجبرته محكمة أول درجة فى التهمة فلا وجه للقول بأنه لم يخطر به
طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة هذا فضلا عن أن
الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص
هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن ييسيه لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٢٤٦)

١٤٦١ - عدم جواز اثره شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام
(م - ٣٨)

المحكمة الاستئنافية ، فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨ من ٢٨ من ١٩٩٨)

١٤٦٢ - تغير المحكمة تهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة - تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها - عدم جواز اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع - مخالفة ذلك - اخلال بحق الدفاع - اساس ذلك ؟

لما كلفت الدعوى الجنائية قد أثبتت على الطاعنين وآخرين بوصف انهم ارتكبوا جريمة الشروع في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار والمستبعد الحكم نية القتل وانتهى الى ادانة الطاعن الاول بجريمة احداث عاهة مستديمة برأس المجنى عليه ، والى ادانة الطاعن الثاني بجريمة احداث عاهة مستديمة بفك السفلى للمجنى عليه المذكور - لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة لم توجه تهمة احدث للعاهة الى الطاعن ولم تلفت نظر المدافع عنها للبراءة على هذا الاساس ، وكان لتغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لايعتبر مجرد تغيير في وصف الاعمال المسندة للطاعنين في أمر الاحالة بما تملك محكمة الجنايات اجراءه في حكمها بغير سبب تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لانه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جسيمة الى الطاعنين لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعنان جدلا في شأنها - لما كان ما تقدم وكان عدم لفت نظر الدفاع الى ما أجرته من تعديل يعتبر اخلالا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة ان تعلقب المتهم على اساس واقعة شلتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه - دون أن تلفت نظر المدافع عنه الى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ من ٢٠ من ١٣٩١)

الفصل السابع

مسائل منسوعة

١٤٦٢ - الدفع بليهام وصف التهمة وغبوضه من الدفوع الواجب ابدؤها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد .

الدفع بليهام وصف التهمة وغبوضه هو من الدفوع الواجب ابدؤها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون الجنائيات .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٢٥/١/١٤

١٤٦٤ - اقالة محكمة الدرجة الأولى حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به بدون لفت نظر الدفاع وترافع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد لا يعتبر تعديلاً للتهمة دون لفت نظر الدفاع .

إذا كان المتهم حين استأنف الحكم الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئنائه الحكم منسباً على هذا التعديل ، ولم تجر المحكمة الاستئنافية أي تعديل آخر في الوصف ، فلا يكون التهمة وجه لها يثيره المتهم في هذا الخصوص بدعوى أنه لم يخطر بالتعديل .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٢٢/١/٢٢

١٤٦٥ - استناد تهمة الضرب الذي نشأت عنه علة إلى أحد المتهمين واستناد تهمة الضرب الأخرى إلى المتهم الآخر يستوجب الحكم ببراءة المتهمين إذا تشككت المحكمة في نسبة التهمة الأولى ما لم يغير وصف التهمة في مواجهة المتهم .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهمين وطلبت محلكتها من أجلها قد انقضت في قالب علم وصيغت في عبارات غير محددينها مجلس الوصاية التي نسبت إلى كل منهما فعندئذ يصح القول بوجود مماثلتها كليهما على أساس ثبوت وقوع ضرب كل منهما . أما إذا كانت التهمة محددة بأن واحداً بعينه منها هو الذي أحدث الضرر التي أصابت رأس المجنى عليه ونشأت عنها العلة ، وإن الآخر هو الذي أحدث الضرر التي أصابته في ذراعه

اليمنى ، فانه يكفى لتبرئة الاثنين من هذه التهمة ان تتشكك المحكمة في نسبة وقوع الضربة المعينة بالذات من اسند اليه انه اوقعها بالجنى عليه ولسو كلفت في الوقت ذاته مقتنعة بان لا بد ضربه ، وذلك ما لم تعمل المحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة ، على تغيير التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم ليتناول في دفاعه كل اصابة من الاصابات الاخرى التي بالجنى عليه .

(لمن رقم ١٤٢٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٦/٣)

١٤٦٦ - تعديل وصف التهمة امام محكمة الدرجة الاولى في مواجهة المتهم والرافعة على اساس الوصف الجديد امام درجتى التقاضى لا يعتبر اصلا بحق الدفاع .

مضى كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى هى ان المتهم ضرب فلانا في يوم كذا ، فصبت محكمة الدرجة الاولى على هذا القاريح وفكرت في حكمها الاعتبارات التى استندت اليها في ذلك من واقع التحقيقات التى تمت في الدعوى فلا يتبل من المتهم القول بن هذا التصحيح قد اخل بحقه في الدفاع ، اذ ما دام التصحيح قد حصل امام محكمة الدرجة الاولى فانه كان امام المتهم فرصة يناقشه امام المحكمة الاستئنافية اذا ما اراد .

(لمن رقم ٧٦٩ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٤/٢٨)

١٤٦٧ - رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٢٤٢ عقوبات وطلب محلى المجنى عليه تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات ومناقشة المتهم اتوال المجنى عليه عن اصابته وتطبيق المحكمة المادة الاخيرة على الواقعة لا يعتبر خلافا بحق الدفاع .

اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ، وفي اثناء نظرها طالب محلى المجنى عليه بتطبيق المادة ٢٤١ فقرة أولى ، وناقش المتهم اتوال المجنى عليه عن الاصابات وما ورد بالكشف الطبي عنها ، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٤١ على الواقعة . ثم استوقف المتهم دون ان يعترض على هذا التعديل ، فلا يكون له من بعد ان ينمى على الحكم الاستئنافية انه آخذ بهذه المادة .

(لمن رقم ٧٦٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٦/١)

١٤٦٨ - طلب النيابة العامة تعديل وصف التهمة - دفاع -
ما يؤخره .

ما دامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة في مواجهة المتهم وترافع هو أمام درجتى التقاضى على أساس الوصف الجديد ، فلا يقبل من المتهم أن ينمى على المحكمة الاستثنائية أنها آخذته بمقتضى الوصف الجديد .

بطن رقم ٨٤٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/١٥

١٤٦٩ - ١٤٧٠ - تمام الجنحة ليس بشرط لتطبيق الظروف المشددة في جريمة القتل العمد - تطبيق المحكمة المادة ٢٣٤ عقوبات - رغم ثبوت أن المتهم كان شارعا في سرقة نقود المجنى عليها بعد اغتيالها تكييف صحيح للواقعة من ناحية القتلون .

سوى القاتلون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع طرفا مشددا للقتل ، متى وقع منضما الى الجنحة وسببا لارتكابها - فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطامن وما ورد في المعاينة انه بعد اغتيال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فانها اذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما عمل تكون قد أصابت في تكييف الواقعة من ناحية القاتلون ولم تخطئ في تطبيقه .
(البطن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ ص ١٠ ص ١٢٤)

١٤٧١ - تحدث المحكمة عن القصد الجنائى بما مفاده ان القصد قصد من الاعتداء الهرب بعد ان كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة البوليس والحيولة بين المجنى عليه وهو من رجال الضبط وبين ادائه علا كلف به بمقتضى وتليفته - اعتبار المحكمة الواقعة تعديا على احد رجال الضبط في تشاء تلبية وتليفته ويسببها هو وصف خاطئ لا يلتزم مع التفسير السليم للقاتلون .

اذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائى لدى المتهم بما مفاده ان المتهم اما قصد من الاعتداء الهرب بعد ان كان مقبوضا عليه ومودعا

في حراسة اثنين من افراد البوليس ، والحيلولة بين الجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين اذائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فان ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على احد رجال الضبط في اثناء تادية وظيفته وبسببها هو وصف خلطه لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ ص ١٠ من ١٧٢٢)

١٤٧٢ - تنبيه الدفاع الى تعديل وصف التهمة - لا يتطلب القانون شكلا خاصا لحصوله .

ما طلبته النيابة المصانة من تعديل لوصف التهمة بالجلوسة في مواجهة المتهم وسؤال المحكمة له عن مسوابقه التي بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع للوصف الجديد الذي دارت المرافعة على اساسه - فيه ما يكفى لاعتبار التنبيه قائما ومنتجا اثره ، ذلك ان لفت نظر الدفاع الى تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق او من المحاكمة لا يتطلب شكلا خاصا .

(الطن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٢ ص ١٢ من ١١٩١)

١٤٧٣ - تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة - اثره .

اذا كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم بوصف انه عد مشتبها فيه ، ولما استأنفت النيابة حكم الادانة ، عطلت المحكمة الاستئنافية الوصف في مواجهة المتهم الى انه عاد لحالة الاشتباه - مستندة الى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء امام محكمة اول درجة - غير انها قضت بتلييد الحكم المستأنف ، وقالت في تبرير عدم اخذ المتهم بالوصف الجديد انه ينطوى على اسفك واقعة جديدة - اذا كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك لان الموضوع المطروح امام ثلثي درجة - بمقتضى استئناف النيابة المصانة - لا ينطوى على واقعة جديدة اسفدت المتهم ولم تكن مطروحة امام محكمة اول درجة ، وما استئناف النيابة الا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت بمنها مطروحة امام تلك المحكمة دون اضافة اية واقعة جديدة ، مما كان يقتضى المحكمة الاستئنافية - بعد ان نهبت المتهم لتعديل الوصف - ان تنزل حكم القسئون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح ،

وهو المود لحالة الاشتباه ، وإن تماثلت المتهم على هذا الأساس .
(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٥ من ١٢ من ١٩٤٥)

**١٤٧٤ - استناد أعمال المتهم غير التي رفعت بها عليه الدعوى -
فذلك تغيير في التهمة - لا يجوز للمحكمة اجراءه في الحكم .**

لا يعيب الحكم تغييره وصف الأعمال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الاحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تستند إلى المتهم لفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلزم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب إلى الطاعن استعماله المسكين في مثل مقاومة الجاني عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الاحالة من أنه صنع الجاني عليها على وجهها ولوى ذراعها ، ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بهما الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي درأت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فلا تظلم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى مثل هذا التعديل .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٢ من ١٩٧٠)

**١٤٧٥ - وصف التهمة - محكمة الموضوع - إخفاء التهمة -
من جريمة - حكم - تسييبه - تسييب معيب .**

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتحييم الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوونها ووصافها القانونية وإن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً . ولما كان الحكم قد أثبت أن الماؤول الذي قام ببناء

المصاراة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جريمة الاختلال في الذمة ، فقد كان على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك كما هي معرفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتضت بقيام الالتصاق بين الزوجة - المطعون ضدها الأولى - وزوجها (مرتكب جريمة الاختلال في الذمة) من ناحية وبين المقياسول - الذي لم ترفع عليه الدعوى - من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منها على بعض المبالغ المختلفة التي أشار إليها الحكم لاقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الالتصاق . وما كان على المحكمة إلا أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك وإن تمنحه أجلاً للاستعداد على أساس الوصف الجديد - ولما كانت المحكمة لم تنظر إلى ذلك واعتبرت الاخفاء واقعا على عقار ورثت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فان حكمها يكون مشوباً بالتقصير والخطأ في القانون .»

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ من ٢٢ إلى ٢٢)

١٤٧٦ - وصف التهمة - قتل عبد - قتل خطأ - دفاع - الاختلال بحق الدفاع - ما يفره .

التغيير الذي تجرته المحكمة في التهمة من قتل عبد بالسم إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأعمال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة ، مما تلك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهي إذ لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالبطالان مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤ من ٢٢ إلى ٢٢)

١٤٧٧ - وصف التهمة - دفاع - الاختلال بحق الدفاع - ما لا يفره .

لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتبنيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية

تراها المحكمة محققة لهذا الغرض - سواء اكان هذا التنبيه صريحا او ضمنيا او باتخاذ اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . ولا كان التثبت ان الطاعنين قدما للمحاكمة بوصف احداث عاة مستديمة بالمجنى عليه وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة ان المحكمة لفقت نظير الدفاع عنهما الى انه قد اسند الى الطاعن الثلثي في التحقيقات احداث اصابة المجنى عليه بجداريته اليسرى - وهي التي تخلت عنها العادة - كما اسند الى الطاعن الاول احداث اصابة بجداريته اليمنى ، وترافع محاميها على هذا الاساس ، ثم دانها الحكم بمقتضى هذا الوصف ، فان هذا يعد كائيا في لفقت نظير الدفاع عن الطاعن الاول الى ذلك التعديل ، اما الطاعن الثاني فقد دانه الحكم بمقتضى الوصف الوارد بقرار الاتهام . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعنان على الحكم الاخلال بحق الدفاع لا يكون مسديدا .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ من ٢٢ ص ١٥٤٨)

١٤٧٨ - وصف التهمة - نصب - حكم - تسييبه - تسييب معيب .

يقع للمحكمة ان تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وادلتها المطروحة ، والتي دارت عليها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية لتثبت على المظنون ضده الاول بوصف انه توصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على بعض المبالغ من المجنى عليه بادعائه الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقطر المبيع ، فانه لا يعيب الحكم الابتدائي ان يفصل في ملاك العقطر المبيع ما دام ان هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع عن طرق الخصومة امام تلك المحكمة انتهلما ودفاعا ، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وطالما ان المتهم لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ من ٢٢ ص ٦١٢)

١٤٧٩ - وصف التهمة - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره - محكمة استئنافية - سرقة - خيانة لمانة .

تعديل محكمة اول درجة لوصف التهمة - من سرقة الى خيانة لمانة - دون ان تنبه المتهم او المدافع عنه ، لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ، ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه امام المحكمة الاستئنافية على اسلسه .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ من ٢٢ ص ٨٠٤)

١٤٨٠ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة .

ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . وين ثم فإن ما يعنيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطالان في الإجراءات لخلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون مستحيلا .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٥ من ١٥ ص ٢٥٧)

١٤٨١ - التمسك بقصور البيانات التي يجب ان تشتمل عليها التهمة الموجهة الى المتهم - وجوب ابدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .

من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشتمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم يجب ابدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات . ولما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن قصور وصف التهمة التي اقيمت بها الدعوى قبله أو التعميد الذي أجرته محكمة أول درجة على هذا الوصف ، وكان الحكم قد أثبت ركن الخطأ في حق الطاعن كما هو معترف به في القانون واستظهر في بيان مفصل عناصر الخطأ الذي وقعت منه وحدها بما لا مغايرة فيه للعناصر التي أجملها وصف التهمة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة ، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٢٤٧)

١٤٨٢ - وصف التهمة - نفاذ - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

إن ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اُطُبقَ إلى وقوع الجريمة فيه هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصه من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا في كيانها المادي . فلا يمد ذلك في حكم القانون تعديلا في التهمة بما يستوجب اغت نظر الدفاع اتية ليقتراف على أسلحه ، بل يصح اجراؤه من المحكمة بمعد الفراغ من مسامع الدعوى .

١ (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ من ١٨ ص ١٧٠٢)

١٤٨٢ - وصف التهمة - دفاع - الاختلال بحق الدفاع - ما لا يوفره - سرقة - خيانة أمانة .

من المقرر أنه وإن كلفت المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تسيقه النيابة العامة على الواقعة كما ورد بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل أن من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة وتطبق عليها وصفها القانوني الصحيح ، إلا أنه متى تضمن تعديلها تغييراً في التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى وبينائها القانوني فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تنبه المتهم اليه عملاً بحكم المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تمنحه اجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك . ولما كانت المحكمة لم تنبه الطاعن الى ما أجرته من تغيير وصف التهمة التي دأته بها من سرقة الى خيانة أمانة ، فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك بأن جريمة خيانة الأمانة تستلزم - فضلاً عن توافر ركن الاختلاس - أن يكون تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، وهو عنصر جديده لم يرد في الوصف الذي رفعت به الدعوى ومن حق الطاعن أن يعاط به علماً حتى يبدى دفاعه قبل أن تدينه المحكمة به .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ من ١٨ ص ١٧٠٥)

١٤٨٤ - وصف التهمة - اختلاس أموال أميرية - دفاع - الاختلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

من المقرر أن تنبيه الدفاع الى الوصف الجديد للتهمة يتحقق بأى كيفية يتم بها لفت نظره اليه - يستوى في ذلك التنبيه الصريح أو الضمني أو اتخاذ أى إجراء يتم عليه في مواجهته وينصرف مدلوله اليه . فإذا كان المتهم قد قدم للحاكم بوصفه مرتكباً لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة قد استجلت التهم بجلسة المحاكمة عن طبيعة عمله كمصرف فأقر بأنه كان أميناً على المبلغ المسلم اليه بسبب وظيفته وأنه كان في عهده كما سلم الدفاع عنه بالصفة المذكورة - فعاملته المحكمة بموجب الفقرة الثانية من المادة مسالفة الذكر - فإن ذلك مما يتحقق به تنبيه المتهم والمدافع عنه الى تعديل الوصف القانوني للتهمة . وينحصر عن الحكم به فائقة الاختلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢١ من ١٨ ص ١٧٠٢)

١٢٨٥ - وصف القتلة - محكمة الموضوع .

الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسببته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ما دام أن الواقعة المسادية المثبتة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ من ١٩٨٦)

١٢٨٦ - وصف القتلة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره

إذا كان الوصف الذي دين الطاعن به لم يبين على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة عليه ، دون أن تضيف المحكمة إليها جديدا يساهل لفت نظير الدفاع - فإن ما ينهض الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ من ١٩٨٦)

١٢٨٧ - وصف القتلة - قتل عمد - شرب أنقى إلى الموت - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . وإذا كانت الواقعة المسادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن دون أن تتضمن اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الجديد الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكبا جريمة الضرب المغضى إلى الموت لا يجاف التطبيق السليم ولا يعطى للطاعن حقا في إثارة دعوى الدفاع لأن المحكمة لا تنظر في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو الدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢١ من ١٨ من ١٩٥٩)

١٤٨٨ — عدم التزام الدفاع بواجب الاكتفاء حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .

لا يلتزم الدفاع بواجب الاكتفاء حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .

(المن رقم ١٧٧٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ١٠٢٨)

١٤٨٩ — نطابق حق كل من النيابة العامة والمحكمة في تعديل وصف التهمة — حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي — مخالف للنظام العام .

لأن كان من حق المحكمة ألا تتقيد بالوصف القاتوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنحها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القاتوني السليم ، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييراً في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة ، والنيابة — بوصفها سلطة اتهام — وإن كان لها أن تطلب من المحكمة هذه الأضافة بما ينبنى عليها من تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المعلقة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به إذا كان غائباً وإن يكون أمام محكمة الدرجة الأولى حتى لا تخربه فيها يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضي ، وإذا كان ذلك وكان من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير أنى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وأن محكمة ثاني درجة إنما تتصل بالدعوى متعديداً بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، وكانت التهمة التي وجهت إلى المتهمين والتي ثبتت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب إليهم ارتكابه وهو شروعهم في السرقة ولم تقل النيابة أنهم اشتركوا في اتفاق جنسائي ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة ، وكانت هذه الجريمة الأخيرة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الشروع في السرقة وتتميز عنها بذاتية خاصة وسملت معينة وقد جرى النشاط الإجرامي فيها في تاريخ سابق على حصول الجريمة الأولى ، فانه ما كان يجوز للنيابة أو المحكمة أن توجه إلى المتهمين هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها ، لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضي ، ولو كان للواقعة

الجديدة أسس من التحقيقات ، فإن هذا لمتلقه بالنظام القضائي ودرجته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(المن رقم ١٨٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ١٠٢٢٤١)

١٤٩٠ - تغيير وصف التهمة أو تعديله - نفت نظر الدفاع اليه - صراحة أو ضمنا أو بجراء يتم عنه - مثال .

لا يتطلب القائلون شكلا خاصا لتغيير التهم الى تغيير وصف التهمة أو تعديله ، وكل ما يشترطه هو تنبيهه الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو ضمنا أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف بحلوله اليه . وإذا كان النقيب بمحضر جلسة المحكمة أن المحكمة لنفت نظر الدفاع الى أن الجريمة كليله والاستيلاء كليل ، فإن في هذه العبارة ما يكفي لتغييره الى اعتبار الواقعة المكونة لجريمة اختلاس تامة وليست شروعا في ارتكابها ويكون منى الطاعن في هذا الشأن غير مسجيد .

(المن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٢ ص ٧٣٢)

١٩٩١ - تشعيم التهم للمحاكمة بوصف أثباته ببيانات غير صحيحة في استمارة الحيثة - ليس للمحكمة تعديل التهمة الى استعماله مستقرات الإنتاج الزراعى في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها .

من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية انه لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم من واقعة اخرى غير التي وردت بامر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور المؤدى الى اتصالها بالدعوى اتصالا صحيحا .
فإذا كتبت التهمة الموجهة الى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حدثت الفصل الجنائي المنسوب اليه بأنه أثبت ببيانات غير صحيحة في استمارة الحيثة فلم يثبت للمحكمة ارتكاب هذا الفعل أو رأت أنه لا جريمة فيه ولا عقاب عليه بفرض ثبوته ، فانها تكون قد أصابت فيما انتهت اليه من القضاء بالبراءة . أما القول بأنه ما كان لها أن تقضى بالبراءة بل كان عليها أن تغير وصف التهمة الى استعماله مستقرات الإنتاج الزراعى في غير الحاصلات الزراعية والمساحات المنصرفة لها - مما لم يوجه الى المتهم طبقا للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فلا سبيل الى إلزام المحكمة بإجرائه لأنه ينصب على واقعة اخرى تختلف اختلافا كليا عن الواقعة التي رفعت بها الدعوى في العناصر المكونة لها ،

١٠٧

وليس مجرد تعديل في التهمة مما يجوز للمحكمة بنص المادة ٣٠٨ من القانون . ومن ثم فإن المحكمة لا تملك من تلقاء نفسها أن تقيم الدعوى الجنائية بهذه التهمة الجديدة ولو كانت عناصرها ماثلة في الأوراق ، لو أن تحاكم المظعون ضده عنها .

(الظمن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ في - جلسة ١٩٦٩/٥/١٦ من ٢٢ ص ٧١٦)

١٤٩١ م - عدم التزام المحكمة بتبني الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبت - بدلا من الوصف المطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .

متى كانت الواقعة التي اتخذها الحكم المظعون فيه أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه ، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح وواقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٠٦ مكررا منه التي طلبتها النيابة العمومية ، فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبني التهمة أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون .

(الظمن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ في - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ٩١٢)

١٤٩٢ - ثبوت أن الوصف الذي أجرته المحكمة قد توافر الدفاع على أساسه وتساوله بالتنفيذ في منكروته - لا إخلال بحق الدفاع .

متى كان الوصف الذي أجرته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار إليه في مرافعة الشفوية وتساوله بالمناسبة والتنفيذ في منكروته ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدعوى يكون على غير أساس .

(الظمن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ في - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٤ ص ١١١٥)

١٤٩٣ - كفاية علم التهمة بتعديل وصف التهمة وإبداء الدفاع عنها على هذا الأساس أمام المحكمة الاستئنافية .

إن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بالنسبة للطاعنة من تسهيل ارتكاب النجور والدعارة للغير ، إلى شروع في ذلك ، دون أن تنبه الطاعنة

أو المدافع عنها ، لا يعيب الحكم المطعون فيه ، ما دامت الطاعة قد علمت بهذا التعديل وأيدى محابيتها دفاعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية .
(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١٢/٢٧ من ٢١ من ١٣٦٢)

١٤٩٤ - انقضاء المصلحة في النemy على الحكم بعدم رد الواقعة الى وصفها القانوني المسلم - ما دام قد قضى بالبراءة استنادا الى عدم ثبوت الواقعة .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالبراءة على اساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدها ، فانه لا جدوى من النemy عليه انه لم يرد الحادث الى وصف قانوني بعينه .
(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣٧٢/٤/٢٢ من ٢٢ من ١٩٧٢)

١٤٩٥ - وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي يكون طبقا لحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه - مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلست التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وأن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلست التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .
(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٢ من ١٣٤١)

١٤٩٦ - أيراد الحكم في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغرض التعديل الذي ادخله عليها مستشار الاحالة - لا يعيبه - ما دام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الاحالة .

لا يعيب الحكم إيراد في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغرض التعديل الذي ادخله عليها مستشار الاحالة ، ما دام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الاحالة .

(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١ من ٢٢ من ١٩٧٢)

١٤٩٧ - ألتمى على المحكمة تعديلها وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب لحدث عامة - عدم جدواه - متى كان الدفاع قد تناول فعل الضرب وكلفت العقوبة الموقعة على الطاعن هي عقوبة الشرب البسيط .

لئن كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة التى كانت مسندة إلى الطاعن من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستتية ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الإحالة بما تملك محكمة الجنابات عملاً بنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقيل الحكم فى الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل بل يجسأوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعاهة والتى قد يثير الطاعن جدلاً بشأنها . مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه . لأنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تناول فى مرافعته الفعل المسادى للمفسد إلى الطاعن والمكون لواقعة الضرب فى حد ذاتها ، وكلفت العقوبة الموقعة على الطاعن - وهى الحبس سنة - داخلية فى حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستتية لأنه لا مصلحة له فى التمسك على الحكم بقالة الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم تنبيهه إلى تغيير التهمة المسندة إليه .

(المنع رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧ من ٢٥ إلى ٢٧)

١٤٩٨ - وصف التهمة - ما لا يؤثر فى ذلك .

لما كانت وقائع اختلاس سند الدين وتزوير آخر بدلا منه واستعماله مع العلم بتزويره المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الوقائع التى اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ودارت على أساسها المرافعة فضلاً عن أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى ما أسبغته على الواقعة من وصف قانونى فإن التمسك على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(المنع رقم ١١٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ من ٢٦ إلى ٢٢١)

١٤٩٩ - لا يصح العدل فى وصف الجريمة من التمسك بالحقوق المدنية -

أساسى ذلك ؟

أن ما يثيره الطاعن بشأن عدم اختصاف محكمة الجناح بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنائية مبرهنة بأنه متى كانت الشركة التى يمثلها هى

المدعية بالحقوق المدنية ، وكذلك الخسائر ٢٠ من تلقون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالنقض بالنقض رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ قضى بأنه لا يجوز التظلم من المدعى بالحقوق المدنية الا عليه بما يقابل بهذه الحقوق ، فانه لا يقبل منه ما ينهض على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية في هذا الخصوص لان الجدل في وصف الجريمة هو في واقعة الدعوى ، يتطوع الصلة بوجود النعي التي يثيرها الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٨ من ٢٧ ص ٧٠)

١٥٠٠ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة بشروط معينه

تجاوز ذلك الى تحويل كيان الواقعة المسلية - عدم جواز الاساءة الى مركز المصم - متى كان مستقلا وحده .

لمحكمة الموضوع الا بتقيد بالوصف التكنوني الذي تسيغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تخصيصها الى الوصف السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى الا انه اذا تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة لانها بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى ونياتها والاستعانة في ذلك بعناصر اخرى تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى ، فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة ان تلتزم في هذا الصدد بمراجعة الضمانات التي توجب عليها المساءة ٣٠٨ من تلقون الاجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى التغيير في التهمة ومنحه اجلا لتقديم دفاعه اذا طلب ذلك ، ويشترط الا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذ كان هو المستأنف وحده .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥ من ٢٧ ص ٣٢٧)

١٥٠١ - تعديل وصف التهمة - علم المتهم به - اثر ذلك .

لما كان الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بادانته على اساس التعديل الذي لجرته محكمة اول درجة في التهمة من تبديد الي نصب كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائي منسوبا على هذا التعديل الوارد به ، فلا وجه للقول بان الدفاع لم يخطر به طالما ان المحكمة الاستئنافية لم تجر اي تعديل في التهمة .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٥ من ٢٨ ص ١٩٨)

١٥٠٢ - عدم جواز محاسبة المتهم عن واقعة غير الواردة بأمر الإحالة
- تغيير في التهمة - بطلان .

لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بلبس الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تستند الى المتهم افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن واقعة خطف المجنى عليها لم يسند الى الطاعن ارتكابها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ دانه عنها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع مما يبطله . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع على الطاعن عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في الواقعة كرها المسندة اليه ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات انها يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة .

(الظمن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦ من ٢٠ ص ٥٢٦)

يحيى بن يحيى

بقتصيب

١٥٠٢ - لعبة الطبول - عدم انطباق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها - انفراجها تحت أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار .

لا تدخل لعبة الطبول في أي من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحماة وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاولتها في الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطبول وأنها لم تكن تعد وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .

(الطنن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧ من ٧٧٤)

مسابقة أعمال الدار المصرية للتوسعات

« حسن الفكهناتى - محسام »

(خلال ربع قرن مضى)

أولا : المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الأول .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثانى .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثالث .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا : الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ١٦ ألف
صفحة) . وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء
وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب
والرسوم والدمغة .
- وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
- ٤ - موسوعة الأمن الصناعى للدول العربية : (٤ أجزاء - ٤ آلاف
صفحة) . وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية
للأمن الصناعى بالدول العربية جميعها .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٢ الآلاف صفحة) . وتتضمن عرضا حديدا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٢ أجزاء - الفين صفحة) . وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والتعليمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأمراء .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (١٠٠ جزء - ٨٥ ألف صفحة) وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقية الدول العربية بالنسبة لكافة نروع القوانين مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) . ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليه بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) . وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المصالحم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة) . وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتصليله من ناحية الطبيعة البشرية والتأحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية ومبادئ النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) . وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى التشريعي وحكمة النقض المصرية .

سابقة أعمال الأستاذ عبد المتعم حسنى المحامى

أولا : المؤلفات :

- ١ - الحجز تحت يد البنسوك عام ١٩٦٤ .
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا - الطبعة الأولى عام ١٩٦٧ .
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية عام ١٩٦٩ .
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية عام ١٩٧٥ .
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا - الطبعة الثانية عام ١٩٧٦ .
- ٦ - الموجز فى النظرية العامة للالتزام - عام ١٩٧٧ .

ثانيا : المدونات :

- ١ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية عام ١٩٧٠ .

تقع داخل خمسة مجلدات وتهتم بنصوص التشريعات المدنية والتجارية الأساسية (المدنى - التجارى - المرافعات والاثبات) معلقا عليها بأحكام القضاء بمختلف درجاته وكذا آراء الفقهاء فى المسائل التى يجتهد حولها الجدل فى الفقه او تتضارب بشأنها أحكام القضاء .

- ٢ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة عام ١٩٧٣ .

تقع داخل ثمانية مجلدات وتهتم بنصوص تشريعات : الأحوال الشخصية - الإصلاح الزراعى - التأمينات الاجتماعية - الحجز الإدارى - العمل المدنى بالحكومة - العمل بالقطاع الخاص - العمل بالقطاع العام - إيجار الأماكن . معلقا عليها بأحكام القضاء بمختلف درجاته وكذا آراء الفقهاء أسوة بالمدونة المدنية والتجارية .

ويتم تزويد كل مدونة بالجديد فى التشريع والفقه والقضاء أولا بأول حتى تكون المدونة مرآة صالحة لكل تطور يصاحب موضوعاتها .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنسى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار

الموسوعات القانونية والاعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

